المملكـة العربيـة السـعودية
وزارة التعليـم العـالي
جامعـة أم القـرى
كليـة الشـريعة والدراسـات الاسـلامية
الدراسـات العليـا التاريخيـة والحضاريـة

مشكلة الحدود الصومالية - الإثيوبية
ودور القوى الدولية فيها ٦٨-١٣٩٨هـ / ٤٨-١٩٧٨م

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث

إعداد الطالب
سليمان حاج عبدالله فارح

إشراف الأستاذ الدكتور
يوسف بن علي بن رابع الثقفي

١٧ – ١٤١٨هـ / ٩٧ – ١٩٩٨م

ملخص لرسالة ماجستير بعنوان:

مشكلة الحدود الصومالية الإثيوبية ودور القوى الدولية فيها ٤٨-١٩٧٨م

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى... وبعد:

تبحث هذه الدراسة في آخر فترة من فترات الصراع الصومالي الاثيوبي الذي تعود جذوره إلى القرن الأول الميلادي. تلك الفترة التي تتسم بطابعها السياسي والحدودي، حيث ظهرت فيها ما عرف بمشكلة أوجادين، منذ أن قامت بعض الدول الأوربية الاستعمارية إعتباراً من سنة ١٩٤٨م باقتطاع أجزاء من الأراضي الصومالية وضمّها الى إثيوبيا، ثم رَسَمَت مع الأخيرة حدوداً وهمية على هذا الوضع في عام ١٩٥٠م، إلى أن اكتملت إجراءات نقل إدارة كل المناطق الصومالية المحجوزة إلى السلطات الاثيوبية سنة ١٩٥٤م، لِيُصبح منذ ذلك الحين مصير شعب الصومال الغربي رهناً لحل تلك المشكلة المفتعلة. كما تابعت الدراسة تطورات المشكلة حتى نهاية حرب أوجادين سنة ١٩٧٨م.

هذا، وتقع الدراسة في مقدمة وستة فصول وخاتمة، بالاضافة الى الملاحق. ففي المقدمة بيان لأهمية الموضوع، وسبب إختياره. ويشمل الفصل التمهيدي من الدراسة مبحثين هما: مدخل لدراسة جغرافية الصومال واثيوبيا والنواحي الاجتماعية فيهما، والجذور الدينية والتاريخية للصراع الصومال الحبشي وطبيعته. ويتناول الفصل الأول ظهور مشكلة الحدود بين الصومال واثيوبيا في الأربعينات من هذا القرن. وتطرق الفصل الثاني لدور هيئة الأمم المتحدة في تسوية المشكلة في عهد الوصاية (٥٠-١٩٦٠م). ويبحث الفصل الثالث المشكلة بعد أن أصبحت بين الجمهورية الصومالية اثر قيامها سنة ١٩٦٠م والامبرطورية الاثيوبية في عهد الامبرطور هيلاسيلاسي. ويلقي الفصل الرابع الضوء على تدويل المشكلة في السبعينات ومدى خطورة ذلك على أمن المنطقة ككل. وانصب الفصل الخامس والأخير على الحرب الصومالية الاثيوبية لتحرير الصومال الغربي ٧٧-١٩٧٨م. وفي الخاتمة خلاصة ما توصلَت اليه الدراسة من نتائج واستنتاجات وتوصيات عامة من أهمها:

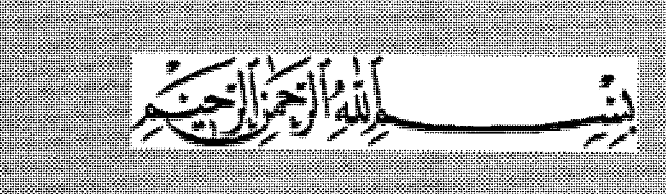
١- أن الصراع الصومالي الاثيوبي وإن بدأ بدافع توسعات جغرافية وأطماع سياسية، إلا أنه استمد بقاءه وعنفوانه في تاريخه الطويل من معتقدات الطرفين بين عزة نفس إسلامية وتعصب مسيحي.

٢- لا يمكن النظر إلى مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية بمعزل عن بقية أدوار الصراع القديم بين البلدين الذي هي حلقة من حلقاته مهما غلب عليها الطابع السياسي.

٣- إن دور القوى الدولية التي أوجدت المشكلة من أصلها ما زال ينحصر على تصعيد حدة التوتر بين الجارتين من حين لآخر، وذلك من أجل تحقيق غايات لا تعود بالنفع على المنطقة بقدر ما تخدم المصالح الاستراتيجية للقوى الدولية.

وبا لله التوفيق،،،

الطالب:	المشرف:	عميد كلية الشريعة
	١٤١٩/٢/١٥	١٤١٩/١/١٥م
سليمان حاج عبدالله فارح	أ.د. يوسف بن علي الثقفي	د. محمد بن علي العقلا



﴿ولولا دفعُ الله النّاس بعضهم ببعضٍ لفسدتِ الأرضُ ولكنّ الله ذو فضلٍ على العالمين﴾

(البقرة: ٢٥١)

قائمة المحتويات

الفصل الرابع

تدويل المشكلة ومدى خطورتهاعلى أمن المنطقة (٦٩-١٩٧٧)

الفصل الخامس

الحرب الصومالية الاثيوبية لتحرير الصومال الغربي (٧٧-١٩٧٨)

الملاحق

المقــدمـة

الحمـد لله رب العـالمين، والصـلاة والسـلام علـى خـاتم الأنبيـاء والمرسـلين سيدنا محمـد وعلى آلـه وصحبه أجمعين، وبعد ...

يُعتبر الصراع المحتدم بين الحبشة والشعوب المجاورة لها منذ عصور سحيقة من أكثر الصراعات تعقيداً في العالم. ذلك لأن شعوب منطقة القرن الإفريقي رغم تقارب أصولهم العرقية وأشكالهم الجنسية إلا أن تراثُهم التاريخي واللغوي وتكويناتُهم الاجتماعية ومعتقداتُهم الدينية تبدو متباينة، نتيجةً لاختلاف ظروف بيئاتهم وأساليب حياتهم ومقدار تلقيهم للتأثيرات الخارجية منذ زمن بعيد. كما أن الصراعَ التاريخي بين سكان الهضبة وسكان السهول المتاخمة لها قد ساهم في توسيع هوة الخلاف بين أبناء الكوش الذين صاروا مع مرور الزمن غرباء عن بعضهم وبات التفاهم بينهم على أساس التعايش السلمي في غاية من الصعوبة فضلا عن إخضاعهم كلياً لسلطة مركزية واحدة.

والصراعُ الصومالي الاثيوبي بمختلف مراحله وتعدد طبائعه وبواعثه ليس سوى جانب من جوانب ذلك الصراع العميق الجذور في القرن الافريقي.

وقد رَكَزَت هذه الدراسة على آخر فترة من فترات الصراع الصومالي الاثيوبي، وهي الفترة التي تتسم بطابعها السياسي والحدودي الذي طغى على الأطماع التوسعية، وحبِ السيطرة على المنافذ البحرية، كما غلب على النزعات الدينية والفكرية وما إلى ذلك من سمات الصراع في مراحله المتقدمة.

تلك الفترة التي ظهرت فيها ما عرف بمشكلة أوجادين، منذ أن قامت بعض الدول الأوربية الاستعمارية إعتباراً من سنة ١٩٤٨م باقتطاع أجزاء من

الأراضي الصومالية وضَمِّها الى إثيوبيا المحروسة، ثم رَسَمَت مع الأخيرة حدوداً وهمية على هذا الوضع في عام ١٩٥٠م، حتى اكتملت إجراءات نقل إدارة المناطق الصومالية المحجوزة من قبل بريطانيا (أوجادين وهود) إلى السلطات الاثيوبية سنة ١٩٥٤م، ليُصبح منذ ذلك الحين مصير شعب الصومال الغربي رهناً لحل تلك المشكلة المفتعلة أصلاً لتجزئة الوحدة الصومالية وإضعاف قدراتها السياسية والاقتصادية والبشرية، بالاضافة الى خلق عداوة دائمة بين الصومال وجيرانه من أجل إيجاد ذريعة للتدخل في شئون المنطقة الداخلية وقت الحاجة.

و لم تقتصر الدراسة على كيفية ظهور المشكلة وملابساتها فحسب، وإنما تابعت تطوراتها في غضون ثلاثين عاما من ظهورها وحتى نهاية الحرب الصومالية الاثيوبية سنة ١٩٧٨م التي اعتبرتها الدراسة ذروة المشكلة. كما ألقت الدراسة الضوء على دور الأطراف الدولية والاقليمية في المشكلة ممثلة في هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، الى جانب القوى العظمى ذات المصالح والقوى الاقليمية ذات الاهتمام.

وتَبرُزُ أهمية موضوع الدراسة ــ **مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية ودور القوى الدولية فيها ٤٨-١٩٧٨م** ــ لكونه يتناول بالبحث قضية من القضايا الاسلامية العالقة والتي ينبغي أن يُعطى لها حقُّها من الدراسات العلمية على مستوى الجامعات، وأن لا تحصر على نطاق القومية الضيقة. كما أن دراسةَ هذا الموضوع دراسة جادة شاملة منصفة وبعيدةً عن العاطفة والميول الشخصية من شأنها أن تُجَسِّم حقيقةَ كنه المشكلة، وحجم التأثيرات الخارجية فيها، وأثر ذلك على أمن المنطقة بصفة عامة، واستقرار البلدين المعنيين بصفة خاصة، مما

يمهد الطريق بدوره لإيجاد حل مناسب لها. وهذا ما دفعني الى اختياره ليكون عنوان رسالتي الجامعية لنيل درجة الماجستير في التاريخ الاسلامي الحديث في صرح من صروح العلم والمعرفة هو قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية في كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة أم القرى.

كان الباحث على يقين بما ينتظره من جَهدٍ ومشقة في سبيل انجاز هذا البحث الذي يتطلب منه الرجوع الى مصادر ومراجع أجنبية كثيرة وغير متوفرة في مكتبات المملكة فضلا عن مكتبة جامعة أم القرى، ذلك لأن تاريخ الصومال الحديث لم يُدوَّن باللغة العربية الا القليل، ولا باللغة الصومالية الحديثة العهد بالكتابة الا أقل من قليل، وانما هو مشتت بلغات المستعمِرين كالانجليزية والايطالية والفرنسية والاثيوبية والبرتغالية ونحوها، ولا توجد دار واحدة أو بلد واحد جمعها كلها، مما جعل عملية استجلابها من مخابئها أمراً مُكَلِّفاً وفي غاية من الصعوبة. هذا و لم يُسعفه جواز سفره في ظل الأزمة الصومالية الراهنة للحصول على تأشيرات لأي من البلدان المشار اليها.

وكانت أصعب مشكلة واجهت الباحث أثناء بحثه تتمثل في الحرب الأهلية الصومالية التي دمرت جُلَّ الوثائق الصومالية، وشتتت كثيراً من المصادر الشفهية، وقسمت البلاد الى مناطق نفوذ قبلية مما حصر زياراته الميدانية على مناطق معينة دون غيرها بسبب الظروف الأمنية.

وبما أن البحثَ بطبيعته مشقة ومتعة في آن واحد، فقد كان الباحث يشعر باللّذّة والنّشوة وهو يتخطى هذه المصاعب واحدة تلو أخرى بتوفيق من الله ثم بتوجيهات مشرفه الأستاذ الدكتور يوسف بن علي الثقفي، حتى تكوَنتْ لديه مكتبة خاصة لا بأس بها من الكتب النادرة والرسائل الجامعية والمقالات

العلمية والوثائق المنشورة وغير المنشورة، تم اقتناؤ معظمها عن طريق مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومركز الملك فيصل للدراسات الاسلامية بالرياض، ومن خلال المراسلات مع الأقرباء والأصحاب المهاجرين الى شتى بقاع العالم. كما قام الباحث بأجراء مقابلات شخصية مع سياسيين وعسكريين بارزين كُلّفوا بمهمات ذات صلة بالموضوع أثناء خدمتهم لمختلف الحكومات الصومالية. وقد ساعده على ذلك أن منّ الله عليه بمجاورة بيت الله الحرام الذي وفد اليه من كل فجٍ عميق معظم أولئك الذين أمدوه بمعلومات قيمة.

على الرغم من ضياع المستندات الصومالية فقد تيسر للباحث الحصول على بعض المنشورات التي كانت تصدرها الحكومات الصومالية أو جبهة تحرير الصومال الغربي بلغات مختلفة على هيئة كتيبات أصبحت مع صغر حجمها ذات أهمية بالغة لشرح ومساندة وجهة النظر الصومالية في القضية لما تحويه في طياتها من أدلة وبعض صور الوثائق المفقودة. وكان من أهم عناوين تلك الوثائق المنشورة: نضال الشعب الصومالي في سبيل الوحدة، الإقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي، تاريخ الصومال الغربي، الصومال الغربي تاريخه السياسي والنضالي، الصومال في ظل الثورة، الصومال في الجامعة العربية ونحو ذلك. غير أنه من المؤسف له غياب دور الوثائق الاثيوبية في الرسالة سواء المنشورة منها وغير المنشورة، نتيجةً للحظر المفروض على الأرشيفات الحكومية والمنشورات القديمة من قبل النظام الاثيوبي الجديد، كما أفاد بذلك بعض الأصدقاء هناك.

من ناحية أخرى، وقعت في يدي الباحث وثائق من أرشيف هيئة الأمم المتحدة بجنيف، تتعلق بقرارات الجمعية العامة حول مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية، والتقارير الواردة اليها من الأطراف المعنية مثل اثيوبيا وايطاليا ومجلس

الوصاية والمجلس الاستشاري في شأن تطورات المشكلة في فترة الوصاية ١٩٥٠-١٩٦٠م. وقد أوضحت هذه الوثائق في مجملها دور الهيئة في المشكلة قبل أن تقلع منها ابان استقلال الصومال دون أن تتوصل الى تسوية نهائية لها.

كذلك تم العثور على وثائق بريطانية لم يسبق لها أن نشرت، وتحتوي على مذكرة من مكتب افريقيا الوسطى وعدن في وزارة المستعمرات، وملحقين مرفقين بها من السلطات البريطانية في هرجيسا، بالاضافة الى نص إتفاقية هود ومذكرات حول استعدادات الخارجية البريطانية للمصادقة عليها، وبرقية من محافظ المحمية بخصوص صيغة إعلان الاتفاقية. وتكمن أهمية تلك الوثائق في استكشاف ما كان يدور بين الجهات البريطانية المختصة وبينها وبين السلطات الاثيوبية ابان توقيع الاتفاقية المذكورة سنة ١٩٥٤م.

وقد أتحفت مجلة السياسة الدولية المتخصصة بكمية كبيرة من الوثائق الافريقية المتعلقة بالموضوع، حيث إحتلت تلك الوثائق حيزاً كبيراً من الملف الخاص بـ"الخلاف الصومالي الاثيوبي الكيني" الذي نشرته المجلة في عددها التاسع عشر سنة ١٩٧٠م باعداد بطرس بطرس غالي وآخرين.

كما أفاد محمد حاج مختار إلى جانب تحليلاته القيمة في ثنايا رسالته الدكتوراه بعنوان "الصومال الايطالي في فترة الوصاية حتى الاستقلال" ـــ أفاد ـــ بجمع مفيد من وثائق وزارتي الحرب والخارجية البريطانيتين في ملحق مرفق برسالته.

واعتمد البحث على رسائل علمية من بينها رسالة محمد حاج مختار المشار إليها آنفاً، وأخرى لباحث أمريكي يدعى Mathias Hilletework بعنوان:

"Superpowers' Involvement in the Horn of Africa: *The Ethio-Somali Border Conflict"*

ورغم التشابه الكبير بين عنوان الرسالة الأخيرة وعنوان هذه الرسالة، إلا أن الباحث الأمريكي ركز على تدخل القوى العظمى وأسبابه ونتائجه أكثر من المشكلة نفسها، على عكس هذه الرسالة الموجهة للمشكلة ذاتها أولاً ثم دور القوى الدولية فيها.

إلى جانب الوثائق الرسمية إعتمد البحث على مصادر أولية أخرى تتمثل في مقابلات شخصية أجريت مع عدد من كبار مسئولي الصومال سواء في داخل المملكة أو الصومال من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث. وكان من أهم تلك الشخصيات اللواء محمد أبشر موسى مدير الأمن العام وقائد الشرطة الصومالية حتى ١٩٦٩م، والعقيد عبدالله يوسف أحمد قائد الجبهة الجنوبية من الجيش الصومالي أثناء حرب ١٩٦٤م و ١٩٧٧م، والسفير الدكتور يوسف عمر الأزهري سفير الصومال في واشنطن قبل الانقلاب العسكري، والسفيرعبدالقادر عيسى جيجيلي القائم بأعمال السفارة الصومالية في نيروبي، والدكتور محمد علي يوسف Gaagaab حاكم منطقة هيران المتاخمة للحدود الصومالية الاثيوبية وعضو بارز في الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي ورئيس تحرير مجلة الحزب Ogaal.

أما المصادر المصنفة فقد استكثر الباحث منها قدر الامكان محاولاً أن يعزو المعلومات القديمة الى مصادرها. وحيث تم تصميم الفصل التمهيدي لتقديم بين يدي القارئ خلفية تاريخية وجغرافية لسكان القرن الافريقي وموطنهم، كان من البديهي أن يسجل هذا الفصل رقماً قياسيا في الرجوع الى المصادر القديمة لاسيما

الاسلامية منها. إذ كان المسلمون أكثر الناس معرفة بالمنطقة وأهلها، ومؤلفاتهم متوفرة وأكثر دقة من المصادر الاجنبية القديمة التي رغم تخبطها تعد بعيدة المنال. إلا أنه يؤخذ على المصادر الاسلامية الأولى تهميشها لأخبار العدوة الافريقية رغم علاقاتها الوثيقة بالعالم الاسلامي، حيث يمرون بها في الغالب مرور الكرام. يستثنى من ذلك كتب المتأخرين أمثال العمري والمقريزي والقلقشندي الذين دأبوا ــ هم الآخرين ــ على نقل الروايات الشفهية دون أن يكلفوا أنفسهم برحلات ميدانية الى المنطقة. ويعتبر ابن بطوطة وعرب فقيه المصدرين الوحيدين الذين قاما بتسجيل مشاهداتهما ممن اعتمد عليه البحث من المصادر المصنفة.

وبما أن فترة الرسالة (١٩٤٨-١٩٧٨م) قريبة العهد، فقد أُعتبرت بعض المؤلفات الحديثة مصادر أساسية بحكم معاصرة مصنفيها لبعض الأحداث، واستقصاء جل معلوماتهم من المصادر الأولية التي يستحيل لأي باحث آخر أن يطلع عليها في الوقت الحاضر. وإذا كان هناك من الباحثين من اعتبر تلك المؤلفات من المراجع الحديثة بمجرد تواريخ طباعتها القريبة فإن ذلك يتوقف على تقييم الباحث للكتاب، وأهميته لموضوع بحثه بغض النظر عن تعريف المصدر والمرجع.

على سبيل المثال حمدي السيد سالم الكاتب المصري الذي وضعت أول حكومة صومالية أرشيفاتها ومكتباتها تحت تصرفه لتدوين تاريخ الصومال على أسس سليمة بعيداً عن تحريفات المستعمرين والمستشرقين، فخرج بكتابه "الصومال قديماً وحديثاً" الذي يقع في مجلدين كبيرين، وآخر بإعداده سماه "خطب وتصريحات الدكتور عبدالرشيد علي شرماركي" رئيس وزراء الصومال ٦٠-١٩٦٤م. ومحمود علي توريري عميد كلية القانون بالجامعة الوطنية

الصومالية ذو الميول اليسارية الناصرية، كشف لنا إتجاهات الحكومات المدنية المتتالية (١٩٦٠-١٩٦٩م) ومدى التزامهم بالحياد الايجابي الذي يدعونه من خلال قراراتهم وتصريحاتهم، غير أن أهمية كتابه "الحياد الايجابي وسياسة الصومال الخارجية" لموضوعنا تكمن في سرده لتطورات مشكلة الأراضي الصومالية المحتلة ومواقف الحكومات الصومالية منها وأثرها على سياسة الصومال الخارجية في تلك الفترة التي عاصرها المؤلف، مع تقديم التحليل المناوئ لاتجاهات الحكومات والذي يمثل الرأي الآخر. ولتوريري مصنف آخر عن "مشكلة القرن الافريقي" خصيصاً، ولكن من وجهة نظر قانونية، غير أنه نظراً لوصوله الى يد الباحث مؤخراً لم يتمكن من الرجوع إليه.

أما المراجع الأجنبية فليس هناك أهم من كتاب John Drysdale محافظ محمية الصومال البريطاني سابقاً ومستشار رئيس وزراء الصومال السابق محمد إبراهيم عقال الذي استوفده من بريطانيا لجمع نسخ الوثائق البريطانية عن الصومال ودراستها لاستخراج الحقائق التاريخية منها، فقام بذلك خير قيام مستغلا موهبته التاريخية ودرايته لسياسة بريطانيا تجاه الصومال آنذاك إضافة الى معرفته العميقة لسكان المنطقة عامة والصوماليين خاصة. فجاء كتابه The Somali Despute أوثق مرجع لمشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية حتى لقب صاحبه بـ"عميد تاريخ الحدود". يليه من حيث الأهمية كتاب The Somali Peninsula الذي يعتقد أنه من تأليف Drysdale نفسه، غير أن التباين الواضح في أساليب العرض بين الكتابين تجعل القارئ يشك في مصداقية هذا الاعتقاد، حيث يفتقد صاحب الكتاب الثاني الحس التاريخي عند ترتيب معلوماته التي وإن أوثقها من مصادرها الأولية الا أنه يسردها سرداً دون تحليل ولا تعليل، كأنما همه جمع المادة العلمية للباحثين من

بعده. بخلاف Drysdale الذي يعترف له الباحث أن يسر له التعامل مع وثائق الامم المتحدة غير المرتبة بأسلوبه التحليلي المتسلسل.

ولاينبغي تهميش مؤلفات Margery Perham و Monroe & Jones و Budge لاستيفائهم تاريخ إثيوبيا قديماً وحديثاً، حيث تميزت Margery Perham في كتابها The Government of Ethiopia بانصافها ونقلها الموثوق للحقائق التاريخية وتعليقها المناسب على أحداث الأربعينات التي عاصرتها.

ومن المراجع الأجنبية ذات الأهمية القصوى كتاب Hard Choices الذي تحدث عن السياسة الخارجية الأمريكية في غضون ادارة كارتر الديمقراطية بصفة عامة، إلا أن مؤلفه Cyrus Vance وزير الخارجية الأمريكي في تلك الفترة إعتبر مشكلة القرن الافريقي في السبعينات أحد "الخيارات الصعبة" التي واجهت مكتبه، مبيناً سياسة أمريكا تجاه القرن الافريقي وقتئذ، وتذبذب موقفها من الصراع الدائر فيه نتيجةً للجدل السياسي بين العالميين Globalists والاقليميين Regionalists من صنّاع القرار الأمريكي.

ومن الجدير بالذكر هنا أهمية المراجع الحديثة والمقالات المتخصصة في تحليل وتعقيب ما أوردته المصادر من معلومات، خاصة تلك التي حررت بأقلام أصحاب الخبرة والسبقة في المجال أمثال: John Spencer السفير الأمريكي الأسبق في اثيوبيا ومستشار الامبرطور هيلاسيلاسي مؤخراً، و Raymound L. Thurston السفير الأمريكي لدى الصومال في الستينات، و Walter Bowring أحد القياديين من الادارة العسكرية البريطانية في الصومال بعد الحرب العالمية الثانية. وكذلك محمد أيوب و Bereket Habte Selassie و Louis FitzGibbon و Tom Farer و I. M. Lewis و Sadia Touval وكلهم عرفوا بكتاباتهم القيمة عن القرن الافريقي ومجتمعاته.

ولم يحاول الباحث أثناء دراسته أن يتوسط بين الحق الواجب إحقاقه وبين الباطل المفروض إبطاله ليدّعي الحياد، ولم يأخذ الآراء المحلية أو الأجنبية بكل حذافيرها ليكون منحازاً إلى حد العاطفة القومية أو التقليد الأعمى، ولكنه حاول قدر الامكان أن يكون دقيقاً في النقل موضوعياً في التحليل، سائلا الله العلي القدير دوماً وأبداً التوفيق والسداد فيما اختلف فيه الباحثون.

هذا، وتقع الدراسة في ستة فصول وخاتمة، بالاضافة الى الملاحق. والمقدمة كما هو معتاد بيان لأهمية الموضوع، وسبب إختياره، والصعوبات التي واجهت الباحث أثناء الدراسة، وتقييم لأهم مصادر ومراجع البحث، وعرض لفصول الرسالة. ويشمل الفصل التمهيدي من الدراسة مبحثين كان لا بد من تقديمهما بين يدي موضوع الدراسة رغم أنهما يأخذان الباحث والقارئ معاً الى عصور سحيقة جداً، وذلك لما لهما من أهمية في تفهم طبيعة العلاقات الصومالية الاثيوبية على مرّ العصور، واكتساب خلفية جيدة لمواكبة سير الأحداث وتطورات نزاعهما في العصر الحاضر. أمّا المبحث الأول فهو عبارة عن مدخل لدراسة جغرافية الصومال واثيوبيا والنواحي الاجتماعية فيهما، وأمَّا المبحث الثاني فيعالج الجذور الدينية والتاريخية للصراع الصومال الحبشي وطبيعته، بدءاً من ظهور دولة أكسوم في القرن الأول الميلادي الى نهاية آخر حركة جهادية صومالية في سبيل التصدي للتوسعات الحبشية بزعامة السيد محمد عبد الله حسن، في بداية العقد الثالث من هذا القرن.

ويتناول الفصل الأول ظهور مشكلة الحدود بين الصومال واثيوبيا في الأربعينات من هذا القرن، مُوَضِّحاً الظروف التي أدت الى تحول الصراع بين البلدين من طبيعته الدينية العقدية الى مشكلة حدودية، بسبب ما يشبه مؤامرةٍ

دولية لتحقيق مصالح استعمارية في ظل هيئة الأمم المتحدة من جهة، ومخططٍ بريطاني من جهة أخرى. كما يَبحَثُ بالتفصيل الخطوات الثلاثة للمخطط البريطاني الذي حَدَّدَ بعد ذلك مصير الشعب الصومالي عامة وأهالي الصومال الغربي خاصة.

وبعد أن كَشَفَت الدراسة في الفصل الأول بَصمات هيئة الأمم المتحدة على ظهور المشكلة من أصلها، تطرقت في الفصل الثاني لدور الهيئة في تسوية المشكلة في عهد الوصاية لكون الصومال تحت وصايتها واثيوبيا عضو فيها في ثلاث مباحث، وذلك من خلال استكشاف رؤية كل من اثيوبيا و الإدارة الايطالية الوصية على الصومال للمشكلة، ومعالجة قرارات الهيئة حول المشكلة، ومواقف الطرفين من قرارات الهيئة.

أما الفصل الثالث فيبحث المشكلة بعد أن أصبحت بين الجمهورية الصومالية اثر قيامها سنة ١٩٦٠م والامبرطورية الاثيوبية في عهد الامبرطور هيلاسيلاسي، مبيناً في مباحثه الخمسة رؤية السلطتين للمشكلة وحُجَجَ كل منهما لدعم موقفه، يليها عرض المشكلة على المحافل الافريقية قبلَ وبعدَ تأسيس منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٣م وما نتج عن ذلك في الفترتين، ثم فشلُ الجهود السلمية مع قلتها والتوجه نحو التسلح، فاندلاع حرب عام ١٩٦٤م بين البلدين، وأخيراً متابعة تطورات المشكلة حتى نهاية الحكم المدني في الصومال سنة ١٩٦٩م.

أما الفصل الرابع فيلقي الضوء على تدويل المشكلة ومدى خطورة ذلك على أمن المنطقة ككل، ويحوي عواملَ اقليمية ودولية جديدة أثرت في تصعيد

المشكلة وتحوُّلها من مشكلة محلية الى قضية دولية، وظهور التكتلات السياسية والأحلاف العسكرية في حوض البحر الأحمر وانعكاساتُها على المشكلة، وختاماً مواقف دولية من المشكلة على ضوء المستجدات الأخيرة.

وانصب الفصل الخامس والأخير على الحرب الصومالية الاثيوبية لتحرير الصومال الغربي، نظراً لكونها ذروة مشكلة الحدود وقمة التأثيرات الخارجية على الطرفين. ويقع هذا الفصل في أربعة مباحث أولها استقراء تاريخي حول مساندة الصومال لجبهة تحرير الصومال الغربي متى وكيف!!؟ يليه صدى انتصارات الجبهة المدعومة وأثر ذلك في قرار دخول القوات الصومالية في الحرب الى جانب أسباب أخرى لاندلاعها، وما ترتب على ذلك من دخول الحرب في الاستراتيجية الدولية، ومن ثم انقلاب موازين القوى بين الطرفين لصالح اثيوبيا أسبابها وما نتج عنها من انسحاب الجيش الصومالي في نهاية المعركة.

وفي الخاتمة خلاصة ما توصلَت اليه الدراسة من نتائج واستنتاجات وتوصيات عامة من أهمها:

أخيراً، أوجه شكري وامتناني لكل من أعانني على انجاز هذا العمل العلمي مادياً ومعنوياً، بأنْ ساهم في جمع مادته أو ساعد على طباعته أو أسدى لي نصيحة أو دعا لي بالتوفيق وما أكثرهم.

وأخص بالشكر والتقدير هنا أستاذي الفاضل سعادة الأستاذ الدكتور/ يوسف بن علي بن رابع الثقفي الذي تفضل بالاشراف على هذه الرسالة منذ أن تمَّ إختيار موضوعها إلى أن اكتملت. صَبَرَ على مشقة النُّصح والتوجيه والتصحيح

واحتسب، وعزز في قلبي الثقة والحلم حتى أنجزت المطلوب، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أوجه شكري للأستاذين الكريمين سعادة الأستاذ الدكتور/ عبداللطيف بن دهيش عميد معهد البحوث العلمية وسعادة الدكتور/ محمد بن صامل السلمي عميد كلية الشريعة سابقاً على توجيهاتهما السديدة قبل انتقال الإشراف إلى سعادة الأستاذ/ الدكتور يوسف الثقفي.

وأشكر للأستاذين الكريمين سعادة الأستاذ الدكتور/عبدالعزيز بن محمد الغانمي وسعادة الدكتور/ عمر بن سالم بابكور على تفضلهما بالاقتطاع من وقتهما الثمين وتحملهما عناء قراءة هذه الرسالة ومناقشتها وإبداء ملاحظاتهما التي أرحبها بصدر واسع، راجياً المولى القدير أن يجعلني ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

ولا أنسى شكري لهذه الجامعة، جامعة أم القرى، هذا الصرح العلمي المعطاء الذي أظلني بمظلة العلم والمعرفة. والشكر موصول لعمادة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية وقسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الفصل التمهيدي

ـ مدخل لدراسة جغرافية الصومال والحبشة والنواحي الاجتماعية فيهما

ـ الجذور الدينية والتاريخية والسكانية للصراع الصومالي الحبشي

- المرحلة الأولى

- المرحلة الثانية

- المرحلة الثالثة

مدخل لدراسة جغرافية الصومال واثيوبيا والنواحي الاجتماعية فيها

تعددت الأسماء التي أطلقت على اثيوبيا والصومال ومدلولاتُها على مرِّ العصور. ففي سجلات قدماء الاغريق والمصريين ـ الذين ترددوا عليهما لأغراض تجارية ودينية ـ تُعرف اثيوبيا بـ "بلاد الكُوش" والصومال بـ "بلاد الآلهة" و "بلاد البُنط" على الأرجح [(١)]. ولفظ اثيوبيا نفسه يوناني الأصلي بمعنى "الوجه المحروق" [(٢)] وهو أقدم ما أطلق على المنطقة ككل، إن لم يكن على القارة برمتها، إذ أن سواد الوجه ليس حكراً على اثيوبيا والصومال وما جاورهما.

أما لفظ الحبشة فيقال أنه نسبة الى قبيلة "حبشات" اليمنية التي هاجرت من جنوب الجزيرة العربية وعبرت البحر الأحمر واستقرت في الهضبة الاثيوبية الشمالية، حيث أسست فيها مملكة أكسوم ذات الثقافة السامية [(٣)]. وقيل نسبة الى جدهم حبش بن كوش بن حام بن نوح [(٤)]. وللفظ دلالة لغوية أيضاً، ففي القواميس الحَبَشُ جنس من السودان، ومجموعة من الشعوب غير المتجانسة [(٥)].

---

١) السيد فليفل: مشكلة أوغادين بين الاحتلال الحبشي والإنتماء العربي الاسلامي (١٨٨٧-١٩١٣م)، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧م، ص٣. أنظر أيضاً:
David D. Laitin & Said S. Samatar: SOMALIA: Nation in search of a State, Westview Press, Colorado, USA, 1987, PP: iii, 101. Keith Irivine: "Storm Clouds over the African Horn", Current History, Vol. 58, No. 343, March, 1970, P: 143. Ali Abdirahman Herzi: The Arab factor in Somali History, (Dissertation for Ph.D. in The University of California, Los Angles, 1977), PP: 45-46.

٢) أحمد الحفني القنائي الأزهري: الجواهر الحسان في تاريخ الحبشان، المطبعة الكبرى الأميرية، ط١، مصر، ١٣٢١هـ، ص٤. فتحي غيث: الاسلام والحبشة عبر التاريخ، دار العلم، جدة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص٦. علي أحمد نور طرابلسي: النزاع الصومالي الاثيوبي، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٧٨م، ص١٧-١٨. أبو أحمد الاثيوبي: الاسلام الجريح في الحبشة، (ب.ن)، (ب.ت)، ص١٣.
E. A. Budge: A History of Ethiopia: Nubia & Abyssinia, Methuem & Co. Ltd, London, !928. PP: Vii, 120.

٣) السيد فليفل: مرجع سابق، ص١. طرابلسي: مرجع سابق، ص١٧. فتحي غيث، مرجع سابق، ص٥.
Budge: Opcit, P: 120

٤) الشيخ أحمد الحنفي: مرجع سابق، ص٧. **Budge: P: 129**

٥) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت ١٩٧٩م، ج٦، ص ٢٧٨، مادة الحبش تعني "جنس من السودان" وكذا معجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، جـ١، ص١٥٢. والأحبوش، والأحبوشة "الجماعة من الناس اختلفت أجناسهم"

وتجدر الاشارة هنا الى أن دولة اثيوبيا تفضل الاسم اليوناني اثيوبيا على الاسم السامي الحبشة أو Abyssinia عند الافرنج، تبركاً بورود الأول في التوراة، وانكاراً لدور المهاجرين الساميين في تكوين حضارة الأحباش[١] .

أما لفظ الصومال فمأخوذ ـ على الأصح* ـ من لقب جدٍ عربي يُدعى عثمان بن محمد بن حنبل السمّال الذي هاجر الى افريقية في القرن الثالث الهجري كما أشارت اليه مخطوطة قديمة لمؤرخ يمني اسمه محمد النجدي بعنوان: هجرة الجزيرة في فجر الاسلام وضحاه[٢] . ويبدو أن قبيلة سمّالي Samaale التي ما زالت تحمل هذا الاسم هي التي استضافته وانتسبت اليه، كما انتسبت قبيلة دارود الى الشيخ اسماعيل بن ابراهيم الجبرتي[٣] الذي ينحدر نسبه من عقيل بن أبي طالب، وانتسبت قبيلة اسحاق الى الشيخ اسحاق بن أحمد العلوي، وذلك تفاخراً بالنسب العربي وشرف قرابة رسول الله ﷺ[٤] . ولا غرابة في أن يشمل لقب "السمّال" مع تحريف بسيط القبائل المجاورة التي يصعب تمييزها من قبيلة سمّالي فتُعرف بلادهم بالسومال. وهي الكتابة الصحيحة للاسم عندي بخلاف "الصومال" بالصاد التي لا أعرف لها أصلاً.

ومهما كانت أصول الاسم أو كتابته الصحيحة، فإن إطلاقه المتأخر لا يعني بأي حال من الأحوال عدم وجود الصومال بسكانه المميز من الأحباش قبل

---

١) السيد فليفل: مرجع سابق، ص١. عبدالمجيد عابدين: بين الحبشة والعرب، دار الفكر العربي، (ب.ت)، ص٧.

* وردت تفاسير أخرى للإسم، أنظر: محمد حاج مختار: تاريخ الاستعمار الايطالي في الصومال حتى عام ١٩٠٨م، رسالة ماجستير غير منشورة في جامعة الأزهر، مصر، عام ١٩٧٣م، ص٢ وما بعدها. محمد عبدالغني سعود: الاقتصاد الافريقي والتجارة الدولية، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٨.

٢) أنظر أحمد عبدالله ريراش: كشف السدول عن تاريخ الصومال، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٢م، ص١٣ وما بعدها. أنظر محمد حاج مختار: المرجع السابق، ص٣.

٣) أنظر ترجمته في: محمد علي الشوكاني: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مطبعة السعادة، ط١، ١٩٤٨م، ج١، ص١٣٩.

4) A. A. Herzi: Opcit, PP: 121 & after

ذلك، وإنما عُرف بلاد الصومال وأهلُه قديماً بأسماء مدنه الساحلية المأهولة، مثل بربرا وزيلع وحافون ومقديشو ونحوها بالاضافة الى مسمياته القديمة الآنفة الذكر.

ولعل أقدم من أطلق اللفظ اليوناني "بربريا" على ساحل أرض اللبان، و"بربروي" على أهله تميزا من الهضبة الاثيوبية وسكانها، هم بطليموس وكوسماس وصاحب كتاب الطواف حول البحر الاريتري المجهول[1].

لكن تلك المصادر المتقدمة بإشاراتها العابرة وأوصافها الغابرة التي لا نعرف معظمها على وجه الدقّة، لم توضح لنا جغرافية كلا البلدين والمعالم المتميزة فيهما. فجاءت المصادر الاسلامية توفر لنا معلومات أوسع منذ صدر الاسلام، حيث صار الجغرافيون والرحالة المسلمون يهتمون بهذه العدوة التي شرَفها ا لله بهجرة أصحاب رسوله اليها. وكان لليعقوبي (ت٢٨٤هـ) قصب السبق في وصف زيلع وإن عداها من جزر اليمن[2]، وتحدث ابن رسته (كان حياً سنة ٢٩٠هـ) عمَّا سماه "جزيرة بربر" ونسب اليها مياه البحر الأحمر فسماها "الخليج البربري"[3]. وأورد المسعودي في مروج الذهب (ت ٣٤٦هـ) بيتين لأحد الملاحين واصفا هذا البحر وشدة أمواجه ما بين بربرا وحافون كما هو الحال في شهور يونيو ويوليو وأغسطس الى يومنا هذا فقال:

بربري وحافوني	وموجك المجنونِ
حافوني وبربرى	وموجها كما ترى[4]

---

١) أنظر مادة "بربرا" في دائرة المعارف الاسلامية، مطبعة الشعب، ط٢، القاهرة، ١٩٦٩م، المجلد السادس، ص٥٨٨.

٢) اليعقوبي: البلدان، مطبعة ليدن، ١٨٩١م، ص٣١٩.

٣) ابن رسته: الأعلاف النفيسة، مطبعة ليدن، ١٨٩١م، ص٨٤.

٤) المسعودي: مروج الذهب ومعاذن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، ١٩٨٩م، ج١، ص١٠٨.

أما ابن حوقل (ت٣٦٧هـ) فأورد لنا وصفاً عاماً "للحبشة" بمدلولها اللغوي الشامل لجنس السودان، وحدد لنا في الوقت نفسه جغرافية "بلد الحبشة" المتعذر المسالك نظراً لبعده عن الساحل ووعورة جبال الهضبة الحبشية، كما بين في خريطتيه لديار العرب وبحر فارس بلد الزنج وبلد الحبشة، ثم وضع بينهما "مفازة بين الزنج والحبشة"[١]، ويقصد بها صحراء البربر الذين قال عنهم ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) في وصفه لمدينة زيلع "ان البربر طائفة من السودان بين بلاد الزنج وبلاد الحبش"[٢] مما لا يدع مجالا للشك في أن هؤلاء أسلاف الصوماليين.

وأضاف شيخ الربوة (ت٧٢٧هـ) وأبو الفداء (ت ٧٣٢هـ) الى ذلك إيضاحات أخرى في التمييز بين بلاد الزيالعة والأحباش[٣].

ويعتبر ابن فضل الله العُمري (ت ٧٤٩هـ) والمقريزي (ت٨٤٥هـ) والقَلَقَشندي (ت٨٢١هـ) أهم المصادر التي حددت جغرافية كلٍ من الحبشة والصومال في العصور الوسطى على الاطلاق. فقد قسم العُمري الحبشة في كتابه "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" الى قسمين: القسم الأول ما بيد النصارى من بلاد الحبشة وهي مملكة الحبشة الهضباوية، والقسم الثاني ما بيد المسلمين من بلاد الحبشة، وهو ما كان يقال لها بلاد الزيلع في مصر والشام، وأطلق عليها العُمري بـ "الطراز الاسلامي" ووصف مساحتها ـ على نمط عصره ـ بالطول والعرض[٤].

---

١) ابن حوقل: المسالك والممالك أو صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، (ب.ت)، ص١٨، ٢٥، ٢٨، ٦١، ٦٣

٢) ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٩م، مادة زيلع، ج٣، ص١٦٤.

٣) محمد أبي طالب الأنصاري الصوفي المعروف بشيخ الربوة: نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، الطبعة الأولى، بطربورغ، ١٢٨١هـ/١٨٦٥م، ص١١١، ١٥١، ١٦٢، ٢٤١، ٢٦٨. أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي: المختصر في أخبار البشر، (ب.ت)، (ب.ت)، ج١، ص١٠١

٤) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق مصطفى أبو ضيف أحمد، (ب.ت)، (ب.ن)، الباب الثامن، ص٣٦.

ثم حدد المقريزي في الالمام أدنى حد لها من جهة البحر وأقصى حد لها من جهة الغرب[1]. وبعبارة أدق قال القلقشندي في صبح الأعشى بعد أن أوضح حدود بلاد الزيلع من جميع الجهات: "هي البلاد المقابلة لبر اليمن على أعلى بحر القلزم ومايتصل به من بحر الهند"[2].

إذا كانت السجلات القديمة والمصادر الأولية في العصور الوسطى قد ميّزت بين الحبشة والصومال بطريقة أو بأخرى كما لاحظنا، فإن المراجع الحديثة والدراسات المعاصَرة، وهي تعتمد على تلك المصادر والحقائق التاريخية وتستند الى الظروف البيئية المختلفة في البلدين، تكاد تجتمع على إعتبار نهر هواش الجارف في شرقي سفوح الجبال الحبشية الشاهقة الارتفاع حداً فاصلاً بين الهضبة الاثيوبية الخصبة والسهول الصومالية الصحراوية[3]، وذلك قبل توسعات الامبرطور منيلك بمساندة الدول الأوربية الاستعمارية في بداية القرن الرابع عشر الهجري نهاية التاسع عشر الميلادي.

وتباعاً لتعدد مسميات منطقة القرن الافريقي قديماً وحديثاً وتباين بيئاتها ومناخاتها ومعالمها الجغرافية من جهة، ونظراً للتقارب الملحوظ بين أصول مجتمعاتها رغم إختلاف ملامحهم وطبائعهم ومعتقداتهم وأساليب حياتهم من جهة أخرى، فإن وجهات نظر المؤرخين المعاصرين ورجال السياسة الدوليين تجاه تحديد الرقعة التي يشملها مصطلح القرن الإفريقي تبدو متفاوتة.

---

١) أحمد بن علي المقريزي: الالمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الاسلام، مصر، ١٨٩٥م، ص٩.
٢) أحمد بن علي القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، نسخة مصورة من الطبعة الأميرية، وزارة الثقافة والارشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (ب.ت)، ج٥، ص٣٢٤.
٣) أنظر السيد فليفل: مرجع سابق، ص١. وثيقة صومالية بعنوان: "الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي"، جمهورية الصومال الديمقراطية، مقديشو ١٩٧٤، ص٦. أنظر كذلك:
Margery Perham: The Government of Ethiopia, Faber & Faber Ltd., London, 1969, P: 293.

فيرى البعض[1] أنها منطقة تبلغ مساحتها حوالي ٣٣٢,١٥٠,٠٠٠ ميلا مربعا وتُطل على أجزاء من اثيوبيا واريتريا وجمهورية جبوتي وكل الأراضي الصومالية. بينما جعلها البعض الآخر[2] تشتمل على كينيا والسودان. بل الأكثر من ذلك لقد دعا وزير الدولة الفرنسي لشئون الخارجية في عام ١٤٠١هـ /١٩٨١م كل من السعودية واليمن إضافة إلى الدول المذكورة آنفا لحضور مؤتمر إقليمي يهدف إلى حل مشكلات القرن الإفريقي[3].

وثمة تعريف آخر للجغرافيين والانثروبولوجيين يحدد دلالة المصطلح على الأراضي التي يسكنها الصوماليون فقط وان تعددت أوطانهم في الصومال وفي إثيوبيا وفي كينيا وفي جبوتي[4].

غير أن هؤلاء جميعا متفقون على أنها منطقة تشكل وحدة سياسية وقائمة على رقعة استراتيجية هامة في شرقي القارة الإفريقية تهددها صراعات ومواجهات قد تتعدى تأثيراتها نطاق الإقليم[5].

ولا ريب من أن أصل التسمية هو إشارة إلى ذلك الرأس المذبذب في أقصى شمال شرقي القارة الإفريقية والذي يشبه القرن فيشق البحر ليجعل ضلعه الأيمن المحيط الهندي وضلعه الأيسر البحر الأحمر وقاعدته البر اليابس من الصومال والبلدان المجاورة له.

---

١) بشير أحمد صلاد: التاريخ السياسي لسلطنة عدل الإسلامية في القرن الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ص٢. رجب محمد عبدالحليم: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،١٩٨٥م، ص١٣.
Feraidoon Shams: "Conflict in the African Horn", Current History, Vol. 73 No.432 P: 199

٢) حمدي عبدالرحمن حسن: "الصراع في القرن الافريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي" المستقبل العربي، العدد ١٥٧، مارس ١٩٩٢م، ص٧٥.

٣) المرجع نفسه، ص٧٥.

٤) بشير أحمد صلاد: مرجع سابق، ص٢. عدنان محمود بوسطجي: "النزاع الإثيوبي الصومالي" بحوث دبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، الرياض، العدد السادس، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٢م ص١٨٣.

٥) بشير صلاد: مرجع سابق، ص ٢. عدنان بوسطجي: مرجع سابق، ص١٨٣.

في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة لاعتبارات تجارية وسياسية وعسكرية يتجاور الصومال وإثيوبيا ليكونا معا رقعة متعددة التضاريس بين الجبلية المرتفعة والسهلية المنخفضة متكاملة الاحتياجات لتنوع محاصيلها ومناخها. وشهد التاريخ على أن البلدين لا يستغنيان عن بعضهما رغم الشعور العدائي المتوارث بينهما.

في وسط هذا الإقليم تحتل الهضبة الإثيوبية الشاهقة التي يبلغ معدل ارتفاعها ٧,٠٠٠ – ٨,٠٠٠ قدم[(١)] كقلعة حصينة تتجلى مفخرة بما زينها بها خالقها من ماء وخضرة وطيب الهواء واعتدال الجو. ومن هذه الهضبة تفيض ينابيع النيل بمياهها إلى الغرب لتروي السهول السودانية، ومنها أيضا تتدفق أولى قطرات نهري جوبا وشبيلى إلى الشرق لتحيى الأراضي الخصبة في جنوب الصومال. ويهبط القادم من الهضبة الإثيوبية إلى شرقيها هبوطا شديدا على السهول الصومالية حتى يصل إلى سواحل البحر الأحمر وخليج عدن اللذان يشكلان بالإضافة إلى المحيط الهندي الجبهة الطبيعية للإقليم وفرضته البحرية للاتصال بالعالم الخارجي[(٢)].

وكان لهذا التباين الطبيعي أثره في تكوين ملامح مختلفة بين شعب جبلي منطو على نفسه، يعيش في عزلة عن العالم وعن بعضه البعض ولا يتعرض لتأثيرات خارجية إلا نادرا[(٣)]، وآخر سهلي خفيف الحركة وعلى دوامة من التنقل والاحتكاك بالآخرين وبالتالي معرض للتطور المستمر، الأمر الذي جعل من الميسور التمييز بين البيئتين وملامح شعبيهما منذ العصور القديمة وحتى العصر الحاضر سواء وضع بينهما حدود اصطناعية أم لا.

1) Keith Irvine: "Storm clouds over the African Horn" Current History, Vol.58, No.343, P: 142
2) Ibid., P:142

٣) زاهر رياض: الاسلام في إثيوبيا في العصور الوسطى، الطبعة الأولى، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، ١٩٦٤م، ص٢٤.

ومما سبق يقتضي الحديث في السطور التالية عن التشكيلة السكانية والعناصر الاجتماعية في المنطقة لمعرفة مدى وحدة أصولها ومقدار التأثيرات الخارجية التي ميزت بين الشعب الإثيوبي والشعب الصومالي.

يعتقد أن السكان الأصليين لمنطقة القرن الافريقي هم "الكوشيون"(١) مع احتمال وجود فئات أقدم منهم في عصور ما قبل التاريخ. وأطلق القدماء المصريون بلاد الكوش على حدود مصر الجنوبية من بلاد النوبة والبجة والحبشة. وذكر العبرانيون اسم "كوش" في التوراة كولد من أولاد حام. كما جاء هذا الاسم في النقوش الحبشية بصيغة "كاسو"(٢).

وسواء كان "كوش" اسما للبلاد أو لأحد أولاد حام بن نوح فان المؤرخين والأثريين والاجتماعيين يطلقونها على السكان الأصليين لمنطقة القرن الإفريقي، ويجعلون منطقة البحيرات بجنوب الهضبة الحبشية موطنهم الأصلي. كما يصنف اللغويون بعض اللغات المنتشرة في المنطقة مثل الصومالية والأورمية والعفرية تحت اسم "اللغات الكوشية"(٣). ويعرف الكوشيون أيضا "بالحاميين الشرقيين" نسبة الى جدهم الأكبر وتميزا لهم من الحاميين الغربيين مثل البربر(٤). والكوشيون هم الذين تطلق عليهم المصادر الاسلامية القديمة باسم "البرابر" أو "البربري" نسبة الى بربرا الفرضة الصومالية القديمة أو اشارة الى طريقة كلامهم(٥). كما عدّوهم أحياناً طائفة من السودان(٦) نظرا لسواد بشرتهم. ولكنهم في جميع الأحوال قد ميزتهم تلك المصادر من الشعوب الافريقية الأخرى مثل الزنوج ونحوهم.

---

1) Budge: Opcit, P: 129

٢) عبد المجيد عابدين: بين الحبشة والعرب، ص٨

3) David Laitin & Said Samatar: Opcit, P: 5. Jones and Monroe: A History of Ethiopia, Oxford University Press, 1978, P: 7

٤) عابدين: مرجع سابق، ص٨. أحمد عبدالله ريراش: مرجع سابق، ص١٦-١٧ وانظر أيضا:
David Laitin & Said Samatar: Opcit, P:5

٥) شيخ الربوة: نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، ص١٦٢. David Laitin & Said Samatar: Opcit, P:5

٦) ياقوت: معجم البلدان، مادة زيلع، ج٣، ص١٦٤. شيخ الربوة : مصدر سابق، ص١٦٣،٢٦٨. وانظر مادة الحبش عند لسان العرب تعني "جنس من السودان" ج٦،ص٢٧٨. وكذا المعجم الوسيط، دار المعارف، ط٢، القاهرة، ١٩٧٣م، جـ١، ص١٥٢.

وعلى ما تقدم يمكن القول بأن "الكوشيين" على الأرجح هم أقدم وأغلب عنصر أثبت وجوده في القرن الافريقي حيث ترجع اليهم أصول كل من قبائل الصومال وجالا وعفر وساهو وأمحرا وتيجرى والبجة القاطنين حاليا في المنطقة. ولكن هؤلاء جميعا فقدو أصالتهم العرقية بامتزاجهم في شكل متفاوت مع العنصر السامي الذي دأب الهجرة من شبه جزيرته لأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية الى القرن الافريقي منذ آلاف السنين[١] .

واذا كان الكوشيون يمثلون الركيزة الاجتماعية في الاقليم فان الساميين الوافدين لا يقلون أهمية من سابقيهم في تكوين المجتمع الحديث، اذ نقلوا اليهم الحضارة السامية وثقافتها واختلطوا بالسكان الأصليين عن طريق التزاوج. ولعل أبرز جماعة سامية أثرت في مجتمع القرن هي قبيلة حبشات اليمنية التي يقال أنها هاجرت من جنوب الجزيرة العربية واستقرت في شمال الهضبة الاثيوبية حيث أسست فيها دولة أكسوم، ونشرت الحضارة السامية وثقافتها بين رعايا الدولة، الأمر الذي تمخض عنه ميلاد مجتمع جديد دماؤه حامية وثقافته سامية ويتحدث بلغات انبثقت من بين الكوشية الأصلية والجعزية السامية كالأمحرية والتيجرينية ونحوهما[٢] .

وثمة عنصر ثالث يتواجد في المناطق الجنوبية لكل من اثيوبيا والصومال، وهو العنصر "الزنجي" الذي يشك بعض الباحثين أنهم المواطنون الأصليون للمنطقة قبل نزوح الكوشيين من منطقة البحيرات، أو أنهم آخر عنصر وصل الى المنطقة من قبل الجنوب فرارا من حملات تجارة الرقيق في القرون الأخيرة[٣] .

---

١) عابدين: بين الحبشة والعرب، ص٧٣. بشير صلاد: مرجع سابق، ص٥. Ali A. Herzi: Opcit, P: 58.
٢) عابدين: مرجع سابق، ص٩. فتحي غيث: مرجع سابق، ص٢٠. Budge: Opcit, P:130
٣) فتحي غيث: مرجع سابق: ص٢٠ وانظر ايضا:
I. M. Lewis: The Modern History of Somaliland From Nation to State, Cox & Wyman Ltd, London, 1965, P:7. David Laitin & Said Samatar: Opcit, P:7

ويبدو لي أن الرأي الأخير أقرب الى الصواب لأن طائفة الزنوج القاطنين في جنوب الصومال يعتقدون أنهم من سلالة قبيلة مشنجولي Mishinguli الكبيرة في تنزانيا وكينيا، وهم مولعين بممارسة الزراعة والصيد والحرف اليدوية الدنيئة* في نظر غالبية المجتمع الصومالي الرعوي مما يوحي بانحدارهم من مجتمع زراعي حضري كمجتمعات الافريقية الشرقية.

وهناك أيضا العنصر العربي والعنصر اليهودي اللذان ما كان لهما ذكر لولا أثرهما البالغ في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الاقليم رغم قلة عددهما، ذلك أن الجالية العربية في الصومال تهيمن على التجارة فيه لاسيما في المدن الساحلية، كما نتج عن اختلاطها بالصوماليين جيل جديد أقل اخلاصا للعرب والصوماليين على حد سواء، يعرفون "بالمولدين"**. ويتلاشا دور العرب في اقتصاديات اثيوبيا ناهيك عن النواحي الاجتماعية اذا ما قورن بدورهم في الصومال، بل لا يتعدى وجودهم في اثيوبيا المدن الصومالية فيها مثل هرر ودريدوا.

وأما اليهود المعروفين في الصومال باسم "يبرو" وهي تحريف لكلمة Hebrew أي العبري أو اليهودي [(١)]، فيمثلون الطبقة المنبوذة فيه، لا يزوجون ولايتزوجون، بل إن البعض يتشاءمون من نظراتهم ولمساتهم، وهم قليلو العدد لا يتجاوزون أصابع اليد، ويجنون دخلهم بالحيلة لا بالعمل والكسب، كأن يترقبو مثلاً لأي مولود ذكر فيُظهروا أمام أهله حركات سحرية تثير إعجابهم بغية الحصول على ما يسد رمقهم. ويتواجدون أيضاً في اثيوبيا بأعداد أكثر ويعرفون فيها باسم

---

* بما أن الرعي هو نشاط السواد الأعظم من الصوماليين، ما زالت غالبية المجتمع ـ مع الأسف الشديد ـ تنظر بعين الاحتقار الى الحرف اليدوية كالنجارة والحدادة والبناء والدباغة والحلاقة والخياطة رغم أهميتهم، كما أن مهن الصيد والزراعة تكاد تنحصر ممارستها في نطاق ضيق من المجتمع.

** سواء كان المولدون من آباء عرب وأمهات افريقيات أو العكس فانهم قد دأبو على التلكئ بين الفريقين وفق مصالحهم.

1) Webster's New World Dictionary, Third College Edition, (The Word Hebrew) P: 624

"الفلاشـا" Falasha [١] ، غـير أنهـم ليسـو بأحسـن حـال مـن إخوتهـم في الصومـال. ولكـن اليهـود مـع قلـة حيلتهـم وضآلـة مركزهـم الاجتمـاعي في كلا البلدين الا أنه كثـيرا مـا تتخذهـم اسرائيل ذريعـة للتدخـل في شـئون الاقليـم بحجـة حمايـة مصـالح رعاياهـا، وتلجـأ أحيانـا الى تهجيرهم الى اسرائيل واستيطانهم في الاراضـي العربيـة المحتلـة ليشـكلو حـاجزا يحول دون أضرار عمليات المقاومـة الفلسـطينية على الشـعب الاسـرائيلي.

وتحسـن الاشـارة هنـا الى أنـه ليـس هنـاك مـن العنـاصر المذكـورة عنصـر واحـد ظـل يحتفـظ بأصالتـه العرقيـة وانمـا تداخلـت هـذه العنـاصر مـع بعضهـا البعـض مـا عـدا العنصـر اليهـودي الـذي لا تتصـاهر معـه العنـاصر الأخـرى. ونتـج عـن امـتزاج العنـاصر ببعضهـا خليـط مـن الأجنـاس يشـكل في ملامحـه ولغاتـه مجتمعـا جديـدا يمكـن تسـميته بـالأفرو ـ الآسـوي (Afro - Asiatic) أو سـامو ـ كوشـي (Samo - Cushetic) اذا صـح التعبـير. وتـزداد أصالـة كـل فئـة مـن المجتمـع الجديـد كلمـا كـانت متوغلـة في الداخـل ومعزولـة عـن المؤثـرات الخارجيـة، وتفقـد كـل جماعـة مـن المجتمـع أصالتهـا كلمـا تقـترب مـن السـواحل وكـانت عرضـة للاحتكـاك بالعـالم الخـالرجي. أو بعبـارة أخـرى كلمـا توجهنـا الى الشـمال كلمـا تقـترب ملامـح هـذا المجتمـع مـن ملامـح المجتمـع السـامي وكلمـا توغلنـا في الجنـوب كلمـا بـدت لنـا الملامـح الافريقيـة فيـه أكـثر.[٢]

وكمـا تتفـاوت ملامـح بمجتمـع القـرن الافريقـي نتيجـة التأثـيرات الاجتماعيـة مـن الخـارج، فـان طبائعـه وأنشـطته وأسـاليب حياتـه تبـدو وكأنهـا مختلفـة حسـب اختـلاف معتقداتـه وتراثـه الشـعبي وظـروف بيئتـه.

فـاذا مـا قارنـا بين المجتمـع الصومـالي وجـاره الاثيوبـي نجـد أن الأول في بيئتـه السـهلية الفسـيحة يتصـف بمجتمـع رعـوي كثـير الحركـة والتنقـل بمواشـيه وراء المـاء والكلأ ولا يجد أثنـاء ترحالـه في داخـل نطاقـه مـا يحـد خطـاه أويمنعـه مـن الوصـول الى

1) Webster's New World Dictionary, (The Word Falasha) P: 488
2) I. M. Lewis: Opcit, P: 5

هدفه، فيسير في ربوع بلاده كيف يشاء ويتصل ببني جلدته متى شاء، فهو مجتمع مترابط متماسك يهتم كثيرا بأواسر القرابة وصلة الرحم وبالتالي فهو مجتمع قبلي يعكف على نظام القبيلة كتأمين اجتماعي له، وليس هذا في غالبيته الرعوية في الشمال والوسط فحسب، وانما يشاركهم في ذلك أجزاءه الرعوية الزراعية في الجنوب أيضا، اذ ليس هناك في الصومال مجتمع زراعي حضري بحت يمكن اعتباره أكثر تمدنا من غيره الرحل[١].

أضف الى ذلك أن اعتناق الصوماليين للدين الاسلامي جملة واحدة منذ عصوره الأولى، واعتقادهم بتقارب أصولهم العرقية المنحدرة جميعا من أجداد عربية، وافتخارهم بلغتهم الصومالية الموحدة ذات الأدب الرفيع، وتوارثهم بأمجاد صراعهم التاريخي المرير مع اثيوبيا المسيحية الذي استمر زهاء سبعة قرون من الزمن، كل هذه الأمور ساهمت في طبيعة تجانس الأمة الصومالية[٢].

وعلى نقيض ذلك نجد في الهضبة الاثيوبية الشاهقة الارتفاع الوعرة المسالك مجتمعا زراعيا يعكف على حرث سفوح الجبال وقممها ويستقر في ربوعها المنعزلة عن بعضها البعض، منطويا على نفسه لا يحتك بغيره الا نادرا ولا يمت بصلة للعالم الخارجي الا لمما، فهو مجتمع متقطع الأوصال تفتخر كل جماعة بما لديها من أمجاد قديمة وتراث هو في الغالب بدائي، وهم في ذلك أقرب الى التخلف منه الى التحضر، ومع ذلك لا يقيمون لغيرهم وزنا، ويصدق عليهم في الوقت نفسه المثل العربي القائل: "كل فتاة بأبيها معجبة". وليس من السهل أن يستجيبوا لثقافة أو دعوة وافدة اليهم وهم من أكثر خلق الله تعصبا لمعتقداتهم

---

١) أنظر مجيب ناهي النجم: الصومال الجنوبي، دراسة في الجغرافية الاقليمية، منشورات وزارة الثقافة والاعلام للجمهورية العراقية، ١٩٨٢م، ص١٩٥.

2) Ali A. Herzi: Opcit, P:17. I. M. Lewis: Opcit, P: 14.

وأعمقهم عداءا لمن يخالفهم، حتى أنهم لا يطيقون على سائر النصارى الذين لا ينتمون الى مذهبهم الأرثودوكسي فضلا عن غير النصارى. وكان للبلبلة الفكرية الغربية دوراً كبيراً في تعميق هذا الشعور المتأصل لدى الأحباش عامة والأمحرة خاصة، لذلك أستطيع القول بأن الحبشة لم تعرف التعايش السلمي مع جيرانها إلا عندما ينقطع إتصالها بالعالم المسيحي وينزع الملك من أيدي الأمحرة[1].

وقد نوه أبو أحمد الاثيوبي في كتابه "الاسلام الجريح في اثيوبيا" أثر طبيعة بلده على المجتمع الاثيوبي قائلا: " يتألف سطح اثيوبيا من هضاب صعبة المسالك تعلوها جبال صخرية شاهقة قائمة في صفوف غير منتظمة تتخللها أودية عميقة، وهذه الأودية التي تفصل بين أجزاء البلاد هي بمثابة حواجز طبيعية تجعل لكل اقليم منها مميزات خاصة به ذات تأثير خاص في التطور الاجتماعي والسياسي وذلك كله ظاهر أثره في تعدد لغاتهم وكثرة لهجاتهم"[2].

بالاضافة الى ذلك هناك عامل سياسي قد ساهم في التباين الواضح بين فئات المجتمع الاثيوبي يتمثل في هيكل اثيوبيا الامبراطوري، وذلك لأن اثيوبيا الحديثة ما هي الا وليدة توسعات امبراطوريتها القديمة التي ضاعفت مساحتها وضمت اليها أراضي شاسعة لقوميات مختلفة لم تكن تخضع لها قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي مما جعل البلد يحوي خليطا من الأجناس يتباين في الشكل والمظهر وفي الدين واللغة وفي العادات والتقاليد وفي المستوى الحضاري، ومن يومها أصبحت "الدولة لا تنقسم الى مناطق جغرافية بقدر ما تنقسم الى مناطق عنصرية، ولذلك سموها بمتحف للأجناس والعناصر"[3].

---

١) أنظر أمثلة ذلك في صفحات ٢٩، ٤٨ من البحث.
٢) أبو أحمد الاثيوبي: مرجع سابق، ص١٤
٣) فتحي غيث: مرجع سابق، ص١٩.

غير أن أدق ما وصفت به اثيوبيا في الوقت الحاضر هو ما نقله فتحي غيث عن المستشرق ارنسيت لوثر وكتابه (Ethiopia Today) الصادر في عام ١٩٥٨م حيث قال: "ان اثيوبيا بلاد متناهية في التباين والتنافر في طبيعتها وجوها وطوائف شعبها ولغتها وعاداتها، فهي تتألف من كتل تبلغ الخلافات بينها حد العداوة بين قبائلها وأجناسها. ولم تحتوها حدود واحدة الا في بداية القرن العشرين"[١].

١) فتحي غيث: مرجع سابق، ص٣٠٥

الجذور الدينية والتاريخية والسكانية للصراع الصومالي الاثيوبي وطبيعته

اتضح لنا فيما سبق من جغرافية القرن الافريقي ودراسة النواحي الاجتماعية لبعض سكانه كيف كان الشعبان الصومالي والاثيوبي متقاربان من حيث أصولهما العرقية ومصالحهما المشتركة بحكم الجوار ، وكيف أصبحا متباينين من حيث أوطانهما والبنية الاجتماعية في كل منهما نتيجة اختلاف ظروف بيئتيهما وأسلوب حياتهما ومقدار تلقيهم للمؤثرات الخارجية.

وسجل لنا التاريخ صراعا مريرا بين الشعبين المتجاورين مما جعل موطنهما - القرن الافريقي - من أكثر بقاع الأرض توترا، وقضيتهما من أكثر القضايا الدولية تعقيدا. غير أن الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع تبدوا متفاوتة في تحديد الجذور التاريخية للصراع بين البلدين وبالتالي فهي مختلفة في تفسيراتها لطبيعته وبواعثه.

فمن الباحثين[١] من يعيد بداية الصراع الى أيام تنافس الاستعمار الأوربي في المنطقة في أواخر القرن الرابع عشر الهجري التاسع عشر الميلادي، وبالتحديد في عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م حينما أبرمت الدول الأوربية الاستعمارية الثلاثة* معاهدات متماثلة مع اثيوبيا تتنازل كل منها على حدة عن أجزاء من الأراضي الصومالية الواقعة تحت حمايتها. ووافقوا برسم حدود سياسية لاثيوبيا تشتمل على الأجزاء المذكورة بحيث يوضع سكانها الصوماليون تحت حكم اثيوبي دون أدنى حساب للاعتبارات الجنسية والجغرافية والثقافية ونحوها.

---

1) John Drysdale: The Somali Desputе, Pall Mall, London 1964. P: 25. I.M.Lewis: The Modern History of Somaliland, , PP: 40, 62. David Laitin & Said Samatar: Somalia : *Nation in Search of a State,* P: 52. Mohammed Ayoob: The Horn of Africa: *Regional Conflict and Super Power Involvement*, A Publication of The Strategic and Defence Studies Centre In The Australian National University, Canberra 1978, P: 3.

* بريطانيا، وايطاليا، وفرنسا

في نظر هؤلاء ـ وهم غالبية الكتاب الغربيين ومن اعتمد على كتاباتهم ـ لا تتعدى القضية بين الصومال واثيوبيا على مشكلة حدودية لا تختلف في طبيعتها عن أي نزاع حدودي آخر بين أية دولة وجارتها في العالم.

ولست أدري كيف يتسنى لمن يدعي الحياد والموضوعية في المنهج البحثي اهمال جميع الحلقات السابقة لهذا الصراع والعكوف على حدث لا يمثل سوى بداية لمرحلة من مراحله!!! ولكننا من باب حسن الظن يمكن أن نلتمس لهم عذرا بأن أثر المعاهدة المذكورة على مجرى الأحداث التي تلتها وأهميتها في العلاقات المستقبلية بين الدول الاستعمارية واثيوبيا من ناحية وبينهم وبين الصومال من ناحية أخرى دفعتهم الى اعتبارها بأنها مربط الفرس في القضية.

الى جانب هذه المدرسة تميل أبحاث أخرى[١] تعتمد على المصادر الاسلامية بصفة رئيسية الى استئصال جذور الصراع من العصور الوسطى إبان الحروب الدينية التي كانت تدور بين مسلمي الزيالعة أو ممالك الطراز الاسلامي من ناحية ومملكة أمحرا المسيحية من ناحية أخرى. وبالتحديد منذ عام ١٢٧٠م حيث استولت الأسرة الأمحرية على عرش الامبراطورية الاثيوبية وبدأت حملاتها التوسعية على حساب جيرانها في كل اتجاه لأسباب دينية بالدرجة الأولى بالاضافة الى دوافع سياسية واقتصادية ونحوها.

وعلى رأي هذه المدرسة تبدو طبيعة الصراع بأنها أقرب الى ملحمة دينية عقدية بين المسجد والكنيسة أكثر منها سياسية أو اقتصادية أو غيرها. وقد أورد هؤلاء في أبحاثهم أدلة مقنعة لتعزيز موقفهم، غير أنها تنحصر هي الأخرى على مرحلة معينة ولا تنطبق على ما قبلها وما بعدها.

---

١) بشير أحمد صلاد: مرجع سابق، ص. رجب محمد عبدالحليم: مرجع سابق، ص٣٨، ٦٧. غسان علي الرمال: صراع المسلمين مع البرتغاليين في البحر الأحمر، دار العلم، جدة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص٧٦ وما بعدها.

وفي خضم هذه الآراء المختلفة حاولت الوصول الى معرفة ما اذا كانت هناك فترة عاش فيها سكان القرن الافريقي جنبا الى جنب دون اقتتال ولا عدوان؟ ومتى وعلام بدأ الصراع أصلا؟ وكيف آلت الاحوال الى ما هي عليه الآن من العداء المتأصل؟ وأرى أنه بالاجابة عن هذه الأسئلة نستطيع أن نفهم جذور الصراع وطبيعته وبالتالي نكتسب خلفية جيدة لمواكبة سير الأحداث وتطورات القضية في العصر الحاضر. ولكي يتسنى للباحث ايضاح ذلك يرى من الضروري تقسيم الصراع الى مراحل مختلفة:

المرحلة الأولى:

كان سكان القرن الافريقي الكوشيون يعيشون في موطنهم "مفترقون مجتمعون"[١] على حد تعبير مصدر قديم، بحيث لا يخضعون لسلطة واحدة وانما موزعون في عدد من الكيانات التي تحوي في داخلها مجموعات أصغر في ظل نظام قبلي مثلهم مثل غيرهم من المجتمعات الافريقية أو الآسوية آنذاك[٢]. وكان لهم تجارة واسعة مع اليونانيين والمصريين القدامى والهنود والفارسيين بالاضافة الى عرب الجزيرة[٣]. ولكن صلاتهم بالجزيرة العربية كانت أبرز، لأن العرب دأبوا على التوافد الى القرن الافريقي ليس لمكسب تجاري فحسب، وانما وجدوه أيضا ملاذا آمنا قريبا من ديارهم يمكن العيش فيه والاحتماء اليه من الخوف والجوع في صحرائهم القاحلة. قال الطبري: "وكانت أرض الحبشة متجراً لقريش، يتجرون فيها، يجدون فيها رفاغاً من الرزق، وأمناً ومتجراً حسناً"[٤].

---

١) ابن حوقل: مصدر سابق، ص٦١

٢) حمدي السيد سالم: الصومال قديما وحديثا، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، (ب.ت)، ج٢، ص٢٨٦

3) Ali A. Herzi: The Arab Factor in Somali History, PP: 43-74

٤) ابن جرير الطبري: تاريخ الطبري، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر، (ب.ت)، ج٢، ص ٣٢٨ وانظر: عابدين: بين الحبشة والعرب، ص٧٣. بشير صلاد: مرجع سابق، ص٥. وكذلك:
Ali A. Herzi: Opcit, P: 58.

كانت معظم الهجرات السامية نحو الجنوب بشكل أفراد أو جماعات صغيرة لا تتجاوز في الغالب على السواحل غير أنه حدث أحياناً أن هاجرت مجموعات كبيرة الى منطقة القرن الافريقي مثل قبيلة الحبشات وهي أشهر قبيلة سامية ألقت رحالها في شمال الهضبة الاثيوبية وأسست فيها دولة اكسوم ذات الثقافة السامية. ومن هذه القبيلة أخذت المنطقة اسم الحبشة الذي نطقه الافرنج بـ Abyssinia، وكذلك قبيلة الأعاجز التي أصبحت لغتها الجعزية اللغة الرسمية والأدبية للبلاد[١].

وبعد مرور فترة من الزمن تمكن الساميون من احداث تغيير جذري في حياة المواطنين الكوشيين هناك من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسة. فرغم أن كثيراً من المهاجرين قد اصطحبوا معهم نساءهم الا أنهم ما لبثوا أن اختلطوا بالقبائل الحامية وصاهروهم، وأدخلو اليهم نوعا من التنظيمات الاجتماعية والادارية وفن الكتابة الى جانب الوسائل الصناعية والزراعية كاستعمال المعادن واستخدام الأحجار في البناء وعمل الخزانات والسدود وشق القنوات للري وزراعة سفوح الجبال وغيرها من التطورات التي كان من شأنها رفع معيشة السكان وانعاش اقتصاد البلد وجعله مركزا لنشر الحضارة السامية[٢]. ومن الناحية الثقافية تسربت الى اللغة الكوشية ألفاظ ومعاني كثيرة من لغة المهاجرين فتطورت اللهجات المحلية تمشيا مع المعطيات الحضارية الجديدة، فسادت لغة التيجرنية مثلا وهي مزيج من الكوشية والسامية لاستعمالات عامة السكان ثم جاءت أختها الأمحرية من النمط نفسه، ولكن لغة الجعزية السامية ظلت اللغة الرسمية والأدبية للبلاد حتى نهاية دولة اكسوم.

---

١) عابدين: مرجع سابق، ص١٢-١٣. E. A. W. Budge: A History Of Ethiopia, P: 130

٢) ابراهيم علي طرخان: الاسلام في الممالك الاسلامية بالحبشة في العصور الوسطى، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد الثامن، ١٩٥٩م، ص٧-٨.

Budge: Opcit, P: 130.

يؤكد لنا هذا السرد التاريخي أن تأسيس دولة أكسوم وانتشار الحضارة السامية في الهضبة الاثيوبية هو بداية تفكك مجتمع القرن الافريقي الذي فقد منذ ذلك الحين تجانسه العرقي والثقافي بسبب التأثيرات الخارجية التي تعرض لها سكان الهضبة في جميع نواحي حياته. كما يؤكد بأن هذا الجيل المخلوط لغة وعرقا في الهضبة الاثيوبية الشمالية (مقاطعة تيجرى حاليا) هو الذي أطلق عليه اسم الحبشة نسبة الى القبيلة السامية المهاجرة، أو دلالة على معنى اللغوي للكلمة عند العرب[١]. كما أن هذا الجيل هو الذي قامت على أكتافه مملكة اكسوم التي "نمت نواتها الأولى في الجبال ثم امتد سلطانها الى الوديان والمناطق الساحلية"[٢].

ورغم وجود مؤشرات تاريخية جعلت الدراسات الحديثة[٣] تكاد تجمع على أن مملكة اكسوم ظهرت ما بين القرن السابع والعاشر قبل الميلاد، الا أنه من الصعوبة بمكان تحديد تاريخ تأسيسها على وجه الدقة.

ويعتبر أول ذكر لها في المصادر القديمة ما جاء في كتاب "الطواف حول البحر الاريتري" حيث يصف مؤلفه اليوناني المجهول في القرن الأول الميلادي ميناء عدوليس "Adulis" بأنها "تبعد مسيرة ثمانية أيام عن حاضرة اكسوم التي تحمل اليها كميات من العاج من وراء النيل ومنها تنقل الى ميناء عدوليس لتصدر الى الامبراطورية الرومانية". ويضيف أن "ملك كل هذه المناطق هو زوسكيلس Zoscales"[٤].

---

١) أنظر ابن منظور: لسان العرب، ج٦، ص ٢٧٨، مادة الحبش تعني "جنس من السودان" وكذا معجم الوسيط، جـ١، ص١٥٢. والأحبوش، والأحبوشة "الجماعة من الناس اختلفت أجناسهم"

٢) ابراهيم طرخان: مرجع سابق، ص٨

٣) ابراهيم طرخان: مرجع سابق، ص٨. Margery Perham: The Government of Ethiopia, P:10

4) Margery Perham: Opcit, P: 18 . Jones & Monroe: Opcit, P: 22

وتعلق مارجري بيرهام Margery Perham على هذه المعلومة فتقول: " هكذا دخلت المملكة التي هي سلف اثيوبيا الحديثة في التاريخ لأول مرة، ليس تدريجيا من بدايات متواضعة لقبيلة بربرية وانما كسلطة قائمة ومشاركة في تجارة وثقافة العالم الجديد." وأردفت الكاتبة تعليقها ناقدة تبعية ميناء عدوليس وسواحل البحر الأحمر لملك زوسكيلس الأكسومي "كأنها البداية الأولى لقصة الادعاءات الاثيوبية المثيرة للجدل حول ملكيتها لسواحل البحر الأحمر، على أنه رغم عزو الملاح اليوناني مساحة هذا الساحل الطويل لحكومة زوسكيلس الا أن السفن قد اضطرت الى الاقلاع من جزيرة عدوليس فرارا من هجمات البرابرة الوطنيين الأصليين، مما يجعلنا نفترض أنه حتى هذا الوقت كما في عدة قرون لاحقة، لم يستطع الهضباويون اندماج أو حتى اخضاع الأراضي المنخفضة، لذلك كانت التجارة بين المملكة الجبلية والساحل صفقة فيها مخاطرة يمكن انجازها فقط بواسطة قوافل محمية"(١).

لا شك أن المملكة الناشئة التي أسسها الساميون في قلب الهضبة الاثيوبة تحتاج الى منفذ بحري يربطها بالعالم الآخر، لاسيما بعد أن وضعت يدها على ثروة البلاد من المعادن والمحصولات الزراعية والحيوانية التي كانت تشتهر بها المنطقة. وهذه الحاجة لوحدها كانت كافية لتصادم بين سكان السواحل والمملكة الفتية. ويصبح بذلك تأسيس مملكة أكسوم نقطة تحول جديد لتاريخ المنطقة وحدث كان له أثره البالغ على سكانها سلبا وايجابا.

فاذا كان ظهور المملكة يمثل الركيزة الأولى لحضارة ونمو المجتمع الحبشي في الهضبة الشمالية، فان تحولها الى امبراطورية لها أطماعها السياسية والجغرافية

1) Margery Perham: Opcit, P: 18-19

تجاه جيرانها يعتبر خطرا يهدد أمن المنطقة بأسرها، ويعتبر كذلك في رأيي النواة الأولى للصراع بين الأحباش وبين بني جلدتهم من القوميات المجاورة لها مثل الصومال والدناكل والجالا والبجه ونحوهم من سكان السواحل والمناطق المنخفضة في القرن الافريقي. فمنذ ذلك الزمن الذي وقعت فيه "بلاد الكوش" تحت السيطرة السامية الأجنبية أصبح الموضوع الرئيسي لتاريخ القرن الافريقي هو كفاح الكوشيين الذين يقطنون السهول في سبيل استرداد الهضبة الاثيوبية المحصنة من الحكم السامي ومحاولة الكوشيين الهضباويين لبسط نفوذهم في المناطق الساحلية في ظل مملكتهم الناشئة بغية التحكم في تجارة الاقليم [(١)].

والغريب أن معظم المراجع التاريخية لاسيما العربية لم تتعرض لتوسعات امبراطورية اكسوم على حساب جيرانها الا بعد ما عبرت البحر الأحمر متجهة الى الجزيرة العربية. وحتى الذين تحدثوا عن غاراتها المتكررة على اليمن صوروها كأنها غارات تأذيبية الغرض منها نصرة نصارى اليمن نيابة عن الامبراطورية الرومانية. فهل يا ترى غزا ابراهة الحبشي حاكم اليمن الكعبة والحجاز لنصرة نصارى الحجاز!؟

عموما هناك وثيقة يونانية الأصل ترجع الى القرن الثالث الميلادي تقريبا - أي قبل تنصر الحبشة - نسخها بيده كوسماس Cosmas التاجر الاسكندراني الذي أبحر في البحر الأحمر والمحيط الهندي في مطلع القرن السادس الميلادي، ثم ألحقها بكتابه "الطوبوجرافية أو الكوسموجرافية المسيحية"*. وتلقي هذه الوثيقة الضوء على حجم غارات ملك أكسوم على جيرانه قبل العهد المسيحي. وكانت في مجملها على بلاد التيجرى التي يبدوا أنها لم تخضع للمملكة كاملة حتى هذا

---

1) Keith Irvine: "Storm Clouds Over The African Horn", Current History, Vol. 58, No.343, P:144.
Richard Greenfield: "The Ogaden - Province or Colony", St. Anthony's College, Oxford, P: 4

* لم أتمكن من العثور على كتاب كوسماس المختلف في اسمه، فاعتمدت على نقل المراجع المذكورة.

الوقت، الا أن الوثيقة ذكرت استيلاء الملك على المناطق الجبلية في الجنوب وعلى بلاد البجه (اريتريا) شمالا حتى وصل الى حدود مصر في الشمال الغربي، وأنه غزا السهول الصحراوية الفسيحة التي منها البخور والعطور (الصومال) وأخيرا اخترق مضايق عدن وعبر البحر وغزا عرب الحجاز وفرض على ملوكهم أن يدفعوا له اتاوة وأن يتعهدوا بضمان أمن طرق التجارة برا وبحرا[١].

وعلى ما يظهر من المغالات في قوة المملكة من الوثيقة، فانها ان دلت على شيئ فانما تدل على النوايا التوسعية للأحباش من أجل التحكم في تجارة المنطقة، ولكن الواقع أنها لم تستطع بغاراتها العشوائية تلك أن تخضع أو تدمج سكان السواحل الافريقية المتاخمة لها فضلا عن غيرهم من الأمم التي تقطن وراء البحار كعرب الحجاز واليمن.

واستمر الأحباش في كر وفر من الغارات التي لا يتولد منها سوى الحقد والكراهية بين أبناء كوش حتى اعتنقوا المسيحية باعتناق ملكهم عزانه Aeizanas لها حوالي عام ٣٥٠م[٢].

وكان لهذا الحدث أثره الكبير في تاريخ الحبشة الديني والسياسي، اذ غدت الكنيسة الحبشية مرتبطة بكنيسة مصر منذ البداية وبكنيسة بيزنطة الى حد ما. الأمر الذي أعطى نوايا الامبراطورية الحبشية اليائسة دفعة جديدة وأظهر في الأفق باعثاً جديدا يحث دولة اكسوم على بسط نفودها. وبمساندة الروم مالبثت أكسوم المسيحية خلال قرنين من تنصرها أن صارت قوة لا يستهان بها ليس في القرن الافريقي فحسب، وانما في حوض البحر الأحمر. فقد أرست قواعدها في

---

1) Richard Greenfield: Opcit, P: 4. Jones & Monroe: Opcit, PP:22-24. Margery Perham: Opcit, P: 23

٢) ابراهيم طرخان: مرجع سابق، ص١٣. Budge: Opcit, PP: 47, 147.

الساحل الافريقي وانتظمت غاراتها على الجانب العربي حتى أنها تدخلت في اليمن مرارا وتكرارا بحجة حماية المسيحية فيها نيابة عن الامبراطورية البيزنطية في أواخر القرن الخامس وبداية القرن السادس الميلادي[١] .

وتوجت مملكة اكسوم المسيحية توسعاتها السياسية والاقتصادية بدخولها حلف بيزنطي حبشي ضد فارس مما أدى الى استيلاء الحبشة على اليمن وتولية أبرهة حاكما عليها حوالي عام ٥٣١م، ليس لأجل حماية المسيحية في هذه المرة كما هو الشائع فحسب، وانما للقضاء على احتكار الفرس لتجارة الحرير بجعل البحر الأحمر بحرا حبشيا مسيحيا[٢] .

وهكذا دخلت الحبشة الأكسومية بعد تنصرها في محيط الصراعات الدولية آنذاك بين البيزنطة والفرس. وانتقلت حروبها مع جيرانها من غارات عشوائية الى توسعات منتظمة فاقت حدود القارة الافريقية وتعدت الى البوابة الجنوبية لجزيرة العرب. ولذلك تلقب ملوكها حقبة من الزمن ــ كما ورد في نقوشهم ــ بلقب "ملك اكسوم وحمير وريدان (صفر باليمن) وسبأ وسالحين (حصن مأرب) وسيامو (القبائل الساكنة جنوب شرقي اكسوم) وبجه وكاسو (الكوش)...."[٣] .

وعلى الرغم من ذلك كله فان مملكة اكسوم كانت تلازمها صفة الامبراطورية، لأنها جاءت نتيجة لتوسعات سياسية بالقهر والقوة ولم تكن الحبشة يوما من الأيام أمة Nation في ظل امبراطوريتها، وانما أمم تخضع بحكم الصوط وقد تدفع أحيانا اتاوة مادية للملك لكن خضوعها ذاك كان يتوقف على

---

١) ابراهيم طرخان: مرجع سابق، ص١٦-١٧
٢) المرجع نفسه، ص١٩
٣) المرجع نفسه، ص١١. Jones & Monroe: Opcit, P: 24

قوة الملك وبأسه الى جانب ظروف القوميات التي سرعان ما تُلقي عصا الطاعة اذا مارأت الفرصة مواتية[١].

ومن الملاحظ أن الدين المسيحي الذي اعتقنقته الحبشة واتخذته الدين الرسمي لمملكتها قد أمدها عزما واندفاعا وقوة شكيمة أمام خصومها لتنشأ امبراطوريتها المعروفة، ولكنه الى جانب ذلك لم يكن ذا أثر فعال في قلوب رعاياها ولم يعط الشعوب التي خضعت للامبراطورية صفة التجانس، اذ كان انتشاره محدودا في سكان الهضبة الموالين بحق للامبراطورية. ولعل ذلك يرجع الى عدة عوامل منها:

أولا: عدم تناسب معتقدات النصرانية المحرفة للموروثات الافريقية الفطرية، حتى أن الذين اعتنقوه اضطروا الى تلوية كثير من أصول النصرانية لتتفق مع البديهيات المسلمة عندهم.

ثانيا: أنه بدا للقوميات المستضعفة وكأنه دين المستعمر المتسلط طالما يضطهدون تحت لوائه ولا يجدون فيه نصرة لحقوقهم أو الكف عن الاعتداء عليهم.

ثالثا: لم يعرض عليهم هذا الدين بشكل دعوة حكيمة تتجه الى اقناع عقولهم وانما بطريقة جبرية تستهدف الى اكراههم واستسلامهم للأمر الواقع.

رابعاً: عدم الانصهار بين الأحباش والأمم الخاضعة لهم بحكم الكراهية والعداء المتأصل بينهما أدى الى فقدان تلاحم الأفكار وتقارب المفاهيم.

وكما هو مصير أي سلطة قاهرة تستولي على بلاد غيرها دون أن تملك ثقافة خالدة ودعوة حكيمة يمكنانها من تأليف القلوب أوالتعايش السلمي، فان نفود امبراطورية اكسوم بدأ يتقلص اثر فشل أبرهة وجيشه المعروف بأصحاب

---

1) Richard Greenfield: Opcit, P: 4-5. وأنظر زاهر رياض: مرجع سابق، ٢٥

الفيل في محاولته لهدم الكعبة وتحويل الحجاج من مكة الى عاصمته صنعاء. وذلك في عام ٥٧١م المؤرخ له أيضا بعام الفيل والمصادف بمولد رسول الله ﷺ[(١)].

ولكن الذي قضى على السيطرة الحبشية على اليمن كان قيام ثورة وطنية باليمن انتهت بطرد الأحباش من اليمن بمساندة الفرس الذين خضعت لهم اليمن حتى دانت للاسلام في عام ١٣هـ[(٢)].

غير أن هذه العلاقات المتوترة بين العرب والحبشة لم تخلد في الأذهان. فلم تكن مثلا الاتصالات الأولى بين الحبشة والمسلمين عدائية كما يتوقع، بل ان أول فئة من المسلمين هاجرت باشارة من نبيهم ﷺ الى الحبشة وجدتها ملاذا آمنا لهم من أذى مشركي قريش في عقر دارهم مكة المكرمة. وحقا كان مهجر أصحاب رسول الله ﷺ أرض صدق وتوحيد، وملكها عادل قد آواهم من ظلم الظالمين مصداقا لقوله ﷺ: "لو خرجتم الى الحبشة ! فان بها ملكا لا يظلم عنده أحد، وهي أرض صدق حتى يجعل الله لكم فرجا مما أنتم فيه"[(٣)].

على أن هذا الملك الذي جاء اسمه في المصادر الاسلامية بصيغة "أصحمة" أو قريبا من ذلك[(٤)]، والمعروف بالنجاشي Negus بالافرنجية[(٥)]، وكذلك أرضه التي يطلق عليها الحبشة ما زالا موضع خلاف بين الباحثين. فبينما يبادر الى الأذهان أنه ملك مملكة أكسوم وصاحب عاصمتها الواقعة في قلب الهضبة الاثيوبية، الا أنه في الواقع ليس هناك ما يؤكد ذلك بل ان القرائن التاريخية تدل

---

١) ابن هشام: السيرة النبوية، دار التراث العربي للطباعة والنشر، مصر، ١٣٩٩هـ، ج١، ص١٤٣. أبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي: دلائل النبوة، السفر الأول، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ، ص١١٥ وما بعدها. وانظر أيضا: ابراهيم طرخان: مرجع سابق، ص٢٠

٢) ابن كثير: البداية والنهاية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، جـ٢، ص١٦٤-١٦٥. ابراهيم طرخان: مرجع سابق، ص٢٠

٣) ابن هشام: ج١، ص١٩٧. عبدالرحمن السهيلي: الروض الأنف، دار النصر للطباعة، (ب.ت)، ج٣، ص٢٠٣.

٤) اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م، جـ٢ ص٣٠. السهيلي: المصدر السابق، ج٣، ص٢٢٢. القلقشندي: صبح الأعشى، ص٣٢٢.

٥) Margery Perham: Opcit, P: 81

على خلاف ذلك الاعتقاد الذي لم يعد مسلما في الوقت الحاضر على الأقل، لاسيما بعد ظهور دراسات حديثة تُرجِّح على أن النجاشي المذكور هو ملك الاقليم الساحلي "بحر نجش" أي نجاشي البحر، وليس هو نجاشي النجاشية Negusa Nagast أي ملك الملوك في أكسوم، إذ لم يرد اسم أصحمة في قائمة أسماء ملوك الحبشة التي يحويها سجل الملوك المعروف بـ"كبرانجست"(١).

ومما يؤيد هذا التفسير أن الحبشة في تلك الفترة لم تكن مملكة واحدة وانما ممالك عديدة على رأس كل منها ملك يسمى بالنجاشي، ويخضع هؤلاء الملوك الصغار لملك الملوك المعروف بنجاشي النجاشية، وهذا الأخير هو ملك الحبشة اطلاقا وعاصمته أكسوم في قلب الهضبة الاثيوبية الوعرة(٢). ولما كان الاقليم الساحلي هو الذي كان يتردد اليه عرب الجزيرة للتجارة ونحوها لقربه من جزيرتهم، فهو أولى باللجوء من المناطق الداخلية المجهولة.

وأيا كان هذا الملك الذي لم يكتف بترحيب المسلمين بل اعتنق دينهم وحسُن اسلامه حتى صلى عليه النبي ﷺ صلاة الجنازة غيابيا، يبدو أن الفضل في ترحيب المهاجرين يرجع الى شهامته شخصيا. وليس بالضرورة أن يكون موقف الأحباش متوافقا مع مرونة ملكهم الذي أكرمه ا لله دونهم بهدايته للاسلام وشهد له رسوله خصيصا بالعدل لقوله ﷺ: "فان بها ملكاً لا يظلم عنده أحد". فان البطارقة فضلا عن غيرهم كانوا يرون طرد المهاجرين واعادتهم الى قريش مكة(٣).

---

١) محمد عبدالحليم رحب: مرجع سابق، ص٣٤. زاهر رياض: مرجع سابق، ص٣١.
٢) رحب: مرجع سابق، ص٣٤.
٣) بشير صلاد: مرجع سابق، ص٥٤. ابراهيم طرخان: مرجع سابق، ص٢٤.

وعموما فان فترة الوفاق بين الحبشة وبين المسلمين قد انتهت بوفات هذا الملك في العام التاسع من الهجرة النبوية. وسرعان ما أعلن الأحباش رفضهم للدعوة بأسلوب عملي عندما أرسل النجاشي الجديد سفنا حربية لغزو جدة[(١)].

وسواء كان هذا منفذا لأوامر مليكه الأعلى أو تصرف من تلقاء نفسه تقربا الى سيده فقد "بلغ رسول الله ﷺ أن ناسا من الحبشة تراياهم أهل جدة فبعث اليهم علقمة* بن مجزز في ثلثمائة، فانتهى الى جزيرة في البحر وقد خاض اليهم البحر فهربوا منه"[(٢)].

ورغم عدم المواجهة بين الطرفين الا أن هذا الخبر يعد اشارة مبكرة لموقف الأحباش العدائي من المسلمين بعد وفاة النجاشي. ومع ذلك فان الحبشة ظلت تجنو ثمار تكريمها لسفارة النبي ﷺ في أول الوهلة، فلاقت من قبل الدولة الاسلامية تقديرا واحتراما لسيادتها طالما هي لا تقف أمام الدعوة ولا تحول دون انتشارها.

ورغم أن النبي ﷺ قد بشر بفتح مدائن الحبشة وما حولها غير أنه ﷺ ختم في حديثه الذي أخرجه النسائي في سننه بقوله ﷺ: **"دعوا الحبشة ما ودعوكم"**[(٣)]. ولذلك لم يتوجه اليها المسلمون بفتوحاتهم وانما اكتفو بحملات تأديبية ردا على قراصنة الأحباش في البحر الأحمر طوال عهد الخلفاء الراشدين وبني أمية وبني العباس[(٤)].

---

١) رجب: مرجع سابق، ص٣٥.

* هو علقمة بن مجزز المذلجي، أحد أمراء رسول الله ﷺ، انظر ابن كثير: البداية والنهاية، جـ٧، ص١٤٧.

٢) ابن سعد: الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، ١٣٧٦هـ، جـ٢، ص١٦٣.

٣) النسائي: سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي وبحاشية السندي، دار القلم، بيروت، (ب.ت)، كتاب الجهاد، جـ٦، ص٤٤

٤) ريراش: مرجع سابق، ص١٨. ابراهيم طرخان: مرجع سابق، ص٣٠. الأمين عبدالكريم: "الصراع بين القوى الاسلامية والمسيحية في اثيوبيا الى نهاية القرن التاسع عشر" دراسات افريقية، العدد الأول، رجب ١٤٠٥، ص٤٨.

وبعد أن تعدى الاسلام حدود الجزيرة العربية وتم فتح بلاد الشام ومصر وشمال افريقية انقطعت صلة الحبشة بدولة الروم والعالم أجمع، اذ سيطر المسلمون على البحر الأحمر والبحر المتوسط[١] .

بالاضافة الى ذلك فان قبائل البجه بعد اعتناقها للاسلام قامت باسترداد سلطتها على الأجزاء الساحلية من اريتريا في حين تمركزت بقايا الحملات الاسلامية في أرخبيل دهلك كأسر حاكمة فيها[٢] ، كما ضاعت سيطرة الأحباش على فرضة زيلع نتيجة قيام عدد من الممالك الاسلامية في شمال الصومال لتصبح فيما بعد من ألد أعداء الحبشة[٣] .

كل هذه التطورات في الساحة المحلية والتي تزامنت في عهد شيخوخة الامبراطورية أدت الى تقلص سلطانها على سواحل البحر الأحمر والسهول المتاخمة له، كما كانت تلك الصحوة العارمة من سكان السواحل تنذر بنهاية الامبراطورية الحبشية التي كان يمثل لها هذا الساحل شرايين حياتها التجارية وعصب اتصالاتها الخارجية.

وفي محاولة لمقاومة عوامل الانهيار وانقاذ الموقف، توجهت الكنيسة والعائلة المالكة بتوسعات سياسية جديدة مصاحبة بنشاط تنصيري على مستوى عالي نحو الجنوب من اقليم تيجرى، كما حاول الأحباش لأول مرة اخضاع منطقة شوا الأمهرية دون جدوى[٤] .

---

١) رجب: مرجع سابق، ص٣٨.

2) Jones & Monroe: A History of Ethiopia, P: 46

3) Ibid, P:48. Margery Perham: Opcit, P: 33

٤) الأمين عبدالكريم: مرجع سابق، ص٤٥

وفي هذه الغمرة التي خاضت فيها الامبراطورية حروبا دامية مع القبائل الجنوبية كانت ملكة وثنية ـ هي ملكة داموت في الغالب ـ قد هزت عرش امبراطور الحبشة في نهاية القرن العاشر الميلادي، حيث استطاعت أن " تخرب بلده وتسترقي شعبه وقامت بقتل القساوس واحراق الكنائس وصارت تطارد الامبراطور وقلة قليلة من أتباعه الباقين من ملجأ الى ملجأ"[١]، كما جاء في رسالة الامبراطور التي استنجد بها ملك النوبة. ورغم أن الأخير تمكن من طرد الملكة في وقت قصير الا أن سلطة الامبراطور وهيبته قد تزعزعت وممتلكاته في الأطراف قد خرجت من نطاق سيطرته، وانكمشت سلطة الامبراطورية شيئا فشيئا كما بدأت، حتى انحصرت على اكسوم العاصمة وضواحيها. وتوالت الثورات المناهضة لحكم اكسوم الآفل نجمه الى أن اغتصب في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي عرش الامبراطورية ملك من أسرة "زاجو" Zagwa or Zagwe التي رغم انتمائها الى قبيلة "آجو" Agaw الوثنية كانت أسرة مسيحية ملتزمة. وبصرف النظر عن ديانتها جاءت الأسرة الجديدة كنموذج آخر للتعبير عن استياء المواطنين لحكم الارستقراطية الحبشية. وهم بخلاف أسلافهم ينتسبون الى نبي الله موسى بدلا من سليمان عليهما السلام. وكانت سلطتهم تتمركز في "لاستا" Lasta حصن آجوي منيع بين تيجرى وشوا[٢].

ومما يميز أسرة زاجو الحاكمة أنها لم تفكر في توسيع نطاق امارتها ولا في استرداد مستعمرات أسلافها السابقة، لذلك يمكن القول بأن المنطقة عادت لأول مرة منذ تأسيس أكسوم الى نوع من الاستقرار السياسي والتعايش السلمي

1) Margery Perham: Opcit, P: 33. Jones & Monroe: Opcit, PP:46-48. (Refering from "History of the Patriarchs of Alexendria")
2) Margery Perham: Opcit, P: 33. Jones & Monroe: Opcit, PP: 48-49. Budge, Opcit, P: 213

نظرا لشعور احترام الحريات المتبادل بين جميع القوميات طوال فترة الحكم الآجوي الذي استمر قرابة ١٣٣ سنة على الأرجح[1]، وذلك لانقطاع سبل إتصال مملكة الحبشة بالعالم المسيحي آنذاك، إثر فتح المسلمين لمصر والشام وظهور الممالك الاسلامية على ضفاف الحبشة ملتفين بها كالطراز لها.

وهكذا تنتهي المرحلة الأولى من الصراع المرير بين سكان السواحل المنخفضة ومستعمريهم في الهضبة الحبشية بانتهاء عهد أكسوم، لينعم الجميع بنعمة الاستقرار وتتجه الجهود الى الجوانب الحضارية والانتعاش الاقتصادي نتيجة لمرونة سياسة الآجويين، وذلك قبل أن يتصاعد الصراع في مرحلته الثانية بين الممالك الاسلامية الناشئة من ناحية والمملكة الأمحرية المسيحية من ناحية أخرى اثر اعتلاء الأخيرة على عرش الحبشة خلفا للآجويين في عام ١٢٧٠م.

المرحلة الثانية:

في الوقت الذي كانت فيه دولة اكسوم آخذة في الانحطاط كان الاسلام يسير بخطى واسعة الى سواحل شرقي افريقيا، وكان الدعاة والتجار والفارون من الدولة الاسلامية لأسباب سياسية، وبقايا الحاميات العسكرية في الجزر الساحلية ينشرون دينهم الجديد بهدوء تام في الشريط الساحلي المألوف لديهم والذي تربطهم بسكانه علاقات تجارية وثقافية قديمة[2].

واذا كان دور هؤلاء عظيما في وضع اللبنات الأولى للاسلام في المنطقة منذ صدر الاسلام، فان مسئولية توسيع رقعته والتقدم به نحو مجاهل المنطقة وجيوبها كان يقع على عاتق أبناء المنطقة الذين تأهلوا للقيام بهذا الدور عن

---

1) Margery Perham: Opcit, P: 33. Jones & Monroe: Opcit, PP: 49

٢) ويراش: مرجع سابق، ص١٠-١٢. غسان الرمال: مرجع سابق، ص١٥١-١٥٢. رجب : مرجع سابق، ص٦٨.

طريق الحلقات المحلية والرحلات العلمية الى حواضر العالم الاسلامي وخاصة الى دمشق والقاهرة حيث عرف في كل من المسجد الأموي والجامع الأزهر أروقة خاصة بالزيالعة والجبرتيين[١]. وكذلك في خلال أسفارهم الى مكة المكرمة والمدينة المنورة لأداء فريضة الحج والعمرة لا بد وأن يلتقوا ببعض علماء المسلمين في الحجاز.

ولما برز من بينهم عدد كاف من العلماء قاموا بتحمل أعباء الدعوة وتوغلوا الى المناطق الداخلية وساروا ينشرون الاسلام في كل مكان بين القبائل الرعوية المتنقلة[٢]. فوجد الناس الاسلام دينا يعرفهم ربهم حق المعرفة، ومنهجا ينظم لهم أسلوب حياتهم، وسندا يقويهم على أعدائهم، فدخلوا في دين ا لله أفواجا. وسرعان ما تألفت هناك جماعات اسلامية في أماكن متباعدة من تلك البقاع الشاسعة ليس بينها اتصال وانما تنمو كل منها مستقلة بذاتها على نمط معين[٣]. وعرفت هذه الجماعات ــ لأول مرة ــ نظام الحكم في الشريعة الاسلامية فطبقوه الى جانب الأعراف المستحسنة لديهم، فظهرت ممالك اسلامية على رأس كل مملكة أسرة حاكمة يختار الأعيان من بينها "شيوخاً يحكمون بين أهلها"[٤].

في الحقيقة لا أستطيع هنا تحديد تاريخ قيام تلك الممالك التي عرفت في التاريخ بـ "دول الطراز الاسلامي". أما ما جاء في بعض المراجع الحديثة التي حاولت وضع تواريخ محددة لقيام كل دولة، ففي نظري هذا التحديد لا يستند الى دليل تاريخي من مصدر موثوق به يمكن الركون اليه، وانما اعتبروا أول ذكر

---

١) ابن بطوطة: رحلة ابن بطوطة، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٤٠٧هـ، ص١٠٦. محمد عبدا لله النقيرة: انتشار الاسلام في شرقي افريقية ومناهضة الغرب له، (ب.ن)، (ب.ت)، ص٢٧٦. غسان الرمال، مرجع سابق، ص١٥٥. رجب: مرجع سابق، ص٩٤-٩٥.
٢) بشير صلاد، مرجع سابق، ص١١-١٢.
٣) ريراش، مرجع سابق، ص٢١. فتحي غيث، مرجع سابق، ص٦٣.
٤) القلقشندي: صبح الأعشى،ج٥، ص٣٢٦. ابن بطوطة، ص٢٦٥. وانظر: النقيرة، ص٢٦٣-٢٦٥.

لكل امارة هو تاريخ قيامها. لذلك زعمو أن تأسيس مملكة شوا الاسلامية كان في عام ٢٨٣هـ/٨٩٦م وسلطنة مقديشو عام ٢٩٥هـ/٩٠٨م[١]. أما إمارة وفات فأرادو لها أن يكون قيامها منتصف القرن السابع الهجري[٢]، وهو القرن الذي ذكرت المصادر الموثوقة أن الإمارة بلغت فيه أوج ازدهارها بحيث شملت ممتلكاتها من ساحل البحر الأحمر وما يتصل به من المحيط الهندي من أقاليم الصومال الشمالية والشمالية الشرقية وامتدت الى اقليم شوا الشرقي في قلب الحبشة بعد ضمه اليها[٣]. وكانت الامارة تسيطر في تلك الآونة على تجارة الحبشة كلها لتحكمها في الطريق التجاري الذي يربط ميناء زيلع بالحبشة.

ولعل من نافلة القول أن دخول الاسلام في المنطقة مع المهاجرين الأولين وانتشاره في السواحل بواسطة التجار والدعاة والحاميات العسكرية بالاضافة الى الفارين من حكومات الدول الاسلامية منذ القرن الأول الهجري، ثم توغله في المناطق الداخلية بجهود أبناء المنطقة المتفقهين في الدين خلال عدة قرون لاحقة، تمخض عنه ميلاد دويلات اسلامية في القرن الافريقي، بحيث بلغت هذه الدول ذروة ازدهارها في منتصف القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي، وبدأت تظهر في كتابات المؤرخين وهي ذات ثروة وقوة وتتمتع باستقلال تام[٤]. أما ما ذكره العمري ونقل عنه القلقشندي من تبعية هذه الممالك السبعة لملك ملوك الحبشة وأنهم من جملة تسعة وتسعين مملكة تحت يد "الحطي"[٥]، فيبدو أنه يقصد تلك الفترات التي خضعت فيها بعض الممالك الاسلامية للحطي اثر استيلائه عليها كما سيأتي. وقد أوضح العمري في مواضع أخرى تسلط الحطي على تلك الممالك، وذلك عند حديثه عن ثروتها حيث وصفها بأنها "ضعيفة البناء قليلة الغناء

---

١) النقيرة: مرجع سابق، ص١٩٧،١٨٢. ابراهيم طرخان: مرجع سابق، ص٣٢.
٢) النقيرة: مرجع سابق، ص١٩٩.
٣) القلقشندي: صبح الأعشى، جـ٥، ص٣٢٤. ابراهيم طرخان: مرجع سابق، ص٤٨.
٤) بشير صلاد: مرجع سابق، ص١٨. غسان الرمال: مرجع سابق، ص١٥٢.
٥) العمري: مصدر سابق، ص٤٥. القلقشندي: مصدر سابق، ج٥، ص٣٣٢.

لتسلط ملك ملوك الحبشة عليهم، مع ما بينهم من عداوة الدين ومباينة ما بين النصارى والمسلمين"[١]. كما أكد عرب فقيه هذا المعنى فيما حكى عن مسلمي "هدية"* وسبب دفعهم الإتاوة لملك الحبشة حيث قالو: "قد حكم على آبائنا المتقدمين، وكان أقوى منهم، وحكم علينا ألا نلبس عدّة الحرب ولا نمسك السيف، ولا نركب خيولنا بالسروج ...."[٢].

والواقع أنه باستيلاء الأسرة الأمحرية ـ المعروفة بالأسرة السليمانية لادعائها بنسبها الى نبي الله سليمان[٣] ـ على عرش الحبشة سنة ١٢٧٠م، ونقلها العاصمة الى مجدلا Magdala في اقليم جوندار، بدأ عهد جديد للعلاقات بين المسلمين والمسيحيين في الحبشة. فقد تضايقت المملكة الأمحرية من حقيقة وجود الممالك الاسلامية المحيطة بها من كل اتجاه سوى الجنوب، وصارت تشعر بالاشمئزاز حيال مستعمرات أسلافها وهم ينعمون باستقلال كامل ويتمتعون بأمن واستقرار في حدود أراضيهم التي استعادوها من الامبراطورية الحبشية، بل كادت المملكة الوريثة** ـ حسب زعمها ـ أن تموت غيظا لما رأت شعوب هذه الممالك وهم يعيشون في رغد من العيش وعلى مستوى حضاري وثقافي أرقى من مستواهم المتجمد منذ انحصارهم[٤]. ولذلك انتهجت الأسرة السليمانية منذ أول ملكها يكونو أملاك (١٢٧٠-١٢٨٤م) سياسة عدائية تجاه جيرانها المسلمين يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

---

١) العمري: مصدر سابق، ص٣٥. القلقشندي: مصدر سابق، جـ٥، ص٣٣٢.
* إحدى الإمارات الاسلامية السبعة في القرن الافريقي.
٢) عرب فقيه: تحفة الزمان أو فتوح الحبشة الصراع الصومالي الحبشيفي القرن السادس عشر الميلادي، تحقيق رينيه باسيه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م، ج١، ص٢٨١
٣) انظر قصة انتساب هذه الأسرة لسليمان الحكيم كاملة في:
Margery Perham: The Government of Ethiopia, Appendix B, P: 419-422. Budge, P: 194
** يحسب الأمحريون أنفسهم أنهم ورثة الامبراطورية الحبشية، وأن مملكتهم في جوندار امتداد لاكسوم، رغم أنهم ليسوا من تعداد الشعوب التي خضعت أو عاشت تحت ظل امبراطورية اكسوم.
٤) للاطلاع على الفارق الاقتصادي والحضاري والثقافي بين الممالك الاسلامية ومملكة الأمحرة المسيحية انظر: رجب: مرجع سابق، ص٨٦ وما بعدها.

١- اطلاق سلطة الكنيسة وتشجيع نشاطها التنصيري بغية توحيد الأحباش تحت رايتها [١].
٢- العمل على الاتصال بالعالم المسيحي للحصول على دعم خارجي لأطماعهم الصليبية [٢].
٣- الاصرار على المواجهة العسكرية والاعتداءات المتكررة على أملاك الامارات الاسلامية.

ومن جانبهم رد المسلمون على غارات الأمحرة الصليبية بحركة جهادية دفاعية [٣]. وكان المسلمون منقسمين الى سبعة ممالك متفرقة في بلاد الصومال وجالا والدناكل، وكانوا يفتقرون لسلطة مركزية تجمعهم وتوحد صفوفهم. حكي عن الشيخ عبدا لله الزيلعي وغيره أنه "لو اتفقت هذه الملوك السبعة واجتمعت ذات بينهم، قدروا على مدافعة الحطي أو التماسك معه، ولكنهم مع ماهم عليه من الضعف وافتراق الكلمة بينهم تنافس" [٤]. ومع ذلك تمكنوا من مقاومة العدوان الأمحري لمدة تقرب ثلاثة قرون، يمكن تقسيمها الى ثلاثة أدوار:

كان لمملكة وفات أو أوفات شرف زعامة الدور الأول في حركة الجهاد الاسلامي ضد الحبشة، حيث انضوى تحت لوائها بعض الامارات الاسلامية المجاورة لها مثل مملكة شوا الاسلامية وامارات عدل، ومورة، وهوبت وجداية مما شكل حلفا اسلاميا قويا [٥]. وصارت لامارة وفات كلمة مسموعة في سائر الممالك الاسلامية وأصبح جميع ملوكها "متفقون على تعظيم صاحب وفات منقادون له" [٦] الى أن انتهى دورها باحتلال الأمحرة لمدينة زيلع بعد أن لجأ اليها واستشهد فيها آخر سلاطين وفات السلطان سعد الدين سنة ١٤٠٢م [٧].

---

١) فتحي غيث: مرجع سابق، ص١٠٨ بشير صلاد: مرجع سابق، ص٥٦. رجب: مرجع سابق، ص٨٩.
٢) انظر نص رسائل يكونو املاك وخليفته الى كل من مصر وسوريا لتطبيع العلاقات مع بطريكيهما، ابن عبد الطاهر: تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، وزارة الثقافة والارشاد القومي، مصر، ط١، ١٩٦١م،ص٢٦٧، ١٧٠. وانظر مقدمة محقق الكتاب مراد كامل، ص٤٧-٤٨. أما أتصلاتهم مع أوربا فراجع: سعيد عاشور: الحركة الصليبية، مكتبة الانجلو المصرية، ط٢، القاهرة، ١٩٨٧م، ص١١٥٠ وما بعدها. ريراش: مرجع سابق، ص١٤٠. ابراهيم طرخان: مرجع سابق، ص٤٨.
٣) بشير صلاد: مرجع سابق، ص٥٣.
٤) العمري: مصدر سابق، ص٣٥. القلقشندي: مصدر سابق، جـ٥، ص٣٣٢
٥) النقيرة: مرجع سابق، ص ٢٠١ طرخان: مرجع سابق، ص٤٨.
٦) القلقشندي: مصدر سابق، جـ٥، ص٣٣٢. ابراهيم طرخان: مرجع سابق، ص٤٨.
٧) ريراش: مرجع سابق، ص٦٧.

وكان أبناء سعد الدين هذا وهم عشرة قد هاجروا الى اليمن ونزلوا بجوار ملكها الناصر أحمد الأشرف فآواهم وجهزهم لاستئناف الجهاد، فاستعادوا مملكتهم التي عرفت منذ ذلك الحين باسم "بر سعد الدين"[1] أو سلطنة عدل الاسلامية، وهي التي تزعمت الدور الثاني ابتداءا من فتوحات نصر الدين كبير أبناء سعد الدين (٨٢١-٨٣٠هـ). وانتهى دورها كقوة حربية باستيلاء الحبشة على زيلع للمرة الثانية في عهد ملكها زرء يعقوب (١٤٣٤-١٤٦٨م) واستشهاد سلطان عدل شهاب الدين أحمد بدلاي فيها (٨٤٧-٨٦٠هـ)[2].

ثم تلت فترة تتميز بمحاولة سلاطين عدل اللجوء الى مسالمة الأحمرة. وظل الأمر كذلك حتى بداية العقد الثاني من القرن السادس عشر الميلادي حيث تزعمت سلطنة هرر الدور الثالث والأخير من حركة الجهاد الاسلامي ضد الحبشة[3]. وكان هذا الدور الأخير بلا جدال أعظم وأبرز دور في تاريخ الصراع الصومالي الاثيوبي بل في تاريخ البلدين بصفة عامة، نظرا لأن أخباره ظلت محفوظة في الكتب وفي الأذهان. كما أنه كان أهم فترة من فترات الصراع كاد المسلمون أن يحسموا الصراع لصالحهم الى الأبد، اذ استطاع الامام الغازي أحمد ابراهيم الملقب "بجري" أو "جران"* أن يفتح بلاد الحبشة الوعرة التي لم تطأ فيها قدم فاتح قبله، الأمر الذي أدى الى اعتناق الأحباش للاسلام والانضمام الى جيشه سوى العشر منهم فضلوا دفع الجزية على الاسلام[4]. الوضع الذي لو كتب له البقاء كان من شأنه أن يكون نهاية أبدية للصراع.

---

١) ريراش: مرجع سابق، ص ٦٧،٧٥. طرخان: مرجع سابق، ص٥٨.
٢) طرخان: مرجع سابق، ص٦٥. غسان الرمال: مرجع سابق، ص١٥٧.
٣) غسان الرمال، ص١٥٧. أنظر عرب فقيه: مصدر سابق، مقدمة الناشر رينيه باسيه، صحـ
* "جُرَي" باللغة الصومالية و "جرَان" بلغة أورمية وكلاهما بمعنى الأشول.
٤) عرب فقيه: مصدر سابق، ج١، ص(ي) (مقدمة ناشر الكتاب).

ومما يؤسف له أنني خلال دراستي للأدوار الثلاثة التي قسمنا اليها المرحلة الثانية من تاريخ هذا الصراع لم ألمس الدور الذي كان مأمولا أن تلعبه الدول الاسلامية آنذاك. فعلى الرغم من العلاقات التجارية والثقافية النشطة بين الممالك الاسلامية في القرن الافريقي والعالم الاسلامي فاننا لا نجد موقفا سياسيا ايجابيا لمساندة الممالك عدا المناسبات المعدودة التي حاولت فيها مصر المملوكية ممارسة الضغط على المملكة الأمحرية المسيحية لوقف اعتداءاتها على المسلمين[١] . وما كان من سلطان اليمن المذكور آنفا من ايواء أبناء سعد الدين المهاجرين اليه وتجهيزهم لاستئناف الجهاد.

وكان الدعم المادي الوحيد الذي تلقاه مسلموا الحبشة من دول العالم الاسلامي طيلة صراعهم الطويل مع أعدائهم هو المساندة العسكرية المؤلفة من تسعمائة فارس وعشرة مدافع التي حصل عليها الامام أحمد ابراهيم جري من مصطفى باشا النشار والي العثماني في زبيد، اضافة الى ألفي متطوع بعثهم شريف مكة من الحجاز[٢] . وكانت نتيجة هذا المدد أن نصر الله به جيش الامام على الحملة البرتغالية الأولى التي وصلت لتعزيز موقف الأحباش المتقهقر. وقد أبيدت هذه الحملة عن بكرة أبيها وأسر قائدها كريستوفر ابن فاسكو دي جاما المشهورثم قتل لتوه[٣] . غير أن القوة العثمانية سرعان ما رجعت مصطحبة معها عدتها وعتادها، مما كان له أثره السيئ على جبهة الامام، اذ أن البرتغاليين عاودوا الكرة بحملة انتقامية قوية أخذت في الحسبان ما واجهته سابقتها من المدافع والأسلحة النارية لكن هذا وقع على جيش الامام الذي تخلى عنه رفاقه بأسلحتهم الثقيلة، ولا يملك سوى العزيمة والبسالة. وكانت النتيجة هزيمة نكراء على الجيش الاسلامي واستشهاد الامام رحمه الله متأثرا بجرح أصابه أثناء المعركة[٤] .

١) ابن عبدالطاهر: تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق مراد كامل، الطبعة الأولى وزارة الثقافة والارشاد القومي، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦١، ص٤٧-٤٨. بشير صلاد، مرجع سابق، ص٥٢.
٢) عابدين، ص١٩١-١٩٢. فتحي غيث، مرجع سابق، ص١٥٦. غسان الرمال، ص٢٦٠
٣) فتحي غيث: مرجع سابق، ص١٥٦.
٤) غسان الرمال، مرجع سابق، ص٢٦٣.

ولست هنا في صدد الحديث عن أسباب الهزيمة ولكنني أود الاشارة الى أن المساهمة المذكورة وان كانت تدل على ادراك جيد من قبل الدولة العلية العثمانية لخطورة الحرب القائمة في هذا الثغر القريب والبالغ الأهمية لأمان الأماكن الاسلامية المقدسة في الحجاز، فانها في الوقت نفسه كانت تفريطا وتساهلا من قبل الدولة الاسلامية لتقييم خطورة الحلف البرتغالي الحبشي، اذ كان بوسعها تحطيم آمال هذا الحلف الصليبي قبل استفحال أمره كأن تنشأ مثلا قواعد عثمانية بحرية دائمة على طول الساحل الافريقي لضمان انقطاع سبل الاتصال بين الحبشة والبرتغال. وهي الفكرة التي لم تخطر في بال القيادة العثمانية الا بعد الهزيمة وفوات الأوان[١] .

وتتميز المرحلة الثانية من الصراع بأدوارها الثلاثة بأنها فترة تبادل فيها الطرفان النصر والهزيمة[٢] . فان وجد من بين ملوك الأمحرة مثل عمدا صيون وسيف أرعد وداؤد الأول وزرء يعقوب من أشاد بالانتصارات وفرض سلطانه على بعض المسلمين وبالغ في اضطهادهم، فان هناك من بين سلاطين الصوماليين أمثال حق الدين وأخيه سعد الدين وأبنائه وشهاب الدين أحمد بدلاي وغيرهم من اشتهر بجهاده وكال لأعدائه بالمثل، بل منهم الامام أحمد ابراهيم "جري" الذي دانت له الحبشة كلها ردحا من الزمان وأصبح ملك ملوكها، ولم تعرف الحبشة لا قبله ولا بعده ملكا بسط ملكه على جميع أرجائها الا بعد القرن العشرين في عهد منيلك الثاني[٣] .

وكان الصراع في هذه المرحلة قد أخذ طابعا دينيا نظرا لأن كلاً من الطرفين كان مدفوعا الى الحرب بدافع حماية كيان ديني له من الطرف الآخر،

---

1) غسان الرمال: مرجع سابق، ص٢٦٥.
٢) غسان الرمال، ص ١٥٩
٣) شكيب أرسلان: حاضر العالم الاسلامي، دار الفكر، ط٤، ١٩٧٣م، ج٣، ص٨٥. وانظر ريراش: مرجع سابق، ص٨٩.

كما أن سياسة تعبئة القتال وتنظيم الجيوش وتحريض الأهالي كانت تعتمد اعتمادا رئيسيا على رجال الدين بالنسبة للمسيحيين وعلى العلماء والفقهاء بالنسبة للمسلمين. وكانت نتيجة هذه السياسة أن جعلت ممتلكات المؤسسات الدينية في كلا الطرفين عرضة للتدمير والتخريب انتقاما منها لصدارتها في القيادات الحربية. فأصبح قتل العلماء والقساوس وهدم المساجد والكنائس واحراق المصاحف والأناجيل سمة بارزة صاحبت انتصارات كلا الطرفين. بل الأكثر من ذلك مارس الجانب المسيحي بصورة ملفتة للنظر التنصير الاجباري تجاه المسلمين اذا ما استولو على بلادهم[١]. وأما المسلمون فكانوا يخيرون الأحباش بين ثلاثة أمور: الاسلام أودفع الجزية أو القتال[٢].

وفي هذه المرحلة أيضا بدأ التدخل الخارجي في هذا الصراع الاقليمي، حيث بادرت كل من الدولة العثمانية والامبراطورية البرتغالية ـــ وهما القوتان العظيمتان في العالم آنذاك ـــ الى التحالف مع طرفي الصراع. ورغم أن التدخل الخارجي قد صعد حدة القتال الا أن كلا الحلفين لم يستطع أن يحسم الموقف لصالحه. فلا الدولة العثمانية وحلفاؤها الصوماليون استطاعوا الاحتفاظ بانتصاراتهم الأولى وابقاء الحبشة تحت سيطرتهم، ولا الامبراطورية البرتغالية وحلفاؤها الأحباش تمكنوا مؤخراً من القضاء على القوة الصومالية كليا واخضاع أراضيهم، وانما خرج الصوماليون والأحباش من الحرب منهكين لا يستطيعون ردا ولا اعتداءا، كما أن زحف قبائل جالا الوثنية على منطقة هرر وشرقي شوا حالت بين الخصمين[٣]، وأصبحت بمثابة جدارا بشريا بينهما مما أعطى الفريقين استراحة دامت ثلاثة قرون ونصف لم يتخللها سوى مناوشات طفيفة.

---

١) القلقشندي: مصدر سابق، جـ٥، ص٣٣٦.

٢) فتحي غيث: مرجع سابق، ص١٥٤. نقلا عن: Conzelman: Chronique de Clawdewas

3) Keith Irvine: "Storm Clouds Over The African Horn", Current History, Vol. 58, No.343, P: 144

المرحلة الثالثة:

اذا كان ظهور امبراطورية اكسوم وانتشار الثقافة السامية في قلب الهضبة الاثيوبية في العصور القديمة النواة الأولى للصراع بين الحبشة وجيرانها في مرحلته الأولى، وكان انتشار الاسلام في المناطق الساحلية وتوغله في الداخل صوب الهضبة قد شكل خطرا على الثقافة الحبشية المتجمدة في العصور الوسطى مما أدى الى انتهاج الأحرة سياسة عدائية تجاه المسلمين، ومن ثم تصاعد الصراع من جديد في مرحلته الثانية، فان الدول الغربية المتنافسة في المنطقة في العصر الحديث رأت في أول وصولها ـ وهي تستفيد من تاريخ المنطقة ـ أن من مصلحتها اشعال نار الصراع التاريخي القديم من جديد للوصول الى أهدافها الاستعمارية.

ففي منتصف القرن التاسع عشر الميلادي كانت الحبشة عبارة عن أربع مقاطعات يقوم بينها تنافس حاد هي التيجري وجوجام وجوندار وشوا، على كل مقاطعة ملك مستقل دون وجود ملك للملوك[1]. بينما كان الصومال وحدة متجانسة وإن كان يفتقر لسلطة مركزية، ولم يكن ثمة فاصل بين القبائل الصومالية من بحرها الى محيطها وان كان موطن كل قبيلة معروفا للجميع، كما لم يكن بينهم تنافس سياسي وان دار بين بعضهم اقتتال على الماء والكلأ[2].

فلما وصلت حملة نابير (Sir Robert Napier's Expedition) سنة ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م تمكنت بريطانيا من تنصيب حاكم مقاطعة تيجري يوحنا John امبراطورا على الحبشة بعد أن ضمنت أنه سيظل عميلا لها يراعي مصالحها في الحبشة، وأهدت له كمية هائلة من الأسلحة الحديثة والذخائر مما قوى ساعده[3].

---

١) طرابلسي: مرجع سابق، ص٥٢. أنظر أيضاً:
Bereket Habte Selassie: "The American Dilemma on the Horn", The Journal of Modern African Studies, 22, 2, 1984, P: 254

٢) أحمد برخت ماح: وثائق عن الصومال، الحبشة، واريتريا، الطويحي للطباعة والنشر، مصر، (ب.ت)، ص١٧٩.

٣) فتحي غيث، ص١٩٧-٢٠٣. الجواهر الحسان، ص٢٠-٢١. حاضر العالم الاسلامي، ص٧٨.

وعن طريق هذا الامبراطور المعمول استطاعت بريطانيا من بث روح الفتنة بين الأمتين الاسلامية والمسيحية في القرن الافريقي. فسرعان ما أصدر يوحنا هذا مرسوما يقضي على تنصير المسلمين اجباريا أو اخراجهم من البلاد مجردين من أموالهم[١].

وقد تميز عهد يوحنا هذا (٨٥-١٣٠٧هـ/٦٨-١٨٨٩م) بسلسلة من الحروب المتواصلة مع المسلمين الذين يتاخمون مملكته، حتى قال عنه جنرال جوردون الحاكم البريطاني في السودان وهو معجب به ومبارك لأعماله في رسالة بعثها لأخيه: "ان يوحنا ويا للعجب! يشبهني تعصبا للدين، وله رسالة سينجزها، وهي تنصير المسلمين"[٢]. لكن الله لم يشأ أن ينجز يوحنا رسالته المذكورة اذ قضى نحبه على يد المسلمين من أتباع مهدي السودان[٣].

أما الصومال فقد أَلِف في النصف الأخير من القرن التاسع عشر — كبقية شعوب القارة — منظر رجل أبيض يسأل عن مقر ملك أو رئيس قبيلة سمع اسمه، وفي يده اليمنى مبلغ من المال أو هدية من دولته، وفي اليسرى ورقة بيضاء لكتابة معاهدة صداقة مع الملك أو الرئيس مقابل حماية أرضه من أي اعتداء خارجي[٤].

وقد تزامنت تلك المساعي الأوروبية — بقصد أو بدون قصد — في وقت كان الصوماليون يشعرون بقلق شديد حيال تحركات الدول الأجنبية المتنافسة في المنطقة. فالحملة العسكرية البريطانية الى الحبشة كانت بمثابة درس يلقن لكل حاكم يعصي أوامر بريطانيا العظمى، كما أن فشل جميع الحملات المصرية الى الحبشة قد خيب آمال الصوماليين المعقودة على وريثة الدولة العثمانية، الى جانب

١) الجواهر الحسان، ص٢٢.
٢) طرابلسي: مرجع سابق، ص٣٤. نقلا عن رسائل جوردون. فتحي غيث، ص١٠٠، ٢٠٥.
٣) الجواهر الحسان، ص٢٢. عابدين: مرجع سابق، ص٢٠٩
٤) جامع عمر عيسى: تاريخ الدراويش والسيد محمد عبدالله حسن (١٨٩٥-١٩٢١م)، وزارة الثقافة والتعليم العالي، الوكالة القومية للطباعة، مقديشو ١٩٧٦متاريخ الدراويش، صI (المقدمة).

ذلك ظهرت في الأفق مخاوف ناشئة من تصاعد قوة اباطرة الحبشة المدعومين من قبل بريطانيا واضطهادهم المستمر للمسلمين في وقت كان المسلمون منقسمين فيما بينهم الى قبائل وجماعات قد تعمقوا في سباتهم طوال القرون الثلاثة الأخيرة. كانت تلك هي الظروف التي ساعدت على توقيع معظم رؤساء القبائل الصومالية لمعاهدات الحماية مع الدول الاستعمارية، كل قبيلة مع من سبق اليها من الدول واطمأنت بعروضه المغرية.

وعلى الرغم من أن المعاهدات المذكورة عرفت في التاريخ بمعاهدات الحماية نظرا لصياغتها، الا أنها لم تكن كذلك في واقع الأمر بل كانت بداية هجمة استعمارية شرسة خططت لتهدئة خاطر الفريسة. وكانت تعني لدى المستعمرين معاهدات السيادة رغم أنها لا تحوي في بنودها ما يشير الى نقل ملكية الأراضي أو التصرف فيها من قبل مالكيها بأي وسيلة من وسائل نقل الملكيات أو التصرف كالبيع والهبة والايجار ونحوهم[١].

والواقع أن معاهدات الحماية أدت الى تقسيم الصومال الى مناطق قبلية قبل تقسيمها الى مناطق نفوذ استعمارية بين الدول الأوربية اثر اجلاء الادارة المصرية من بربرا وزيلع وهرر، لتحل بريطانيا محلها في بربرا وزيلع وتبقى مدينة هرر - وهي أهم مدينة صومالية ومنارة العلم والثقافة فيها آنذاك - محجوزة ومتفق على عدم التعرض لها من بين الدول الأوربية لحاجة في نفس بريطانيا تكشفها الأزمان[٢].

١) انظر نماذج من معاهدات الحماية في ملحق (أ-١،٢). أو حمدي السيد سالم: مرجع سابق، ج٢، ص٥٤٧. أو الوثيقة الصومالية بعنوان: الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي، ص٥٠.
٢) فتحي غيث: مرجع سابق، ص٢٣٥.

جاء منيلك حاكم شوا ــ والأمر كذلك ــ خلفا للامبراطور المقتول على عين بريطانيا أيضا، فنقل عاصمته من مجدلا الى أديس ابابا التي أسسها في عام ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م[١]. واستطاع بفضل الأسلحة البريطانية والروسية التي ورثها من سلفه، ودعم الدول الأوربية المتسابقة الى كسب وده، أن يعزز قبضته الكاملة على المقاطعات المسيحية الأربعة[٢]، ويتلقب بملك ملوك الحبشة لأول مرة منذ استشهاد الامام أحمد ابراهيم جري سنة ١٥٤٣م.

في هذا الأثناء تقول مارجري بيرهام Margery Perham في كتابها: The Government of Ethiopia "كان نفوذ اثيوبيا سنة (١٢٩٨هـ)/١٨٨٠م لا يتجاوز مائة ميل حول اديس ابابا حيث كان الشرق والغرب والجنوب منها خارجا عن نفوذ مملكتها"[٣].

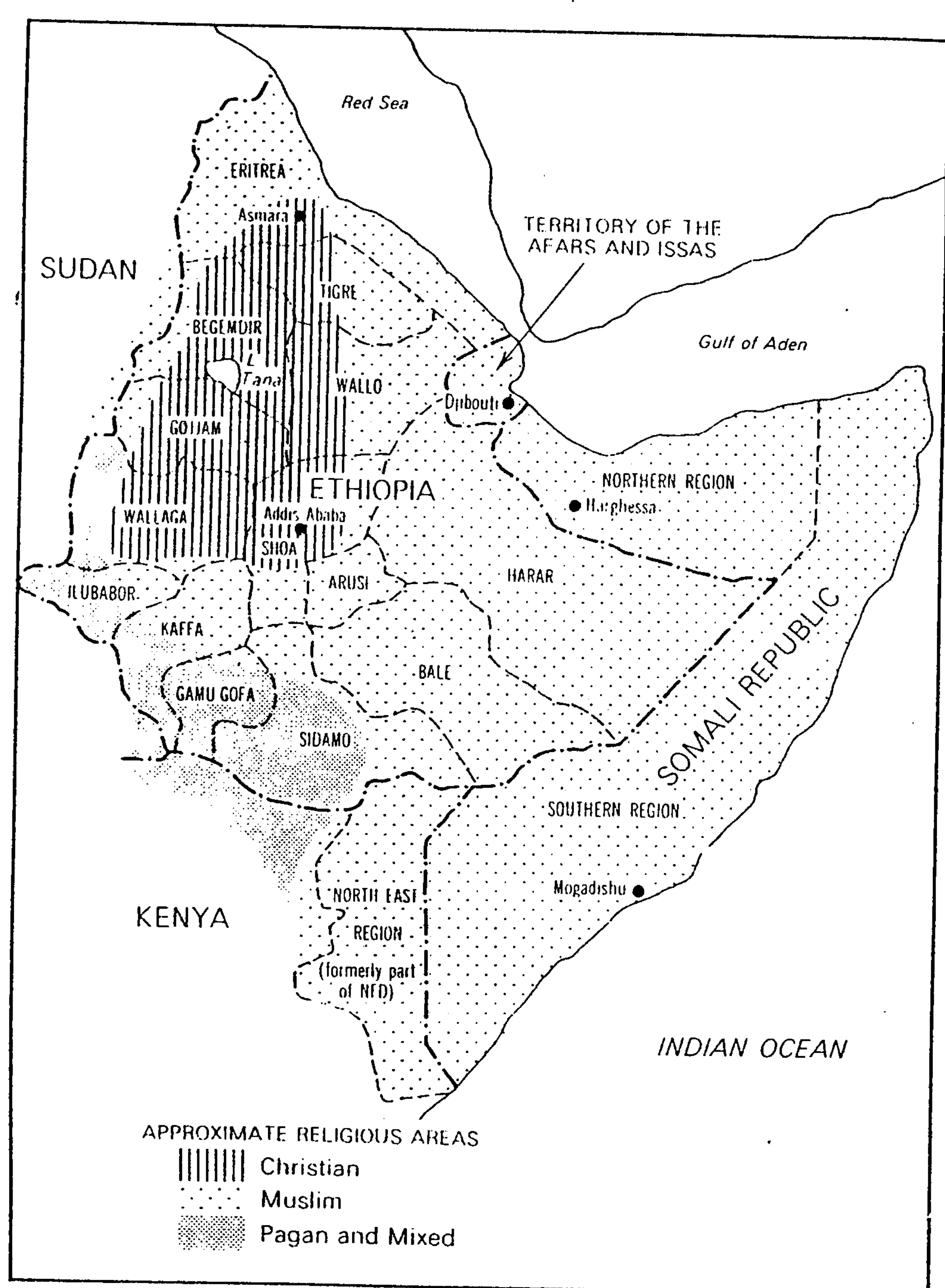
ويشهد لها ارثر ريموند Arthur Rimond الشاعر الفرنسي الذي تردد كثيرا في المنطقة لتجارة الأسلحة في عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م حيث قال: "كانت هرر مسيرة ثمانية أو تسعة أيام من نهر هواش حدود مملكة منيلك"[٤].

لا شك أن مملكة الحبشة المسيحية قبل وصول الاستعمار الغربي وحتى هذه الفترة كانت مثل بقعة سوداء في ثوب أبيض، أو كما كانو يعبرون عن أنفسهم ــ استعطافا للأوربيين ــ "جزيرة مسيحية". وذلك أنه كان يحدها شعوب اسلامية من كل الجوانب، فاريتريا من الشمال والسودان من الغرب وشعب

---

١) فتحي غيث: مرجع سابق، ص٢٤٧.
٢) انظر المرجع نفسه، ص٢٠٤ ريراش: مرجع سابق، ص١٤٦.
3) Margery Perham: The Government Of Ethiopia, P: 293
٤) وثيقة صومالية بعنوان: "الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي"، ص٦.

شكل رقم (١)



THE HORN OF AFRICA: PROVINCIAL
BOUNDARIES AND RELIGIOUS AFFILIATIONS

خريطة إنتشار الأديان في القرن الافريقي

من كتاب:

Mohammed Ayoob: The Horn of Africa: Regional Conflict & Super power Involvement. P: 8

أورما أو جالا والصومال من الجنوب والشرق. فكانت في حصار جغرافي ما كان لها أن تعيش فيه لولا سماحة المسلمين. فعلى الرغم من العداء التقليدي بين الأحباش والمسلمين فان الحبشة كانت تستمد قوتها من المنافذ الاسلامية كزيلع وجبوتي في الصومال وعصب ومصوع في اريتريا والنيل الأزرق في السودان.

لكن الحبشة لم تطمئن قط لهذا الوضع الطفيلي، فرغم انقسام المسلمين الى دويلات ليس فيما بينها تفاهم في أغلب الأحيان، الا أنها كانت تخشى من يوم يتفق فيه الجميع على خنقها وضرب الحصار الاقتصادي عليها، لذلك بدأ امبرطور منيلك الثاني (١٣٠٧-١٣٣٢هـ/١٨٨٩-١٩١٣م) سياسته التوسعية رغبة منه في السيطرة على بعض المنافذ البحرية من ناحية وتفكيك أي وحدة اسلامية يتوقع تكوينها في الاقليم من ناحية أخرى، وعلى هذا المنوال التقت مصالحه بمصالح الدول الاستعمارية. ولعل الخطاب الدوري الذي بعثه الامبراطور منيلك لرؤساء الدول الأوربية في عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م خير شاهد على نواياه الاستعمارية وخطته التوسعية على حساب جيرانه، حيث جاء فيه: "لقد ظلت إثيوبيا خلال أربعة عشر قرناً كجزيرة مسيحية في بحر من الوثنية .... لقد كان البحر هو نهاية حدود اثيوبيا فلما أعوزتها القوة ولم تتلق أي عون من الدول المسيحية سقطت حدودنا على ساحل البحر في قبضة المسلمين"[١].

وبغض النظر عن المغالطة التاريخية في ادعاءات الامبراطور اذ أن الاسلام لم يظهر أصلا منذ أربعة عشر قرنا من تاريخ خطابه حتى يحجره في جزيرة مسيحية، فان منيلك نفسه يعترف بأن الحبشة ظلت منذ ١٤ قرنا وما زالت في تاريخ خطابه جزيرة مسيحية. وهو صادق في ذلك اذ أنه كان فعلا للحبشة عهد

---

١) راجع خطاب منيلك الدوري في الملحق (ب - ١). حمدي السيد سالم: مرجع سابق، ص١٣٢.

خريطة ادعاءات منليك في خطابه الدوري ١٨٩١م إلى الدول الأوروبية، شكل رقم (٢)

MENELIK'S CLAIM TO TERRITORY IN HIS CIRCULAR LETTER TO EUROPEAN POWERS IN 1891

عن كتاب:

Mohammed Ayoob: The Horn of Africa: Regional Conflict & Super Power Involvement. p: 35

بالبحر يوم كانت امبراطورية قوية فرضت سيطرتها على المناطق الساحلية، ولكنه يتنكر حقيقة أخرى وهي أن امبراطورية اكسوم الحبشية التي يدعي احباش اليوم ارثها ويبنون أمجادهم وتاريخهم على انقاضها كانت قد نشأت في الهضبة الشمالية الاثيوبية بعيدة عن الساحل، وأن تلك المناطق الساحلية التي استحوذت عليها ما لبثت أن تحررت واستعادت ذاتيتها يوم أن دبت عوامل الاضمحلال في هيكل الامبراطورية اثر طرد الأحباش من اليمن قبيل ظهور الاسلام[١]، لتعود الحبشة مرة أخرى الى عزلتها السابقة بحيث لا غاية للوصول اليها نظراً لبعدها عن السواحل الى جانب تعذر مسالكها[٢].

منذ ذلك اليوم وحتى وصول الاستعمار الأوربي الى المنطقة ظلت الحبشة محرومة من منفد بحري، ما عدا فترات قصيرة استولت فيها على بعض الموانى بصفة مؤقتة أثناء حروبها مع دول الطراز الاسلامي.

الى جانب شخصية منيلك القوية، وقدرته على انتهاز الفرص، ورغبته الجامحة في توسيع امبراطوريته على حساب جيرانه، كانت هناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح مخططاته منها[٣]: تنافس الدول الأوربية فيما بينها للحصول على مناطق نفوذ، وتسابقها الى كسب ود المملكة المسيحية، وانسحاب الادارة المصرية من المناطق الاسلامية، ومساندة البعثات التنصيرية التي كانت بمثابة همزة الوصل بين الحبشة والدول الأوربية، والأسلحة الحديثة التي تدفقت الى الحبشة بشكل هدايا أوصفقات تجارية لاسيما بعد اشتراكها في مؤتمر بروكسل عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م،

---

١) راجع ص٢٥ من البحث
٢) انظر ابن حوقل: مصدر سابق، ص٦٣
٣) جبهة تحرير الصومال العربي: الصومال الغربي تاريخه السياسي والنضالي، ص٢٧-٢٩. أنظر الوثيقة الصومالية بعنوان: الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي، ص٧ وما بعدها.

حيث خرجت منه ظافرة بقرار رفع حظر الأسلحة عنها، بالاضافة الى الدعم المعنوي الذي كانت تتلقاه من الدول الأوربية بحكم القاسم المشترك بينهما سواء في الدين أو المصالح الاستعمارية.

وعلى نقيض ذلك كانت الشعوب الاسلامية المجاورة لها قد سلب منها كل شيئ حتى حريتها في التصرف. فكان الصوماليون والجالا على سبيل المثال قد جردوا من السلاح حتى التقليدي منه، وكان من يوجد لديه شيئ من السلاح يواجه أشد العقوبات، بحجة أنه لا داعي لحمل السلاح طالما أن السلطات الحاكمة تسهر لحماية أرواحهم وممتلكاتهم[1].

وكانت نتيجة هذه السياسة الاستعمارية المزدوجة أن أصبحت المملكة المسيحية قوة صاعدة ليس في مقياس الشعوب الافريقية بل في مقياس الدول الأوربية. فقد استطاعت الحبشة أن تهزم القوات المصرية عدة مرات قبل انسحابها، كما هزمت ايطاليا في معركة عدوه سنة ١٣١٤هـ/١٨٩٦م. وكان يهون عليها اخضاع جميع القوميات المتاخمة لها لولا المقاومة الباسلة التي أظهرها بعضها، ومع ذلك تمكنت الحبشة في غضون عشر سنوات فقط من بداية حملتها التوسعية مضاعفة مساحة امبراطوريتها تقريبا، حيث استولت على مدينة هرر الصومالية وضواحيها في عام ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م، وعلى سدامو وبالي من بلاد أورما بين عام ١١-١٣١٣هـ/٩٣-١٨٩٥م، وعلى بوران المتاخمة لكينيا في عام ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، بالاضافة الى مناطق أخرى وثنية ابتلعتها الحبشة وقتئذ ومازالت تقع تحت سيطرتها حتى كتابة هذه السطور[2].

---

١) الوثيقة الصومالية بعنوان: الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي، ص١٥.
٢) أنظر قائمة أسماء الأراضي التي احتلتها اثيوبيا في كتاب أحمد برخت ماح: مرجع سابق، ص٥٣٧.

شكل رقم (٣)

ERITREA
Red Sea
ARABIA
Tigrai
Amhara
BIRU
TERU
AFAR
FR. S'M'L'D
Gulf of Aden
SUDAN
EGYPTIAN
BENI SHANGUL
GUNZA & GUBBA
L. Tana
Wallo
Gojam
AUSSA
BRITISH SOMALI LAND
TULOMA GALLA
Shoa
LEKA
HARAR
YAMBO
JIMMA
KAFFA
OGADEN
GIMIRA
SIDOMA
ARUSI
Bali
ANGLO-
Nilotic Peoples
SOMALI
BORAN
ITALIAN SOMALIA
KENYA
L. Rudolf

EXPLANATION

The historical Solomonid Kingdom in 1883
Conquests from 1883-1890
1890-1895
1895-1900
Jimma submitted 1883, incorporated into Ethiopia in 1933
Conquests from 1909-1935

MILES
0 100 200 300

THE CONQUESTS OF MENELIK II

خريطة التوسعات الاثيوبية على المناطق الإسلامية في عهد الإمبراطور منليك الثاني.

مصدر الوثيقة: الإقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الإثيوبي.

والجدير بالذكر أن اثيوبيا لم تحتل أرضا صومالية بالقوة سوى مدينة هرر وضواحيها، وانما اقتطعت باقي الأراضي الصومالية المحتلة عن طريق معاهدات أبرمتها مع الدول الاستعمارية. فمثلا في معاهدة بينها وبين فرنسا في عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م تنازلت فرنسا عن بعض أراضي صومالية لاثيوبيا مقابل اعتراف الأخيرة بمعاهدة الأنجلو-الفرنسية في عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م بشأن الحدود بين محمية الصومال البريطانية ومستعمرة فرنسا في جيبوتي [(١)]. كما ابرمت الحبشة مع ايطاليا في عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م إتفاقية مماثلة تحدد مناطق نفوذ كل منهما من الأراضي الصومالية الا أن هذه الاتفاقية والتي تلتها في عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م قد اختلف الطرفان في تفسيرهما مما أدى الى نشوب حرب بينهما انتهى بالاحتلا الايطالي لاثيوبيا سنة ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م. كذلك أقطعت لها بريطانيا في معاهدة الانجلو-الاثيوبية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م أراضي بعض القبائل الصومالية الواقعة تحت حمايتها [(٢)].

وتعتبر الاتفاقية الأخيرة بؤرة الخلاف الصومالي الاثيوبي المعاصر حول المناطق المتنازع عليها. حيث تزعم اثيوبيا أن اتفاقية ١٣١٥هـ/١٨٩٧م هي أساس رسم الحدود الحالية بين اثيوبيا وشمال الصومال، وبالتالي فهي السند القانوني لسيادتها على مناطق أوغادين وهود والمنطقة المحجوزة [(٣)]. في حين تصر الصومال على بطلان المعاهدة وسائر المعاهدات الاستعمارية من عدة وجوه نذكرها في حينها [(٤)].

---

١) انظر الوثيقة الصومالية بعنوان: "الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي"، ص١٧.

٢) أنظر نصوص هذه المعاهدات في:
Information Services of the Somali Government: The Somali Peninsula: A New Light on Imperial Motives, Staples Printers Ltd. London, 1962, P: 107 & After

٣) انظر الوثيقة الصومالية بعنوان: "نضال الشعب الصومالي في سبيل الوحدة"، ترجمت تحت رعاية وزارة الشئون الصومالي، المطبعة الحكومية، مقديشو، فبراير ١٩٦٦م، ص٧.

٤) انظر ص١١٨ من البحث. أو الوثيقة الصومالية بعنوان: "الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي"، ص٤٠ طرابلسي: مرجع سابق، ص٦٩. محمد عبدالغني سعود: مشكلة الأراضي المقتطعة والحدود الصومالية، بحث في مجلد المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، اعداد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٨٢م، ص٥٩٠-٥٩١. أنظر:
Yusuf E. Robleh, Abdulqawi A. Yusuf & Aboud M. Aboud: A Legal Analysis of Ethiopia's Occupation of Western Somalia, Mogadishu 1977, PP: 5 - 19.

كانت تلك المعاهدات تبرم بين الحبشة والدول الأوربية الاستعمارية من وراء السكان المعنيين وبسرية تامة تفادياً من وقوع ردود فعلية مبكرة. وفعلا كان الصوماليون — دون أن يعرفوا حقيقة المؤامرات الاستعمارية — في دوامة من المعارضة والمقاومة المتواصلة ضد تصرفات المستعمرين المريبة منذ وصولهم الى بلادهم، فما بالك لو كانو على علم بما يدبر لهم.

وليس أدل في هذا المقام من حركة الدراويش المسلحة بزعامة السيد محمد عبدا لله حسن، والتي استمرت زهاء ربع قرن من الزمان (١٣-١٣٤٠هـ/ ١٨٩٥-١٩٢١م) تناضل في سبيل حرية الصومال ووحدته ضد بريطانيا وايطاليا والحبشة[١]. ورغم أن هذه الثورة قد أخمدت دون أن تحقق هدفها الا أن ذكرياتها ظلت خالدة في أذهان الصوماليين وأعدائهم على حد سواء.

هذا ولم تستطع اللجنة البريطانية الاثيوبية المشتركة لتخطيط الحدود ما بين عامي ٥٠-١٣٥٣هـ/٣١-١٩٣٤م أن تشق طريقا لرسم الحدود على واقع الأرض نتيجة المقاومة الصومالية التي أدت الى مقتل الضابط البريطاني الذي كان يرأس اللجنة[٢]. ولم تنقطع الاحتجاجات والمعارضة العنيفة حتى ظهرت الأحزاب السياسية في الصومال اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية ليعبر الصوماليون شعورهم بعد ذلك بطرق سلمية وعلى قنوات سياسية كما سنرى في الفصل القادم.

---

١) للاطلاع على تاريخ حركة الدراويش يمكن الرجوع الى نخبة من الكتب بلغات مختلفة:
— علي محمود معيوف: تاريخ حركة الجهاد الاسلامي الصومالي ضد الاستعمار، رسالة دكتوراه في معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة، ١٩٩٢م.
-- Ow Jama Omer Essa: Taariikhda Daraawiishta Iyo Sayid Maxamed Cabdille Xasan (1895-1921)
-- Ow Jama Omer Essa: Diiwaanka Gabayada Sayid Maxamed Cabdille Xasan..
-- D. Jardine: The Mad Mullah of Somaliland.
-- Yasin Osman Kenadid: Ina Cabdille Xasan: *e la sua attivita letteraria.*

٢) الوثيقة الصومالية بعنوان: "الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي"، ص٢٥.

يستثنى من ذلك فترة وجيزة عاد الهدوء إلى العلاقات الصومالية الحبشية، ونعم الجيران قسطاً من التعايش السلمي، وذلك في عهد حفيد منيلك من ابنته، الامبرطور الاثيوبي المسلم ليج اياسو (٣٢-١٣٣٥هـ/ ١٣-١٩١٦م) الذي أظهر شكوكه من نوايا الدول الاستعمارية ومؤامراتهم لاشعال نار الفتنة بين الجيران تحقيقاً لمصالحهم الاستعمارية، فتصالح مع القوميات المضطهدة وردّ لهم حقوقهم المهضومة واتصل بقائد الثورة الصومالية السيد محمد عبدا لله حسن راجياً منه التعاون معه في إطار إبعاد الأجانب عن المنطقة وحفاظ العلاقات الطيبة وحسن الجوار بين الشعبين وإنهاء شعور العداء التقليدي، وذلك قبل أن تتكالب عليه القوات الأوربية بالتعاون مع الكنيسة الاثيوبية وتم قبضه وخلعه بالقوة ثم إلقاؤه في غياهب السجن حتى الموت ليكون عبرة لكل من تسول له نفسه العصيان بأوامر القوى العظمى وإحباط تدابيرها[١].

ويقال أن والد هذا الامبرطور كان مسلماً في الأصل فأُجبر على المسيحية ثم صاهر الامبراطور منيلك الذي عينه حاكماً لمنطقة بالي حتى تربع ابنه على عرش الامبراطورية خلفاً لجده من أمه فبدآ هو وأبوه يظهران إسلامهما[٢]. وسواء صحت هذه الرواية أم لم تصح فإن هذا الامبراطور قد حاول أن يعيد الأمور الى نصابها وقدم مثالاً آخر لامكانية ممارسة سياسة التعايش السلمي بين الجارتين المتصارعتين بعيداً عن التأثيرات الخارجية والتعصب الأمحري لأمجاد إمبراطوريتهم. إلا أن هذا الوضع لم يكتب له نصيباً من الاستمرار.

---

١) شكيب أرسلان: مرجع سابق، ج٣، ص٨٠ . السيد فليفل: مشكلة أوغادين،ص١٢٧، ١٢٨
Budge: A History of Ethiopia, P: 542-547.

٢) شكيب أرسلان: مرجع سابق، ص٨٠. Budge: Opcit, P: 547

الفصل الأول

تطور مشكلة الحدود بين البلدين وملابساتها

- المؤامرة الدولية لتغيير طبيعة الصراع

* إتفاقية الأنجلو الاثيوبية في عام ١٩٤٨م

* رسم الخط الإداري البريطاني المؤقت سنة ١٩٥٠م

* إتفاقية تكميلية بين بريطانيا واثيوبيا في عام ١٩٥٤م

من خلال دراستنا في الفصل التمهيدي تبين لنا أنه على الرغم من وحدة أصول شعوب القرن الافريقي الا أن جذور الصراع بين الحبشة من جهة والأمم المجاورة لها من جهة أخرى تمتد الى القرن الأول الميلادي، منذ تأسيس امبرطورية اكسوم السامية. وأن هذا الصراع قد مر بمراحل تاريخية ثلاثة: مرحلة التوسعات الامبرطورية، ومرحلة الحروب الدينية، وأخيرا مرحلة التنافس الاستعماري في المنطقة. فيما كانت طبيعة الصراع تختلف من مرحلة الى مرحلة تبعا للروح القتالية السائدة في ظل معطيات العصور المختلفة.

لا شك أن الاحتلال الحبشي لمدينة هرر في عام ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م وتوقيعها المعاهدة السرية مع بريطانيا بعد عقد من الزمان هما حدثان لهما أهميتهما لتحليل النزاع الصومالي الاثيوبي. ولكنه من المجازفة في الكلام اعتبارهما بداية الصراع ككل كما يُخيَّلُ اليه بعض الباحثين[١]. وكذلك أكون مبالغا لو اعتبرتهما بداية ظهور مشكلة الحدود بين البلدين، نظرا لعدم وضوح مفهوم الحدود آنذاك ــ في معناه الحالي ــ لأي من الطرفين.

فلم يكن احتلال هرر مثلاً سوى انطلاقة جديدة لتوسعات حبشية لا حدود لها. ولم يكن هدف الحبشة من توقيع معاهدة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م هو تخطيط الحدود الدولية بينها وبين الصومال، إذ أن حدود الحبشة في تصورها يمتد الى البحر، كما جاء في الخطاب الدوري لمنيلك الثاني.[٢] وفي الوقت نفسه يمكن القول بأن الصوماليين لم يعرفوا حقيقة المعاهدة المذكورة الا بعد محاولة اللجنة البريطانية الاثيوبية المشتركة في شق طريق لرسم الحدود على الأرض بموجب المعاهدة.[٣]

---

١) انظر مناقشة هذا الرأي في ص١٥ من البحث.
٢) انظر نص الخطاب في الملحق (ب). أو حمدي السيد سالم: مرجع سابق، جـ٢، ص١٣٠
٣) الوثيقة الصومالية بعنوان: الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الأثيوبي، ص٢٥

واعتقادي أن هذه المحاولة المبكرة لرسم الحدود تشير الى تخوف بريطانيا من الأطماع الاثيوبية المتزايدة على محميتها الصومالية، وليس الى قناعة اثيوبية ورغبة منها في تدويل حدودها. وأيا كان صاحب المبادرة فان الصوماليين أبدوا مقاومة شديدة أدت الى مقتل الضابط المسئول عن اللجنة، (١) وظلوا يحتجون حتى الخمسينات على أي تقسيم لبلادهم لما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على مصيرهم ومستقبل أمتهم في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية، (٢) وليس لأنها ستشكل كما ظهر مؤخرا مشكلة حدودية يدور الخلاف فيها دوليا على كيلومترات من الأرض الصحراوية لاتستاهل كل هذا النزاع المتأجج بين الجيران فضلا عن اراقة الدماء واستنزاف الامكانيات المادية والفكرية ونحوها.

في الواقع ليس رغبة اثيوبيا أو الصومال هي التي قررت مصير شعبيهما بقدر ما كان املاءًا عليهما نتيجة لتنافس القوى الخارجية في المنطقة. غير أن اثيوبيا كانت الطرف المستفيد من التنافس الدولي نظرا للقاسم المشترك بينها وبين المتنافسين من نواحي عدة. أو كما عبر بذلك جون سبنسر **John H. Spencer** السفير الأمريكي لدى اثيوبيا والصديق الحميم لامبرطورها هيلاسلاسي: "حقا، بقيت اثيوبيا على قيد الحياة خلال ٤٥٠ سنة الماضية فقط نتيجة لتركيزها الشديد والمدعوم على علاقاتها الخارجية. فمنذ استنجادها البرتغال لمساندة عسكرية ضد الغزاة في القرن السادس عشر الميلادي التزمت اثيوبيا بالاعتماد على تنافس القوى الخارجية، أو في حالة فشل هذه السياسة أن تلجأ الى كفاح مسلح." (٣)

بينما كان الصومال ضحية تسابق الدول الأوربية الى كسب ود الامبرطور الاثيوبي. ولمعرفة دور القوى الخارجية في تغيير طبيعة الصراع التقليدي

---

١) الوثيقة الصومالية بعنوان: الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي، ص٢٥

٢) انظر وثيقة: WO 230/233/4530 مذكرة مواطني محمية الصومال البريطانية الى وزارة الحرب بتاريخ ٧ يوليو ١٩٤٧م.

3) John H. Spencer: "Haile Selassie: Triumph and Tragedy" *ORBIS*, Vol. 18 No. 4, 1975 P: 1129

بين الصومال واثيوبيا وتأثير سياسة الدول الغربية التنافسية سلبا وايجابا في مصير كل من الصومال واثيوبيا ينبغي أن نتطرق الى مجريات أحداث القرن الافريقي في الفترة ما بين الأربعينات والخمسينات التي عنوَن لها الدكتور فُلَيفِل كأحد فصول كتابه مشكلة أوغادين بعنوان "عقد الخيانة ١٩٤٤ـــ١٩٥٤م".(١)

حققت القوات الايطالية المدعومة بأربع وعشرين ألف مقاتل صومالي(٢) انتصارات ساحقة على اثيوبيا في حملة أخذ بها الايطاليون ثأرهم القديم لهزيمتهم في موقعة عدوه عام ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م. فيما أتخذ الصوماليون من هذه الحملة فرصة سانحة لمحاربة عدوهم التقليدي وتحرير أراضيهم. وقد أبلو بلاءاً حسنا في دحر الجيوش الحبشية(٣) .

وفي أثناء الاحتلال الايطالي لاثيوبيا (٥٤-١٣٦٠هـ/ ٣٥-١٩٤١م) تجدد ذلك الشعور المتأصل في قلوب الصوماليين لاستعادة وحدتهم بعد تحطيم التقسيم الاستعماري، سيما وقد توحدت ثلاثة أقاليم من أصل الخمسة في ظل الامبرطورية الايطالية ـــ الجديدة ـــ في افريقية الشرقية **Africa Orientale Italiano** وهم: اقليم أوغادين الذي كان من نصيب اثيوبيا في القسمة وإن لم تُفرض عليه سيطرتها حتى ذلك الحين، واقليم الصومال الايطالي في الجنوب، ومحمية الصومال البريطاني في الشمال التي استولت عليها ايطاليا بعيد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أغسطس ١٩٤٠م/١٣٥٩هـ.(٤)

---

١) السيد فليفل: مشكلة أوغادين، ص١٣٠

٢) أخبرني غير واحد من المشاركين في هذه الحملة أن عدد الجنود الصوماليين النظاميين فيها كان ١٦ كتيبة، تتكون كل كتيبة من ألف وخمسمائة جندي، خلافا لما قدره البعض بستة آلاف فقط، وهو العدد الذي نقل الى روما مكافأة لهم بعد اتمام احتلال اثيوبيا. فيما أبلغ آخرون عدد المقاتلين الصوماليين الى أربعين ألف. أنظر: محمد حاج مختار: الصومال الايطالي في فترة الوصاية وحتى الاستقلال (٥٠ - ١٩٦٠م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، ١٩٨٣م، ص١٥. السيد فليفل: مرجع سابق، ص١٢٩. وأنظر أيضا:
Tom J. Farer: War Clouds Over The Horn Of Africa, 2nd Edition, New York, 1979, P:63

٣) مختار: المرجع السابق، ص١٥. فليفل: مرجع سابق، ص١٢٩.

4) I. M. Lewis: The Modern History Of Somaliland, P: 116. David D. Laitin and Said S. Samatar: Somalia: Nation in Search of a State, P: 62

على الرغم من أن الامبرطورية الايطالية في شرق افريقية لم تعمر طويلا الا أن الصوماليين في ظلها قد شعروا بانفراج نسبي، ليس لأنها جمعت شمل عديد من القبائل الصومالية لأول مرة منذ نصف قرن تقريبا ظلوا منفصلين عن بعضهم بحكم الحدود الأوربية الاثيوبية المصطنعة فحسب، وانما لتحسن أحوالهم المعيشية العامة من جميع النواحي أيضا. ودلالةً على الأوضاع الصومالية حينئذ أقتبس هنا فقرتين للدكتور سعيد صالح سمتر: "ان تحطيم هذه الحدود التحكمية وتوحيد قطعة كبيرة من المناطق التي يقطنها الصوماليون مكنت الايطاليين من تحديد الأسعار والضرائب لتوسيع الرقعة الزراعية وانشاء طرق وأسواق جديدة وتعيين الاقتصاد الوطني في مدة قصيرة". "ودلالة على الوضع الصومالي العام لم يسجل أي عصيان مسلح ضد السلطات الايطالية في تلك السنوات الخمسة على الرغم من قساوة الحكم الفاشي." [١]

وبما أن ذلك الانفراج لم يأت بمرونة الحكم الفاشي بقدر ما هو نتيجة طبيعية لسهولة ادارة المناطق الصومالية متى ما كانت خاضعةً لسلطة واحدة. وبما أن الصوماليين لم يخوضو في الحرب الايطالية الاثيوبية من أجل الانتقال من مستعمِر إلى مستعمِر آخر، فانهم لم يرضو بالوضع الجديد وان تحسنت معيشتهم نسبيا. لذلك "اعتبروا العمليات العسكرية التي نفذتها قوات الكومونولث البريطانية ضد القوات الايطالية في الحرب العالمية الثانية بمثابة قوات تحرير". [٢] أي جاءت لتحرير شعوب المنطقة من الحكم الفاشي الذي هتك حرماتهم وسلب حرياتهم. وصدَّق الصوماليون أن بريطانيا وحلفاءها لا ينوون أي توسع اقليمي وما شاكل ذلك، وأنهم بالعكس، يرغبون في اعادة حقوق السيادة والحكم المستقل للأمم التي سلبت منها بالقوة، وأنهم يحترمون حق تقرير المصير لكل أمة، وحقها في اختيار نوع الحكم الذي يناسبها من أجل تقدمها الاقتصادي والثقافي،

1) David D. Laitin and Said S. Samatar: Opcit, , P: 62

٢) مختار: مرجع سابق، ص١٦

الى غير ذلك من الشعارات الزائفة والدعايات الكاذبة التي أطلقها المكتب الاعلامي البريطاني أثناء الحرب في كل من نيروبي ومقديشو واديس ابابا وأسمرة، وأكدها الميثاق الأطلنطي الذي وقعت عليه بريطانيا وأمريكا في ١٢ أغسطس ١٩٤١م.(١)

وبطبيعة الحال استقبل الصوماليون قوات الحلفاء بصدر رحب، وقدموا لهم كل المساعدات والامكانيات التي من شأنها انزال الهزيمة على الايطاليين. ونجحت بريطانيا في الاستيلاء على جميع أراضي الامبرطورية الايطالية في افريقية الشرقية بسرعة مدهشة وغير متوقعة، وأطلقت عليها اسم "أراضي العدو المحتلة" **The Occupied Enemy Territory** ووضعتها تحت قسم خاص من قواتها عرف باسم "العمليات العسكرية رقم١١" **Military Operations 11**. وشملت تلك الادارة العسكرية كل من اثيوبيا واريتريا وجميع المناطق الصومالية عدا الصومال الفرنسي الذي بقي حتى ذلك الحين تحت رحمة الحكم الفيشي* Vichy Rule.(٢) وبذلك اتسعت رقعة الأراضي الصومالية الموحدة تحت الادارة العسكرية البريطانية مشتملة على مقاطعة الحدود الشمالية لكينيا **N. F. D** التي يقطنها الصوماليون.(٣)

ولكن السياسة البريطانية تجاه ما سمته أراضي العدو المحتلة تبدوا مضطربة ومليئة من التناقضات ـ على الأقل في بداية الأمر ـ وكأنها لم تتوقع هذه النتيجة المفاجأة و لم تحسب لها حساب.

فقد أخذت وعود بريطانيا العظمى لاثيوبيا مجراها في التنفيذ كما جاءت في كلمة وزير الخارجية البريطاني أمام المجلس العمومي فور تحرير اثيوبيا(٤) . حيث أعادت بريطانيا الامبرطور الاثيوبي من منفاه في لندن الى عرشه منذ مايو ١٩٤١م/١٣٦٠هـ.(٥) وعقدت معه اتفاقية في ٣١ يناير ١٩٤٢م/١٣٦١هـ

---

١) محمد حاج مختار: مرجع سابق، ص١٧ـ١٨. أنظر منشور هيلاسلاسي الدعائي الذي ألقته الطائرات الحربية البريطانية على الأهالي في: The Somali Peninsula, P: 67

* نسبة إلى Vichy عاصمة فرنسا المحتلة ٤٠-١٩٤٤م في قلب فرنسا.

٢) مختار: مرجع سابق، ص١٦. I. M. Lewis: Opcit, P:116

3) Tom Farer: Opcit, P: 63

٤) انظر كلمة ألقاها السيد ايدن وزير خارجية البريطاني أمام المجلس العمومي البريطاني في فبراير ١٩٤١م من كتاب: Margery Perham: The Government Of Ethiopia, Appendix D, P: 463

٥) مختار: مرجع سابق، ص٢١

اعترفت فيها بريطانيا حكومة اثيوبية مستقلة تحل محل الادارة العسكرية البريطانية فيها، كما أمدت لها بمساعدات مالية وفنية لتثبيت سيادة الامبرطور على أراضيه، الا أن الجانبين اتفقا ـ في ملحق مرفق ـ على ابقاء المناطق الصومالية تحت الادارة العسكرية البريطانية ريثما تنتهي صلاحية الاتفاقية.[(١)] ثم أبرم الطرفان اتفاقية أخرى مماثلة في ١٩ ديسمبر ١٩٤٤م/١٣٦٣هـ، حيث جاء الاعتراف البريطاني لسيادة اثيوبيا على المناطق الصومالية المحجوزة (أوغادين وهود) بعبارة صريحة ومؤكدة، في حين وافقت اثيوبيا من جانبها على استمرار الادارة البريطانية في تلك المناطق.[(٢)]

الى جانب هذا الاهتمام البريطاني بعلاقاتهم مع الامبرطور هيلاسلاسي تحاول الادارة العسكرية البريطانية تهدئة الصوماليين والابتعاد عن الاصطدام المسلح بهذا الشعب المجرب في جرأته القتالية. فأظهرت الادارة مرونة سياسية لم يعهد بها الصوماليون في ظل الاستعمار الايطالي، حيث سمحت لهم ممارسة بعض الأنشطة الجماعية وتشكيل الأحزاب السياسية التي تعبر عن شعور المجتمع. فكان نادي الشباب الصومالي أول تجمع اجتماعي شكل في عام ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م. وسرعان ما كشف هذا النادي النقاب عن نفسه كحزب سياسي في ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٧م معلنا أهدافه وبرنامجه السياسي للوصول الى غايته المتمثلة في تحرير وتوحيد جميع الأراضي الصومالية في ظل حكومة وطنية موحدة. وتوالت بعده ظهور الأحزاب السياسية لأهداف مماثلة وبرامج متنوعة في طول البلاد وعرضه وتحت سمع وبصر الادارة البريطانية.[(٣)]

علاوة على ذلك، أبدت السلطات البريطانية مشاركتها للصوماليين في آمالهم لتحقيق وحدة الأراضي الصومالية، وأن توحيد الأمة الصومالية تحت ظل حكومة واحدة هو الحل الأمثل لاستقرار المنطقة وتحسين اقتصادياتها، وأن بريطانيا

---

١) انظر ملحق المعاهدات (أ – ٥).
٢) أنظر ملحق المعاهدات (أ – ٦).
٣) أنظر مختار: مرجع سابق، ص٨٨ وما بعدها

العظمى ترغب في تصحيح أخطائها القديمة لاقتطاع بعض الأراضي الصومالية وضمها الى اثيوبيا الأمر الذي ترتب عليه أضرار جسيمة على حياة الصوماليين سواء كانوا المضمومين الى اثيوبيا أو الباقين في المحمية البريطانية والصومال الايطالي. يقول ولتر بورنج Walter Bowring وهو أحد القياديين من الادارة العسكرية البريطانية في الصومال: "اثر هزيمة القوات الايطالية في إفريقية الشرقية، أصبحت القوات البريطانية والكومونولثية تحكم على جميع المناطق الصومالية، واعتقدت الادارة الاستعمارية آنذاك أن الفرصة مواتية أفضل من أي وقت مضى لتصحيح أخطاء ارتكبت لما أبرمت الاتفاقية مع امبرطور منيلك بشأن الحدود بين المحمية البريطانية واثيوبيا."(١) وعن أهمية توحيد الأراضي الصومالية أضاف بورنج: "علاوة على ذلك، (أي تصحيح الأخطاء) فإن حكومة الصومال الكبير التي تشمل أوغادين من شأنها أن تُسَهِّل تنظيم الحركة وبالتالي تمنع المشاجرات فيما بين القبائل بسبب الازدحام على المراعي، كما تُعزز أيضا حماية تلك القبائل التي اعتادت التنقل مع مواشيها الى هود، وذلك لتأمين طرق المواصلات الجيدة بين الشمال والجنوب، وفي الأخير توفر فرص تطوير اقتصاد قابل للنمو في المنطقة."(٢)

ولما نوقشت مسألة مصير المستعمرات الايطالية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أثناء جلسة مؤتمر وزراء خارجية دول الحلفاء المنتصرة في صيف عام ١٣٦٥هـ/١٩٤٥م، وأدهشت اثيوبيا الحاضرين بمطالبتها بما سمته بـ "المقاطعات المفقودة" **Lost Provinces** وتعني بها اريتريا والصومال(٣)، تقدم وزير خارجية بريطانيا لورد بيفن أثناء الجلسة الثانية في ٢٩ أبريل ١٩٤٦م/١٣٦٦هـ بمشروع عرف باسمه Beivin Plan، مقترحا فيه توحيد الأراضي الصومالية المحتلة بما في ذلك

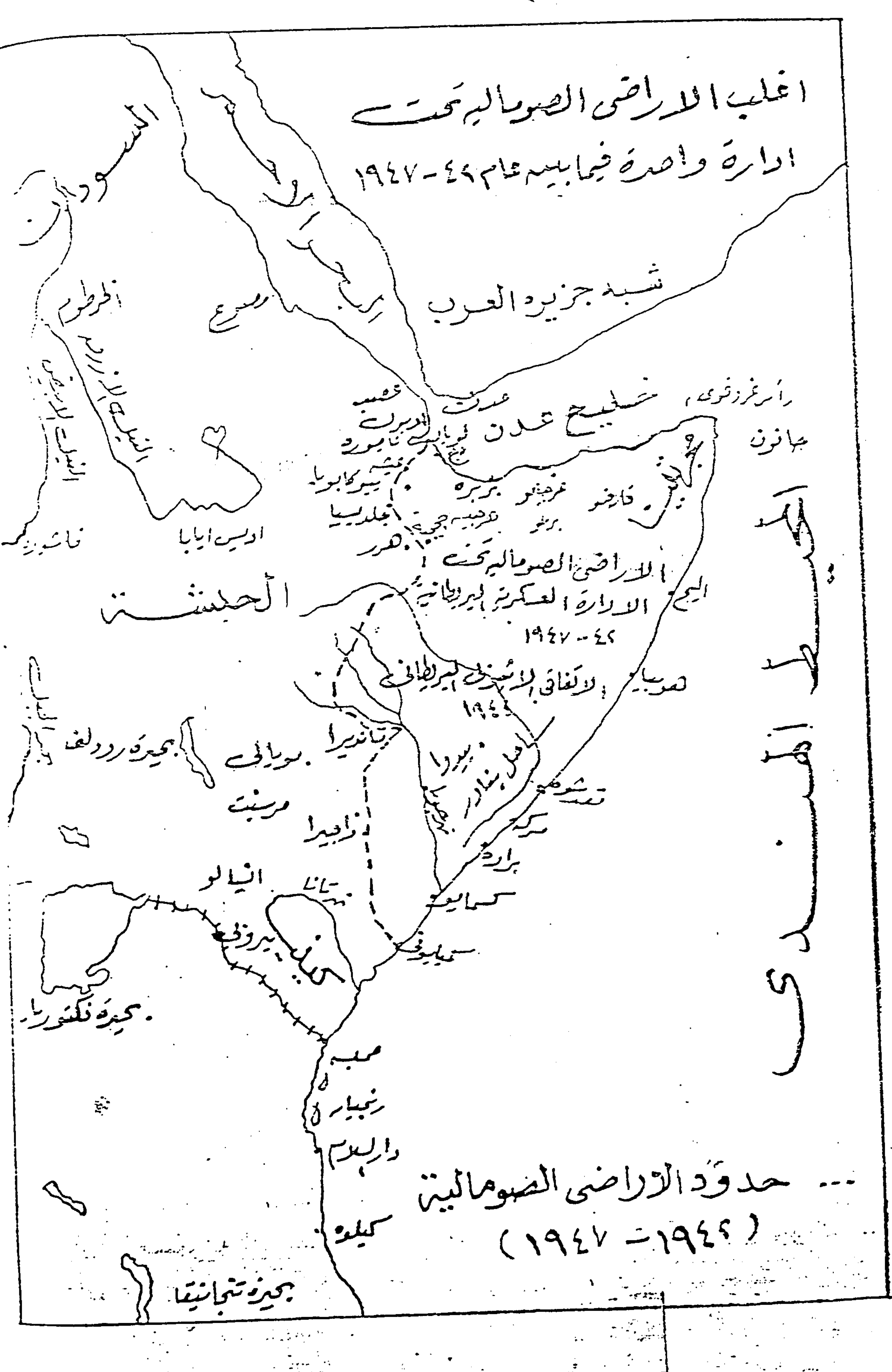
---

1) Walter Bowring: "Great Britain, The United States and The Disposition of Italian East Africa", *The Journal of Imperial and Commonwealth History*, vol. xx, No. 1, P: 90
2) Ibid, P: 90
3) Margery Perham: The Government of Ethiopia, Appendix G, P: 484

شكل رقم (٤)

خريطة حدود الأراضي الصومالية (الصومال الكبير) الواقعة تحت الإدارة العسكرية البريطانية المؤقتة ٤١ - ١٩٤٨م

عن كتاب: حمدي السيد سالم: الصومال قديماً وحديثاً، ج٢، ص٤١٦



أوغادين والمحمية البريطانية والصومال الايطالي اذا وافقت اثيوبيا على ذلك، على أن توضع الصومال الكبير هذه تحت وصاية بريطانية.[١]

قبل تفنيد مواقف الدول الثلاثة الأخرى من المشروع وردود الفعل الصومالية والاثيوبية تجاه الاقتراح البريطاني أود الوقوف على ذلك التناقض الواضح في السياسة البريطانية تجاه كل من الصومال واثيوبيا. لماذا تحتجز بريطانيا مناطق أوغادين وهود وتسميهما الأراضي المحجوزة Reserved Areas وتصر على ابقائهما تحت ادارتها؟ وكيف تعترف بالسيادة الاثيوبية على تلك المناطق في اتفاقيتي ١٩٤٢، ١٩٤٤م ثم تقترح ضمها الى الصومال الكبير في المحافل الدولية، وتشجع في الوقت نفسه الحركة الوطنية الصومالية التي تطالب بتحرير جميع الأراضي الصومالية وتوحيدها؟ ويا ترى على أي منطق تتوقع بريطانيا موافقة اثيوبيا على مشروع الصومال الكبير؟ وأخيرا ماذا كانت نتيجة تلك السياسة البريطانية المحيرة؟

في الحقيقة هذه التساؤلات على جانب كبير من الأهمية وأرى الاجابة عنها أهم وان طالت، وذلك لكي نفهم كيفية ظهور مشكلة الحدود التي يعاني بأتعابها الشعبان الصومالي والاثيوبي على حد سواء.

من المؤكد أن بريطانيا بعد اعادتها الامبرطور هيلاسلاسي الى عرشه لم توقع معه أي اتفاقية رسمية على الفور وبالسرعة التي كان يتوقعها الامبرطور، وذلك "لعدم وضوح الرؤية لديها بصدد ما قد يبرم بينها وبين الامبرطورية الاثيوبية، وخاصة فيما يتعلق بمصير الأراضي الصومالية"[٢] من ناحية ولامعان الدراسة حول اقتراحات قدمها بعض رجالات الادارة العسكرية البريطانية في الميدان بشأن مستقبل السياسي لكل من الصومال واثيوبيا من ناحية أخرى.

1) Margery Perham: Opcit, P: 493

٢) مختار: مرجع سابق، ص٢١

وقد شكك هذا التأخير الامبرطور هيلاسلاسي من نوايا الحكومة البريطانية، فأبرق إليها مستفسرا عن سبب التباطؤ في ابرام الاتفاقية الرسمية! فتلقى من شخص رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشارشل Winston Churchill برقية جوابية كان مفادها أن لا يقلق عن التأخير، حيث قال: "كل ما هنالك أن الحكومة البريطانية لا ترغب في أن تتضمن الاتفاقية ما يمكن تفسيره الى ما يَحدُّ سيادتكم أو يُقيِّد إستقلال اثيوبيا."(١)

وفي هذه الأثناء هالت على الحكومة البريطانية اقتراحات ميدانية بخصوص مصير ما عرف بأراضي العدو المحتلة. ففي وقت مبكر جدا وقبل اعادة الامبرطور الى عرشه وصلت مذكرة بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٤١م/١٣٦٠هـ من الميجر ايرسكين Major Erskine الذي خدم في اثيوبيا كقنصل عام لحكومة بريطانيا في الفترة ما بين عامي ١٩٢٨-١٩٣٦م. واقترح ايرسكين في مذكرته انشاء ما أطلق عليه "وطن صومالي" وذلك بتوحيد كل القبائل الصومالية تحت وحدة جغرافية واحدة.(٢) وفي ١٥ أغسطس ١٩٤١م جاءت فكرة توحيد الأراضي الصومالية موضحة في تقرير بعثه من نيروبي سير فيليب ميتشل Sir Philip E. Mitchell الضابط السياسي العام والمسئول عن أراضي العدو المحتلة في افريقية الشرقية. ويرى سير فيليب "أن استتباب الأمن في منطقة القرن الافريقي يكمن في توحيد الشعب الصومالي، وأن الفرصة سانحة الآن للقيام بهذا العمل ما دامت المملكة المتحدة تتولى مهام ادارة هذه المنطقة.(٣) وفي مذكرة أخرى وجهها الى وزير الدولة البريطاني في ٥ سبتمبر ١٩٤١م أوصى سير فيليب بأن لا يُسمح لاثيوبيا أن تسترد المناطق الصومالية المحتلة الا كقوة منتدبة.(٤) وبعد أشهر عدة اقترح اللورد روبيرت هاو Robert Howe الوزير في أديس أبابا أنه من الممكن أن تتم ادارة المناطق الصومالية وفق اتفاقية

---

١) مختار: مرجع سابق، ص٢١

٢) المرجع نفسه، ص١٨

٣) المرجع نفسه، ص١٩

4) Walter Bowring: Great Britain, The United States, and the Disposition of Italian East Africa P:90

انجلو ـ اثيوبية أو تحت وصاية دولية.[١] كما أكد محافظ المحمية البريطانية في الصومال ضرورة توحيد الأراضي الصومالية في رسالة بعث بها الى كل من وزارة الحرب والوزارة الخارجية البريطانيتين.[٢] ويقول المقيم السياسي في القاهرة وعضو مجلس الوزراء البريطاني لورد موين Lord Moyne مستحسنا فكرة الصومال الكبير "إنه لمن المرغوب فيه تأمين وحدة السكان الصومالي كله تحت ادارة واحدة.[٣]

وفي لندن آثرت لجنة وزارية عملا عاجلا لتطبيق مشروع الصومال الكبير الا أنها أفحمت بأوامر فعالة من وزارة الحرب على أن أي ترتيبات مع اثيوبيا ينتظر نتيجة محادثات السلام النهائية بين الحلفاء وايطاليا.[٤] ويعلق ولتر على موقف كل من اللجنة والوزارة في قوله: " ويعد الفشل في التحرك الفوري الحلقة الأولى من سلسلة من الفرص الضائعة، ومع ذلك فان القرار الوزاري يمكن فهمه، اذ أن الحلفاء الغربيين أثناء مناقشاتهم مع ستالين في أطماعه على دول البلتيك Baltic States ومناطق أخرى في أوربا الشرقية التزموا الصمت والتجنب عن المحادثات حول الحدود السابقة للحرب حتى انعقاد مؤتمر السلام. وكان من الممكن معالجة مستقبل أوغادين بصفة استثنائية غير أنه كاجراء مؤقت اعتبرت الحكومة البريطانية تأييد الوزارة الخارجية لمشروع الصومال الكبير سبق للأحداث والمفاوضات النهائية حول نقل المستعمرات الايطالية."[٥]

وعلى ما تقدم، فان القرار البريطاني لتوقيع اتفاقية ١٩٤٢م مع الامبرطور جاء نتيجة لدراسة وافية ومشاورات كثيرة مع القائمين على الادارة العسكرية البريطانية في المنطقة. بمعنى أن الحكومة البريطانية كانت مقتنعة تماما بفكرة توحيد الأراضي الصومالية ابان توقيعها للاتفاقية، وانما أرادت أن تكسب متسعا من الوقت لبلورة الفكرة أمام المحافل الدولية واعداد الأجواء المناسبة لتقبلها لدى

1) Walter Bowring: Opcit, P: 90

٢) مختار: مرجع سابق، ص١٩

3) Walter Bowring: Opcit, P:90
4) Ibid, P: 90
5) Ibid, P: 91

الأطراف المعنية. وهذا هو السبب الحقيقي لاصرارها على ابقاء المناطق الصومالية تحت ادارتها حتى يحين موعد مؤتمر السلام الذي عقدت عليه بريطانيا أملها في تحقيق وصاية بريطانية على الصومال الكبير. وأما ما يقال عن احتجازها لمنطقة هود من مبررات عسكرية مثل تسهيل تحركات قوات الحلفاء، واتخاذ احتياطات دفاعية تحسباً لأي خطر مقبل من قبل مستعمَرة جيبوتي التي بقيت حتى أواخر عام ١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م تحت الحكم الفيشي Vichy rule،(١) فليست في الواقع الا حجج واهية مصطنعة لاقناع اثيوبيا بضرورة استمرار الادارة البريطانية في تلك المناطق، ومن أجل ابعاد شبهة توسيع رقعة امبرطوريتها ردا على المعارضة الخارجية، وأولها مولوتوف M. Molotov وزير الخارجية الروسي الذي اتهم بريطانيا أثناء مؤتمر وزراء الخارجية لدول الحلفاء، بمحاولة توسيع امبرطوريتها على حساب ايطاليا واثيوبيا وتعزيز موقفها الاحتكاري على ملاحة البحر المتوسط والبحر الأحمر.(٢) كما تحاول بريطانيا من خلال تلك المزاعم تبرير عملياتها العسكرية المنفردة في شرقي افريقيا في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا نفسها مهددة، وتريد افتعال أهمية ما للوجود البريطاني العسكري في المنطقة، الأمر الذي كان يتطلب مصاريف هائلة لا تطيقها الخزانة البريطانية المفلسة أصلاً من أتعاب الحرب العالمية، وذلك رداً على المعارضة الداخلية. فقد اعترف بيفن وزير الخارجية البريطاني في خطابه من ضمن مناظرات المجلس العمومي البريطاني، وهو يدافع عن مشروعه للصومال الكبير، بأن بلاده كانت مهددة لما كانت قواتهم تهزم ايطاليا منفردة في افريقية الشرقية. كما اعترف بأن الحكومة البريطانية تصرف حوالي مليون جنيه استرليني من ميزانيتها لادارة المناطق الصومالية.(٣)

---

1) I. M. Lewis: Opcit, P: 116
2) Margery Perham: The Government of Ehiopia, Appendix G, P: 493
3) "When we were defeating Italy In East Africa, Britain was open to Invation, and we were fighting alone.......We are Paying nearly £1,000,000 a year out of our budget to help to support them." see Margery Perham: Opcit, P: 494

ولما خرجت الاتفاقية الأنجلو ـ الاثيوبية في ٣١ يناير ١٩٤٢م/١٣٦١هـ الى حيز الوجود ظهرت انتقادات وردود فعلية من مختلف الأوساط المحلية والعالمية لما تحمله الاتفاقية في طياتها من غموض بالنسبة لمستقبل كل من الصومال واثيوبيا.

فقد سبق[١] أن أبدى الامبراطور الاثيوبي شكوكه في نوايا السياسة البريطانية قبيل ابرام الاتفاقية التي زادت الأمر سوءاً لما تضمنته من امتيازات بريطانية كاحتفاظها بالمناطق الصومالية، واستمرار نفوذها في الحكومة الاثيوبية من خلال الأفراد الاداريين والاستشاريين والمشرعين الذين سيشغلون المناصب العالية فيها بحجة ضرورة تطوير اثيوبيا الحديثة. كما أقرت الاتفاقية صدارة ممثلي حكومة بريطانيا في اثيوبيا على بقية ممثلي الدول الأجنبية الأخرى، فيما فرضت الاتفاقية على اثيوبيا أن لا تخطو بخطوة سياسية أو اقتصادية يمكن أن تضر مصالح بريطانيا العظمى في المنطقة دون استشارة الحكومة البريطانية. أضف الى ذلك أن المسألة التي كانت تحتل صدارة اهتمامات الامبراطور وتدفعه الى الاسراع بعقد الاتفاقية وهي السيادة الاثيوبية على المناطق الصومالية المحجوزة لم يرد لها أي ذكر في الاتفاقية الا ضمنا.[٢] وأغلب الظن ما كان للامبرطور أن يوافق علي تلك المهزلة لولا ضعف موقفه المتكسر لأفضال بريطانيا على اعادته الى عرشه، واعتقاده بأن غايته الأسمى وهي ضم اريتريا والصومال الى امبرطوريته لا يمكن تحقيقها الا بمساندة القوى العظمى وأنه ـ على حد تعبير توم فارر ـ يمكن الركون الى "نفوذ بريطانيا وثراها وتأثيرها"[٣] على الآخرين لتحقيق ذلك بغض النظر عن أطماعها التي اعتبرها الامبرطور ثانوية.

---

١) أنظر ص٥٧ من البحث

٢) أنظر نص الاتفاقية في ملحق (أ – ٥).

3) Tom Farer: War Clouds, P: 65

ولم تكن تلك المقالات المغرضة [١] التي نشرتها في الصحف الاثيوبية والبريطانية على السواء سيلفيا بنكهرست E. Sylvia Punkhurst البريطانية المعروفة بتعصبها للقضية الاثيوبية، لم تكن ناشئة من صحوة ضميرها المتحسس بجور الاتفاقية بقدر ما كانت تعبيراً عن شعور صديقها الامبرطور الذي كانت تربطه بها علاقة مميزة.

وكذلك أفزعت الاتفاقية روع الصوماليين الذين اعتبروا بريطانيا استعمارا جديدا خلفا للفاشيين، طالما يراهن أي اجراء في مصير أراضيهم المحتلة بموافقة الامبرطور الاثيوبي. وذلك على الرغم من أن الاتفاقية لم تنص باعتراف بريطاني صريح بالسيادة الاثيوبية على أوغادين وهود الا ما يفهم ضمنيا من صيغة البند الخامس من الملحق المرفق بها ويقرأ كالتالي: "**وافق** صاحب الجلالة الامبرطور على بقاء اقليم أوغادين ـ الذي كان يتبع حكومة مستعمرة الصومال الايطالي السابقة ـ تحت الادارة العسكرية البريطانية خلال مدة صلاحية هذه المعاهدة"[٢]

وبما أنه لم تكن هناك نواد وأحزاب سياسية أو وسائل اعلامية يعبر بواسطتها الشعب الصومالي عن شعوره، فقد أظهرنفوره العام واستياءه من تصرفات بريطانيا، بالعصيان وعدم الانقياد لأوامر الادارة العسكرية البريطانية حتى خافت الادارة من اندلاع حركة جهادية بعد تأكدهم من أن الصوماليين الذين رحبوا بهم عند قدومهم ليسو مستعدين لاطاعة أوامرهم، كما جاء في منشور لوزارة الاعلام البريطانية يعنوان: "The first to be freed".[٣]

---

١) مختار: مرجع سابق، ص٢٤

٢) مختار: مرجع سابق، ص٢٢

3) "Among the Somalis there was danger of Jihad.....The advant of British is welcomed, but this is not to say that the Somalis are Prepared to obey our orders." أنظر مختار، ص٢٢

قد يكون الدكتور مختار صائباً في إسناده تكوين نادي الشباب الصومالي في ١٥ مايو ١٩٤٣م/١٣٦٢هـ الى هذا النفور العام نتيجة الاتفاقية الأنجلو — الاثيوبية ١٩٤٢م.[١] ومن نافلة القول أن تسامح الادارة العسكرية البريطانية في تكوين النادي المذكور وغيره من الأحزاب التي ظهرت بعده، بل وتشجيعهم للحركة السياسية الوطنية بصفة عامة نابع من تجربتهم القديمة لمحاولة كبح المعارضة الصومالية بالقوة، خوفا من اعلان الجهاد على نمط حركة الدراويش التي خاضت بزعامة السيد محمد عبدالله حسن ضد القوات الاستعمارية البريطانية والايطالية والاثيوبية معا في حرب دام ربع قرن من الزمان استنزف فيها الأطراف النفيس والغالي في الفترة ما بين (١٣-١٣٤٠هـ/ ١٨٩٥-١٩٢١م).[٢]

ولعل من الملفت لانتباه الادارة البريطانية أن من مؤسسي نادي الشباب الصومالي رجال من فئة العلماء وأصحاب الطرق الصوفية أمثال عبدالقادر سخاودين وياسين حاج عثمان شرماركي وحاج محمد حسين وغيرهم.[٣] مما قد يحول النادي الى حركة جهادية ضد بريطانيا وسياستها في وقت كانت فيه بريطانية منهكة من أتعاب الحرب العالمية الثانية ولا ترغب في فتح جبهة جديدة.

وانتقد البريطانيون الاتفاقية كذلك، ولكن نقدهم كان له وجهته الخاصة، حيث رأى معظم العاملين على الادارة العسكرية البريطانية أن الاعتراف البريطاني بحق الامبرطور لممارسة سلطاته، وانهاء سلطات الادارة العسكرية البريطانية في اثيوبيا من شأنها أن تضفي الامبرطور وحكومته صبغة شرعية في

---

١) أنظر مختار، ص٢٢.

٢) للاطلاع على تاريخ حركة الدراويش يمكن الرجوع الى نخبة من الكتب بلغات مختلفة:
علي محمود معيوف: تاريخ حركة الجهاد الاسلامي الصومالي ضد الاستعمار، رسالة دكتوراه في معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة.
Ow Jama Omer Essa: Taariikhda Daraawiishta Iyo Sayid Maxamed Cabdille Xasan (1895-1921)
Ow Jama Omer Essa: Diiwaanka Gabayada Sayid Maxamed Cabdille Xasan. D. Jardine: The Mad Mullah of Somaliland. Yasin Osman Kenadid: Ina Cabdille Xasan: *e la sua attivita letteraria*

3) I. M. Lewis: Opcit, P: 121

وقت مبكر لم يؤكد فيه عزمهما على ايجاد ظروف تضمن استقرار المنطقة واستتباب الأمن الداخلي وتحسين حقوق الانسان وحريات المجتمع الاثيوبي، مما قد يلقي على عاتق الحكومة البريطانية مسئوليات لا تستطيع التهرب منها.(١) مهما كانت احتجاجات السلطات الادارية في المنطقة على هذه المعاهدة كما في معاهدة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م موضوعية، الا أن وزن انتقاداتهم كان ضعيفا في وجه القرارات الحكومية التي تتخذ دوما وفق مصالح بريطانيا الاستراتيجية.

وتتميز هذه الاتفاقية بأن صداها قد وصل الى الصعيد الدولي لعدم سريتها وظهور تفاصيلها في الصحف العالمية في وقت كانت فيه الأجواء الدولية مشحونة بحساسيات الحرب العالمية الثانية. فبالاضافة الى مقالات الآنسة سيلفيا بنكهرست الآنفة الذكر،(٢) كان ماركوس جايلدس Marquis Childs الكاتب الأمريكي الذي طالما اعتبروه في لندن صديق بريطانيا، قد وجه خطابه الشهير مفتوحا للشعب البريطاني من خلال مجلة Life عام ١٩٤٢م/١٣٦١هـ. وكان خطابه هذا وما تلاه من المقالات – في رأي ولتر – هجوما صارخاً على ما يسميه ماركوس المشاريع البريطانية للتوسع الامبرطوري، مُحذِّراً بريطانيا من "أن أمريكا لم تخض في الحرب من أجل الدفاع عن الامبرطورية البريطانية." كما رفع سامنر ويلس Sumner Walles وهو أمريكي آخر – رفع – توصية مباشرة الى الرئيس الأمريكي معربا فيها أن بريطانيا على وشك انشاء محمية لها في اثيوبيا. وقد أكدت مقالات ديرو بيرسون Drew Pearson على توصية سامنر، حيث تعمقت كتاباته – التي ظهرت في عموده المعروف بآرائه المعادية لبريطانيا في مجلة London Times – التحامل على بريطانيا في الأوساط العالمية والمحلية اذ نشر قصة مؤثرة حول مؤامرة بين الوزارة الخارجية والحكومة البريطانية على أن لا تسلم منطقة أوغادين لاثيوبيا أبداً.(٣)

---

١) مختار: مرجع سابق، ص٢٣

٢) انظر: ص٦١ من البحث.

3) Walter Bowring: Opcit, P: 98

من البديهي اذاً إعادة صياغة الاتفاقية طالما أظهرت جميع الأطراف المعنية والمهتمة بها عدم ارتياحها لها. ولكن المبادرة جاءت من طرف اثيوبيا، حيث قام هيلاسلاسي في ٢٥ مايو ١٩٤٤م/١٣٦٤هـ بارسال الاخطار الكتابي بالغاء الاتفاقية بعد ثلاثة أشهر من تاريخه معبراً عن أمله بأن تستبدل بمعاهدة أخرى.(١)

وإذا كان قرار الامبرطور يعتبر نهاية صلاحية معاهدة ١٩٤٢م بصفة خاصة، وانذارا لأفول نجم العلاقات الاثيوبية البريطانية المتميزة بصفة عامة، فانه قد يُعد أيضا بداية عصر جديد للعلاقات الاثيوبية الأمريكية.

لا تختلف أمريكا عن سائر الدول المسيحية في نظرتها المتميزة لاثيوبيا بأنها المملكة المسيحية الوحيدة في افريقيا التي ظلت تحافظ على تقاليدها المسيحبة بطابع العصور الوسطى، وأنها كانت تتمتع دائما ـ وينبغي أن تدوم ـ باستقلالها وسيادتها على أراضيها.(٢) ورغم ذلك التزمت الولايات الأمريكية المتحدة بموقف متحفظ عن أحداث القرن الافريقي منذ الخلاف الاثيوبي الايطالي واحتلال الأخيرة للأولى في عام ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م. في حين كان الامبرطور هيلاسلاسي يبذل من طرفه قصارى جهده لكسب صداقة أمريكا بغض النظر عن تحفظاتها والتأثيرات الخارجية المعارضة لهذا الاتجاه.(٣)

ففي عام ١٩٣٥م منح هيلاسلاسي قبيل الغزو الفاشي شركة استاندر أويل Standard Oil Company الأمريكية امتيازا لتنقيب النفط في بلده على أمل اجتذاب الاهتمام الأمريكي لمستقبل اثيوبيا، بيد أن وزير الخارجية الأمريكي آنذاك أجبر الشركة على الغاء العقد. وكذلك بعد تحرير اثيوبيا تم التعاقد مع شركة أمريكية أخرى لتشغيل وادارة السكة الحديدية التي تربط أديس ابابا بالبحر الأحمر في جيبوتي، غير أن الوزارة الأمريكية تدخلت مرة أخرى لالغاء الترتيبات.

١) فتحي غيث: الحبشة والاسلام عبر التاريخ، ص٢٩٤
٢) مختار: مرجع سابق، ص٢٠
3) John Spencer: Haile Selassie: Triumph and Tragedy, P: 1130

وعلى الصعيد السياسي أصرت الولايات الأمريكية المتحدة على أن لا تورط نفسها في الحرب الدائرة بين ايطاليا واثيوبيا في القرن الافريقي، فامتنعت عن تلبية طلب الامبرطور في ٣ يوليو ١٩٣٥م لممارسة ضغوطها على ايطاليا لوقف القتال، كما رفضت استجابة دعوته للتوسط في المسألة. ولما اندلعت الحرب أعلنت أمريكا التزامها بمبدأ الحياد، وامتنعت عن التصويت لاصدار قرارات تندد بالغزو الايطالي في عصبة الأمم. حتى طلب الامبرطور الشخصي للجوء السياسي الى أمريكا لم تقدره سلطاتها، وأحبطت جميع محاولاته لزيارة واشنطن بكل احراج. ورغم ذلك كله يكن الامبرطور هيلاسلاسي امتنانه للقيادة الأمريكية على امتناعها عن الاعتراف بشرعية الغزو الايطالي لبلاده.(١)

ثم أبدت الولايات المتحدة بعض الاهتمام لأسباب اقتصادية واستراتيجية اثر توقيع الاتفاقية الانجلو ــ الاثيوبية سنة ١٣٦١هـ/١٩٤٢م. والواقع أن أمريكا كانت تضمر رغبتها في استغلال مصادر الثروة الاثيوبية من معادن وبترول وتجارة ونحوها، الا أنها لم تفسح بذلك لاعتبارها أن وضع اثيوبيا في ظل هذه الاتفاقية لا يقل عن نظام الحماية بواسطة البعثة العسكرية البريطانية فيها، حيث كانت كل المواصلات والاتصالات بما فيها مراسلات الامبرطور الخاصة تحت يد البريطانيين، وبالتالي فلا يمكن التعامل مع اثيوبيا الا بعد التخلص من الهيمنة البريطانية عليها. وظلت الولايات المتحدة تترقب وتقف لصديقتها وحليفتها في الحلف الأطلنطي بالمرصاد حتى رأت أن توتر العلاقات الاثيوبية البريطانية والغاء الاتفاقية التي هيمنت بمقتضاها الأخيرة على الأولى فرصة سانحة للتدخل السريع والفعال. فكلفت سفيرها جون سبنسر John Spencer بايجاد طريقة لابرام معاهدة جديدة تحل محل السابقة حتى يتسنى لاثيوبيا الخروج من المأزق.(٢)

١) مختار: مرجع سابق، ص٢٤. John Spencer: Opcit, P: 1134

٢) مختار: مرجع سابق، ص٢٥

في هذا الأثناء جاء اعلان الموقف الأمريكي الأول من قضية القرن الافريقي محبطاً لآمال بريطانيا، حيث سلم وزير الخارجية الأمريكي كورديل هول Cordell Hull لنظيره البريطاني ونستون تشارشل Winston Churchill أثناء المؤتمر الأنجلو ـ الأمريكي في كويبك Quebec مذكرة بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٤٤م/١٣٦٤هـ جاء فيها أنه "طالما يشكل أوغادين جزءاً مكملا لأرض دولة حرة مستقلة وحليفة، فإن أي تغيير في وضعه سوف لا يكون له أي إعتبار."(١) وهنا نجد ولتر بورنج قد جانبه الصواب اذ بنى تحليلاته للموقف على أساس أن المذكرة الأمريكية شجعت الامبرطور على إلغاء المعاهدة وضرورة إعادة صياغتها، مهملا ـ بقصد أو بدون قصد ـ التسلسل الزمني للأحداث.(٢) والواقع أن أمريكا هي التي تشجعت ـ كما قلنا ـ باجراء الامبرطور الذي كان سابقا لمذكرتها بثلاثة أشهر.

وفي خضم هذه الضغوط المتزايدة من أجل تعديل الاتفاقية القديمة، كانت السلطات البريطانية مقتنعة تماما بأن الانسحاب من المناطق الصومالية يعني تقليل أو انعدام الأمل المعقود على اقناع الامبرطور بنقل كامل المناطق أو حتى بعضها الى الصومال الكبير. وكانت بريطانيا تتوقع اقناع الامبرطور على ذلك ان عاجلا أو آجلا، وذلك على أساس أن بريطانيا نفسها تتنازل للمشروع عن منطقة لا تقل عن أوغادين من حيث الأهمية والمساحة وهي محمية الصومال البريطانية.(٣)

ثم على رأي بريطانيا فان ضمانات لتأيدها ضم اريتريا الى اثيوبيا، أو استبدال المناطق المحجوزة بممر الى ميناء زيلع في أبعد الاحتمالات كافية لاقناع الامبرطور بقبول المشروع.(٤)

---

1) Walter Bowring: Opcit, P: 91
2) Ibid, P: 91
٣) خطاب بيفن وزير الخارجية البريطاني من ضمن مناظرات المجلس العمومي مدافعا عن المشروع في: Margery Perham: Opcit, P: 493.
4) I. M. Lewis: Opcit, P:124. Walter, Opcit, P: 94. Tom Farer: Opcit, P: 67

وعليه، أمرت بريطانيا مفوضها في المحادثات Earl De La Warr بالحصول على موافقة الامبرطور على تمديد استمرار الادارة البريطانية في المناطق المحجوزة (أوغادين وهود) بأي ثمن. ولما وصلت المحادثات الى باب مسدود نتيجة للموقف الاثيوبي الرافض لتمديد فترة الادارة البريطانية، كادت بريطانيا أن تنسحب من المفاوضات وتستدعي مبعوثها اذ وجهت انذارا شفهيا للامبرطور من "اعادة الاحتلال البريطاني لمعظم الأراضي الاثيوبية ان لم يكن كلها اذا لم يلب مطلبها".(١) فلجأ هيلاسلاسي للتوسط الى الرئيس الأمريكي Roosevelt الذي يعتقد بأنه أكد للحكومة البريطانية بطريقة ما أن لا تتوقع أي مساندة أمريكية لموقفها، مما حمل وزير الخارجية البريطاني الاقتناع بنصيحة مبعوثه Earl De La Warr أن لا أمل من توقيع معاهدة جديدة الا اذا اعترف بأن أوغادين جزء من اثيوبيا.(٢)

وسواء تم التفاهم بتوسط روزفلت أو تحت التهديد المشار اليه، فان صياغة الأخيرة للاتفاقية جاءت على طريقة تحفظ ماء الوجه لكلا الطرفين، وصممت لتخفي كلا من التهديد والامتياز. وذلك بموافقة اثيوبيا على استمرار الادارة العسكرية البريطانية في المناطق المحجوزة خلال مدة صلاحية الاتفاقية على أن لا يمس ذلك السيادة الاثيوبية الكاملة على تلك المناطق.(٣)

إنها نجاح باهر وحل دبلوماسي مقبول لأولئك الذين يتصارعون على الأسلاب، ولكنها في الوقت نفسه، نتيجة مؤلمة وجرح ما زال ينزف دما بالنسبة لهؤلاء الذين اندثرت حقوقهم مع ممتلكاتهم في مسرحية مثل فصولها كل من المهاجم والمدافع والحكم تمثيلا رائعا صفق له المشاهدون والقرّاء من بعدهم.

1) John Spencer: Opcit, P: 1133-34. Walter Bowring: Opcit, P: 91. وانظر: مختار، ص٢٦-٢٧
2) John Spencer: Opcit, P: 1133-34. Walter Bowring: Opcit, P: 91. وانظر: مختار، ص٢٦-٢٧
٣) انظر ملحق المعاهدات (أ - ٦).

لم يقف هيلاسلاسي عند حد نجاحه في كسب أرض لم يكن لـه فيهـا عـبر التـاريخ مـا يثبت سيادته عليها الا تلك السرايا الـتي كـان يبعثهـا مـن حين الى حـين لجمع الأمـوال المفروضـة قهـرا علـى الصومـاليين.[١] بـل تطلـع الى بقيـة الأراضـي الصوماليـة كمـا جـاء في مذكـرة رفعهـا الى مؤتمـر وزراء الخارجيـة لـدول الحلفـاء في عـام ١٣٦٥هـ/١٩٤٥م، بوصفـه حليفـا قـاتل الفاشـيين والنـازيين بجـانب الحلفـاء يطـالب فيهـا مـا سمـاه بـ"المقاطعـات المفقـودة" Lost Provinces اريتريـا وبنـادر أي سـاحل الصومـال الجنوبي أو الصومـال الايطـالي سـابقا.[٢]

واسـتمرت الولايـات الأمريكيـة المتحـدة في سياسـتها المناوئـة لمشـاريع بريطانيـا والمسـاندة لأطمـاع اثيوبيـا علـى رأي المثـل الصومـالي القـائل "أودع عصـاك عنـد مـن لا يعجـزك". وكـانت نقطـة تحـول العلاقـات الأمريكيـة الاثيوبيـة لمـا التقـى الزعيمـان هيلاسلاسـي وروسـفيلت بطلـب الأخـير علـى مـتن البـاخرة الأمريكيـة كويـنزي Quincy عنـد البحـيرات المـرة في قنـاة السـويس، وذلـك في ١٣ فـبراير ١٩٤٥م/١٣٦٥هـ اثر عـودة الرئيس الأمريكي مـن مؤتمر يالتـا. ورغـم أن الرئيـس الأمريكي تحفـظ عـن التعهـد بـأي شـيئ حيـال ادعـاءات الامـبرطور حـول اريتريـا والصومـال قبـل انعقـاد مؤتمـر السـلام، بيـد أن نتيجـة القمـة انعكسـت ايجابيـا علـى العلاقـات بـين البلديـن، حيـث تم علـى اثرهـا تنفيـذ مشـاريع ضخمـة مشـتركة في مجـالات النفـط والاتصـالات والمواصـلات ومـا اليهـا مـن الارتباطـات الـتي توجـت بالاتفاقيـة العسـكرية الطويلـة الأجـل في عـام ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م.[٣]

وفيمـا يخـص مشـروع الصومـال الكبـير تلقـت بريطانيـا في الشـهور الأخـيرة مـن الحـرب العالميـة تـأكيدا علـى لسـان سـفيرها في واشـنطن مـايكل رايـت Micheal Wright بأن "تبديـل القلـب في واشـنطن غـير محتمـل". وأضـاف في تقريـر لـه عـن نتـائج

1) I. M. Lewis: Opcit, P: 130. Tom Farer: war Clouds, P: 65. Haken Wiberg: The Horn of Africa, (*Journal of Peace Research*, No. 3, Vol. XVI, 1979). P: 190
2) Margery Perham: Opcit, Appendix G, P: 480
٣) مختار، ص٣٤-٣٥. John Spencer: Opcit, P: 1134-35

اجتماع مع الأمريكيين "أسفرت المناقشات عن معارضة أمريكية واضحة لحشر منطقة اثيوبية في الصومال الكبير تحت أي نظام اداري يمكن اقتراحه".(١)

هكذا خسرت بريطانيا تأييد حليفتها لمشروعها قبل عرضه رسميا، نظرا لتصادم مصالحهما في اثيوبيا، كما خسرت مساندة بقية الحلفاء بعد عرضه. أما فرنسا فكانت تفضل عودة ايطاليا على مستعمراتها، بدلاً من أي قوة جديدة تتطاول على نفوذ فرنسا في المنطقة.(٢) وأما روسيا فقد كانت معارضتها شديدة حيث صرح وزير خارجيتها مولوتوف بانطواء المشروع على توسع بريطاني امبريالي مما أحس الوفد البريطاني في المؤتمر أن هذا الانتقاد صمم لتأثير الأمريكيين وذلك لمعرفة الروس حساسيتهم المفرطة من التوسعات البريطانية.(٣)

وقبل هذا أو ذاك خسرت بريطانيا ما هو أهم من ذلك، ألا وهي ثقة الصومالين بالمشروع، مما رجح كفة المناوئين له. ففي الفترة ما قبل توقيع معاهدة ١٣٦٤هـ/١٩٤٤م كان بعض الصوماليين ــ ويشاركهم في شعورهم بعض المسئولين البريطانيين في الميدان ــ يتوقعون تصحيح الأوضاع وتوضيح العلاقة البريطانية الاثيوبية، وان تحتل مسألة تسوية النزاع الاثيوبي الصومالي حيزا كبيرا من المعاهدة الجديدة.(٤) لكنها جاءت أسوأ من الأولى، ومن هنا تأكد الصوماليون أن لا جدوى من فكرة الاعتماد على اللص في استعادة مسروقاته. اذ أن السارق لا يتورع من سوابقه بقدر ما يستنير بها. أو كما عبر عنها توم فاررحيث قال: "تملك بريطانيا التي خانت الصوماليين لأسباب دولية في عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، سابقة وجيهة لتكررها مرة أخرى. وعموماً بريطانيا هي بلد **القانون العام*** الذي حقاً تقدر فيه السوابق".(٥)

---

1) Walter Bowring: Opcit, P: 92

٢) مختار، ص٤٢

3) Walter Bowring: Opcit, P: 93

٤) مختار، ص٢٣

* **القانون العام** Common - Law هو قانون بلد أو دولة ما يستمد من العرف والمعاملة، وقرارات وآراء المحاكم القانونية. بمعنى ليس له نصوص ومواد مكتوبة وانما أحداث وسوابق مسجلة يرجع اليها لاصدار الحكم المماثل على الحدث المماثل. ومنه القانون العام للزواج Common - Law Marriage الذي يمارس فيه الزوجان الحياة الزوجية المألوفة بمقتضى اتفاق بينهما فقط دون عقد قران شرعي.

5) Tom Farer: War clouds, P: 64

وفعلا تراجعت بريطانيا عن مشروعها الصومال الكبير بكل بساطة في وجه المعارضة حيث أعلن وزير خارجيتها بيفن في باريس نفسها انسحابه عن المشروع.[١] وذكر أن سبب التراجع المفاجئ هو كما أفاده مؤخرا أنه لقي على هامش مؤتمر باريس اتو اكليلو نائب وزير الخارجية الاثيوبي الذي أبلغه أنه "اذا تنازلنا عن طلبنا لمقاطعة أوغادين ...فان الامبرطور سيدفع القيمة."[٢] هذا اغراء من امبرطور يعرف طريقة مهادنة بريطانيا الامبريالية، وذلك ضمانا لمراعاة مصالحها وامتيازاتها واستمرار علاقتها المتميزة ليهون عليها أي شيئ آخر من مصالح الغير.

بمنظار آخر يُحمِّلُ J. Bennett من وزارة المستعمرات مسئولية فشل المشروع على حكومة بريطانيا لمطالبتها بالوصاية البريطانية على الصومال الكبير، ويرى أنه كان من الممكن انقاذ المشروع بقبول بريطانيا الوصاية الجماعية التي عرضها الأمريكيون.[٣] واستدراكا لمغالطة Bennett أقول أن أمريكا لم تعرض الوصاية الجماعية على الصومال الكبير، وانما على اقليم الصومال الايطالي سابقا فقط. غير أني أوافقه على أن تحمس بريطانيا لوصايتها على الصومال الكبير كشف النقاب عن هدفها وراء المشروع، مما جعله غير مستصاغ لحلفائها فضلا عن غيرهم من الدول ذات المصالح.

وأيا كان سبب فشل المشروع والتراجع البريطاني فان من المؤكد أن الدافع الرئيسي لتبني بريطانيا هذا المشروع ليس الا رغبتها في الهيمنة على الصومال الكبير في ظل رابطة الكومونولث البريطانية. فاذا ما واجهت بريطانيا حقيقة عدم قبول الحلفاء لوصايتها المنفردة على الصومال الموحد، فلا داعي من أن تعرض الخطر على مصالحها في اثيوبيا من أجل توحيد الصومال تحت وصاية جماعية أو دولة أخرى.

---

1) Walter: Opcit, P: 93
2) Ibid, P: 93
3) Ibid, P: 94

يفهم هذا المنطق من خطاب وزير خارجيتها أمام المجلس العمومي حيث قال بيفن: "اذا لم يقبل المؤتمر اقتراحنا، لسنا بجازمين عليه، بل نحن مستعدون لأن نرى ***الصومال الايطالي*** تحت وصاية الأمم المتحدة"[(١)]. انظر كيف اقتصر وصاية الأمم المتحدة على الصومال الايطالي فقط، ليستثني المناطق المحجوزة والمحمية البريطانية من الصومال الكبير، اذ لا تهمه توحيد تلك المناطق كلها طالما ستوضع تحت وصاية الأمم المتحدة. والمطلوب لدى بريطانيا اما الصومال الموحد تحت وصايتها، واما ضم المناطق المحجوزة الى اثيوبيا مراعاة لمصالح بريطانيا فيها. وبعد أن ذكرت بعض الفوائد العائدة الى الشعب الصومالي من جراء توحيد أراضيه، حمل الانصاف الباحثة البريطانية مارجري بيرهام التي عاصرت تلك الأحداث على القول بأنه "من المريب ما اذا كانت تلك الفوائد العملية سترجح على الضرر الذي ستسببه الوحدة لعلاقاتنا مع بلد تملكته الحساسية المفرطة في مسائل السيادة والاستقلال"[(٢)].

في الحقيقة لا تعاتب بريطانيا على تبنيها لمشروع الصومال الكبير ولو وفق مصالحها، ولا تلام وحدها بمسئولية فشله ولو انسحبت منه بصورة مفاجأة، كما يمكن أن نلتمس لها عذرا في استدراك مصالحها في اثيوبيا بعد وصول محاولاتها الى باب مسدود، فتلك كلها أمور طبيعية بالنسبة للسياسة الدولية. لكن خيانة بريطانيا العظمى في حق الصوماليين ـــ باعتراف البريطانيين[(٣)] أنفسهم ـــ التي سيتوارثها الأجيال ذكراها ومأساها أباً عن جد ما دامت المشكلة الصومالية الاثيوبية قائمة، هي تقريرها لسيادة الاثيوبية على الأراضي الصومالية التي تعهدت بريطانيا على حمايتها. وقد تعمدت بريطانيا الى هذه الجريمة مرارا وتكرار في كل من اتفاقياتها عام ١٨٩٧،١٩٤٤،١٩٤٨،١٩٥٤مع اثيوبيا.

---

1) Margery Perham: the Government of Ethiopia, Appendix G, P: 494. Walter: Opcit, P: 93
2) Margery Perham: Opcit, Appendix G, P: 495
3) I. M. Lewis: Modern History of Somaliland, P: 130 . Walter Bowring: Opcit, PP: 89,96. FO 371/108209 XC 13814, Appendix B. Letter from the British Somali Protectorate Govornor to the Colonial Office, Dated 7th May, 1954

في عـام ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م اعـترف لـورد رينيـل رود Lord Renell Rodd الـذي تفـاوض والـده مع منيلـك علـى معـاهدة سـنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م بمـا يلـي: "تقريبـاً كـانت جميـع الأراضـي الصومـاليـة تحـت الادارة البريطانيـة لفـترة وجيزة خـلال الحـرب .... ولـو كنـا مهتمـين (باسـتمرار هـذا الوضـع) بمـا فيـه الكفايـة، وأدرك هيفـن Heaven* لحينـه أنـه لا شـيئ يهمنـا سـوى تحقيـق العـدل للنـاس، (ولـو كـان العـالم يعتـني بـالأمر كمـا ينبغي)، لكـان مـن الممكـن إبقـاء جميـع الصومـاليين موحدين تحـت إدارتنـا أو إدارة الأمـم المتحـدة أو خلافهـا حتـى يتـأهل الصومـاليون للحكـم الذاتـي. لكـن العـالم لم يعـتن بـالأمر كمـا كـان ينبغـي، ونحـن لم نعـر (المسـألة) بالاهتمـام الكـافي، لذلـك أصبحـت المنطقـة الوحيـدة في إفريقيـا ذات التجـانس الجـذري مجـزأة مـرة أخـرى، مثـل أجـزاء الغـول القيصريـة Caesor's Gaul الثلاثـة** الـتي ظلـت تشـكل المشـكلة وميـدان مصارعـة الديكـة في أوربـا منـذ ألفـي سـنة الأخـيرة. وسيشـكل الصومـال ميـدان مصارعـة الديكـة في شـرق إفريقيـا"(١).

وأدلى وزيـر الدولـة البريطـاني لشـئون المسـتعمرات تصريحـاً في المجلـس العمومـي سـنة ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م جـاء فيـه "بأنـه يأسـف لمعـاهدة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، وأنهـا كغيرهـا مما حدث مـن قبـل كـان مـن المسـتحيل غـض النظـر عنهـا"(٢).

يمكـن أن يقـول قـائل: مهمـا كـانت بشـاعة خيانـة بريطانيـا العظمـى فانهـا ليسـت سـوى حـبرًا علـى ورق، ولا تـلزم الصومـاليين بشـيئ مـا لم يوقعـوا أو يصـادقوا علـى تلـك المعـاهدات! غـير أن بريطانيـا لم تقـف عنـد هـذا الحـد وانمـا باشـرت في تطبيـق إقرارهـا علـى أرض الواقـع مـن خـلال خطـوات عمليـة ثلاثـة*** نفذتهـا بالتدريـج

* لم أجد مسئولا بريطانيا يهذا الاسم آنذاك، والظاهر أنها تحريف لاسم بيفن Beivin وزير خارجية بريطانيا الـذي تبنى مشروع الصومال الكبير بعد الحرب العالمية الثانية في نطاق الكومونوليث.
** الغول Gaul اسم قديم لمنطقة في غرب أوربا تشمل اليوم فرنسا وبلجيكا تقريبا. ووجه الشبه هنا أن شعب الغول فقد تجانسه منذ أن قسمه القياصرة الى ثلاثة أجزاء، كما قسم الصوماليون الى خمسة. وثلاثة أجزاء الغول المذكورة هي: Gaul,Transalpine Gaul & Cisalpine Gaul

1) The Somali Peninsula, P: 76.

٢) حمدي السيد سالم، مرجع سابق، ص٢٣٠.

*** الخطوات الثلاثة هي: ضم أوغادين الى اثيوبيا بموجب اتفاقية ١٩٤٨م، ورسم الخط الاداري المؤقت ١٩٥٠م، وضم هود والمناطق المحجوزة الى اثيوبيا بموجب اتفاقية ١٩٥٤م.

عقب فشل مشروعها، انتقاماً من الصوماليين لعدم قبولهم الوصاية البريطانية عليهم من ناحية، واظهاراً لحسن النية والانابة للامبرطور الاثيوبي من ناحية أخرى.

عندما أحمل بريطانيا مسئولية تبعات هذه الخيانة التاريخية، فلا أبرئ أي جهة أخرى من المسئولية سواء كانت الجهة المستفيدة أو جهات أخرى ساهمت في تعجيل انفاذ ما تقرر ظلما وعدوانا. وأعني الولايات المتحدة الأمريكية التي مارست ضغوطها على بريطانيا لنقل ادارة المناطق المحجوزة كاملة الى اثيوبيا ورسم الحدود الدولية قبل استقلال الصومال، مما يعزز احتمال وجود مؤامرة دولية دبرت لهذا الشعب المسلم من أجل صرفه عن التنمية الاقتصادية وتطوير قدراته، واشغاله منذ بداية نشأة دولته بمشكلة حدودية بينه وبين جميع جيرانه، تكون عثرة على طريق رسالته من جهة، وذريعة تستخدم عند الضرورة لاضعافه والنيل منه من جهة أخرى.

وفي المباحث التالية أستعرض الخطوات العملية الثلاثة التي أعتقد أنها تشكل في مجموعها النقاط العريضة لمؤامرة دولية أدت في نهاية المطاف الى ظهور مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية كمرحلة جديدة ذات طابع مغاير عن مراحل صراعهما القديم التي سبق بيانها في التمهيد.

الإتفاقية الانجلو- الاثيوبية في عام ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م:

منذ الشهور الأخيرة للحرب العالمية الثانية أخذت السياسة البريطانية تجاه القرن الافريقي في التقهقر أمام الدبلوماسية الأمريكية النشطة. "فاذا كان الدولتان شريكين في الحلف الأطلنطي فقد بات واضحا منذ ذلك الحين أي الشريكين يحتل المقعد القيادي" على حد تعبير ولتر.(١)

يبدو أن ثمة دافعان يوجهان السياسة الأمريكية في القرن الافريقي أولاهما دافع استراتيجي وهو التخلص من الهيمنة البريطانية على اثيوبيا، واتخاذ الأخيرة واقليم اريتريا الساحلي منطقة نفوذ لها. والدافع الثاني اقتصادي وهو الحصول على عقود تجارية في المجالات الحيوية مثل النفط والمواصلات والاتصالات وما اليها من المشاريع التي تمكنها من توجيه الاقتصاد الاثيوبي.(٢)

سبق أن أشرنا الى دور الدبلوماسية الأمريكية في المعاهدة الأنجلو ـ الاثيوبية في عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٤م كوسيط مؤثر، وأنها تمكنت من تخليص اثيوبيا من الهيمنة البريطانية. وكان حصول شركة سينكلير Sinclair الأمريكية على امتياز امبرطوري أثناء الحرب للتنقيب عن البترول في اقليم أوغادين الواقع في منطقة العمليات البريطانية، ضربة أخرى أثارت غضب بريطانيا.(٣) ومن ناحية أخرى لم يكن هذا المشروع أول ولا آخر مشروع دل على المصالح الاقتصادية الأمريكية في اثيوبيا الا أن له أهمية خاصة لقضية أوغادين، ليس لأن الاقليم يمثل موقع تنفيذه فحسب، وانما لأثره السياسي في المنطقة، وذلك لاقتناع أمريكا بأنه "اذا خسرت اثيوبيا اقليم أوغادين فان المشروع النفطي سيعرض للخطر" حسب تحذير فليكس كول Felix Cole الوزير الأمريكي في أديس ابابا.(٤)

---

1) Walter Bowring, Opcit, P: 91

٢) انظر: مختار، ص١٤٦. Walter, P: 99

3) Walter, P:100

4) Ibid, P: 100

من هذه الزاوية تفهم المعارضة الأمريكية المستمرة لما تراه اقتراح غير مجد، لانشاء وحدة وطنية جديدة تعود فائدتها فقط الى شعب بدوي في الغالب، لا تربطه بالولايات المتحدة علاقات صداقة أو التزامات قديمة. هذا وقد اتخذت أمريكا تنفيذ مشروع سينكلير مبررا لممارسة ضغوطها على بريطانيا للانسحاب الفوري من أوغادين، طالما تعجز الادارة العسكرية البريطانية عن استتباب الأمن فيه.

استهلت شركة سينكلير البترولية أعمالها رغم التوقعات الأكيدة لاصطدامها "بالسلطات البريطانية المتحمسة لامبرطوريتها" كما وصفهم Cole الوزير الأمريكي في اديس ابابا.(١) لكنها واجهت غضب الصوماليين بدلا من السلطات البريطانية حتى أُجبرت على التوقف من أعمالها بعد أن اعتذرت السلطات البريطانية عن حماية مصالحها.(٢) لاشك أن اصرار بريطانيا على عدم تقديم أية تسهيلات للشركة الأمريكية يشكل حافزا لمواصلة الصوماليين مجابهة أنشطة الشركة.

ويبدو أن الأمريكيين لا يؤثر عليهم أن يكون الصوماليون هم الذين عطلوا هذا المشروع الحيوي أو السلطات البريطانية، فهم في الحالتين على يقين بأن وضع المنطقة ما زال غير مستقر وينتظر توصية اللجنة الرباعية لتقرير مصيرها، وأنها حتى ذلك الحين لا تخضع للسيادة الاثيوبية وبالتالي لا ينطبق عليها الامتياز الامبرطورى الذي حصلت عليه الشركة لتنقيب البترول في اثيوبيا. ولكن الهدف من محاولة بدء المشروع في هذه الفترة بالذات هو اثبات عدم قدرة الادارة العسكرية البريطانية على استتباب الأمن في المنطقة وحماية مصالح الحلفاء فيها مما يبطل مبرراتها المعلنة للاحتفاظ بها ، ويعزز اتهامها بتوسعات امبريالية. هذا ما يعنيه تصريح مدير الشركة الموجز "بأنه لا يتوقع عودة أعمال الشركة الا بعد عودة الادارة الاثيوبية الى المنطقة."(٣)

---

1) Walter, Opcit, P: 100

٢) راجع تفاصيل موقف الصوماليين عن نشاط شركة سينكلير مختار، مرجع سابق، ص١٢٧ وبعدها

٣) مختار، ص١٣١

في الحقيقة لسنا مبالغين لو قلنا أن الأمريكيين بذلو كل ما في وسعهم لمحاربة الوجود البريطاني في المنطقة، لكن البريطانيين هم الذين انخدعو بالتعاون الأمريكي البريطاني الذي كان سائدا أثناء الحرب. فالى جانب المحاولة المذكورة دلت المراسلات الأمريكية في تلك الفترة على سعيهم الحثيث لمقاومة أي فكرة تدعوا الى فصل أوغادين عن اثيوبيا، ولتعجيل انسحاب الادارة البريطانية منه. من بين تلك المراسلات ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ مذكرة نشرها هندرسون Loy Henderson مدير مكتب شئون الشرق الأدنى وافريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية التي أوضح فيها أسباب اعتراضه لفكرة الصومال الكبير متنبأ بـ"أن الاثيوبيين لن يقبلوا أبدا ضياع أوغادين والمناطق المحجوزة بسبب العائدات المربحة والموعودة من مشروع سينكلير على الأقل ان لم يكن هناك سبب آخر." وأنكر ان كانت ثمة أمة صومالية في الوجود، "وبالتالي فان احتمالات خلقها تبدو مظلمة." كما وصف البريطانيين "بأنهم تائهين وأن هدفهم الحقيقي كان التحكم على النفط الكامن في أوغادين."[١] وفي خطاب آخر تابعه هندرسون مذكرته لجيمس دان James Dunn طلب منه بإلحاح أن يرفض أي اقتراح لفصل أوغادين عن اثيوبيا، فضمن له الآخر في جوابه أنه لن يمكن اللجنة الرباعية من استماع آراء الصوماليين في أوغادين.[٢] مما دل على أن المحاولات الأمريكية لم تقتصر على تضليل الرأي العام العالمي بعدم جدوى مشروع الصومال الكبير وتفسيره بتوسعات بريطانية امبريالية فحسب، وانما مارسو ضغوطهم على اخفاء شعور الصوماليين وذلك لتحجيمهم بشتى الوسائل عن ادلاء آرائهم أمام اللجنة الرباعية المكلفة بمعرفة آمال شعوب المستعمرات الايطالية حتي يتم تقرير مصيرها.

لكن الضغوط الأمريكية على بريطانيا من أجل انسحابها الفوري من أوغادين تظهر واضحة من رسالة وزير الخارجية البريطاني وصاحب مشروع الصومال الكبير السيد بيفن، الذي تحرج هنا من بقائهم في اقليم أوغادين مراعاة

1) Walter, Opcit, P: 100
2) Ibid, P: 100

لمطالب أمريكا واثيوبيا للانسحاب منه، ولم يتورع من عدم مبالاته لحقوق الصوماليين بل اقترح استجلاب مزيد من القوات لقمع الشعور الصومالي المتوقع بعد الانسحاب وتسليم أراضيهم.(١)

ومهما كانت مبررات بريطانيا لتفاوضها مع اثيوبيا حول الانسحاب من أوغادين، فان هذا التصرف المنفرد من جانبها يمثل خرقا صارخا للبند الثاني لمادة ٢٣ من معاهدة السلام مع ايطاليا، الذي يلزم استمرار الادارة العسكرية البريطانية في هذه المناطق الى أن يتم تقرير مصيرها النهائي. ويقرأ البند كالتالي: "والى أن يتم تقرير مصيرها النهائي تستمر المناطق المذكورة تحت ادارتها القائمة حاليا."(٢) ومن المعلوم أن المسألة بحثت في مؤتمرات وزراء الخارجية للدول الأربعة الكبرى ــ الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، وروسيا ــ في أعوام ١٩٤٥، ١٩٤٦، و١٩٤٧م. حيث تشكلت في العام الأخير لجنة مكونة من الدول الأربعة تقوم بزيارة المستعمرات الايطالية الثلاثة ــ ليبيا والصومال واريتريا ــ لتقصي حقائق الأوضاع ورغبات الشعوب. وكانت هذه اللجنة الرباعية بما فيها الفريق البريطاني تباشر أعمالها في الميدان وقت صدور رسالة بيفن الآنفة الذكر، علما بأن المسألة ستحال الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد الاطلاع على تقرير اللجنة واستعصاء التوصل الى حل نهائي في جلسة الرابعة لوزراء الخارجية لدول الحلفاء بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٤٨م.(٣)

لكن بريطانيا استبقت الأحداث وأسرعت الى تنفيذ خططها من وراء قرارات الحلفاء في المسألة، وكأنها تأكدت مسبقا بطريقة ما من أن الصومال الايطالي سيوضع تحت وصاية ايطالية بمقتضى معاهدة وصاية، كما جاء في رسالة بيفن المشارة اليها.(٤) فأرادت أن تَمُنَّ على اثيوبيا مِنَّةً أخرى دفاعا عن مصالحها فيها.

١) انظر: FO 371/j1491/301/66 of 25/2/1948 وسالة بيفن الى الجنرال كامينج المطولة في مختار: مرجع سابق، ص١٣٧-١٣٨
٢) مختار، ص١٣٨،١٣٩.
٣) انظر: حمدي السيد سالم: مرجع سابق، جـ٢، ص٢٢٣-٢٢٦. مختار، ص٧٩-١٢٤.
Margery Perham: Opcit, Appendix G, PP: 484 & After.
٤) انظر: FO 371/j1491/301/66 of 25/2/1948 رسالة بيفن الى الجنرال كامينج المطولة في مختار، ص١٣٨: يقول: "...وخاصة الصومال الايطالي التي مازلنا مجبرين على ادارتها حتى تتسلمها ايطاليا بمقتضى معاهدة وصاية..."

وفعلا حدث تغييرات في مواقف الدول الغربية من مسألة تقرير مصير المستعمرات الايطالية عامة، ومصير الصومال خاصة، وبرزت لذلك محاولات لمنع مشاركة الاتحاد السوفيتي في القسمة، ويبدو أن ذلك كان من أولى مؤشرات الحرب الباردة بين القطبين.

فقد تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن الوصاية الجماعية التي عرضتها على الصومال الايطالي، والتي لو طبقت كان من شأنها أن تعطي روسيا الاتحادية فرصة لاطلاق يدها الشيوعية في المنطقة. في الوقت نفسه لا تُحبذ أمريكا تحقيق المشروع البريطاني. لذلك اضطرت منذ عام ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٧م الى قبول الوصاية الايطالية على اقليم الصومال الايطالي فقط كحل وسط، وابقاء المحمية الصومالية تحت بريطانيا كما هي، وضم أوغادين الى اثيوبيا إرضاءاً للامبرطور. ورأت أمريكا أن ميزة توزيعها الحكيم ليست ابعاد روسيا من هذا الجزء الاستراتيجي من العالم فحسب، وإنما سيُخلّص أيضاً ايطاليا من مخاوف تقدم الحزب الشيوعي في انتخاباتها، كما أن فكرة اقتصار الوصاية الايطالية على الصومال الايطالي، وتوزيع بقية الأقاليم، ستنال إعجاب هيلاسلاسي.[١]

والتقت الرؤية الأمريكية الجديدة بموقف فرنسا التي كانت تفضل دائما عودة ايطاليا على مستعمراتها بدلاً من أي قوة جديدة قد تتطاول على نفوذ فرنسا في المنطقة، مثل بريطانيا التي كانت تخشى أن تُنشئ سكة حديدية تربط ميناء زيلع باثيوبيا في حالة نجاح مشروعها، مما سيقلل حتماً أهمية مستعمرة جيبوتي الفرنساوية.[٢]

وأخيراً تمثل الفكرة الاختيار الثاني لبريطانيا في حالة يئسها من مشروع الصومال الكبير.[٣] هذا وأسفرت استطلاعات آراء الصوماليين عن أن الغالبية

1) Walter, P: 101

٢) مختار، ص٤٢. Tom Farer: War Clouds, P: 67

٣) انظر: خطاب بيفن مدافعا عن مشروعه أمام المجلس العمومي البريطاني:

"If The Conference do not like our proposal, we will not be dogmatic about it; We are prepared to see Italian Somaliland put uder the United Nations Trusteeship." Margery Perham: Opcit, Appendix G, P: 494

الساحقة كانت ترغب في الوصاية الجماعية لمدة لا تزيد عن عشر سنوات، في حين لا تتجاوز نسبة الراغبيي في الوصاية البريطانية عن ٥٪ وكذلك الوصاية الايطالية، حسب تقرير اللجنة الرباعية.[١] ومن غير المستبعد أن تكون بريطانيا قد عرفت هذه النتيجة قبل اصدار التقرير الرسمي عن طريق ممثليها في اللجنة أو عن طريق آخر.

وعلى ما تقدم يبدو لي أن بريطانيا بصرف النظر عن الضغوط الأمريكية، أصبحت مقتنعة في الأخير بعودة ايطاليا الى الصومال الايطالي كأمر واقع لا مفر منه، فشرعت في تنفيذ بقية الخطة الأمريكية، وهي تسليم أوغادين والاحتفاظ بمحمية الصومال البريطانية. وأصدر وزير الخارجية البريطاني مع نظيره الايطالي بيانا مشتركا الى الأمم المتحدة يقضي بوجوب فرض الوصاية الايطالية على الصومال الايطالي بعد الانسحاب البريطاني من أوغادين.[٢]

ثم بدأت المفاوضات بين الجانبين البريطاني والاثيوبي حول كيفية الانسحاب . وكان موقف المفاوضين الاثيوبيين أقوى من موقف البريطانيين نظرا لارتكاز الأولين على وعود واعترافات سبق وأن وقع عليها البريطانيون في معاهدات سابقة مثل معاهدة عام ١٨٩٧م و١٩٤٤م. ولا شك أن دعم الأمريكيين واستشاراتهم القانونية تشكل عاملا مساعدا لمواقف الاثيوبيين. فيما كان المفوضون البريطانيون ينفذون الأوامر الواردة اليهم من الجهات العليا دون اقتناع منهم بموقف حكومتهم المفاجئ ولا بعملية الانسحاب ككل.

قال ولتر بورنج: " كان زملائي المقيمين في الصومال آنذاك قد شعروا بالاحباط مثلي عندما أُهمل مشروع الصومال الكبير، وأخذت الادارة البريطانية في الانسحاب على مراحل من الأراضي المتنازع عليها قبل الوصول الى تسوية مقنعة."[٣]

١) انظر: حمدي السيد سالم: مرجع سابق، ص . مختار،ص١٢٠.

2) I. M. Lewis: Opcit, P: 128

3) Walter, P: 89

وكان في جعبة الاثيوبيين شيئ واحد لا يمارون فيه، وهو أن يتم الانسحاب البريطاني من المناطق المحجوزة بأقصى المدى وفي أسرع وقت ممكن، في حين كان البريطانيون يقدمون خطوة ويؤخرون أخرى من جراء التعليمات المتناقضة في حقائبهم. فكانوا مثلا مأمورين بالانسحاب دون تحديد خط الانسحاب، وكانو مطالبين بالجلاء عن المناطق المحجوزة بينما يفرض عليهم وجودهم في المحمية الصومالية حيازة تلك المناطق الرعوية.

قال الجنرال كامينج Cumming كبير المفاوضين البريطانيين: " يبدو أنه مهما طالت المحادثات بخصوص الحد النهائي بين المحمية واثيوبيا فان الجلاء عن المناطق الرعوية سيكون له مضاعفات خطيرة في الصومال البريطاني، وعليه يجب أن نبقى في المناطق الرعوية حتى التسوية النهائية للمسألة ككل."[١] بالاضافة الى ذلك كان المفاوضون البريطانيون يحملون الى جانب تعليمات وزير الخارجية بالانسحاب، اقتراحه لاقناع اثيوبيا بمقايضة المناطق الرعوية بمنفذ بحري عند ميناء زيلع في الصومال البريطاني.[٢] غير أن اثيوبيا التي رفضت هذا الاقتراح في وقت كان موقفها أضعف لم تعر له اهتماما كبيرا سيما وقد ظهر في الأفق احتمال كسب إقليمي أوغادين الرعوي واريتريا الساحلي معا.

وأخيرا، في ٢٤ يونيو ١٩٤٨م/١٣٦٨هـ تم توقيع بروتوكول اتفق فيه الجانبان على الخط المؤقت لانسحاب القوات البريطانية يضم بموجبه اقليم أوغادين الى اثيوبيا في حين تستمر الادارة البريطانية في هود، وبدون تعيين الحدود بين اثيوبيا والصومال الايطالي سابقا. كما اتفقا على أن تبدأ عمليات الانسحاب التمهيدي في ٢٤ أغسطس وتنتهي في ٢٤ سبتمبر ١٩٤٨م/١٣٦٨هـ.[٣]

---

١) مختار، مرجع سابق، ص١٤٠

٢) انظر: FO 371/j1491/301/66 of 25/2/1948 رسالة بيفن الى الجنرال كامينج المطولة في مختار، ص١٣٨: "...ومن ناحية أخرى أود أن ندخل مع اثيوبيا في مفاوضات واسعة على ضوئها نستطيع أن نقنع اثيوبيا بحصولها على منفذ بحري على ممر في الصومال البريطاني نحو منفذ عند زيلع مقابل أن نضم الى الصومال البريطاني المناطق الرعوية من الأوغادين الضرورية لحياة رعاة المحمية..."

٣) أنظر: ملحق (أ - ٧) بنود البروتوكول الانجلو-الاثيوبي سنة ١٩٤٨م. أو مختار، ص١٤١-١٤٣

رسم الخط الإداري المؤقت في عام ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م:

بعد أن ضمت بريطانيا اقليم أوغادين الى اثيوبيا بموجب بروتوكول ١٣٦٨هـ/١٩٤٨م، وبعد أن أُحيلت مسألة المستعمرات الايطالية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أصبحت بريطانيا شبه متأكدة بطريقة ما ــ كما ذكرنا سابقاً ـ من موافقة الجمعية العامة على المقترح الذي ينادي بالوصاية الايطالية على الصومال الايطالي. فبدأت قبل القرار النهائي تكرس جهودها في ايجاد وسيلة للتخلي عن مسئولياتها تجاه اقليم الصومال الايطالي ونقله الى الادارة الايطالية المرتقبة. وهيأت نفسها لهذه المرحلة المقبلة اذ نقلت ادارة الاقليم من وزارة الحرب الى وزارة الخارجية منذ غرة شهر أبريل ١٩٤٩م/١٣٦٩م، كما أعادت ادارة محمية الصومال البريطاني الى وزارة المستعمرات.(١)

ولما قررت الجمعية العامة بوضع الصومال الايطالي تحت الوصاية الايطالية في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٩م/١٣٦٩هـ، قدمت الحكومة البريطانية بعد أربعة أيام فقط مذكرة الى الأمم المتحدة ملتمسةً فيها تسليم مهامها الى الادارة الايطالية خلال الشهور الأولى من عام ١٩٥٠م/١٣٧٠هـ. كما أوصت بعقد معاهدة بين الحكومتين الايطالية والاثيوبية بخصوص الحدود بين الصومال الايطالي واثيوبيا في غضون الشهور القليلة المقبلة، على أن تتسلم ايطاليا من بريطانيا كخطوة مرحلية كل المنطقة الواقعة يومها تحت الادارة البريطانية.(٢) وحذرت بريطانيا في تلك المذكرة من أن اثيوبيا قد تطالب ببعض الأماكن التي سبق وأن أعطتها لبريطانيا بهدف استخدامها لفترة مؤقتة، وأنها قد تحاول احتلال تلك الأماكن إثر إنسحاب الادارة البريطانية منها، فاذا أرادت السلطات الايطالية هي الأخرى احتلالها وحصل تصادم بينهما فان ايطاليا ستكون مسئولة عن هذا العمل وما يترتب عليه.(٣)

---

١) مختار، مرجع سابق، ص١٨٨

2) FO 371/73814/4989 Frontier Between Ethiopia and Italian Somaliland, Paper Presented to the United Nations General Assembly, on 25th November, 1949. أنظر مختار، ص١٩١

٣) FO 371/73814/4989 المذكرة نفسها.

وتتجلى أساليب المكر البريطاني في تلك المقترحات المدهشة، حيث ألزمت الحكومة الايطالية باستلام كل المناطق الواقعة تحت الادارة البريطانية كخطوة مرحلية، ثم تحذرها في الوقت نفسه من مغبة اهمال المعاهدات الأنجلو — الاثيوبية التي تستند اليها الأخيرة لادعاءاتها حول منطقة هود المتبقية من المناطق المحجوزة، مما يعني إما محاولة لاثارة الحساسيات القديمة والعداء التقليدي بين اثيوبيا وايطاليا أو أنها وسيلة لحمل ايطاليا على قبول مكاسب اثيوبية تجنبا من الاصطدام.

ولقد أثارت تلك المعادلة الصعبة دهشة أحد المراقبين البريطانيين الذي وضع ملاحظته بخط يده في ذيل المذكرة أن: "الخيار الوحيد أمام المسلك المقترح أعلاه هو الانسحاب البريطاني من المناطق المتنازع عليها قبل وصول الايطاليين، وهذا يعني تسليمها للاثيوبيين، وبالتالي سيظل الأمر حلا أكثر غرابة."(١)

لم تقف بريطانيا عند هذا الحد، وانما ألحت الجانبين الايطالي والاثيوبي على أن يكون الحد الفاصل بينهما هو خط الانسحاب البريطاني في عام ١٣٦٨هـ/١٩٤٨م، في وقت كانت تتزايد فيه الحاجة الماسَّة لايجاد خط حدودي بين الادارتين ولو بصفة مؤقتة.(٢) إلا أن الجانبين أبديا تحفظاتهما عن قبول الخط البريطاني المؤقت، حيث طالبت ايطاليا بتسليم كل المناطق التي كانت واقعة تحت الادارة البريطانية، وإرجاء تحديد الخط الحدودي نهائياً بين الصوماليين والاثيوبيين في المستقبل، بحكم أن ايطاليا لا تمثل سوى ادارة وصاية على جزء من الصومال وليس أكثر من ذلك. فيما كانت تطمع اثيوبيا أن تحقق في مفاوضاتها مع الايطاليين مزيدا من المكاسب على الخط المشار اليه. غير أن الاقتراح البريطاني في حد ذاته يدل على ضغوط بريطانية لحمل ايطاليا على التفاهم مع اثيوبيا والا سيتم الانسحاب البريطاني على أساس الخط البريطاني المقترح.

---

١) FO 371/73814/4989 of 25th Nov. 1949 المذكرة السابقة. أنظر: مختار، ص١٩٣

٢) انظر: FO 371/80912 رسالة الحاكم البريطاني العام في مقديشو الى الخارجية البريطانية. وأنظر: الخط البريطاني المقترح في خريطة شكل رقم(٦)، ص١٢٠ من البحث.

من ناحية أخرى كانت أمريكا تتابع الأحداث عن كثب وهي تمد الاثيوبيين بالاستشارات اللازمة والتأييد السياسي لمواقفها.[١]

وبعد مفاوضات طويلة في جنيف تعذر فيها اتفاق الجانبين على الخط الحدودي النهائي، ونظرا لضرورة ايجاد ما يفصل بين نطاق الادارتين الاثيوبية والايطالية، اتفق الجانبان أخيرا في ١٩ يناير ١٩٥٠م/١٣٧٠هـ على خط اداري عرف باسم الخط الاداري المؤقت "The Provitional Adminstrative line".[٢]

يعتبر هذا الخط عبارة عن خط الانسحاب البريطاني المقترح بعد أن أدخلت فيه تعديلات طفيفة لصالح الصومال،[٣] مما حمل الحكومة الاثيوبية على عدم الاعتراف به في كثير من الأحيان، كما سنرى في الفصل القادم.

ورغم أن هذا الخط وصف دائما بـ"الخط المؤقت" الا أنه ما زال حتى يومنا هذا هو الخط الوحيد الذي يفصل الصومال الايطالي سابقا عن اثيوبيا دون أن يأخذ الصفة الدولية الرسمية. بمعنى آخر ليس هناك حتى اليوم حدود دولية رسمية تفصل بين اثيوبيا والصومال الايطالي سابقا (الاقليم الجنوبي حاليا) سوى ذلك الخط الاداري الذي رسم بصفة مؤقتة كما أملته الضرورة الادارية آنذاك.

وقد أدركت ايطاليا خطورة تمسك أحد الجانبين بهذا الخط، والعقبات التي يمكن أن يشكلها في المستقبل أمام أي تسوية حدودية بين الصومال واثيوبيا، لذلك أعقبت الاتفاقية بتحفظاتها وتوضيحاتها عن الخط الاداري المؤقت الى كل من الحكومة البريطانية والسكرتير العام للأمم المتحدة في مذكرة بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٥٠م/١٣٧٠هـ ركزت فيها على الآتي:[٤]

---

١) انظر: FO 371/81009 نص برقية بخصوص الاتفاقية الايطالية الاثيوبية على الخط الاداري المؤقت، بتاريخ ١٩ يناير ١٩٥٠م، واضح فيها دور أمريكا وبريطانيا في الاتفاقية.

٢) أنظر: الوثيقة نفسها لوصف الخط المتفق عليه. وخريطة شكل رقم(٦)، ص١٢٠ من البحث.

٣) قارن بين الخطوط الثلاثة (البريطاني والايطالي والاثيوبي) في خريطة شكل رقم(٦)، ص١٢٠ .

٤) أنظر: FO 371/80193 المذكرة الايطالية بخصوص تحفظاتها عن الخط الاداري المؤقت الى كل من الحكومة البريطانية والسكرتير العام للأمم المتحدة، بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٥٠م. أنظر: مختار، ص١٩٥

١ـ تعتقد ايطاليا بأن هذا الخط خط اداري مؤقت فقط، لا يمنع الصوماليين وكذا الاثيوبيين عن مطالبهم الحقيقية في تخطيط خط نهائي وتسوية دائمة.

٢ـ تؤمن الحكومة الايطالية بوجوب مشاركة الصوماليين بصفتهم أصحاب المصلحة الحقيقية في التحديد النهائي للحد الفاصل بينهم وبين الاثيوبيين.

٣- تود ايطاليا أن لا يمس ذلك الخط مصالح وحقوق الدول أو الأفراد في المناطق التي لم تحدد بعد السيادة عليها حتى التسوية النهائية ووضع الحدود الفاصلة بين الصومال واثيوبيا.

٤ـ اذا لم توضح الحكومة البريطانية موقفها من الخط الاداري المؤقت وتنفذ تعهداتها حوله فان المسألة يجب أن تحال الى مجلس الوصاية لاتخاذ الاجراءات المناسبة.

يفهم من الفقرة الأخيرة أن بريطانيا ما زالت حتى تاريخ المذكرة على الأقل متحفّظة عن قبول التعديلات التي أجريت على الخط البريطاني المقترح. والغريب أن ايطاليا تخاطب بريطانيا كأنها الطرف الثاني في الاتفاقية، بحيث وجهت مذكرتها وتحذيرها في الفقرة الأخيرة الى الحكومة البريطانية ولم توجههما الى اثيوبيا فليُتَأمل.

اتفاقية تكميلية بين بريطانية واثيوبيا في عام ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م:

تُشكل "هود والمنطقة المحجوزة" Hawd And Reserved Area قطعة مستطيلة الشكل من الأرض تبلغ مساحتها حوالي ٣٨٠ ميل طولا و ٦٥ ميل عرضا حسب تقرير السلطات البريطانية في هرجيسا.(١) وتقع على جنوبي الحدود الجنوبية لمحمية الصومال البريطاني (سابقا). وهي في أغلبها منطقة صحراوية شحيحة الماء ما عدا شهور قليلة تنزل فيها الأمطار، ولكنها مع ذلك منطقة رعوية جيدة.(٢)

لم تغب عن أذهان السلطات البريطانية والاثيوبية أهمية تلك البقعة الرعوية للقبائل الصومالية عند توقيعهما على معاهدة الانجلو ـ الاثيوبية في عام ١٨٩٧م التي بموجبها ضمت المنطقة المذكورة الى اثيوبيا، الا أنهما اكتفيا باعطاء القبائل حق الرعي والتنقل فيها. وكان بوسع السلطات البريطانية في المحمية الصومالية وقتئذ متابعة ادارة القبائل في داخل اثيوبيا نظرا لعدم وجود سلطة اثيوبية فعلية في تلك المنطقة. ولكن هذه التسهيلات انتهت بتعليم الحدود بين عامي ٥٢-١٣٥٣هـ/ ٣٣-١٩٣٤م، الأمر الذي نتج عنه تجاوز أكثر من نصف قبائل المحمية على الحدود لمدة ستة أشهر في كل سنة يقضون فيها بعيدا عن متناول السلطات البريطانية.(٣) لذلك كرست الحكومة البريطانية جهودها منذ ذلك الحين في حل هذه المشكلة الادارية التي أصبحت شوكة في حلق السلطات البريطانية في هرجيسا وبات أثرها واضحا على استقرار المحمية ذاتها. وهناك عدد من الوثائق*

---

١) أنظر: FO 371/108209 XC 13814 Appendix, A كلمة ألقاها سير جيرالد ريز Sir Gerald Reece محافظ الصومال البريطاني في مناسبة زيارة Sir Brian Robertson قائد قوات البرية البريطانية في الشرق الأوسط لهرجيسا يناير ١٩٥٤م.

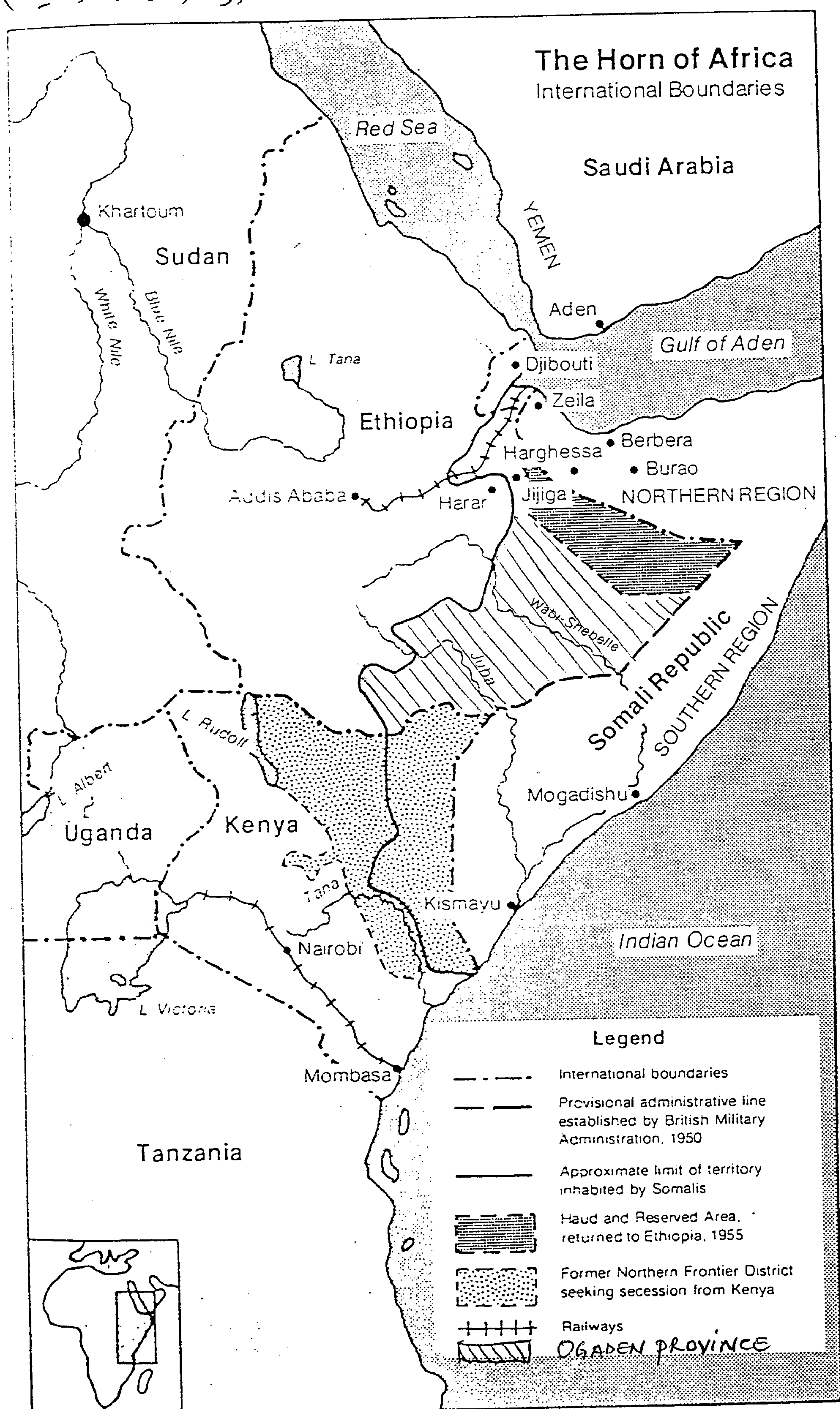
٢) الوثيقة نفسها

٣) FO 371/108209 XC 13814 مذكرة رئيسية لمكتب افريقيا الوسطي وعدن في وزارة المستعمرات، يونيو ١٩٥٤م.

* عثرت على هذه الوثائق التي لم يسبق لها أن نشرت في ملفين يحمل أحدهما رقم XC ١٣٨١٤ ويحوي وثيقة هامة من مكتب افريقيا الوسطى وعدن في وزارة المستعمرات رقمها FO 371/108209، بالاضافة الى ملحقين مرفقين بها من السلطات البريطانية في هرجيسا (Appendix A & B). ويحمل الملف الآخر رقم XC ١٣٨٣٣ وفيه نص اتفاقية هود، ومذكرات حول استعدادات الوزارة الخارجية للمصادقة عليها، تحت رقم FO 371/108214، بالاضافة الى برقية من محافظ المحمية الى وزير المستعمرات بخصوص صيغة اعلان الاتفاقية برقم FO 371/108215.

شكل رقم (٥)

خريطة - توضح حدود الأراضي الصومالية التقريبية بما في ذلك المناطق المجاورة (الهود وأوجادين)



John Drysdale, The Somali Dispute (New York, Praeger, 1964). Reprinted by permission of the publisher

Source: Tom Farer: War Clouds on the Horn of Africa

البريطانية تجسم لنا مدى انشغال صانعي السياسة البريطانية بمشكلة هود ليس لأنها مشكلة يعاني منها الصوماليون وانما لكونها تشكل مشكلة ادارية تحول دون السيطرة الكاملة على المحمية البريطانية.

ظهرت فكرة استبدال هود بميناء زيلع والممر الذي يربطها باثيوبيا تراود السلطات البريطانية لأول مرة في الثلاثينات. وكانت محادثات بين بريطانيا واثيوبيا حول الموضوع على وشك البدء لولا أن احبطتها الحرب الايطالية الاثيوبية.(١)

وفي أثناء الاحتلال الايطالي وضعت ترتيبات بين بريطانيا وايطاليا تَسمح الأخيرة من خلالها باستمرار استفادة القبائل من المراعي والترع الواقعة في نطاق ادارتها مقابل بعض التسهيلات التي تقدمها السلطات البريطانية للايطاليين في ميناء بربرة.(٢)

وكما مر بنا،(٣) بعد تحرير اثيوبيا واعادة بريطانيا للامبراطور هيلاسلاسي الى عرشه وافقت اثيوبيا في معاهدة عام ١٩٤٢م على ابقاء الادارة البريطانية في المناطق المحجوزة بماني ذلك منطقة هود ثم جددت الموافقة في معاهدتي ١٩٤٤ و ١٩٤٨م.

ويلاحظ تمسك بريطانيا بهذه المنطقة حتى بعد تسليمها اقليم أوغادين واقليم الصومال الايطالي، وذلك لأنها اكتشفت أهمية المنطقة للمساهمة في إحكام قبضة السلطات البريطانية على محميتها طول السنة. وقد أشارت وثيقة بريطانية بأن سبب احتفاظ بريطانيا بمنطقة هود في بروتوكول ١٩٤٨م يرجع الى تفاؤلها من نتائج مناقشات كانت جارية حول امكانية استبدالها بزيلع وممرها الى هرر.(٤) كما ذكرت الوثيقة نفسها مبررا آخر لاحتفاظ بريطانيا بتلك المنطقة،

---

١) FO 371/108209 XC 13814 مذكرة رئيسية لمكتب افريقيا الوسطى وعدن في وزارة المستعمرات، يونيو ١٩٥٤م.
٢) المذكرة نفسها .
٣) راجع ص٥٣، ٦٧ من البحث.
٤) أنظر: FO 371/108209 XC 13814 Appendix, A كلمة ألقاها سير جيرالد ريز Sir Gerald Reece محافظ الصومال البريطاني في مناسبة زيارة Sir Brian Robertson قائد قوات البرية البريطانية في الشرق الأوسط لهرجيسا يناير ١٩٥٤م.

وذلك "لأنها تابعة لقبائل جدابورسي التي وقعت معهم بريطانيا معاهدة حماية في نهاية القرن التاسع عشر"[١] فلم تقبل شهامة بريطانيا العظمى الا حمايتها وعدم تسليمها لاثيوبيا. والأقرب من ذلك كله الى الصواب هو ما ذهب اليه الدكتور محمد حاج مختار من أن السبب الرئيسي لاحتفاظ بريطانيا بالمنطقة هو حماية اثيوبيا من أي غزو ايطالي.[٢]

اذا كانت اثيوبيا قد أعرضت عن مشروع استبدال هود بميناء زيلع سنة ١٣٦٦هـ/١٩٤٦م، في وقت كانت فيه أحوج ما تكون الى منفذ بحري، فمن غير مرجح أن ترحبه بعد أن عقدت الأمل على قرار الأمم المتحدة في ظل المساندة الأمريكية لضم موانئ عصب ومصوع الى امبرطوريتها قريباً. كما أن المبرر الأخلاقي لا ينطبق على بريطانيا الاستعمارية التي لم يُعهد بها احترام معاهداتها، وصاحبة النظرية السياسية القائلة "ليس هناك أصدقاء دائمون وانما ثمة مصالح ثابتة". ثم أين اقليم أوغادين الذي وقعت بريطانية مع قبائله معاهدات مماثلة من هذه الشهامة!!؟.

وأيا كان سبب اصرار بريطانيا على الإحتفاظ بهود فان وثيقة وزارة المستعمرات تلخص لنا في السطور التالية ما دار بين الحكومتين الاثيوبية والبريطانية في شأن هود خلال سنة قبل تسليمه حيث جاء فيها: "في السنة الماضية (١٩٥٣م) أبدت الحكومة الاثيوبية رغبتها في تعديل معاهدة الأنجلو ـ الاثيوبية في عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٤م، والتفاوض مرة أخرى على أساس تبادل المناطق. فأُعدَّ لذلك مباحثات حول هود كجزء من مفاوضات كانت جارية أصلا لابرام معاهدة انجلو ـ اثيوبية عامة للصداقة. وفي سبتمبر ١٩٥٣م/١٣٧٣هـ أصدر لورد بروسيدنت Lord Prosident ووزير المستعمرات بيانا مشتركا لمجلس الوزراء يوصيان فيه على ضرورة استئجار مراعي هود، أو في حالة فشل ذلك الحصول

1) FO 371/108209 XC 13814 Appendix, A

٢) مختار: مرجع سابق، ص٢٤٠

على استبدال هود بصفة مؤقتة أو دائمة بممر الى زيلع على أن لا يشاور في موضوع الاستبدال القبائل القاطنة في زيلع وممره، لما في ذلك من خطر على نجاح المفاوضات."[١]

وتزعم الوثيقة أن "مجلس الوزراء استشكل من التخلي عن جزء من المحمية البريطانية دون استشارة سكانها المعنيين، ثم اتضح بعد دراسة قامت بها لجنة وزارية أنه ليس هناك وسيلة لتجاوز العقبات. وعلى أي حال، كان هناك في الوقت نفسه مؤشرات بأن الاثيوبيين أنفسهم غير جادين في قضية تبادل المناطق. لذلك اقترحت اللجنة أن يتم التفاوض أولا من أجل استمرار الوضع الراهن، وفي حالة فشل ذلك استئجار نقدي لهود. ووافق المجلس على الاقتراح مع تفهم أنه لو فشلت تلك الخيارات أن لا يقدم المفاوضون أي عرض لتبادل المناطق دون الرجوع الى لندن."[٢]

وتذكر الوثيقة أن "مناقشات تمهيدية دارت بين الحكومة الاثيوبية وسفير بريطانيا في أديس ابابا في مطلع هذه السنة (١٩٥٤م) وأن السيد بايك Mr. Pike (محافظ محمية الصومال البريطانية) توجه الى أديس ابابا في غرة شهر مارس لمزيد من المباحثات الرسمية. وفي خلال هذه المباحثات تمكنو بتأييد من لندن من إغراء الاثيوبيين بعرض تقديم تسهيلات معينة لمرور تجارتهم عبر المحمية البريطانية بما في ذلك من حقوق خط الأنابيب لتصدير النفط المتوقع اكتشافه نتيجة للتنقيبات الجارية في اثيوبيا. وعموماً، رفض وزير الخارجية الاثيوبي تماما الاقتراح لتمديد الوضع الراهن، وأوضح أن المفاوضات من أجل تبادل المناطق غير واردة بالمرة. ولم يبحث في المناقشات الاستئجار النقدي لهود، لكن السفير البريطاني مقتنع جدا بأن أي عرض نقدي مهما كان حجمه معتبرا في لندن لن يكون له أثر في الموقف. وصرح وزير الخارجية الاثيوبي أن حكومته عازمة على أخذ حقوقها

١) FO 371/108209 XC 13814 مذكرة مكتب افريقيا الوسطى وعدن في وزارة المستعمرات، يونيو ١٩٥٤م.
٢) المذكرة نفسها

في السيادة والتحكم الكاملين على أراضيها في هود، ولكنها مستعدة للتفاهم ما أمكن من ترتيبات لمصاحبة الموظفين البريطانيين مع القبائل الخاضعة لهم بغرض الاتصال أو الاشراف عليهم في داخل هود."[١]

واقتبست الوثيقة رسالة من وزير الخارجية الاثيوبي تعبر عن الموقف الاثيوبي النهائي كان مفادها "أن حل مشكلة هود سيبحث على أساس معاهدة الحدود في عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م". وأضاف أن الحكومة الاثيوبية على استعداد لاقرار صيغة ما في اطار معاهدة عام ١٨٩٧م، تنهي الترتيبات الحالية في هود وتلتقي باحتياجات قبائل المحمية البريطانية الى المراعي والمياه. واختتمت الرسالة بتوكيد عدم امكانية عقد اتفاقية انجلو ـ اثيوبية رئيسية للصداقة مالم تحل مشكلة هود مسبقا[٢]. هكذا أصبحت مشكلة هود عقبة في طريق اتفاقية الصداقة العامة التي يسعى اليها البريطانيون من خلالها لتحقيق مصالحهم في اثيوبيا، كما كانت مسألة الاعتراف بسيادة اثيوبية على المناطق المحجوزة شرطا مسبقا لعقد اتفاقية عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٤م، وتمديد فترة الادارة البريطانية فيها.

لذلك استؤنفت المحادثات الثنائية بين الجانبين في يونيو ١٩٥٤م/١٣٧٤هـ باديس ابابا للتوصل الى صيغة لاتفاقية الصداقة، الى جانب تحديد مصير هود على أمل أن تسفر عنها نتائج ملموسة قبل موعد زيارة الامبرطور الرسمية لبريطانيا في شهر اكتوبر. فيما دعي محافظ محمية الصومال البريطانية الى لندن لمناقشة قضية هود عموما مع وزير المستعمرات.[٣]

وقد أمعنت السلطات البريطانية في دراسة قضية هود من جميع النواحي الا جانبا واحدا لم تعر له أي اهتمام على الرغم من أهميته، ألا وهو جانب مصلحة الشعب الصومالي في القضية، حيث انصبت كل اهتماماتهم الى مصالح

١) FO 371/108209 XC 13814 مذكرة مكتب افريقيا الوسطى وعدن في وزارة المستعمرات، يونيو ١٩٥٤م.
٢) المذكرة نفسها
٣) المذكرة نفسها.

بريطانيا العظمى فقط. وكانت مناقشاتهم وتحرياتهم تدور حول المقارنة بين الانسحاب وعدمه، وما يترتب على الحالتين سلبا وايجابا فيما يخص بريطانيا ووجودها في المنطقة. وقد تنبئو بكل المضاعفات السياسية والأمنية والاقتصادية المحتملة من الصوماليين عامة وسكان المحمية خاصة، مما قد يزعزع استقرار المحمية ويعرضها لدوامة من العصيان والنفور في حالة الانسحاب. كما تكهنوا بموقفهم المحرج أمام المجتمع الدولي اذا فضحتهم اثيوبيا بتباطئهم عن الانسحاب من أراضيها الى جانب ما في التباطئ من مخاطرة بمصالحهم في اثيوبيا.[١]

وفي نهاية المطاف فضلت بريطانيا الانسحاب من هود رغم انعكاساته الخطيرة على ادارتهم في المحمية، وذلك من أجل توقيع معاهدة الصداقة مع اثيوبيا حفاظا على مصالح بريطانيا العظمى في اثيوبيا والتى لا تقارن بمصالحها في المحمية حتى اذا اضطروا الى الجلاء عنها هي الأخرى.

وبعد أن قام السفير الأمريكي الأسبق John Spencer بصفته مستشار الامبرطور، بتنقيح ومباركة الصياغة الأخيرة للمعاهدة،[٢] تم توقيعها في لندن في ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤م/١٣٧٤هـ.[٣]

وجاءت هذه الاتفاقية لا تختلف في مضمونها عن نمط الاتفاقيات الانجلو الاثيوبية السابقة، حيث أكدت السيادة الاثيوبية على المناطق الصومالية التي ضمت اليها، والمعروفة بأوغادين وهود، كما قررت نقل السلطات الادارية فيها الى الحكومة الاثيوبية مع مراعاة حق القبائل الصومالية للرعي فيها برفقة بعض الضباط والمراقبين البريطانيين من المحمية على أن يستمر هذا الوضع لمدة ١٥ سنة.[٤]

---

١) أنظر: FO 371/108209 XC 13814 Appendix, A كلمة ألقاها سير جيرالد ريز Sir Gerald Reece محافظ الصومال البريطاني في مناسبة زيارة Sir Brian Robertson قائد قوات البرية البريطانية في الشرق الأوسط لهرجيسا يناير ١٩٥٤م. FO 371/108209 XC 13814, Appendix B مذكرة سلطات المحمية في هرجيسا، بتاريخ ٧ مايو ١٩٥٤م.

٢) أنظر: FO 371/108214 XC 13833 مذكرة هيمان P. Hayman بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٥٤م.

٣) نص المعاهدة في ملحق المعاهدات (أ – ٨)

٤) نص الاتفاقية في ملحق المعاهدات (أ – ٨).

غير أن اعلان الاتفاقية التي تمت في سرية تامة بات في غاية من الصعوبة، وعكفت السلطات البريطانية لمدة شهر كاملة على صياغة إعلان الاتفاقية وتقديمها الى الصوماليين بطريقة تقلل من إستيائهم. كما اتخذت احتياطات أمنية مشددة لمجابهة غضب الصوماليين من ناحية، واكمال الترتيبات الادارية لانسحاب القوات البريطانية من ناحية أخرى. وأخيراً تم اعلان الاتفاقية في أول يناير عام ١٩٥٥م/١٣٧٥هـ.[١]

١) انظر: FO 371/108215 XC 13833 برقية Mr. Pike محافظ المحمية الصومالية الى وزير المستعمرات بخصوص صيغة المقترحة لاعلان الاتفاقية، بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥٤م. وأنظر كذلك وثيقة رقم: FO 371/108214 XC 13833 وهي مقدمة وزير الخارجية البريطاني لعرضه الاتفاقية على مجلس الوزراء للمصادقة عليها في ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤م.

الفصل الثاني

دور هيئة الأمم المتحدة في تسوية المشكلة في عهد الوصاية (١٩٤٩-١٩٦٠)

- المشكلة بين الوصاية الإيطالية والأطماع الاثيوبية
- هيئة الأمم المتحدة وقراراتها كطرف جديد في المشكلة
- مواقف الأطراف المعنية من قرارات الهيئة

المشكلة بين الوصاية الايطالية والأطماع الاثيوبية

كما سبق أن أشرنا [(١)] الى أن مسألة تقرير مصير المستعمرات الايطالية بعد الحرب العالمية كانت مدرجة في جدول أعمال جميع مؤتمرات وزراء الخارجية لدول الحلفاء المنتصرة في أعوام ٤٥، ٤٦، ٤٧، ١٩٤٨م. وأنه تقرر في عام ١٣٦٧هـ/١٩٤٧م ارسال لجنة رباعية لتقصي الحقائق ومعرفة رغبات الشعوب في تلك المستعمرات. كما أقر البند الثاني لمادة ٢٣ من معاهدة السلام مع ايطاليا في العام نفسه استمرار الادارة العسكرية البريطانية في المناطق الصومالية حتى يتم التوصل الى تسوية نهائية للمسألة. غير أنه لما جاء تقرير اللجنة الرباعية مؤكدا لرغبة الصوماليين في الوصاية الجماعية اذا كان لا بد من الوصاية، اعترضت ذلك الدول الغربية الثلاث في مؤتمر ١٣٦٨هـ/١٩٤٨م، وذلك منعا من تطاول نفوذ روسيا الاشتراكية في المنطقة، فيما طالبت الأخيرة اما الوصاية الجماعية أو عودة ايطاليا الى جميع مستعمراتها دون استثناء [(٢)]. فتصاعدت حدة الخلاف بينهم واستعصى عليهم الوصول الى حل نهائي مما حملهم على تحويل المسألة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويفهم من خلال مناقشات وقرارات مؤتمرات الحلفاء أن عبارة "المستعمرات الايطالية" Italian Colonies تعني لديهم جميع الأراضي التي كانت خاضعة لايطاليا قبل هزيمتها في الحرب العالمية الثانية واستولت عليها قوات الحلفاء باستثناء اثيوبيا التي اعتبروها حليفة لهم. ويشمل المصطلح بهذه الصورة ليبيا واريتريا والأراضي الصومالية التي ورثتها بريطانيا عن ايطاليا بما في ذلك الصومال الايطالي وما سمته بريطانيا بالمناطق المحجوزة Researved Area (أوغادين وهود)

---

١) راجع ص٧٧ من البحث. أو حمدي السيد سالم: الصومال قديماً وحديثاً، ج٢، ص٢٣-٢٢٦. مختار: الصومال الايطالي في فترة الوصاية ص٧٩-١٢٤. وانظر:
Margery Perham: Opcit,The Government Of Ethiopia, Appendix G, P: 484 & After

٢) مختار: مرجع سابق، ص١٢٣

الذين تصرفت فيهما مؤخرا منفردة ومناقضة لمعاهدة السلام مع ايطاليا وعموم قرارات الحلفاء. ولم يكن مصطلح المستعمرات الايطالية مقتصرا على اقليم الصومال الايطالي بدليل أن اللجنة الرباعية قامت باستطلاع آراء مختلف القبائل الصومالية في المناطق المحجوزة كما في اقليم الصومال الايطالي[١]، وأن معاهدة السلام مع ايطاليا نصت على ضرورة استمرار الادارة العسكرية البريطانية في عموم المناطق الصومالية حتى التسويةالنهائية سواء كانت الصومال الايطالي أو المناطق المحجوزة[٢].

وكان من المفروض أن تبحث الجمعية العامة مسألة المستعمرات الايطالية على هذا الأساس، الا أن المتتبع في مناقشاتها يفاجئ باقتصار مصطلح المستعمرات الايطالية على ليبيا واريتريا واقليم الصومال الايطالي فقط دون التعرض لمصير المناطق الصومالية المحجوزة. ونتيجة لذلك جاءت فقرة "أ" من قرارها رقم ٢٨٩ بدورتها الرابعة في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩م/١٣٦٩هـ على وضع اقليم الصومال الايطالي تحت وصاية دولية تديرها ايطاليا لمدة عشر سنوات يصبح على اثرها هذا الاقليم دولة حرة ذات سيادة مستقلة[٣].

هذا وكان حدود الاقليم الموصي عليه مع اثيوبيا غير مرسوم دوليا، فيما كان حدوده مع كل من محمية الصومال البريطاني وكينيا قد عولجت في معاهدتي ١٣١٢هـ/١٨٩٤م و١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م بين ايطاليا وبريطانيا على التوالي. بيد أن هاتين المعاهدتين كسائر المعاهدات التي أبرمتها الدول الاستعمارية بين بعضها لا تحظى بقبول الصوماليين الذين يعتبرونها خيانة في حقهم ومؤامرة ضد مصالحهم القومية ولا يلزمون باعترافها طالما لم يشتركوا فيها.

---

١) انظر عريضة قبيلة عيسى وقبيلة أوغادين وأهالي جيجكا وكلها من المناطق الصومالية المحتلة الى اللجنة الرباعية بطلب الاندماج مع الأقاليم الصومالية الأخرى، وبيان مؤتمر عموم الصوماليين بتاريخ ١٩٤٨/٢/١م في ملاحق كتاب: الاقليم الصومالي الخاضع لاستعمار الاثيوبي، ص٥٥ وما بعدها.

٢) أنظر مختار، ص١٣٨،١٣٩.

٣) انظر نص قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٩ General Assembly Resolution 289 A (IV) في الملحق (ب)

ويذكر أن ثمة نسختين لخريطة عادية يعود تاريخها الى عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، وافق عليها كل من الميجر نيرازيني Major Nerazzini المبعوث الايطالي والامبرطور منيلك كحد فاصل بين الصومال الايطالي واثيوبيا. ويقال أن الخريطة كانت عبارة عن خط مستقيم رسمه الرجلان أثناء محادثاتهما ليوازي شاطئ المحيط الهندي على بعد ١٨٠ ميلا، ويلتقي بنهر جوبا شمال بارطيرا Bardera [١].

مما لا شك فيه أن المعاهدة التي أبرمت بين ايطاليا واثيوبيا في هذا التوقيت الذي يلي هزيمة ايطاليا في موقعة عدوة سنة ١٣١٤هـ/١٨٩٦م كانت تحمل في طياتها مكاسب اثيوبية مما يجعلها متمسكة بها، الا أن كلا النسختين المذكورتين قد فقدت في ظروف غامضة لا نعلمها، وليس هناك انسان واحد على قيد الحياة يستطيع أن يشهد على طبيعة تلك الاتفاقية الشفهية. وكمحاولة لاستدراك الوضع وقعت الحكومتان معاهدة أخرى في عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م [٢]، غير أنها هي الأخرى لم يكتب لها نصيب من القبول لارتباطها الوثيق بالاتفاقية المفقودة، وذلك لأن المواد الثلاثة الأولى من هذه المعاهدة التي أبرمت أصلا "لتسوية الحدود بين الممتلكات الايطالية في الصومال ومناطق نفوذ الامبرطورية الاثيوبية" تصف الحدود الجنوبية من دولو Dolo الى نهر شبيلي Shabelle River بخط يفصل بين قبائل صومالية متعددة، بعضها يخضع لاثيوبيا والبعض الآخر لايطاليا، فيما قررت المادة الرابعة أن الخط الحدودي ينحرف من نهر شبيلي باتجاه الشمال الشرقي ليتابع الخط الذي وافقت عليه ايطاليا سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، وأن جميع المناطق التابعة لقبائل نحو الساحل تبقى خاضعة لايطاليا بينما تخضع قبائل أوغادين والتي بجانبها لاثيوبيا. وفي المادة الخامسة تعهد الطرفان بتعليم الحدود على أرض الواقع [٣].

1) Official records of the General Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3463 on 19 Dec. 1956, Annex V. (Memorandum by the Emperial Abyssinian Government on The Incidents at Walwal between 23 Nov. and 5 Dec. 1934). P: 1.

٢) أنظر نص معاهدة ١٩٠٨ في ملحق المعاهدات (أ - ٤)

٣) نص المعاهدة في ملحق المعاهدة (أ - ٤). وأنظر:

Official records of the General Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3463 on 19 Dec. 1956, Annex V. P: 1-2.

فاعتماد المعاهدة في مادتها الرابعة على خريطة مفقودة قد أغشاها بظلال من الغموض إلى درجة كانت التفسيرات المتباينة التي أعطتها كل من إثيوبيا وإيطاليا لنصوصها السبب المباشر لاندلاع الحرب بينهما سنة ١٩٣٥م/١٣٥٤هـ [(١)] .

وما قيل عن معاهدة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م يمكن أن يقال عن معاهدة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م حيث ترتبط الأخيرة في نظر ايطاليا بانتصاراتها في الحرب الاثيوبية الايطالية التي تمكنت من خلاها استعادة كرامتها من هزيمة عدوة، الشعور الذي بعث الايطاليين الى قبول معاهدة ١٩٠٨ وحدها كمرجع أساسي للتفاوض بين الدولتين من أجل تعليم الحدود الصومالية الاثيوبية كما سنرى [(٢)] .

يتضح لنا مما سبق عدم وجود سند قانوني أو مرجع موثوق به يمكن الركون اليه في تسوية مشكلة الحدود بين الادارة الوصية وبين اثيوبيا. وعلى الرغم من المعاهدات التي ابرمت بين الطرفين الايطالي والاثيوبي سابقا في شأن الحدود الا أن الجانبين لم يتمكنا من تطبيق نصوص المعاهدات التي يرفضها السكان الأصليون، كما لم يخل أي طرف منهما من نزعة تدفعه الى تأويل بنود الاتفاقيات على هواه وحسب مصالحه السياسية. وفوق هذا وذاك يفقد كل طرف منهما الثقة بالآخر نظرا لما دار بينهما من حروب أورثتهما عداوة تقليدية بينهما.

وقد انعكست العلاقات العدائية بين اثيوبيا وايطاليا على جميع المحاولات الدولية لتسوية مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية في عهد الوصاية. فسقوط أديس ابابا الحاضرة الاثيوبية سنة ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م في أيد الايطاليين وفرار امبرطورهم من عرشه الى المنفى ما زال ماثلا أمام الاثيوبيين الذين يعتقدون بأن ايطاليا كانت السبب الأساسي في الحد من توسعاتهم الاقليمية نحو الجنوب منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي [(٣)] .

---

1) Official records of the General Assembly, Opcit, Annex V, P: 3.

٢) راجع ص١٠٩ من البحث

٣) مختار، مرجع سابق، ص٢٣٧

وتقتنع الحكومة الاثيوبية بأن الصومال ظل يمثل خطرا يهدد أمنها واستقرارها منذ فتوحات الامام الغازي أحمد ابراهيم "جري" في القرن السادس عشر الميلادي، كما كان قاعدة للغزو الفاشي لها في القرن الحالي، وبالتالي فان استقلال اقليم الصومال الايطالي بعد انتهاء فترة الوصاية كان له مضاعفاته من وجهة النظر الاثيوبية. لذلك عكفت اثيوبيا على ايجاد أي ظروف أو وسيلة يمكن أن تعوق استقلال هذا الاقليم، فلجأت الى المماطلة والتسويف في بدء المفاوضات الثنائية حينا واعطاء تفسيرات سقيمة لقرارات الجمعية العامة حينا آخر، وذلك لتأخير استقلال الاقليم بحجة عدم تعليم الحدود الدولية بينه وبين اثيوبيا (١).

وأما ايطاليا فلا يختلف وضعها كثيرا عن اثيوبيا، فانها وان عادت الى المنطقة رغم أنف الاثيوبيين والصوماليين على السواء، الا أن بقاؤها في الاقليم قدحدد بمقتضى معاهدة وصاية لمدة لا تزيد عن عشر سنوات (٧٠-١٣٨٠هـ/ ٥٠-١٩٦٠م) وليس أمامها فرصة لاطالة أمد الوصاية، كما أن مسئولياتها تجاه الاقليم أصبحت مقيدة بكونها سلطة وصاية تباشر ادارة الاقليم نيابة عن الامم المتحدة بمقتضى معاهدة وصاية تستند الى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة (٢). ومع ذلك فان مجرد العودة تعتبر بالنسبة لايطاليا مكسبا سياسيا أكثر من أي شئ آخر، وفرصة ثمينة أتيحت لها لاستدراك سمعتها السيئة في العالم بصفة عامة وفي المنطقة بصفة خاصة من جراء سياستها الفاشية القديمة. فهي تريد الآن أن تحافظ على ماء وجهها وتبدوا بمظهر المؤيد والمدافع عن رغبات الشعب الصومالي، فأصبحت تنادي بترسيم حدود دولية للاقليم تراعى فيها الأسس الجغرافية والجنسية والاجتماعية والاقتصادية لشعوب المنطقة، كما تصر على ضم مجموعة من الصوماليين أطلقت عليهم الخبراء الصوماليين الى وفدها في المفاوضات الحدودية بينها وبين الحكومة الاثيوبية (٣).

---

١) مختار: مرجع سابق، ص٢٣٧

١) انظر نص قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٩ General Assembly Resolution 289 A (IV) في ملحق الوثائق (ب) ونص معاهدة الوصاية.

3) Official records of the General Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3463 on 19 Dec. 1956, (Report of the Italian Government on the progress of direct Italo-Ethiopian negotiations for delimiting the frontier between the Trust Territory of Somaliland Under Italian administration and Ethiopia. P: 2

وهكـذا كـانت رؤيـة الدولتـين الاثيوبيـة والايطاليـة لمشـكلة الحـدود علـى طرفي نقيض بين الأطماع والمقاومة، وكانت العلاقات بينهما بلغت من التوتر والعداوة مبلغا كبيرا بحيث لا يكون في وسعهما التفاوض في أمر يتصف بغاية من الحساسية ويتعلق بطرف ثالث. ولعله كان من الأنسب لهيئة الأمم المتحدة تسوية الخلافات بين ايطاليا واثيوبيا أولا قبل الاسناد اليهما احلال مشاكل غيرهم.

هيئة الأمم المتحدة وقراراتها كطرف جديد في المشكلة

في الفقرة الثالثة من الملحق الحادي عشر بمعاهدة السلام مع ايطاليا في عام ١٣٦٧هـ/١٩٤٧م طلب دول الحلفاء من الجمعية العامة للأمم المتحدة الافادة بتوصياتها في شأن مستقبل المناطق التي وصفت في البند الثالث والعشرين من المعاهدة نفسها بالمتلكات الايطالية في افريقيا Italian Territorial Possessions in Africa، على أن تلتزم دول الحلفاء بالموافقة على توصيات الجمعية العامة.[١]

ولما اطّلع وزراء خارجية دول الحلفاء الأربعة في جلستهم الرابعة سنة ١٣٦٨هـ/١٩٤٨م على تقرير اللجنة الرباعية التي شكلوها في الجلسة السابقة، وفشلو في الوصول الى تسوية نهائية لمصير المستعمرات الايطالية، وجهوا خطابا بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٤٨م/١٣٦٨هـ الى الأمانة العامة للأمم المتحدة "وفقا لتعليمات حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، لنا الشرف بابلاغكم أنه تطبيقا لمادة ٢٣ من معاهدة السلام مع ايطاليا والفقرة ٣ من الملحق ١١ بالمعاهدة نفسها، فان مسألة تقرير مصير المستعمرات الايطالية السابقة قد حولت الى الجمعية العامة للأمم المتحدة..."[٢]

فكان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في شأن الصومال أن "يوضع اقليم الصومال الايطالي تحت نظام الوصاية الدولية بادارة ايطالية وفق معاهدة وصاية تبرم بين ايطاليا ومجلس الوصاية وتصادق عليها الجمعية العامة، على أن ينال الاقليم استقلاله بعد عشر سنوات من تاريخ مصادقة الجمعية العامة لمعاهدة الوصاية"[٣].

١) انظر نص قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٩ General Assembly Resolution 289 A (IV) في الملحق (ب) ومقدمة معاهدة الوصاية.
٢) مختار، ص١٤٥. حمدي السيد سالم: مرجع سابق، جـ٢، ص٢٢٦
٣) انظر نص قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٩ General Assembly Resolution 289 A (IV) في الملحق (ب)

لكن الموضوع الذي حول الى الجمعية العامة لم يكن تقرير مصير اقليم الصومال الايطالي وانما الصومال الذي كان خاضعا لايطاليا قبل هزيمتها، بما في ذلك المناطق المحجوزة (أوغادين وهود). ويعتبر اقتصار قرار الجمعية العامة على اقليم الصومال الايطالي دون الاشارة الى أوغادين وهود الاستسلام بالأمر الواقع بصرف النظر عن شرعيته وخطورته على مصير السكان المحليين. ونحن نعلم أن تصرف بريطانيا بتسليم أوغادين لاثيوبيا قبيل تحويل المسألة الى الأمم المتحدة اجراء انفردت به بريطانيا ونفذته من وراء بقية دول الحلفاء، كما أنه مناقض لمعاهدة السلام مع ايطاليا[١] التي تتخذها الجمعية العامة أساسا لقرارها وكذا معاهدة الوصاية[٢].

والغريب أن الجمعية العامة تدعي في قرارها المخيب لآمال الشعب الصومالي باهتمامها لمراعاة رغبته، مع العلم بأن القرار المذكور يخالف أمنية الصوماليين في قضية مصيرية من ناحيتين: أولاهما أن الشعب الصومالي كان قد طالب بأغلبية ساحقة أمام اللجنة الرباعية وكذا في دورات الجمعية باستقلال غير مشروط أو الوصاية الجماعية اذا كان لا بد من الوصاية، ورغب عن عودة ايطاليا بكل وضوح[٣]. وثانيها أن الصوماليين كانو ينتظرون من الجمعية العامة توحيد أراضيهم المقسمة بمقتضى معاهدات استعمارية لا تعترف بها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة[٤]، وليس مصادقة هذا الوضع كأمر واقع وفرض الوصاية الدولية على بعض الأقاليم الصومالية وترك البعض الآخر في ظلمات الاستعمار. فأي مراعاة لرغبات الشعب الصومالي في قرار الجمعية العامة!!؟

---

١) سبقت الإشارة الى ذلك في صفحات٩٣،٧٧ من البحث. وأنظر البند الثاني من المادة ٢٣ من معاهدة السلام مع إيطاليا.

٢) انظر نص قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٩ (IV) General Assembly Resolution 289 A في الملحق (ب) ومقدمة معاهدة الوصاية.

٣) مختار: مرجع سابق، ص١٥٢. حمدي السيد سالم: مرجع سابق، ص٢٢٦

٤) انظر عريضة قبيلة عيسى وقبيلة أوغادين وأهالي جيجكا وكلها من المناطق الصومالية المحتلة الى اللجنة الرباعية بطلب الاندماج مع الأقاليم الصومالية الأخرى، وبيان مؤتمر عموم الصوماليين بتاريخ ١٩٤٨/٢/١م في ملاحق كتاب: الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي، ص٥٥ فصاعدا.

وجاء أيضا في صياغ مقدمة القرار أن الجمعية العامة استمعت الى ناطقين باسم منظمات، لهم وجود قوي، ويمثلون قاعدة واسعة من آراء الصوماليين [(١)]. والمقصود هنا تصريح السيد قاسم ممثل حزب المؤتمر الصومالي Conferenza أثناء الدورة الرابعة للجمعية "بأن بلاده وصل الى درجة من الرقي والتقدم تسمح له أن ينال حريته في أقرب فرصة ممكنة، وأن لديه كادر لا بأس به من الأطباء والممرضين يحملون الشهادات العليا، وأن المناصب العليا في القضاء يتولاها القضاة الصوماليون..." الا أنه أردف قائلا: " أنه اذا كان لا بد من وصاية فيطالب حزبه بالوصاية الايطالية"[(٢)].

وفيما أبدت وفود الدول الاسلامية دهشتها لتقدم الصومال ورقيه، مما دفع ممثل باكستان السيد ظفرا لله خان الى القول بـ "يبدو أن الصومال بلغت مرحلة من التقدم لم تصل اليها الهند ولا الباكستان عند نيل حريتهما، فلماذا اذا الوصاية، ولا تعطى الصومال الاستقلال الفوري يا إلهي!!؟"[(٣)] فان الدول العظمى ذات النفوذ في الجلسة وجدت ضالتها في الجزء الأخير من تصريح السيد قاسم الذي لا يمثل أصلا سوى "مجموعة لا يهمهم الا الحصول على مؤخرات رواتبهم على مدى الثمانية سنين الماضية حسبما وعدتهم الحكومة الايطالية كموظفين سابقين للادارة الايطالية..." حسب تعليق السيد عبدا لله عيسى ممثل حزب الغالبية وحدة الشباب الصومالي وحزب شباب حمر بالنيابة على التصريح المذكور[(٤)]. لكن لاشئ من تعليق السيد عيسى، ولا نشاطه اللوبي في أروقة الأمم المتحدة، ولا النداء المنشور الذي وزعه حزب الوحدة في مختلف وفود الدول الأعضاء بتاريخ ١١ سبتمبر قبيل افتتاح الدورة الرابعة يناشدون فيه باسم ا لله

1) General Assembly Resolution 289 A (IV) on 21 Nov. 1949. "Having heard spokesmen of organizations representing substantial sections of opinion in the territories concerned..."

٢) مختار، ص١٦٤

٣) مختار، ص١٦٥

٤) مختار، ص١٦٥

الأعظم أن لا توضع بلادهم تحت الوصاية الايطالية، لا شئ من ذلك كله وقع على آذان صانعي القرار في الجمعية العامة، وانما ذهبت كلها أدراج الرياح أمام المساومات والمناوشات الخفيَّة بين الدول ذات المصالح في القضية [١].

ليست المصيبة العظمى في القرار هي اعادة الحكم الايطالي، أو تأجيل الاستقلال لمدة عشر سنوات أخرى، لأن ذلك كله كان متوقعا رغم معارضة السواد الأعظم من الصوماليين. لكن المصيبة العظمى التي لم يتوقعها أحد من الصوماليين هي اقتصار الوصاية على اقليم الصومال الايطالي واهمال بقية المناطق الصومالية.

وبما أن اقليم الصومال الايطالي والمناطق المحجوزة كليهما من الممتلكات الايطالية، ــ إن صح التعبير ــ التي استولت عليها قوات الحلفاء اثر هزيمة ايطاليا، وحيث لاتوجد حدود دولية تستوجب الاحترام بين تلك الأراضي الصومالية، كما لا يخفى عن الجمعية العامة وحدة تلك الأراضي تاريخيا وجغرافيا وجنسيا ودينيا، وبالتالي ما يترتب على تقسيمها من نتائج وخيمة في أمن واستقرار المنطقة سياسيا واقتصاديا، فانني لم أقف أثناء بحثي على ما يمكن اعتباره تفسيرا مقنعا لاعتراف الجمعية العامة بالوضع القائم باطلا de facto ولتمييزها بين اقليم الصومال الايطالي والمناطق المحجوزة، الا عبارة وردت في كثير من وثائق وقرارات الجمعية العامة وهي " مراعاتها لوجهات نظر الدول ذات المصالح"، [٢] مما يجعل الانسان يميل الى الاعتقاد بأن وجهات نظر الدول ذات النفوذ وحدها هي التي تستمع لها الجمعية العامة، وليس للتقارير والحقائق المقدمة لها، ولا لرغبات الشعوب ومصالحها نصيب من المراعاة سوى الخطب الرنانة التي يلقيها أصحابها من على المنبر المفتوح للجميع، وديباجة تظهر في صياغة مقدمة القرارات.

---

١) مختار: مرجع سابق، ص١٦٤

2) Resolution 289 C (IV) on 21 Nov. 1949. وكذا Resolution 392 (V) on 15 Dec. 1950

وأظن هذا في حد ذاته كافٍ لتقليل بل لافتقاد ثقة الأعضاء بتلك الهيئة.

واذ توافينا الوسائل الاعلامية ونحن في مناسبة ذكرى مرور خمسين عاما من تأسيس هيئة الأمم المتحدة بخطب رؤساء الوفود المشاركة، حيث نددوا بنظام الهيئة، وازدواجية مقاييسها، وافتقارها الى أدنى مواصفات العدالة والمساوات بين الشعوب، وانحرافها من المبادئ التي أسست عليها، حتى أصبحت أحد أروقة وزارة الخارجية لبعض الدول، فانه يحق للشعب الصومالي أن يفقد الثقة بالأمم المتحدة منذ أن أصبحت بقراراتها طرفا جديدا في مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية، وحاولت أن تضفي على التقسيم الاستعماري للصومال صبغة شرعية واعترافا دوليا، وذلك بعد مرور عدة أعوام فقط من تأسيسها. قال ممثل حزب وحدة الشباب الصومالي وحزب شباب حمر بالنيابة السيد عبدا لله عيسى الذي حضر مناقشات الدورة الرابعة للجمعية العامة سنة ١٣٦٩هـ/١٩٤٩م: "أتينا هنا في ليك ساكسيس Lake Success مع ايمان وثقة بالأمم المتحدة، ولكن ما رأيناه وسمعناه خلال مناقشات مصير بلدنا في الدورة الرابعة كان بالكلية يناقض توقعاتنا"[٢].

ويلاحظ في قرار الوصاية محاولة الجمعية العامة لاستدراك زلتها المتعمدة، حيث شكلت لجنة تقوم بدراسة الاجرءات التي ينبغي اتباعها لتعليم حدود المستعمرات الايطالية التي لم يتم تعليمها بمعاهدة دولية حتى ذلك الحين، وايفاء تقريرها مع التوصيات لدورة الخامسة العادية للجمعية العامة[٣]. في الفقرة "ج" من القرار تشهد الجمعية العامة على أن البلد الذي فرضت عليه الوصاية الدولية لا يتمتع بحدود واضحة المعالم. كما أن عبارة "معاهدة دولية" في الفقرة نفسها تلمح بشرعية الحدود الاصطناعية التي تم ترسيمها بمقتضى معاهدات بين دول

---

١) مختار، مرجع سابق، ص١٦٤

2) General Assembly Resolution 289 C (IV) on 21 Nov. 1949. "Calls upon the interim committee of the General Assamby to Study the procedure to be adopted to delimit the boundaries of the former Italian colonies in so far as they are not already fixed by international agreement, and repert with conclusions to the fifth regular session of the General Assambly."

أجنبية استعمارية دون مشاركة الصوماليين فيها. ولا شك أن هذا التلميح يناقض مبادئ ميثاق الامم المتحدة التي ترفض الاستعمار وتضمن لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، (The Principle of Self-Determination) ومن ثم لا تقبل في أي حال من الأحوال استمرار الأوضاع الاستعمارية، بل تحث جميع الدول الأعضاء على انهاء الأوضاع الاستعمارية في العالم. فأين هذه المبادئ من تلك الفقرة التي يحاول فيها صانعوا القرار في الجمعية العامة تعليم حدود جديدة والاعتراف بأخرى وهمية لا تستند هي الأخرى الى سند قانوني، بغية تلطيف وقعة قرارهم على ضحاياه.

وجاءت المادة الأولى من معاهدة الوصاية تؤكد معنى الفقرة السابقة نفسه، وأضافت اليها تَحُدُّ المنطقة التي تطبق عليها المعاهدة "بما عرف سابقا بالصومال الايطالي الذي تحده المحمية الصومالية واثيوبيا وكينيا وخليج عدن والمحيط الهندي"(١). ويترتب على هذا التحديد أنه اذا كانت اثيوبيا تجاور الاقليم فان المناطق الصومالية المحجوزة تعد ـ في نظر المعاهدة ـ من الأراضي الاثيوبية. في حين يعتقد سكان الاقليم أن جيرانهم ليسو اثيوبيين وانما صوماليين أمثالهم وضعت الدول الاستعمارية بينهما حاجزا اصطناعيا(٢). ومما يؤسف له أن هذا الحاجز الاصطناعي هو الذي تشير اليه معاهدة الوصاية وكذا قرار الوصاية بحدود تم تعليمه "بمعاهدة دولية"(٣).

وبناء على مذكرة أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة بطلب اللجنة المشار اليها آنفا لتزويدها بمعلومات تتعلق بحدود المستعمرات الايطالية التي لم يتم تحديدها بمعاهدة دولية، قدمت اللجنة تقريرها وتوصياتها للجمعية العامة في دورتها الخامسة(٤)، دون أن تكلف نفسها بمشقة البحث وزيارة المستعمَرات

---

١) انظر المادة الأولى من معاهدة الوصاية.

2) The Somali Peninsula: *A New Light on Imperial Motives*, Published by Information Services of the Somali Government, Staples Printers Limited, 1962, P: vi

٣) معاهدة الوصاية وكذا .General Assembly Resolution 289 C (IV) on 21 Nov. 1949

١) انظر قرار الجمعية العامة General Assembly Resolution 392 (V) on 15/12/1950 في الملحق (ب)

للوقوف على حقيقة الأوضاع الحدودية واستماع وجهات نظر شعوب المستعمَرات.

ونتيجة لذلك، وبعد "مراعاة الجمعية العامة لوجهات نظر الدول ذات المصالح" كالعادة، بدلا من الشعوب المعنية، توصلت الى قرار يوصي "بتعليم ذلك الجزء من حدود اقليم الصومال الموصي عليه مع الصومال البريطاني وكذا مع اثيوبيا والذي لم يتم تعليمه بمعاهدة دولية، وذلك على أساس مفاوضات ثنائية بين حكومة المملكة المتحدة وادارة الوصاية فيما يخص الحدود مع الصومال البريطاني، وبينها وبين الحكومة الاثيوبية فيما يخص الحدود مع اثيوبيا. ولحل جميع الخلافات التي قد تظهر أثناء المفاوضات الثنائية يجب على الأطراف الموافقة على الانتقال الى إجراء التوسط من خلال وسيط من الأمم المتحدة بتعيين الأمين العام، وذلك بطلب أحد الأطراف. وأبعد من ذلك، في حالة عدم قبول الأطراف لتوصيات الوسيط يجب الانتقال إلى إجراء التحكيم"[١].

هكذا نجد معظم قرارات الجمعية العامة متشابهة كأنها بصياغة جهة واحدة. وذلك لأنها مهما كانت المناقشات حادة أثناء جلسات الدورة، فان صياغة الأخيرة للقرارات لا بد وأن تخدم لمصالح الدول ذات النفوذ فيها، ولو على حساب حقوق الشعوب المقهورة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، اذا كان قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٩ قد اقتصر "الممتلكات الايطالية" على اقليم الصومال الايطالي فقط، فان قرارها رقم ٣٩٢ قد أضاف تضييقا آخر للمشكلة التي حددها بتعليم "ذلك الجزء من حدود اقليم الصومال الموصي عليه ... الذي لم يتم تعليمه بمعاهدة دولية". وكأن المشكلة بكل بساطة لم تعد سوى تعليم خط حدودي تم الاتفاق عليه في معاهدات دولية سابقة، ولم يبق الا تعليمه على واقع الأرض في بعض الأماكن الحدودية.

---

١) انظر نص القرار General Assembly Resolution 392 (V) on 15 Dec. 1950 في الملحق (ب)

أجل، ليست المشكلة في نظر هيئة الأمم المتحدة تقرير مصير أمة سبق وأن تصرفت في حقها دول استعمارية، فأصبحت مشتتة ومقطعة الى أجزاء مما أثر سلبا في كيانها ومدى قدراتها السياسية والاقتصادية، فينبغي للجمعية العامة اعادة الأمور الى نصابها ووضعها الطبيعي، أو اتاحة هذه الأمة فرصة تاريخية لتقرير مصيرها بنفسها في ظل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. بل إن الجمعية بدلا من هذا أو ذاك قامت بتفويض الدول الاستعمارية نفسها التي سببت ظهور المشكلة من أصلها لتحديد حدود ضحيتها [1]. وفي يد تلك الدول هذه المرة الصلاحية الكاملة والشرعية الدولية لتقرير ما يحلو لها، دون أن يسمح للصوماليين أدنى مشاركة في طاولة المفاوضات للتعبير عن وجهة نظرهم تجاه مصيرهم الذي تتناور فيه تلك الدول تباعاً لمصالحها السياسية والاستراتيجية.

1) General Assembly Resolution 392 (V) on 15 Dec. 1950 " ...be delimited by bileteral negotiations between the United Kingdom Government and the Administering Authority, in respect of the boundaries with British Somaliland, and between the Ethiopian Government and the Administering Authority in respect of the boundaries with Ethiopia."

مواقف الأطراف المعنية من قرارات الهيئة

واصلت الجمعية العامة في الأمم المتحدة في اصدار قراراتها بشأن تسوية مشكلة الصومال التي انحصرت على تعليم حدود اقليم الصومال الموصي عليه مع اثيوبيا. فكان قرار رقم ٧٥٥ في الدورة الثامنة قد أوصى الحكومتين الايطالية والاثيوبية "بمضاعفة جهودهما للوصول الى تسوية نهائية، ودقيقة، وعادلة وودية لمشكلة الحدود بين دولة اثيوبيا واقليم الصومال الموصي عليه حتى تنحل هذه المشكلة قبل الموعد المحدد لاستقلال الاقليم"(١).

قد يكون غرض الجمعية من القرار كما في القرارات الأخرى هو دفع عجلة المفاوضات الى الأمام كي تكون مثمرة وبناءة، لكن أوصاف التسوية التي وردت في القرار بعثت الأمل في نفوس الصوماليين الذين أحسنوا الظن في الجمعية هذه المرة، اذ أن أي تسوية تقوم على أساس المعاهدات الاستعمارية السابقة لا يمكن أن تتصف بهذه الصفات، فخيل الى الصوماليين أن الجمعية اقتنعت بضرورة العدول عن المعاهدات الجائرة والتوجه نحو تسوية لرسم الحدود من جديد على أسس عادلة ودقيقة يراعى فيها مصالح شعوب المنطقة. وكذلك فهمت الادارة الايطالية من القرار أنه بيان لهدف الجمعية العامة من التسوية الذي لا يمكن تحقيقه من خلال تفسير وثيقة واحدة وهي المعاهدة الايطالية الاثيوبية في ١٦مايو ١٩٠٨م/١٣٢٦هـ(٢)، وذلك لأنها مهما اتفقت الحكومتان على تفسيرها فلا تلتقي المعاهدة بمصالح الشعب الصومالي ورغباته وبالتالي فلن تقود الى تسوية نهائية ودقيقة وعادلة وودية.

---

١) انظر نص General Assembly Resolution 755 (VIII) on 9 Dec. 1953 في ملحق الوثائق (ب)

2) Official records of the General Assembly, 14th session, Agenda item 40, Document A/4324 on 3 Dec. 1959. P:4

وفي هـذه الأثنـاء كـانت التقـارير الـواردة مـن المجلـس الاستشـاري للأمـم المتحـدة في الميـدان وكذلـك مـن بعثـات مجلـس الوصايـة، تؤكـد بضـرورة تعجيـل التسـوية النهائيـة للمشـكلة، نظـرا للمصـاعب السياسـية والاقتصادية والاجتماعيـة الـتي تشـكلها الحـدود الادارية المؤقتـة لسـكان المنطقـة في وقـت قـرب فيـه الموعـد المقـرر للاسـتقلال[1].

لذلـك ناشـدت الجمعيـة العامـة في قرارهـا رقـم ٨٥٤ الحكومتـين الاثيوبيـة والايطالية "ببـذل أقصى جهودهمـا لتحقيـق تسـوية نهائيـة لمشـكلة الحـدود بواسـطة المفاوضـات المباشـرة". ونبهـت "في حالـة عـدم التوصـل الى نتـائج ملموسـة مـن المفاوضـات المباشرة حتى حلول شهر يوليـو ١٩٥٥م/١٣٧٥هـ، يجـب موافقـة الحكومتـين علـى الانتقـال الى الاجـراء التـالي حسـب ترتيـب قـرار الجمعيـة العامـة رقـم ٣٩٢"[2].

كـان الاسـراع في التوصـل الى حـل نهـائي مـن مصلحـة الجميـع، شـريطة أن يكـون هـذا الحـل منصفـا ومرضيـا. وفي الوقـت نفسـه كـان كـل من الطرفـين يلجـأ الى المماطلـة والتبـاطؤ متى مـا شعر أن مجريـات الأمـور ليسـت لصالحـه. ففـي جـو يغلبـه طـابع الحـذر والحيطـة دارت بـين اثيوبيـا وايطاليـا لقـاءات تمهيديـة تهـدف الى بـدء المفاوضـات الثنائيـة الـتي نصـت عليهـا سلسـلة مـن قـرارات الجمعيـة العامـة ومجلـس الوصايـة.

غـير أنـه لم يخـض الجانبـان في مسـاومة حقيقيـة تذكـر الا في شـهر يوليـو ١٩٥٥م، حينمـا ادعـت الحكومـة الاثيوبيـة في مذكـرة لهـا وجهتهـا الى السـفارة الايطاليـة في اديس ابابـا أنـه بمقتضى المـادة الأولى مـن معـاهدة الوصايـة والقـرار رقـم ٣٩٢ يجـب أن تكـون المعاهـدة الايطاليـة الاثيوبيـة في ١٦ مايـو ١٩٠٨م أسـاس

1) Official records of the General Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3463 on 19 Dec. 1956, Annex IV.

٢) انظر نص General Assembly Resolution 854 (IX) on 14 Dec. 1954 في ملحق الوثـائق (ب)

التفاهم في المفاوضات الثنائية لتعليم الحدود بين اثيوبيا واقليم الصومال الموصي عليه. وطالبت مذكرة الحكومة الايطالية الافساح عن وجهة نظرها حيال الخط الحدودي الذى تقترحه مقدما وقبل التقاء الوفدين في المفاوضات المباشرة[١].

وفي ردها احتفظت الحكومة الايطالية الافساح عن وجهة نظرها لحين افتتاح المفاوضات المباشرة، كما طالبت من جانبها أن يحضر المفاوضات خبراء صوماليون من ضمن الوفد الايطالي[٢].

ثم أصدرت الجمعية العامة في دورتها العاشرة بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥٥م/١٣٧٥هـ قرارها رقم ٩٤٧ "لتعجيل المفاوضات الجارية كي تحل مشكلة الحدود في أقرب وقت ممكن"، مطالبة "كل من الحكومتين الاثيوبية والايطالية ايفائها في دورتها الحادية عشر بتقرير عن تطورات المفاوضات"[٣].

وبعد مراوغات تحاول فيها عبثا الحكومة الاثيوبية اقناع ايطاليا بعدم اصطحاب الصوماليين الى المفاوضات، التقى الوفدان أخيرا في أديس ابابا، حيث بدأت المفاوضات الثنائية في ٦ مارس ١٩٥٦م/١٣٧٦هـ، واستمرت حتى ٢ مايو ١٩٥٦م. وكان Mr. Ato Haddis Alemayeou نائب وزير الخارجية الاثيوبي يرأس الجانب الاثيوبي في المفاوضات، بينما كان المفوض الايطالي Mr. Carlo Soardi يرأس الجانب الايطالي بمعية ثلاثة خبراء صوماليين يمثلون السكان المحليين[٤].

وفي خلال الاجتماعات الأولى اتفق الجانبان على سير المفاوضات وفق مفاهيم قرارات الجمعية العامة ومعاهدة الوصاية، وأن المعاهدة الايطالية الاثيوبية

---

1) Official records of the General Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3463 on 19/12/1956. P: 1

٢) الوثيقة نفسها

٣) انظر نص General Assembly Resolution 947 (X) on 15 Dec. 1955 في ملحق الوثائق (ب)

4) Official records of the General Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3463 on 19/12/1956. P: 2

في ١٦ مايو ١٩٠٨م/١٣٢٦هـ سارية المفعول وعلى أساسها تقوم المفاوضات لتعليم الحدود، وأنه لا اعتبار للوضع القائم باطلا de facto الذي نشأ من تصرف جانب واحد ولم يكن نتيجة لاتفاق بين الطرفين، وأن تبدأ المحادثات أولا عن الجزء الشمالي من الحدود، وأن يبحث الجانبان بعد الاتفاق على الخط الحدودي في المشاكل المتعلقة بالاحتياجات الضرورية لسكان منطقة الحدود[١] .

بعد ذلك، قدم كل من الطرفين تفسيره للمادة الرابعة من معاهدة ١٩٠٨م التي تخص الحدود الشمالية[٢] ، وسرعان ما ظللت عليهم الغمام من اختلافهم في تفسيرها، مما اضطر الاثيوبيين الى العدول عن المعاهدة كليا واقتراح التفاوض في اتخاذ الخط الاداري المؤقت* المقياس الأساسي لتعليم هذا الجزء الشمالي من الحدود[٣] .

غير أن الايطاليين رفضو الاقتراح الاثيوبي بحجة أنه كما يبدوا من اسمه اجراء اضطرت اليه الحكومة البريطانية لضرورات ادارية وبصفة مؤقتة، ولم تقصد منه لا من بعيد ولا من قريب اعتباره تفسيرا بريطانيا لمعاهدة ١٩٠٨م. كما أن ايطاليا بصفتها الادارة الوصية رفعت تحفظاتها عن الخط المذكور في مذكرة الى كل من الحكومة البريطانية والسكرتير العام للأمم المتحدة. وبما أن هذا الخط مرسوم من قبل جهة ثالثة دون موافقة الأطراف المعنية، ولا يلتقي بتفسير معاهدة ١٩٠٨م، كما لا يخدم مصالح السكان المحليين، فلن يكون له أي اعتبار فضلا عن اتخاذه المرجع الأساسي لتعليم الحدود[٤] .

1) Official records of the General Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3463 on 19/12/1956. P: 2.

٢) أنظر نص مادة الرابعة من المعاهدة في ملحق المعاهدات (أ - ٤)

* لمزيد من المعلومات عن الخط الاداري المؤقت راجع، ص٨١-٨٤ من البحث.

3) Official records of the General Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3463 on 19/12/1956. P: 4

٤) أنظر ص٨٣ من البحث.

Official records of the General Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3463 on 19/12/1956. P: 4

في نظري تتصف الحجج الايطالية في مجملها بالموضوعية والوجاهة، الا أنه مما يلفت النظر هنا أن جميع النقاط التي ارتكزت عليها ايطاليا في رفضها لقبول الخط الاداري المؤقت لا تقتصر على هذا الاجراء، وانما تُوجّه أيضاً لجميع الاجراءات والمعاهدات الاستعمارية الأخرى بما فيها معاهدة ١٩٠٨م التي تمسك بها ايطاليا نفسها. فما قالته ايطاليا عن الخط الاداري المؤقت يقال عن كل المعاهدات الاستعمارية التي لا تخرج من كونها اجراء نفذته جهة خارجية لضرورة ادارية وفق مصالحها السياسية، والاستراتيجية، ولا تحظى بقبول الأطراف المعنية، ولا تلتقي باحتياجات السكان المحليين، ولا تخدم مصالحهم، بل يعلن الصوماليون دائما وأبدا ليس احتفاظاتهم عنها فحسب، وانما رفضهم القاطع لها وعدم اعترافهم بها[(١)]. ولكن هل يَسمعُ الصُّمُّ الدُّعاء!!؟

وبعد المعارضة الايطالية لقبول الخط الاداري المؤقت دخلت المفاوضات في متاهات الجدال حتى هدد الاثيوبيون بأنه من حقهم اذاً اتخاذ مواقف أخرى أو جديدة تتمثل في الاصرار على الخط الاداري المؤقت كحد فاصل لا بديل له بين الاقليم الصومالي الموصى عليه واثيوبيا[(٢)].

١) أنظر كلمة للسيد عبدالرزاق حاج حسين ممثل حزب الغالبية في الصومال "وحدة الشباب الصومالي" أمام اللجنة الرابعة من الجمعية العامة في جلستها رقم ٥١٣ بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٥٥م:
"We wish to draw the attention of the Fourth Committee, as we Pointed out on previous occasions, that the Somali people do not consider as valid internatinal agreements concerning Somalia wich were concluded before Somalia was created as a Trust Territory on 21 November 1949. Agreements made between alien powers without the consent or consultation of the inhabitants are unacceptable to us." See The Official records of the G. Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3463 on 19/12/1956, Annex III.

وفي مناسبة أخرى أمام اللجنة نفسها في اجتماعها ٥٤٨ بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٥٥م قال عبدالرزاق:
"Our denial of recognizing the validity of such agreements, treaties or conventions is not only because Somalia - as legitimate owners of the land - were not consulted or provided for, but also because the spirit and letter of such conventions or whatever they may be termed were and are, if considered valid, categorically violative to the rights and interests of the population concerned." See also A/3463 Annex III.

2) Official records of the G. Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3463 on 19/12/1956. PP: 5,10

واستعرضت ايطاليا من جانبها مذكرة اثيوبية بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٣٤م/١٣٥٣هـ، موجهة الى عصبة الأمم بخصوص الخلاف الذي نشب بينها وبين ايطاليا في تفسير مادة ٤ من معاهدة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، الخلاف الذي أدى مؤخرا الى اندلاع الحرب بينهما. وتقدم المذكرة آنذاك تفسيرا يختلف عن التفسير الاثيوبي الحالي، حيث تقر اثيوبيا في مذكرتها القديمة أن الخط الذي وصف في المادة الرابعة بأن الحكومة الايطالية وافقت عليه سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م "كان نتيجة المحادثات المباشرة بين ميجر نيرازيني والامبرطور منيلك على أساي خريطة عادية ترسم الحدود بخط مواز لساحل المحيط الهندي على بعد ١٨٠ ميلا"[١]. كما استندت ايطاليا الى برقية اثيوبية موجهة الى عصبة الأمم بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٣٤م/١٣٥٣هـ لغرض المذكرة نفسه، مؤكدة الخط المتفق عليه سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م بأنه يبعد عن ساحل المحيط الهندي ١٨٠ ميلا وموازٍ له. إضافة الى المذكرة والبرقية الاثيوبية دعمت ايطاليا تفسيرها بوثائق ايطالية ثلاث هي: تقرير الميجر نيرازيني نفسه لحكومته عن الاتفاق بينه وبين الامبرطور منيلك، ونبأ وكالة الأنباء الايطالية Stefani في ٩ أغسطس ١٨٩٧م، وبرقية بتاريخ ٣ سبتمبر ١٨٩٧م وجهتها الحكومة الايطالية الى الامبرطور منيلك لقبولها الخط المتفق عليه بينه وبين مفوضها الميجر نيرازيني، وكلها تصف الخط المتفق عليه بأنه مواز لساحل المحيط الهندي على بعد ١٨٠ ميلا[٢].

وأنكرت الحكومة الاثيوبية بدورها أن تكون قد اطلعت على الوثائق الايطالية المذكورة ولا تفسيرها الوارد فيها. كما زعمت أن الغرض من مذكرتها وبرقيتها هو اشعار عصبة الأمم بخطورة الموقف الايطالي المصر على الحرب آنذاك، ولا يعنيان بأي حال من الأحوال تفسيرا اثيوبيا لمعاهدة ١٩٠٨م[٣].

1) Official records of the G. Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3463 on 19/12/1956. P: 5. Ibid, Annex V, PP: 1-2

2) Official records of the General Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3463 on 19/12/1956. P:6. Also Ibid, Annex V, P:2 and Annex VI, P: 1.

3) Official records of the General Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3502 on 19/12/1956

هـذا واستدلت اثيوبيـا علـى رفضهـا لقبــول التفسـير الايطــالي تسـعة خرائــط طبـع أغلبهـا في ايطاليـا في الفـترة مـا بـين٣١-١٣٥٤هـ/١٢ـ١٩٣٥م. ووجـه الدلالـة في كـل هـذه الخرائـط ليـس أنهـا تحـدد المسـافة بـين الخـط المتفـق عليـه والسـاحل بـالضبط، وانمـا تشـير الى أن نقطـة التقـاء الحـدود الاثيوبيـة والصوماليـة البريطانيـة والصوماليـة الايطاليـة عنـد الخـط الطـولي ٤٨° وليـس ٤٧° شرقاً، مما يوحـي ضمنـا ــ في نظر اثيوبيا ــ أن الخـط المتفـق عليـه أقـرب الى المحيـط الهنـدي مـن المسـافة المحـددة مـن طرف ايطاليـا، وأنـه يمـر بشـرقي الخـط الطـولي ٤٧°[١].

غـير أن ايطاليـا رفضـت قبـول أي مـن هـذه الخرائـط التقريبيـة، بمـا فيهـا خريطـة Mr. Caroselli في كتابـه "Ferro e Fuoco in Somalia" الـذي قـدم لـه General De Bono الوزيـر الايطـالي الأسبق للمستعمرات . ورغـم أن خريطـة Caroselli هـي الوحيـدة مـن بـين التسـعة الـتي رسمـت علـى وجـه الخصـوص مـن أجـل تفسـير خـط نـيرازيني، وتحمـل علـى توقيـع وزيـر المسـتعمرات في مقدمـة كتابهـا الا أن احتجـاج الحكومـة الايطاليـة علـى توثيـق الخرائـط التسـعة مبـني علـى أنـه لا يمكـن قبـول خرائـط تتحـدث عـن خـط حـدودي لم يتـم تعليمـه أبـدا[٢].

مـن الملاحـظ أن الحكومتـين الاثيوبيـة والايطاليـة وان كانتـا متبـاينتين في مواقفهمـا المرتكـزة علـى الخـط الاداري المؤقـت مـن جهـة وخـط مـواز لسـاحل المحيـط الهنـدي علـى بعـد ١٨٠ ميـلا مـن جهـة أخـرى علـى التـوالي، بيـد أن فـارق المسـافة بينهمـا لا يتجـاوز عـدة كيلومـترات في أقصاهـا[٣]، وذلـك لأن الخـلاف بينهمـا يـدور في تفسـير معـاهدة ١٩٠٨م الـتي يعـترف بهـا كـلا الطرفـين، وليـس الخـلاف في أصـل المشـكلة ولا في صلاحيـة المعـاهدة وغيرهـا مـن المعـاهدات الحدوديـة الـتي لا يعـترف بهـا السـكان المحليـون. كمـا أن الغـرض مـن المفاوضـات ليـس ـ كمـا يطـالب الشـعب

1) Official records of the General Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3502 on 19/12/1956
2) Ibid, Document A/3463 on 19 Dec. 1956. P: 8
٣) انظـر الخريطـة رقـم (٦) أو شـكل رقـم (٦)، ص١٢٠ مـن البحـث.

الصومالي ـ برسم الحدود الصومالية الاثيوبية على أسس جديدة لا تعتمد على الأوضاع الاستعمارية بالمرة بل يراعى فيها الاعتبارات الجنسية والدينية والتاريخية والجغرافية لسكان وبيئة المنطقة، وانما الغرض من المفاوضات هو تعليم حدود البلدين على أساس اتفاقية ١٩٠٨م بين ايطاليا واثيوبيا. وعليه ليس من الواضح عما اذا كان الخبراء الصوماليون في المفاوضات تيوسا مستعارة من قبل ايطاليا، أو كانوا مجرد مراقبين، طالما أن موضوع المفاوضات لا يمث آمال الشعب الصومالي بصلة، لا من بعيد ولا من قريب.

بطبيعة الحال وصلت المحادثات الى باب مسدود، وعاد المتفاوضون الى أوطانهم. وبعد استئناف المفاوضات في ٧ سبتمبر ١٩٥٦م/١٣٧٦هـ بقي الموقف الاثيوبي دون تغيير، الا أن اصرار الجانب الايطالي على موقفه قد زاد حدة بعد أن صادقت الحكومة الايطالية وجاهة البراهين القانونية التي قدمها مفوضوها أمام نظرائهم الاثيوبيين، ونوقشت القضية في مجلس الوصاية بحضور الوفد الصومالي مما دفع المفاوضين الايطاليين الى القول بأنه "نظرا لأهمية مسألة الحدود البالغة للصومال، ونظرا لوجود جمعية تشريعية منتخبة وحكومة ديمقراطية رسمية في مقديشو منذ بضعة أشهر، فانه من الضروري أن تنظر ايطاليا بعين الإعتبار لآرائهما، التي صرح بها في مناسبات عديدة الممثلون الشرعيون للشعب الصومالي، الذين تعتبر مطالبهم أكثر ملائمة من خط تقوم ايطاليا نيابة عنهم بتحديده على أساس معاهدة ١٩٠٨م"[١].

تلمح ايطاليا من خلال هذا التصريح الذي انفضت المحادثات على اثره للمرة الثانية دون جدوى، احتمال موافقتها على المطالب الصومالية التي لا تعترف بأي معاهدة سابقة، وتسعى لترسيم الحدود الصومالية الاثيوبية باعتبارات واقعية وأكثر ملائمة للوصول الى تسوية نهائية، عادلة.

1) Official records of the General Assembly, 11th session, Agenda item 40, Document A/3502 on 19/12/1956. P:11

وبعد الاطلاع على تقارير الحكومتين عن تعثر المفاوضات، واقتصارها حتى الآن على الجزء الشمالي من الحدود، أصدرت الجمعية العامة في دورتها الحادية عشر قرارها رقم ١٠٦٨ الذي "أوصت فيه الحكومتين الايطالية والاثيوبية مواصلة مفاوضاتهما بشكل سريع وشامل لمجمل الحدود بما في ذلك الجزء الذي لم يناقش فيه حتى الآن"[١].

كما كرر القرار فكرة الانتقال الى الاجراء الذي يلي المفاوضات الثنائية حسب الترتيب الوارد في قرار الجمعية العامة رقم ٣٩٢، وذلك اذا لم يتوصل الطرفان الى نتيجة حقيقية قبل انعقاد الدورة الثانية عشر للجمعية العامة[٢].

وعليه استأنفت الحكومتان محادثاتهما المباشرة والشاملة في جولة ثالثة، دارت المناقشات الرئيسية فيها حول الجزء الجنوبي من الحدود (من دولو الى نهر شبيلى) نظرا لأن الجانبين قد يئسا من الاتفاق على الحدود الشمالية في الجولات السابقة. وفي خلال هذه الجولة ظهر خلاف آخر في تحديد موقع ميدبا Maidaba التي وردت في المادة الأولى من معاهدة ١٩٠٨م. حيث ادعت اثيوبيا بأن النسخة الأمحرية للمادة تقرأ أن الخط الحدودي "يبدأ من دولو Dolo متجها نحو الشرق ومارا ببيدبا Baidaba ..." وبيدبا تعني عيون بيدبا Iscia Baidaba. بينما تزعم ايطاليا أنها ليست بيدبا Baidaba وانما ميدبا Maidaba[٣]. ويطابق تفسير ايطاليا في هذا الجزء الجنوبي من الحدود الخط الاداري المؤقت. لذلك اقترحت ايطاليا اعتبار الخط الاداري المؤقت خط الحدود الجنوبية من دولو Dolo حتى يعبر نهرشبيلى Shabelle River عند سلسل عير SulSul Ier، واعتبار خط نيرازيني الموازي لساحل المحيط الهندي على بعد ١٨٠ ميلا خط الحدود الشمالية من نهر شبيلى Shabelle River عند سلسل عير Sulsul Ier وحتى يلتقي بحدود الصومال البريطاني عند تقاطع

١) انظر نص General Assembly Resolution 1068 (XI) on 26 Feb. 1957 في الملحق (ب)
٢) انظر نص General Assembly Resolution 1068 (XI) on 26 Feb. 1957 في الملحق (ب)
٣) نص المادة الأولى من المعاهدة في ملحق المعاهدات (أ - ٤).

الخط الطولي ٤٧° شرقاً والخط العرضي ٨° شمالاً[١]. غير أن اثيوبيا رفضت العرض الايطالي برمته، بل انسحبت من اقتراحها السابق لقبول الخط الاداري المؤقت كمرجع أساسي للمفاوضات، وباتت لا ترغب في مزاياه، ومن ثم لا تعترف به[٢].

والى هنا انتهت المفاوضات المباشرة، وأعلنت كل من اثيوبيا وايطاليا في تقريرها الى دورة الثانية عشر فشل المفاوضات ووجوب اجتياز تلك المرحلة. بيد أن ايطاليا تركت مجال الاجراء المناسب مفتوحا لاختيار الجمعية العامة، في حين آثرت اثيوبيا اجراء التحكيم على التوسط[٣].

في هذا الصدد قررت الجمعية العامة في دورتها الثانية عشر قراراً يقضي "بأن الوصول الى تسوية نهائية يتحقق بشكل أسرع في اجراء التحكيم"، وعلى ذلك أوصت الجمعية العامة "بتشكيل لجنة تحكيم خلال ثلاثة أشهر تتكوَّن من ثلاثة قضاة يُعيَّن أحدهم من طرف اثيوبيا وآخر من طرف ايطاليا وثالث يتفق عليه القاضيان المعينان، على أن يعيِّن جلالة ملك النورويج القاضي الثالث في حالة تعذر اتفاق القاضيين عليه". كما حدَّد القرار مهمة اللجنة "بتعليم الحدود وفق مراجع تتفق الحكومتان على تحديدها بالتعاون مع شخص مستقل يُعيَّنُ بموافقتهما"[٤].

تشكلت اللجنة في أغسطس ١٩٥٨م/١٣٧٨هـ برئاسة Professor Eric Castren أستاذ القانون الدولي في جامعة هيلسينك، الذي اتفق عليه كل من العضوين: Professor Milos Radojkovic عميد كلية القانون واستاذ القانون الدولي في جامعة بلغراد، و Dr. Plinio Bolla رئيس المحكمة الفدرالية السويسرية الأسبق. إلا أن الحكومتين

---

1) Official records of the G.Assembly, 12th session, Agenda item 39, Document A/3754 on 27/11/1957. P:16. John Drysdale: The Somali Dispute, P: 92.

2) Ibid, P: 16. also Ibid, Document A/3753, P: 17

3) Ibid, Documents A/3753 & A/3754, PP: 16 & 17 Correspondly. Drysdale: Opcit, P: 92.

٤) انظر نص General Assembly Resolution 1213 (XII) on 14 Dec. 1957 في الملحق (ب)

عجزتا عن تحديد المراجع التي يجب الرجوع اليها لتعليم الحدود، كما لم تتمكنا من اختيار الشخص المستقل ليعينهم على ذلك.[1]

وبناءا على تقرير كل من ايطاليا[2] واثيوبيا[3] في مطلع شهر ديسمبر ١٩٥٨م/١٣٧٨هـ، أكدت الجمعية العامة للحكومتين في قرارها رقم ١٣٤٥ ضرورة تنفيذ قرارها السابق رقم ١٢١٣، ومنحتهما مهلة ثلاثة أشهر تقوم فيها الحكومتان باختيار الشخص المستقل، والا يدعوان جلالة ملك نورويج لتعيينه[4] .

وفي محاولة لتحديد مراجع الاحتكام، تبادلت الحكومتان وجهات نظرهما حول الموضوع. فكانت ايطاليا[5] قد غيرت موقفها السابق أثناء المفاوضات الثنائية وأصبحت الآن تنادي بعدم الاكتفاء بمعاهدة ١٩٠٨م وحدها، بل الرجوع الى جميع المعاهدات المتعلقة بالحدود الصومالية الاثيوبية والتي أبرمتها الدول الاستعمارية مع اثيوبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر. كما طالبت بتخويل لجنة التحكيم صلاحيات كاملة لبحث المشكلة على ضوء تلك المعاهدات ومقاصد قرارات الجمعية العامة ومن ثم حسمها واتخاذ القرار النهائي فيها أسوة في اجراءات التحكيم المماثلة والتي أسفرت عنها معاهدات دولية مثل معاهدات Colombia vis Peru في ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م، و Britain vis Russia في ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، و Bolivia vis Paraguay في ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م، و Sweden vis Norway في ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م. بالاضافة الى ذلك تدعو ايطاليا الى نتيجة مبنية على أسس يراعى فيها مصالح ومقومات السكان المحليين وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة الهادفة الى "تسوية نهائية ودقيقة وعادلة وودية"[6] .

---

1) John Drysdale: Opcit, P: 92.
2) Official records of the G.Assembly, 13th session, Agenda item 41, Document A/4030.
3) Ibid, Document A/4031
٤) انظر نص General Assembly Resolution 1345 (XIII) on 13 Dec. 1958 في ملحق الوثائق (ب)
5) Official records of the G.Assembly, 14th session, Agenda item 40, Document A/4324. P: 4-5. Drysdale: Opcit, P: 93.
٦) انظر نص General Assembly Resolution 755 (VIII) on 9 Dec. 1953 في ملحق الوثائق (ب)
"...to achieve a final, just, equitable and friendly settelement..."

بينمـا كـانت اثيوبيـا لا تقبـل أي مرجـع للاحتكـام غـير معـاهدة ١٩٠٨م، وتُحـدد مهمـة اللجنـة بتفسيرها وليس باتخاذ القرار النهـائي لتعليـم الحـدود، وتـأبى تزويـد اللجنـة بـأي مراجـع أخـرى الا مـن بـاب اسـتعانتها علـى تفسـير المعـاهدة، وتُهمـل كـل مـا استجد في السـاحة بعـد تـاريخ المعـاهدة، وتمـانع مثـول ممثلـين مـن طـرف ثـالث أمـام اللجنـة سـواء كـانوا حكومـات أو منظمـات. اضافـة الى ذلـك رفضـت اثيوبيـا وجهـة نظـر الايطاليـة موصفـة جميـع المعـاهدات المتعلقـة بـالحدود الصوماليـة الاثيوبيـة عـدا معاهدة ١٩٠٨م "بمعـاهدات مـع طـرف ثـالث اسـتعماري يقتطـع هـذه المنطقـة الى منـاطق نفـوذ ...". كمـا اعتبرت الدعـوة الايطاليـة الى مراعـاة مصـالح السـكان المحليين أسـلوبا اسـتعماريا لتحقيـق مكاسـب سياسـية، معربـة بـأن "ايطاليـا تصر بوضـوح علـى أن تنظـر المنـاطق الافريقيـة كأنهـا تخضـع لقـانون الحكـم الاستعماري الـذي يمكـن تعديلـه تمشـيا مـع الأمنيـات السياسـية". وذلـك لامـلاء شـروط مبهمـة وغـير قانونيـة مثـل "مصـالح ومقومـات السـكان المحليـين وفـق مبـادئ ميثاق الامـم المتحـدة" الـتي لا يمكـن تطبيقهـا علـى المسائل الدقيقـة كتعليـم الحـدود[١].

في الواقـع لم يكـن مـن الميسـور أن يتفـق الجانبـان علـى شئ واحـد مهمـا كـان هـذا الشئ، وذلـك لمـا يخيـم علـى أذهانهمـا مـن العداوة والبغضـاء لكـل واحـد منهمـا للآخر، كمـا بيَّنتـه في بدايـة الفصـل.

وكمـا نـص عليـه قـرار الجمعيـة العامـة رقـم ١٣٤٥، قـام ملـك النورويـج بتعيـين Mr. Trygve Lie الأمـين العـام الأسـبق لهيئـة الأمـم المتحـدة كشـخص مسـتقل يَعِينُ الجـانبين علـى تحديـد مراجـع الاحتكـام. وباشـر Mr. Lie مهمتـه في ٢١ يوليـو ١٩٥٩م/١٣٧٩هـ حيـث جمـع الطرفـين في محادثـات جانبيـة ببـاريس، ثـم في مفاوضـات رسمية في اسـلو Oslo استغرقت في الفـترة مـا بـين ٣-١٣ أغسـطس مـن العـام نفسـه[٢].

1) Official records of the G.Assembly, 13th session, Agenda item 41, Document A/4031. Drysdale: Opcit, P: 93-94.
2) Official records of the G.Assembly, 14th session, Agenda item 40, Document A/4324.

وفي محادثات اوسلو لم يغير الاثيوبيون شيئا من موقفهم، وظلوا متمسكين بحجية معاهدة ١٩٠٨م[١]. أما ايطاليا فقد قدمت مسودة لاتفاقية جاهزة "ومبنية على المبادئ العامة وقرار الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشر بخصوص التحكيم" على حد تعبير التقرير الايطالي[٢]. وتصر ايطاليا في مسودتها الجديدة على أن لا تقتصر مهمة لجنة التحكيم على استنباط الأحكام من المراجع فحسب، وانما يجب أن تحكم على قيمة المراجع التوثيقية من حيث القبول والرد، كما ينبغي أن تمنح اللجنة صلاحيات تشريعية بحيث تكون قراراتها ملزمة على الحكومتين دون تحفظ[٣].

رفضت اثيوبيا – كالعادة – ما جاء في المسودة الايطالية جملة وتفصيلا بحجة أن ايطاليا أهملت ما توصل اليه الجانبان أثناء المفاوضات الثنائية، وتطالب لجنة التحكيم بأخذ الاعتبار على معاهدات أخرى ابرمت مع طرف ثالث، وتحاول اجبار لجنة التحكيم على مراعاة مصالح السكان المحليين، كأنه لم يكن هناك اتفاقية حدودية سابقة، وكأن اللجنة تشريعية[٤].

ولما احتار Mr. Trygve Lie بمواقف الدولتين المتعاندتين تقدم اليهما بمسودة من عنده، وطلب منهما الموافقة عليها. وكانت النتيجة أن قدّمت اثيوبيا ٢١ تصويبا على مسودة الشخص المستقل، قبلت ايطاليا ستة منها ورفضت سائر التصويبات، فيما تقدمت ايطاليا هي الأخرى بعشر تعديلات الا أنه لم يسجل لنا تعليق اثيوبيا على التعديلات الايطالية[٥].

---

1) John Drysdale: The Somali Dispute, P: 94.
2) Official records of the G.Assembly, 14th session, Agenda item 40, Document A/4324. on 3 Dec. 1959. P: 7. Drysdale, P: 94. See also A/4323 Annex 1. (Italian Draft Compromis)
3) Ibid, Document A/4323, Annex I.
4) Ibid, Document A/4324.
5) Official records of the G.Assembly, 14th session, Agenda item 40, Document A/4325 on 3 Dec 1959. John Drysdale: Opcit, P: 95.

والى هنا أدرك المتفاوضين الوقت المقرر لاستقلال الصومال، وانتهى اجراء التحكيم دون أن يتوصل الجانبان الى نتيجة ملموسة. و لم تتمكن الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشر والأخيرة من إصدار قرار في شأن مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية قبيل استقلال الصومال.

يبدوا أن طريقة تبادل المقترحات والتعديلات التي مارسها الشخص المستقل لم تكن موفقة. فإن لم يستجب الطرفان لما قدّمه السيد Trygve Lie من اقتراحات وما حاورهما من مبادرات فقد استجيبا لما تمليه الضرورة الادارية من حتمية وجود فاصل إداري على الأقل بين البلدين. وأخيراً تمكن الجانبان بعيداً عن مسار المفاوضات المتعثرة، وبعد أن أقلع السيد Lie من مهمته الصعبة معلناً فشله الذريع ـ تمكنا من إختتام مناوراتهما بقبول الخط الاداري البريطاني المؤقت على مضض، كحد فاصل بين إثيوبيا والصومال مؤقتاً حتى تتم تسوية المشكلة نهائياً بين البلدين.

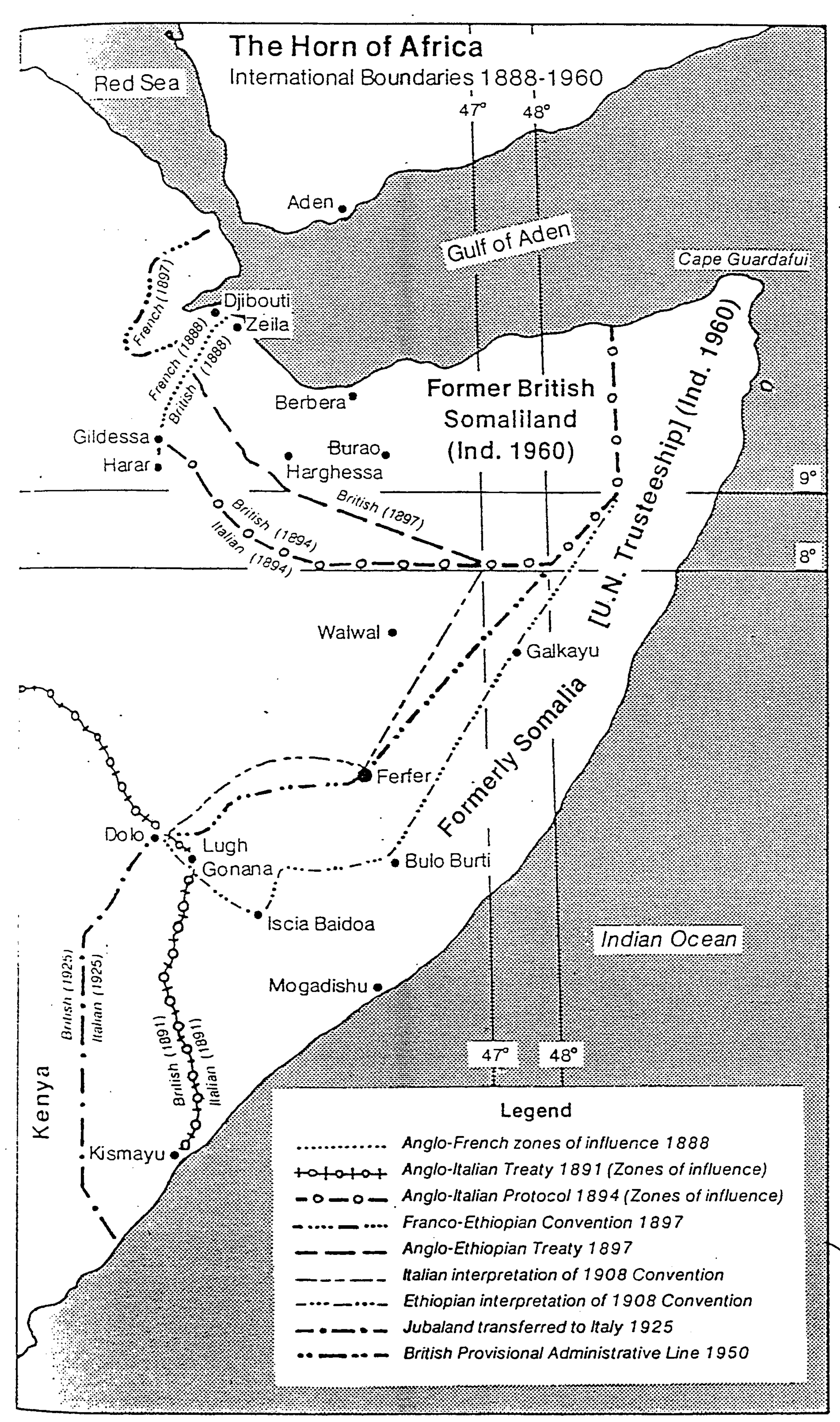
في هذه الأثناء نالت محمية الصومال البريطانية استقلالها في ٢٦ يونيو ١٩٦٠م/١٣٨٠هـ، كما تم تقديم موعد استقلال الاقليم الصومالي الموصي عليه بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ١٤١٨ [١]، ليحتفل الصوماليون في أول يوليو ١٩٦٠م بوحدة الاقليمين وقيام الجمهورية الصومالية التي أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة على جزء من أراضيها ويفصلها عن بقية أجزائها شريط حدودي وهمي غير مُعلّم.

---

١) انظر نص General Assembly Resolution 1418 (XIV) on 5 Dec. 1959 في ملحق الوثائق (ب).

شكل رقم (٦)

خريطة توضح تحرك الخطوط الحدودية بين الصومال وجيرانه ١٨٨٨ - ١٩٦٠م



...hn Drysdale, *The Somali Dispute* (New York, Praeger, 1964). Reprinted by permission of the publisher

الفصل الثالث

المشكلة بين الجمهورية الصومالية والامبراطورية الاثيوبية ١٩٦٠-١٩٦٩م

- رؤية السلطتين للمشكلة من الاحتلال الى الامتلاك
- المشكلة في المحافل الافريقية وما نتج عنها
- فشل الجهود السلمية والاتجاه نحو التسلح
- إندلاع الحرب بين البلدين في عام ١٩٦٤م
- تطورات المشكلة حتى عام ١٩٦٩م

تناولت الدراسة في الفصول السابقة جوانب من الرؤية الاثيوبية لمشكلة الأراضي الصومالية المتنازع عليها سواء في المؤتمرات الدولية أو من خلال جهودها لحسم المشكلة لصالحها قبل استقلال الصومال أثناء مفاوضاتها مع الدول المعنية كبريطانيا وايطاليا. لكنه بغياب تمثيل سياسي مستقل للصومال بقيت وجهة النظر الصومالية بعيدة عن الاستكشاف، بصرف النظر عن حضور مندوبي بعض الأحزاب السياسية كمستمعين فقط في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء مناقشة مسألة المستعمرات الايطالية، واشتراك ما سمي بالخبراء الصوماليين الثلاثة في المفاوضات الايطالية الاثيوبية الذين لم تتضح أدوارهم ولا مواقفهم فيها.

واذا اعتبرنا أن الحكومة الصومالية الداخلية، والجمعية التشريعية اللتان شكلتهما ادارة الوصاية الايطالية سنة ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م، والأحزاب السياسية يمثلون الشعب الصومالي قبيل الاستقلال، فاننا نجد أن مسألة توحيد جميع الأراضي الصومالية كانت جزءا من برنامج الحكومة الداخلية تسعى الى تحقيقه بطرق سلمية وقانونية. وقد أدلى رئيس وزراء الحكومة الداخلية عبدالله عيسى بموقف حكومته الرسمي من الوحدة الصومالية في كلمة ألقاها أمام الجمعية التشريعية في يوليو ١٩٥٩م/١٣٧٩هـ حيث قال: "يجب توظيف جميع الامكانيات لتحقيق وحدة جميع الأقطار الصومالية تحت علم واحد وذلك في اطار قانوني وبوسائل سلمية. وهذا ليس حقاً مشروعاً لنا فحسب، وانما واجبا لا يستطيع الواحد التجاهل عنه، اذ ليس من المعقول التمييز بين صومالي وآخر"[١].

---

1) Haji H. A. Noor Muhammad: The Development of The Constitution of The Somali Republic, The Government of Somali Republic, Ministry of Grace & Justice, Mogadishu, April 1969. P: 29

وكـان "اتحـاد جميـع الصومـاليين"[١] أولى أهـداف حـزب وحـدة الشـباب الصومـالي، كمـا جـاء في بيانـه الـذي وجهـه للشـعب في ٦ مـارس ١٩٥٦م/١٣٧٦هـ عقـب فـوزه بـ ٤٣ مقعـدا مـن المقـاعد السـتين المخصصـة للصومـاليين في الجمعيـة التشـريعية الأولى، محـرزا منـذ ذلـك الحـين لقـب "حـزب الأغليـة" في اقليـم الصومـال الموصي عليـه.

كمـا افتتـح حـزب الأغلبيـة الـذي يحتـل جميـع الحقـائب الوزاريـة في الحكومـة الداخليـة[٢] و٧٢٪ مـن مقـاعد الجمعيـة التشـريعية[٣] فروعـه في كـل مـن محميـة الصومـال البريطانيـة واقليـم أوغـادين بهـدف توحيـد الرؤيـة السياسية في تلـك المنـاطق مـن أجـل تحقيـق الوحـدة الصوماليـة في المسـتقبل.

ورغـم أن جميـع الأحـزاب الرئيسـية في الصومـال مثـل وحـدة الشـباب الصومـالي SYL وحـزب الصومـال الكبـير GSL وحـزب الدسـتور المسـتقل HDMS تشـترك في سعيها قـولا وعمـلا لتحقيـق الصومـال الموحـد بكـل أراضيـه، بـل وجعـل ذلـك مـن أهدافهـا الأولى[٤]، الا أن أصـدق تعبـير لأمنيـة الشـعب الصومـالي قبـل الاسـتقلال يتمثـل في انضمـام معظـم الأحـزاب السياسـية والحركـات التحريريـة في جميـع منـاطق الصومـال الخمسـة الى رابطـة حركـة القوميـة الصوماليـة الـتي تأسسـت مـن هـذه الأحـزاب والحركـات في ديسـمبر عـام ١٩٥٩م/١٣٧٩هـ بهـدف وحـدة واسـتقلال جميـع المنـاطق الصوماليـة[٥]. وهكـذا كـان هـدف الوحـدة لـدى الصومـاليين مطلبـا شعبيا مقرونـا بالاسـتقلال.

---

١) حمـدي السيد سـالم: الصومـال قديمـا وحديثـا، ج٢، ص٣٢٩

٢) المرجـع نفسـه، ج٢، ص٣٣٤

٣) المرجـع نفسـه، ج٢، ص٣٣٢

4) Haji N. A. Noor Muhammad: Opcit, P:29

٥) حمـدي السـيد سـالم: مصـدر سـابق، ج٢، ص٣٩٧-٣٩٩ . أنظـر أيضـاً: طـاهر محمـود جيلـي: الحـرب الأهليـة في الصومـال جذورهـا وأسـبابهاونتائجها، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة في معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة، القـاهرة، ١٩٩٥م، ص٦١.

الرؤية الصومالية المستقلة:

اذا كان الخلاف بين الحكومة الاثيوبية والادارة الايطالية الوصية على الصومال منحصرا على نطاق تحديد الخط المناسب لتعليم الحدود بين اثيوبيا والاقليم الصومالي الموصي عليه، فان جمهورية الصومال المستقلة تجزم على أن النزاع الصومالي الاثيوبي ليس نزاعا على الحدود البتة، يدور فيه الخلاف حول كيلومترات من الأرض الصحراوية كما يظهر من المفاوضات الاثيوبية الايطالية. وليس قضية انفصالية تحاول فيها عصابة من المتمردين اقتطاع جزء من اثيوبيا كما تزعم الحكومة الاثيوبية. وانما هو قضية وطن مستعمَر ومصير أمة تحت طائلة حكم أجنبي يمارس عليهم أنظمة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية تختلف عن أنظمتهم في كل المقاييس. وأنه وفقا للتعريف الدولي ــ الذي تقتنع جمهورية الصومال بمطابقته على أوضاع المناطق الصومالية المحتلة ــ فان تعبير الاستعمار انما يقصد به "قيام شعب أو قومية ما باحتلال أراضي شعب أو قومية أخرى واخضاعها لسيطرته ونظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون أن يكون لهذا الشعب أو ذاك اختيار حر في نوع ونظام الحكم الذي يقبله، مهما كانت هوية هذا النظام"[(١)].

في الواقع ينطبق هذا التعريف على كل من اقليم أوغادين ومقاطعة الحدود الشمالية بكينيا N.F.D. كما كان ينطبق على ساحل الصومال الفرنسي في وضعه السابق قبل أن يصبح جمهورية جيبوتي المستقلة.

---

١) محمد عبدالغني سعود: مشكلة الأراضي المقتطعة والحدود الصومالية، ص٥٨٩ من كتاب المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية ، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٢م.

وبما أن هذه الدراسة في صدد البحث عن مشكلة اقليم أوغادين، فمن المعلوم أن مملكة الحبشة كانت تنحصر على المرتفعات الاثيوبية الشمالية حتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، وأن شعوبا مستقلة منها كانت تقطن على حدودها الشرقية والغربية والجنوبية، ومن ثم فان الأراضي الصومالية لم تصبح جزءا من اثيوبيا الا بعد التقسيم الاستعماري للقرن الافريقي بموجب المعاهدات الاستعمارية بين اثيوبيا والدول الأوربية مثل بريطانيا في عام ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م وايطاليا سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م. ومع ذلك لم تتمكن امبرطورية اثيوبيا من فرض سيطرتها على مناطق أوغادين وهود والمنطقة المحجوزة الا بعد أن ضمتها بريطانيا اليها بمقتضى اتفاقيتي سنة ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨ و ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م. والى جانب ذلك الاثبات التاريخي الذي جاء مفصلا في التمهيد والفصل الأول من الدراسة، فان اخضاع الاقليم لسيطرة اثيوبيا "ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" دون أن يكون لشعب أوغادين خيار هو أوضح من أي شيئ آخر. ويطول الحديث هنا عن سياسة الحكومات الاثيوبية المتوالية لقمع مطالب سكان الاقليم وفرض الضرائب التعسفية على رؤوسهم ومواشيهم دون تمويل أي مشاريع انمائية في الاقليم.[١] أضف الى ذلك التمييز الاجتماعي والثقافي الذي يعانون منه. فقد صرح الامبرطور هيلاسيلاسي نفسه أثناء خطبته للصوماليين في قبردهري Qabridahare بمناسبة استلامه سلطة هود من بريطانيا سنة ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م بأنه "يجب على الصوماليين الذين يطلبون العلم أن يطلبوه باللغة الأمحرية فقط".[٢]

---

١) لتفاصيل أوضاع أوغادين الدالة على السياسة الاثيوبية الاستعمارية راجع: قصيدة لمحمود غورى، شاعر صومالي يشكو لسلطان كينديد في هوبيا من قساوة الحكم الأمحري على سكان أوغادين في:
Yaasiin Cismaan Keenadiid: Ina Cabdille Xasan E La Sua Attivita Letteraria,Roma, July 1982, P: 116.
وانظر الوثيقة الصومالية بعنوان "الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي، مطبوعات جمهورية الصومال الديمقراطية، مقديشو ١٩٧٤، ص٣٢ ومابعدها.

2) Raman G. Bhardwaj: The Dilemma of The Horn of Africa, Sterling Publishers, New Delhi, 1979, P: 90 also Tom Farer: War Clouds Over The Horn of Africa, P: 99.

لذلك لم تعترف جمهورية الصومال بتلك الحدود المصطنعة والمفروضة على الصوماليين لا بصفة مؤقتة ولا دائمة، كما لم تعترف بشرعية تلك الاتفاقيات التي عقدت بين اثيوبيا والدول الأوربية الاستعمارية، وذلك لعدة اعتبارات منها:[١]

أولاً: أن القوى الاستعمارية الحامية لا تتمتع بالملكية القانونية للقطر الذي تحميه، وعليه فهي لا تملك السند الصحيح لنقله الى دولة أخرى (اثيوبيا في هذه الحالة). فمن لا يملك الشيئ ليس له الحق في اعطائه ما لا يملك.

ثانياً: أن هذه الاتفاقيات تناقض معاهدات الحماية التي عقدتها كل من بريطانيا وايطاليا وفرنسا مع الصوماليين، والتي تعهدت فيها تلك الدول بالحماية والمحافظة على سلامة الأراضي الصومالية[٢].

ثالثاً: أن هذه الاتفاقيات تعارض بعضها بعضاً. فالاتفاقية الانجلو–الاثيوبية في عام ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م – التي كانت وما تزال أساس ادعاءات الاثيوبية – تعارض اتفاقية الانجلو–الايطالية التي سبقتها في عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م، وحولت بريطانيا بمقتضاها أجزاء من اقليم أوغادين الواقع تحت حمايتها الى النفوذ الايطالي، وذلك قبل تنازلها عنه لاثيوبيا بثلاث سنوات. وكذلك تناقض المعاهدة الفرنسية–الاثيوبية في عام ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م معاهدة الانجلو– الفرنسية التي قبلها في عام ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م. (أنظر خريطة –)

رابعاً: أن الشعب الصومالي لم يكن على علم بهذه الاتفاقيات التي بموجبها استولت اثيوبيا على أجزاء من أراضيه، ولم يكن طرفا فيها، ومن ثم فلا يلزم بها.

١) أنظر الوثيقة الصومالية بعنوان: "الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي"، ص٤٠. محمد عبدالغني سعود، مرجع سابق، ص٥٩٠. طرابلسي: مرجع سابق، ص٦٩. وانظر:
Yusuf E. Robleh, Abdulqawi A. Yusuf, & Aboud M. Aboud: Legal Analysis of Ethiopias Occupation of Western Somalia, Mogadisho,1977, PP: 5-19

٢) قارن بين المعاهدات الاستعمارية ومعاهدات الحماية في ملحق المعاهدات (أ).

خامساً: أن هذه الاتفاقيات تمثل خرقا صريحا لمبدأ تقرير المصير (The Principle of Self-Determination) المذكور في ميثاق الأمم المتحدة. فيما تنص مادة ١٠٣ من الميثاق نفسه على أنه "في حالة تعارض التزامات أعضاء الأمم المتحدة بمقتضى هذا الميثاق، والتزاماتها بموجب أية اتفاقية دولية أخرى ، فان التزاماتها بمقتضى الميثاق هي الراجحة". وعليه فان التزامات مبدأ تقرير المصير الوارد في الميثاق تبطل وترجح على التزامات المعاهدات الاستعمارية.

ويستند الصومال في موقفه أيضا الى قرارات مؤتمرى جميع شعوب افريقيا الذين انعقدا في أكرا عام ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م وفي تونس عام ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م حيث تقرر في الأول: التنديد بالحدود الاصطناعية التي أقامتها الدول الاستعمارية، وعلى الأخص تلك التي تفصل بين الجماعات الشعوبية وتفرق بين شعب من سلالة واحدة، وعقد المشاركون العزم على المطالبة بتعديلها في المستقبل القريب. فيما أكد مؤتمر تونس بتأييده الصريح لكفاح شعب الصومال في سبيل الاستقلال لكي يخرج الصومال الكبير الى حيز الوجود.(١)

على ما تقدم، ترى الحكومة الصومالية أن لهؤلاء الصوماليين الذين فُصلوا قهراً عن وطنهم وذويهم الحق في تقرير مصيرهم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان. وعبرت جمهورية الصومال مرارا وتكرارا وبأساليب متعددة عن موقفها الرامي لضرورة تحقيق الوحدة الصومالية من خلال ممارسة مبدأ حق تقرير المصير.

فقد جاءت الفقرة الرابعة(٢) من المادة السادسة لدستور الجمهورية المعمول به اعتباراً من أول يوليو ١٩٦٠م مؤكدة تعزيز الوحدة الصومالية وتشجيع شعوب العالم على التضامن من أجل ذلك، ونصها كالتالي:

---

١) محمد عبدالغني سعود، مرجع سابق، ص٥٩٠.

٢) نص الدستور الصومالي كما جاء في كتاب: Haji N. A. Noor, Opcit, P: 183

"تسعى جمهورية الصومال لتوحيد المناطق الصومالية بوسائل قانونية وسلمية وتشجع شعوب العالم وخاصة الشعوب الافريقية والاسلامية على التضامن".

وكما سجلت الجمهورية همومها الوحدوية ازاء جميع الأراضي الصومالية في نص دستورها، كذلك اختارت تصميم العَلَم الوطني ليؤكد مرة أخرى وبشكل دائم قدسية الوحدة الصومالية. فالنجمة الخماسية البيضاء المرسومة في وسط العَلَم الصومالي السماوي ليست سوى إشارة الى الأقاليم الصومالية الخمسة التي قسمها الاستعمار، والتي ينبغي أن تتحد وتشكل الصومال الكبير. وهي اقليم الصومال الايطالي، والصومال البريطاني، والصومال الفرنسي، واقليم أوغادين الخاضع لاثيوبيا، ومقاطعة الحدود الشمالية لكينيا N.F.D.

وفي عام ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م أصدرت الجمعية التشريعية قراراً يدعوا الى ضرورة وحدة الشعب الصومالي وحصوله على حق تقرير مصيره معلناً بأن الوحدة الصومالية هي من أهداف الجمهورية الفتية في سياستها الخارجية.[١]

وهو نفس المعنى الذي أكده رئيس وزراء أول حكومة صومالية مستقلة الدكتور عبدالرشيد علي شرماركي في تصريحه لوكالة أنباء الشرق الأوسط بأن "وحدة الأراضي الصومالية هي الهدف الأساسي لجمهورية الصومال، وأن هذا الهدف يشعر به ويصبو بعزم الى تحقيقه الصومال حكومة وشعباً."[٢]

وفي كلمة أخرى أكثر وضوحا قال الدكتور شرماركي: "لسوء حظنا، ان جيراننا الذين نسعى لاقامة علاقات منسجمة وارتباطات بناءة معهم، كسائر

---

١) محمود علي توريري: الحياد الايجابي وسياسة الصومال الخارجية، (ب.ن)، (ب.ت)، ص٢٦٠

٢) حمدي السيد سالم: خطب وتصريحات الدكتور عبدالرشيد علي شرماركي، رئيس مجلس الوزراء ٦٠ـ١٩٦٤م، وزارة الاستعلامات، مقديشو، ١٩٦٣م، ص٢٥١. أنظر أيضا محمود علي توريري، مرجع سابق، ص٢٦٠

افريقيا، ليسو جيراننا في حقيقة الأمر، فجيراننا هم أقرباؤنا من الصوماليين الذين حدث تزوير في مواطنتهم بواسطة حدود اصطناعية." (١) وأضاف شرماركي معرباً عن عدم إيمانه بشرعية الحدود الوهمية قوله: "عليهم أن يَعبُروا الحدود الاصطناعية الى مراعيهم، وكذلك الصوماليون لدينا أن يَعبُروا الى أوغادين، فكلانا يحتل نفس الأرض، ويتبع نفس النظام الاقتصادي القائم على الرعي، ويتكلمون بلغتنا، ونشترك في العقيدة والثقافة والتقاليد، فكيف اذاً نعتبراخواننا غرباء عنا !!؟" (٢)

وقد عبرت الحكومات الصومالية المتعاقبة في تصريحاتها وخطبها وبياناتها عن تمسكها بالوحدة الصومالية كهدف استراتيجي موحد في سياستها الخارجية.

أما كيفية توحيد جميع المناطق الصومالية، فتكاد تتفق رؤية الحكومات الصومالية على أن انشاء الصومال الكبير بتوحيد أجزائه الخمسة ليس بالضرورة أن يكون معناه ضم أراضي أو اقتطاعها بقوة ولا اتباع سياسة توسعية كما قد يدعي بعض معارضي الوحدة الصومالية، بل أن الاتحاد سوف ينشأ بعد حصول المقاطعات الصومالية الخاضعة حاليا للسيطرة الأجنبية على استقلالها بواسطة ممارسة مبدأ حق تقرير المصير. ويعتبر الصومال طريقة انشاء اتحاد محمية الصومال البريطاني سابقا واقليم الصومال الموصي عليه سابقا، بعد نيل كل منهما استقلاله في عام ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م "النموذج الكلاسيكي" للوحدة الصومالية التي ستقوم بروح الأخوة ورابطة الدم والتراث المشترك، وبمحض إرادة الصوماليين جميعاً، وبشعور الود الذي يجمع بين إخوة كانوا مفترقين لمدة طويلة. (٣)

---

1) The Somali Peninsula: *New Light on Imperial Motives,* P: vi (Preface).

أنظر أيضا: محمد عبدالغني سعود، مرجع سابق، ص٥٨٦

٢) نفس المصدر والمرجع، ونفس الصفحات

٣) أنظر وثيقة تصريح محمد ابراهيم عقال رئيس وزراء الحكومة الصومالية المشكلة في ١٠ يونيو ١٩٦٧م في بطرس بطرس غالي وآخرون: الخلاف الصومالي الاثيوبي الكيني، السياسة الدولية، العدد ١٩، يناير ١٩٧٠م، ص٢٤٣ـــ٢٤٤.

فسر الدكتور شرماركي المقصود من الصومال الكبير بأنه "توحيد نفس الأمة الصومالية التي قسمتها الامبريالية الأوربية والحبشية خلال الستين عاماً الأخيرة". وفي الوقت نفسه أعرب عن دهشته بأن اثيوبيا تحاول اليوم أن تصف الصوماليين بأنهم يتبعون سياسة التوسع، بينما الحقيقة أن الصوماليين يطالبون فقط بوحدة الأهالي والأراضي الصومالية بواسطة تطبيق مبدأ حق تقرير المصير ومبادئ حقوق الانسان.(١)

ويعتقد ساسة الصومال اعتقادا جازما أن وحدة الصومال لا تخدم مصالح الصوماليين فحسب، وانما تخدم أمن واستقرار القرن الافريقي ان لم يكن القارة كلها.

بعبارة موجزة عن أهمية الوحدة الصومالية في اطار الوحدة الافريقية أجزم رئيس الجمهورية الأسبق آدم عبدا لله عثمان في تصريح له قبل مغادرته مطار مقديشو لحضور مؤتمر القمة الافريقي التأسيسي في اديس ابابا سنة ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م، على أنه "لا يمكن التوصل الى الوحدة الافريقية ما دامت هناك نزاعات في الحدود بين البلدان الافريقية."(٢)

وقال رئيس وزراء الصومال في هذا المضمار: "أؤكد ـ وأنا على يقين ـ بأن توحيد القطر الصومالي لا يهم الصوماليين فقط، بل يهم افريقيا بأكملها، وقبل كل شيئ هذا الجزء من شرق افريقيا ، ذلك لأنه لا يمكن أن يستقر السلام في قرن افريقيا دون توحيد القطر الصومالي. ولا أود بهذا التأكيد توجيه أي تهديد، ولكن لأعبر عن اعتقادنا في النتائج الخطيرة المنطقية التي عشناها كما هو معلوم."(٣)

---

١) حمدي السيد سالم: خطب وتصريحات الدكتور عبدالرشيد علي شرماركي، ص١٩٢
٢) محمود علي توريري: مرجع سابق، ص٢٦١
٣) حمدي السيد سالم: خطب وتصريحات الدكتور عبدالرشيد علي شرماركي، ص٢٠٣

وهناك من يشكك في جدية تصريحات وبيانات الجمهورية حول وحدة الأقطار الصومالية واصفا اياها بأنها "ليست الا استهلاكاً محليا أو تخديراً لعقول الشعب"[١] الذي لا يهدأ له بال الا اذا رأى تحقيق ذلك. بل وبالغ توريري اتهامه للمسؤلين الصوماليين بدون استثناء بخيانة القضية مشيراً الى "أنهم شركاء الاستعمار في تجزأة وتقسيم الأراضي الصومالية بصورة غير مباشرة."[٢]

ورداً على المبالغة الأخيرة أكتفي بالاشارة الى عدم استقامة ذلك الحكم العمومي والمتسرع على قادة البلاد الى الاستقلال، في وقت لم تتجاوز فيه فترة حكمهم بضع سنوات. وهي فترة أقصر بكثير من أن تحقق فيها نتائج ملموسة في قضية عويسة ـ كهذه ـ لها مضاعفات دولية وتمثل بؤرة توتر أوضاع القرن الافريقي.

وذهب الباحث الأمريكي Mathias Hilletework الى أبعد من ذلك حيث زعم أن قادة الجمهورية الصومالية أوجدوا قضية الصومال الكبرى لتخدم الوحدة الداخلية، ناسيا أو متناسيا أن قضية الصومال الكبير أقدم من قيام الجمهورية. ولو كان اكتفى بـ"أن ساسة الصومال استخدمو القضية لكبح جماح التنافس القبلي الذي كان يهدد وحدة وكيان الجمهورية الناشئة"[٣]، لكان قوله في جانب كبير من الصحة، وإن كان التنافس القبلي الذي دأب حكام الصومال على التسلح به آخر ما يفكرون في التخلص منه، مع وجود مشاكل داخلية جمة، تستدعي صرف أنظار الشعب عنها، وتوجيه طاقاتهم نحو القضية الوطنية الكبرى.

---

١) توريري: مرجع سابق، ص٢٦٩

٢) المرجع نفسه، ص٢٦٩

3) Mathias Hilletework: Superpowers' Involvement in the Horn of Africa: *The Ethiopian-Somali Border Conflict,* Dissertation for Ph.D. in Howard University, Washington D.C., 1985, P: 116

أما وصف توريرى المشكك في اخلاص الجمهورية للوحدة، فيبدو لي أنه مجرد شعور يشاطره فيه بعض الصوماليين سواء في الأوساط السياسية[١] أو عامة الشعب[٢] نتيجة لاقتناعهم بأن الحكومات الصومالية لم توظف ما لديها من الأدلة التاريخية والمستندات القانونية والفرص المتاحة توظيفا جيدا كما ينبغي، لاسيما وأنها تملك من الوسائل ما لا يملكه الصوماليون المضطهدون في خارج الجمهورية الذين لا يسمح لهم التعبير عن شعورهم.

وان كنت لا أختلف مع هؤلاء في الحقيقة المرة وهي أن هذه المسألة رغم أهميتها ورغم الجهود الجبارة التي بُذلت من اجل ابقائها في أذهان الناس على الصعيدين الاقليمي والمحلي الا أن جوهر المسألة لم يتم بحثه مع الأطراف المعنية حتى الآن. ولكننا نتفق جميعا على أن المسألة مطلب شعبي لا تستطيع أي حكومة التهاون فيه. بل ويرى الوحدويون "أن مجد كل رئيس صومالي مرتبط بانهاء الاستعمار الأسود واظهار صوماليا الكبرى الى حيز الودجود أكثر من ارتباطه بالاصلاحات الداخلية."[٣]

اذا فلا مجال للشك في إخلاص المسئولين ومدى مشاركتهم مع رعيتهم في هموم الوحدة، الا أنهم يَخْطُون نحو تحقيقها حسب امكانياتهم والظروف المحاطة بهم التي قل ما يقدرها الشعب المتحمس للوحدة.

وقد قامت الحكومات الصومالية منذ الاستقلال بجهد بالغ في سبيل الوحدة. فقد جندت الخبراء والباحثين من ذوي المقدرة لكتابة تاريخ الصومال مع

---

١) السفيرالدكتور/ يوسف عمر الأزهري (سفير الصومال لدى الولايات المتحدة): مقابلة شخصية، أبدى لي فيها عدم اقتناعه بذلك الدور الذي لعبته الجمهورية تجاه مشكلة الأراضي الصومالية المحتلة منذ استقلالها وحتى سقوط نظام سياد بري، الى حد أنه يشك من مدى جدية الحكومات الصومالية في الأمر.

٢) أنظر طاهر محمود جيلي، مرجع سابق، ص١٤٦-١٤٨

٣) ابراهيم عبدالله محمد ماح: الهزيمة الثالثة: الكفاح التاريخي للصومال الغربي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٢م، ص٧٥

التركيز على الأدلة التاريخية المدحضة لادعاءات اثيوبيا.[١] وذلك لتقديم حقائق القضية الصومالية للعالم، ولتزويد المواطن الصومالي بمعلومات دقيقة عن مدى الخسائر التي لحقت بشعبه ووطنه من جراء التعسف الاستعماري.

وكانت الحكومات الصومالية تحرص بشدة على عرض القضية في المؤتمرات العالمية والاقليمية وشرح موقفها منها. وكانت الوفود تبعث الى مختلف دول العالم حيث كان طرح مشكلة الصومال في مقدمة مهماتهم.[٢]

وتعتبر علاقات الحكومات الصومالية المتتالية بدول العالم التي كانت رهنا بموقف تلك الدول من القضية الصومالية خيرشاهد على صدق نوايا ها. ويقر توريري نفسه هذه الشهادة حيث جعل مسألة الحدود احدى دعامات التي تقوم عليها السياسة الخارجية الصومالية، يزداد تأثيرها في سياسة الحكومة كلما تأزم الموقف في الحدود.[٣]

فقد شهدت علاقات الصومال بالدول المجاورة مثل كينيا واثيوبيا كثيرا من المقاطعات نتيجة لمعاملاتهما مع الصوماليين الواقعين تحت رحمتهما. كما اضطرت الجمهورية في ١٤ مارس ١٩٦٣م/١٣٨٣هـ الى قطع علاقاتها مع بريطانيا العظمى نظراً لموقفها المناوئ للوحدة الصومالية واعلانها تبعية مقاطعة الحدود الشمالية لكينيا، ملقية وراء ظهرها نتيجة الاستفتاء العام الذي تمخض عنه رغبة ٨٧٪ من سكان الاقليم في الانضمام الى جمهورية الصومال.[٤]

---

١) كان لتشجيع الجمهورية ووضعها الوثائق الرسمية في الأرشيفات الحكومية تحت تصرف نخبة من الباحثين والمؤرخين أبلغ الأثر في اصدار كتب ومنشورات تمثل مصادر أولية لتاريخ الصومال عامة ومشكلة الحدود خاصة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: كتاب "الصومال قديما وحديثا" في مجلدين للكاتب المصري حمدي السيد سالم. J. Drysdale: "The Somali Dispute". And "The Somali Peninsula" & "A Legal Analysis Of Ethiopia's Occupation of Western Somalia" by the Ministry of Information. هذا فضلا عن الوثائق المنشورة تحت عناوين: الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي، الصومال الغربي تاريخه السياسي والنضالي، تاريخ الصومال الغربي ونحو ذلك من المطبوعات التي كانت تصدر من وزارتي الخارجية والاعلان.

٢) أنظر قائمة المؤتمرات والوفود الصومالية الى الخارج في صدر الاستقلال كما جاءت في كتاب: حمدي السيد سالم: الصومال قديما وحديثا، ص٤٤٧-٤٦٠

٣) محمود علي توريري: مرجع سابق، ص٨٥-٨٦.

٤) حمدي السيد سالم: خطب وتصريحات الدكتور عبدالرشيد علي شرماركي، ص٢٣٦.

في هذا الصدد قال الدكتور شرماركي في حديث صحفي مع السيد/ رفعت المهندس مراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط: "ان أية دولة أو أي شخص يعاوننا ويؤيدنا في هذا الهدف (توحيد الأراضي الصومالية) فهو صديق لنا، وان أية دولة أو شخص يعرقل سيرنا نحو تحقيق أهدافنا فهو عدو لدود لنا."(١)

ولسنا مبالغين لو قلنا أن مشكلة الحدود لم تنعكس على السياسة الخارجية الصومالية فحسب، وانما حددت للحكومات الصومالية اتجاهها السياسي بحيث تختار الحكومات مع أي معسكر تقيم علاقاتها الودية تمشيا مع تطورات مشكلة الحدود. فقد تحولت حكومة شرماركي سنة ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م بعد أن يئست من تزويد الدول الغربية لها بالأسلحة اللازمة، سيما وقد قطعت علاقاتها مع بريطانيا ـ تحولت ـ الى المعسكر الشرقي، وعقدت مع الاتحاد السوفيتي اتفاقية عسكرية(٢). وعندما عقدت اثيوبيا وكينيا اتفاقية الدفاع المشترك في عام ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م اعتبرت جمهورية الصومال ذلك خطرا يهدد أمنها القومي، فأكد عبدالرزاق حاج حسين رئيس وزراء الصومال في برنامج حكومته الثالثة بأنه "اذا استمر الحلف الدفاعي بين اثيوبيا وكينيا، فاننا سنكون مضطرين الى الانحياز عن سياسة الحياد"(٣). وكان قرار سياد بري بالغاء الاتفاقية السوفيتية- الصومالية وتحوله الى المعسكر الغربي سنة ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م قد جاء نتيجة لموقف السوفيت المساند لاثيوبيا في حرب أوغادين كما سيأتينا(٤).

وليس أبلغ في هذا المضمار من رد الرئيس آدم عبدالله عثمان على البروفيسور الأمريكي الذي علّق مستنكراً على العلاقات الصومالية السوفيتية

---

١) حمدي السيد سالم: خطب وتصريحات الدكتور عبدالرشيد علي شرماركي، ص٢٥٢
٢) انظر ص١٦٢ من البحث.
٣) توريري: مرجع سابق، ص٨٦. وانظر:
S. M. Makinda: "Conflict and Accommodation in the Horn of Africa: Kenya's Role in the Somali-Ethiopian Dispute", Australian Outlook, Australia, 37, 1, 1983, P: 35
٤) انظر ص٢٧٥ من البحث وما بعدها.

فقال له الرئيس آدم: "لا تخطئ أيها الاستاذ! فمن أجل ضمان حق تقرير المصير للصوماليين خارج الجمهورية أتحالف مع الابليس نفسه"[١].

هذا وقد خاضت الجمهورية في اصطدامات مسلحة وحروب دموية مع اثيوبيا كان أشهرها حرب عام ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، وحرب أوغادين في عام ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، وذلك من أجل الدفاع عن حقوق الصوماليين في أوغادين وهود. ولا أظن أن باحثاً محايداً يتجرأ على وصف ذلك كله بأنه استهلاك محلي أو "تخدير لعقول الشعب" تلك العبارة التي تذكرنا المقولة الباطلة التي تصف الدين بأنه "أفيوم الشعوب".

بعد هذه المحاولة المتواضعة لابعاد شبهة الخيانة عن الحكومات الصومالية، أود استكشاف العقبات التي حالت دون توظيف الجمهورية ما في حوزتها من الأدلة التاريخية والمستندات القانونية والخوض في جوهر المشكلة لاثبات حق الصوماليين في تقرير مصيرهم. وعلى الرغم من وجود صعوبات من خارج الجمهورية التي سيأتي تفصيلها في مواضع أخرى[٢] ومن بينها الموقف الاثيوبي المصر على عدم التفاوض في السيادة الاثيوبية على الاقليم محاولا اجبار الجمهورية على الاعتراف بالمعاهدات الاستعمارية، وكذلك موقف منظمة الوحدة الافريقية المتمسك بقدسية الحدود القائمة، اضافة الى تهرب هيئة الأمم المتحدة من القضية واحالتها المستمرة للمنظمة الاقليمية[٣]. غير أن البعض يعتقد أن العبئ الكبير يقع على ضعف الدبلوماسية الصومالية التي أخفقت في أداء مهمتها أمام الدبلوماسية الاثيوبية[٤].

---

1) Mathias Hilletework: Opcit, P: 117

٢) أنظر نماذج من تلك الصعوبات في صفحات ١٣٥، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧ من البحث.

٣) أنظر ص١٧١،١٧٣ من البحث. ولتفاصيل أكثر عن تهرب الهيئة من القضية راجع كتاب أحد مفوضيها:

Louis FitzGibbon: The Evaded Duty, Rex Collins Ltd, London, 1985. Chapters 3 & 5.

٤) توريري: مرجع سابق، ص٢٧٧ وما بعدها

وذهب الدكتور مختار الى أنَّ العامل الرئيسي للهزائم الميدانية المفاجأة التي لحقت بكثير من الحركات الوطنية الصومالية يرجع الى ضعف الدبلوماسية الصومالية عبر الأزمان. وذلك بدءاً من حركة الامام الغازي أحمد ابراهيم جري الذي استولى على تسعةِ أعشار من أراضي مملكة الحبشة الأمحرية، ثم مالبث أن ضاع ملكه بهزيمة واحدة في الموقعة التي استشهد فيها عام ١٥٤٣م، ومروراً بحركة الدراويش بزعامة السيد محمد عبدا لله حسن الذي قاوم ببسالة جيوش الجبهة الثلاثية (بريطانيا وايطاليا والحبشة) زهاء ربع قرن من الزمان، الا أنه فَقَدَ كل شيئ هو الآخر بمجرد ضرب معقله في تليح Taleex بقنابل الطائرات البريطانية سنة ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م، ولم يستطع أن يحافظ حتى على الأجزاء التي حصل عليها بمقتضى معاهدة اليج Ilig التي أبرمها مع ايطاليا وبريطانيا في عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، وختاماً بحرب أوغادين سنة ٧٧-١٩٧٨م الذي أثبت فيه الجندي الصومالي شجاعته وقدرته القتالية حيث استولى الصومال ٩٠٪ من أراضيه المحتلة، غير أن النتيجة كانت انسحاباً مفاجئاً من كل الأرضي المحررة التي روى فيها شهداء الصومال بدمائهم.(١)

ولما نال هذا الاستنتاج اعجابي قمت بعرضه على الأوساط الدبلوماسية والعسكرية على حد سواء. فتبين لي أنه ليس استنتاجا وانما بات حقيقة واضحة يقتنع بها كثير من العسكريين حيث أكد لي أحدهم(٢) أنه "كثيراً ما تم تحقيق انتصارات مدهشة في الميدان العسكري على الاثيوبيين الذين يتفوقون غالباً في العدد والعتاد، الا أن الجانب الصومالي يفتقد دائماً من يترجم تلك الانتصارات العسكرية الى مكاسب سياسية لصالح القضية الصومالية".

١) محمد حاج مختار: الصومال الايطالي في فترة الوصاية ، ص٣٥٦-٣٥٧

٢) العقيد/ عبدا لله يوسف أحمد (قائد الجبهة الجنوبية من الجيش الصومالي في حربي ١٩٦٤م و ١٩٧٧م): مقابلة شخصية.

ذكر لي السفير الدكتور/ يوسف عمر الأزهري قصتين تدل كل منهما على جانب من عيوب الدبلوماسية الصومالية. يقول السفير الذي شغل مناصب دبلوماسية متعددة واشترك في كثيرمن المؤتمرات والمحادثات حول مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية بصفته دبلوماسيا صوماليا ينتمي الى اقليم أوغادين وعاش فيه: أنه كان من ضمن وفد صومالي الى اديس ابابا على مستوى نائب الرئيس وبمعية عدد من الوزراء من بينهم وزير الخارجية ورهط من كبار المسئولين، وذلك للتفاوض مع الحكومة الاثيوبية في شأن مشكلة الحدود. وبعد بدء المحادثات أخذ وزيرا خارجية البلدين جلسة مغلقة امتنع فيها وزير الخارجية الاثيوبي عن أن يتطرق في الحديث عما يمس السيادة الاثيوبية على أوغادين بحجة أن قرار مؤتمر القمة الافريقي بالقاهرة عام ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م قد أقر بقدسية سيادة دول الأعضاء على أراضيها الواقعة في حدودها القائمة. ثم قدم لنظيره الصومالي صورة موقعة من القرار. وكان الصومال من ضمن الدول التي وقعت عليه بعد تسجيل تحفظاتها عنه في ملحق مرفق به. الا أن وزير الخارجية الصومالي قد بهت بالقرار الذي يبدو أنه لم يسمع عنه من قبل فضلا عن ملحق التحفظات الذي سجله سلفه وزير خارجية الصومال لحضوره المؤتمر بالنيابة عن رئيس الجمهورية. وأضاف السفير أن موقف بقية أعضاء الوفد كان أدهى وأمر، حيث اقتنعوا جميعا بوجاهة حجة الوزير الاثيوبي محملين اللوم على المسئولين الصوماليين الذين وقعوا على القرار آنذاك الى درجة صعب عليّ ـ والكلام للسفير ـ اقناع رؤسائي بوجود ملحق بالقرار نفسه يبرر موقفنا. وبعد أن أُحضر الملحق في اللقاء التالي أصر الجانب الاثيوبي على موقفه الذي اعتبره الوسيط الافريقي في قاعة الجلسات وسائر الدبلوماسيين المهتمين الذين كانوا يتابعون الحدث عن كثب أنه موقف معاند لا يستند الى حجة مقنعة في رفضه لاستكمال المناقشات. اهـ

---

١) السفير الدكتور/ يوسف عمر الأزهري: مقابلة شخصية.

على رأي السفير[١] لا يلام ذلك الوزير الذي يعتبر في الأوساط الصومالية أفضل من تولى هذا المنصب، ولا يلام بقية أعضاء الوفد الذين لم يتم انتقاؤهم حسب كفاءاتهم ومؤهلاتهم العلمية، سواء كان ذلك وقت تعيينهم لهذه المناصب السياسية أو عند انفاذهم الى تلك المهمة الدبلوماسية الشاقة. غير أن الوزير يلام على قبوله بالجلسة المغلقة مع علمه بنقطة ضعفه بعيداً عن مستشاريه. والقصة في مجملها وان دلت على نموذج من نوعية الرجال الذين تبعثهم الحكومات الصومالية الى المهمات الدبلوماسية وهم يفتقرون الى أدنى قدر من المعلومات عن الموضوع الذي يتفاوضون فيه، فانها من جانب آخر تشير الى مدى ادراك المفوض الاثيوبي على مستوى معلومات خصمه، وقدرته على استغلال نقاط ضعفه للامتناع عن الخوض في جوهر المسألة.

أما القصة الثانية فيقول السفير الدكتور توجهنا ونحن وفد صومالي بقيادة رئيس الصومال لحضور مؤتمر القمة الافريقي في لاجوس، حيث كان من المقرر أن ترفع لجنة افريقية خاصة تقريرها عن مشكلة أوغادين للمؤتمر. لذلك قاطعت الحديث المسترسل الذي كان يدور بين أعضاء الوفد على متن الطائرة ونحن في منتصف الطريق سائلاً عمّا اذا كانت هناك توجيهات عامة من المسئولين لمواجهة الموقف المحتمل ولو بصورة نقاط عريضة. فرد علي باحتقار أحد الوزراء قائلاً: "كنت على بينة من أمري وأنا أتهم الدكتور دوما بالرجعية" وقبل أن أعي ماذا يقصد الوزير أو أفهم ما علاقة سؤلي بالرجعية! تابعه نائب الرئيس " ان الذي تطلبه يا دكتور من اختصاص اللجنة السياسية من المجلس الأعلى للثورة وقد أعدت عُدتها لمواجهة الموقف". ثم قطع الرئيس قول كل خطيب "بالتأكيد لا يقصد الدكتور التطاول على اختصاصات اللجنة السياسية وانما يريد التنسيق والتحضير المسبق. وأنا من رأيي أن لا نسبق الأحداث ونقول ما بدا لنا بعد الاطلاع على التقرير"[٢].

---

١) السفير الدكتور/ يوسف عمر الأزهري: مقابلة شخصية.
٢) المقابلة نفسها.

وهذه القصة مثال آخر لأحد أسباب اخفاق الدبلوماسية الصومالية في أداء مهماتها ألا وهو عدم تحضير برنامجها للمؤتمرات والمحادثات التي تعتزم حضورها. ولعل ذلك يرجع الى الأسلوب التقليدي لشيوخ القبائل الصومالية عند حضورها في الاجتماعات العشائرية Shir باللغة الصومالية. حيث يعتمد كل خطيب عادةً على قوة فصاحته في تعقيب ما يطرحه نُظَراءه تحت الشجرة.

أخفقت الدبلوماسية الصومالية في وضع استراتيجية واضحة المعالم لسياستها تجاه مشكلة الحدود، وفشلت في أن تجر خصمها الى الخوض في القضايا الجوهرية، كتبعية التاريخية للاقليم، وشرعية المعاهدات الاستعمارية، وحق تقرير المصير لسكان المنطقة، وعجزت عن التمييز أمام الرأي العام العالمي بين مطالبة الصومال بحق تقرير المصير للصوماليين خارج الجمهورية وهو دورها، وبين ما يسمى بأطماع توسعية على حساب جيرانها يشمل حتى مناطق اثيوبية لا يسكنها صوماليون مثل مناطق "أبو" و "عفر" وهو تفسير اثيوبيا وكينيا للصومال الكبير(١). ولم تستطع الدبلوماسية الصومالية مهما بدلت من الجهود اقناع العالم بأن توحيد الأراضي الصومالية ليس مطلبا اجباريا وانما الأقاليم المحتلة هي التي تختار بعد استقلالها بواسطة تطبيق مبدأ حق تقرير المصير إما الانضمام الى جمهورية الصومال كما فعل اقليما الصومال الايطالي والصومال البريطاني اللذان تكونت منهما الجمهورية سنة ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م، أو الاحتفاظ باستقلال تام كما فعلت جمهورية جيبوتي عام ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، أوحتى البقاء في اثيوبيا(٢).

---

1) Hakan Wilberg: "Focus On The Horn Of Africa", Journal Of Peace Research, International Peace Research Institute, Oslo, No. 3, Vol. XVI, 1979, P: 191.

٢) أنظر خطاب رئيس جمهورية الصومال آدم عبدالله عثمان في مؤتمر القمة الافريقي التأسيسي باديس ابابا ١٩٦٣م في السياسة الدولية ، العدد ١٩، سنة ١٩٧٠م، ص٢٣٠ . وتصريح محمد ابراهيم عقال رئيس وزراء الحكومة الصومالية المشكلة في ١٠ يونيو ١٩٦٧م، السياسة الدولية، العدد ١٩، سنة ١٩٧٠م، ص٢٤٣ .

ولكن يجب أن نشير الى أن الدبلوماسية الصومالية رغم فتوة نشأتها ونذرة الفرص المتاحة لها أمام الصعوبات التي تواجهها اقليميا ودوليا، إلا أنها حققت الشيئ الكثير في سبيل الأهداف التكتيكية ازاء القضية سواء في المؤتمرات الدولية أوالمحافل الاقليمية، واكتسبت تأييد وتعاطف بعض الدول، كما لفتت أنظار الرأي العام العالمي واهتمام الدول الكبرى بالمشكلة التي أصبحت في نظر الجميع بؤرة القلاقل والتوترات في أوضاع القرن الافريقي. ويكفيها فخراً أنه لولا أن وفق ا لله الدبلوماسية الصومالية بجهودها المكللة بوقف اطلاق النار في حرب عام ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م اثر اتفاقية الخرطوم، لاستنفدت القوات الصومالية الناشئة امداداتها ولتحولت انتصاراتها الأولية الى هزيمة قاضية للحكومة الفتية وهي في مهدها حسب تقدير دبلوماسي معاصر للحرب[١] .

ومن هنا أستطيع القول بأن المسألة تحتاج الى[٢] : وضع خطط استراتيجية للسياسة الخارجية الصومالية ترتكز على دراسات موضوعية تُفَنِّد فيها الأسس التاريخية والقانونية للمشكلة حتى يكون الرأي العام العالمي على بينة من أمر المشكلة، الى جانب اعداد كوادر دبلوماسية يقظة ومدعمة بمعلومات موثوقة تستطيع أن تحدد على ضوئها موقفها قبل حضور أي مفاوضات، بحيث تعرف ما لها وما عليها وتضع نصب عينيها الموقف المتوقع من الطرف الثاني ومدى التنازلات التي يمكن أن تقدمها، شريطة أن تقف وراء هذه الدبلوماسية قوة مسلحة تستطيع الحفاظ على منجزاتها السلمية وتعزز موقف المفاوضين في المحادثات وترهب وتحد من أطماع الطرف الآخر عملاً بقوله تعالى: **﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّااستَطَعتُم مِن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الخَيلِ تُرهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ ا للهِ وَعَدُوَّكُم وَآخَرِينَ مِن دُونِهِم لا تَعلَمُونَهُم ا للهُ يَعلَمُهُم...﴾**[٣]

١) السفير عبدالقادر عيسى حيجيلى (القائم بأعمال السفارة الصومالية في نيروبي أيام الحرب عام ١٩٦٤م): مقابلة شخصية.

٢) أنظر محمود علي توريري: مرجع سابق، ص٢٧٩-٢٨٣. ومحمد حاج مختار، مرجع سابق، ص٣٥٦.

٣) سورة الأنفال، الآية رقم ٦٠

الرؤية الاثيوبية:

لم يطرأ أي تغيير يذكر في الرؤية الاثيوبية ازاء حدودها منذ إنتهاء القرن التاسع عشر الميلادي وحتى بعد قيام جمهورية الصومال الديمقراطية في عام ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م. فاذا كان منيلك الثاني مؤسس امبرطورية الحبشة قد زعم في خطابه الدوري المشهور بأن حدود بلاده البحر الأحمر والمحيط الهندي،(١) وطالب هيلاسيلاسي مجدد دولة اثيوبيا الحديثة في مذكرته التي رفعها الى مؤتمر وزراء الخارجية لدول الحلفاء المنتصرة في عام ١٣٦٥هـ/١٩٤٥م باسترداد ما سمي بالمقاطعات المفقودة "Lost Provinces" الصومال واريتريا،(٢) فان وزارة الاستعلامات الاثيوبية تؤكد بعد قيام جمهورية الصومال أن "موقف اثيوبيا من مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية لم يطرأ عليه أي تغيير"(٣). بل ادعى رئيس الوزراء الاثيوبي من جديد بأن الحدود التاريخية لاثيوبيا كانت تمتد من البحر الأحمر الى المحيط الهندي متضمنة بذلك جميع الأراضي التي تقع بين البحرين"(٤).

لذلك لا تقتصر الرؤية الاثيوبية على امتلاكها للمناطق المتنازع عليها بين البلدين فقط، وانما تتجازف بادعاء تبعية أراضي الجمهورية لها تاريخياً. وبالتالي فان اعترافها للجمهورية في حد ذاته هو من باب الاستسلام للأمر الواقع ليس إلا.

كذلك ترفض اثيوبيا أن احتلت يوماً ما مساحة كبيرة من الأراضي الصومالية وضمتها الى امبرطوريتها بموجب اتفاقيات عقدتها مع الدول الاستعمارية الأوربية دون ارادة أو رغبة سكان تلك الأراضي، بحجة أن "اثيوبيا كانت دائما في التاريخ ولقرون عديدة في وضع دولة مستقلة وكأمة منذ

---

١) أنظر الخطاب الدوري في ملحق الوثائق (ب - ١)

2) Margery Perham: The Government Of Ethiopia, Appendix G, PP: 480,484

٣) بيان وزارة الاستعلامات الاثيوبية سنة ١٩٦١م في السياسة الدولية، العدد ١٩، يناير ١٩٧٠م، ص٢٢٨

٤) أنظر خطاب رئيس الوزراء الاثيوبي في مؤتمر أديس ابابا التأسيسي لمنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣م في السياسة الدولية، العدد ١٩، سنة ١٩٧٠م، ص٢٣٢

أكثر من ٣٠٠٠ سنة.... وأنه لا توجد أي دلالة في التاريخ عن وجود دولة صومالية أو أمة صومالية"[١] على حد قول رئيس الوزراء الاثيوبي.

تختلف اثيوبيا عن كينيا في ردها على حقيقة تجانس الصوماليين من حيث اللغة والدين والجنس والتاريخ والعادات مما يؤكد ضرورة توحيدهم. ففي حين أجاب الرئيس الكيني السابق Jomo Kenyatta بكل بساطة " أن يغور هؤلاء الذين لا يريدون أن يصبحوا كينيين" يرفض ذلك الامبرطور هيلاسيلاسي بحكم طبيعة قوميات اثيوبيا المتباينة[٢] . بمعنى أنه اذا سمح لكل قومية في اثيوبيا أن تنفصل عن الامبرطورية فسوف لا تكون هناك اثيوبيا.

وصرح بذلك رئيس الوزراء الاثيوبي حيث قال: "اذا اضطررنا الى اعادة رسم خريطة لافريقيا على أسس الدين والجنس واللغة فانني أخشى كما صرح بذلك الجميع أن تختفي دول كثيرة من الوجود"[٣] . لهذا السبب تؤيد اثيوبيا، بل تتبنى مبدأ احترام الحدود القائمة كأمر واقع Status Quo وعدم تعديلها بمجرد أنها من عمل الاستعمار. وهذا هو المبدأ الذي أقر به جميع الوفود الافريقية المشاركة في قمة القاهرة عام ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م ما عدا الصومال والمغرب العربي.

ترى اثيوبيا أن مبدأ حق تقرير المصير لجميع الشعوب الذي ورد في ميثاق هيئة الأمم المتحدة لا ينطبق على شعوب الدول المستقلة كاثيوبيا وانما على الشعوب التي لم تحصل بعد على الاستقلال من الحكم الأجنبي[٤] .

---

١) خطاب رئيس الوزراء الاثيوبي في مؤتمر اديس ابابا ١٩٦٣م، السياسة الدولية، العدد ١٩، يناير ١٩٧٠م، ص٢٣٢

2) Peter Woodward: Relations Between Neighbouring States In North East Africa, (The Journal Of Modern African Studies, 22, 2, 1984), P: 275.

٣) خطاب رئيس الوزراء الاثيوبي في مؤتمر اديس ابابا ١٩٦٣م، السياسة الدولية، العدد ١٩، يناير ١٩٧٠م، ص٢٣٢

٤) محمد عبدالغني سعود، مرجع سابق، ص٥٩١

والمتأمل في الرؤية الاثيوبية للمشكلة يخرج بأنها تستند في ادعاءاتها بملكية المناطق الصومالية المتنازع عليها الى:

أولاً: ما تسميه بـ خلفيات تاريخية "وهي في الواقع انتهاكات للحقائق التاريخية لا تعطينا تعليلات كافية للأوضاع السياسية والدينية القائمة في الوقت الحاضر، واشارات غامضة الى التاريخ القديم والهجرات الانسانية تستدعي كل جملة منها تقريبا الى الوقوف عندها للتعليق والتصحيح"(١) على حد تعبير Margery Perham. ومن السهولة بمكان اثبات عدم وجود سيطرة حبشية على أي بقعة من الأراضي الصومالية قبل احتلالها لمدينة هرر سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م، ما عدا الاتاوات المتقطعة التي كان يدفعها بعض الحكام لملك الحبشة(٢)، واستيلاء الأخير المؤقت على ميناء زيلغ أحياناً نتيجة لانكماش نفوذ الامارات الاسلامية بين حين وآخر ابان الحروب الصليبية في القرن الافريقي(٣).

ثانياً: المعاهدات الاستعمارية التي أبرمتها امبرطورية اثيوبيا مع كل من بريطانيا في سنوات ١٨٩٧، ١٩٤٨، ١٩٥٤م وايطاليا في ١٨٩٧ و ١٩٠٨م. تلك المعاهدات التي تحوم حولها ملابسات قانونية جعلت الدول الاستعمارية نفسها تخجل من الاستناد الي شرعيتها. فقد أدلى وزير الدولة البريطاني لشئون المستعمرات تصريحاً في المجلس العمومي سنة ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م جاء فيه "بأنه يأسف لمعاهدة ١٨٩٧م، وأنها كغيرها مما حدث من قبل كان من المستحيل غض النظر عنها"(٤). كما مر بنا نقد ايطاليا لمعاهدة ١٩٠٨م فضلاً عن غيرها ورفضها للاستناد إليها لتعليم الحدود أثناء مفاوضاتها المباشرة مع اثيوبيا(٥).

---

1) Margery Perham: Opcit, Appendix G, P: 480-81
2) Richard Greenfield: The Ogaden - Province Or Colony?, P: 5 & after

٣) راجع تفصيل ذلك في الفصل التمهيدي.
٤) حمدي السيد سالم، الصومال قديما وحديثا، ج٢، ص٢٣٠
٥) راجع الفصل الثاني، ص١٠٧.

ثالثاً: قرار مؤتمر القمة الافريقي في القاهرة سنة ١٩٦٤م "بتعهد جميع الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال القومي"[1].

وهذا القرار يلزم جمهورية الصومال واثيوبيا باحترام الحدود القائمة بينهما، حسب التفسير الاثيوبي للقرار. في حين ترى جمهورية الصومال أنه لا يلزمها بشيء نظرا لعدم وجود بينها وبين اثيوبيا حدود دولية تستحق الاحترام، ولكونها قد سجلت تحفظاتها عن القرار في حينه. وأيا كان الأمر فلا شك أن القرار لا يمنع سكان أوغادين بأي حال من الأحوال عن مطالبة حقهم في تقرير مصيرهم.

١) أنظر نص القرار في ا السياسة الدولية ، العدد ١٩، يناير ١٩٧٠م، ص٢٤١.

المشكلة في المحافل الافريقية

اذا سلمنا أن ما كان صراعا دينيا محتدما في العصور الوسطى بين المسلمين والمسيحيين بصفة عامة وبين الأمحرة والصوماليين بصفة خاصة، بدأ يتحول الى هجوم من طرف واحد منذ أن وقع الصوماليون تحت نير الاستعمار الأوربي الذي قدّمهم فريسة سهلة لخصومهم الاثيوبيين. وأن الحركات الجهادية التي كانت تخرج من صميم هذه الأمة الاسلامية من حين لآخر دفاعا عن كيانها وكرامتها بدأت تتحول الى أحزاب متنافسة يغلب عليها الطابع السياسي وتسيطر عليها هموم شخصية ومصالح ذاتية، حينئذ ندرك مدى الهوان والذل الذي أصاب تلك الأمة المغلوبة في أمرها. ولكنها بعد أن نالت استقلالها — اذا صح التعبير — كان لزاما عليها أن تحاول استعادة حقها المسلوب بكل الوسائل الممكنة.

لذلك أظهر ساسة الصومال منذ ممارستهم الأولى لادارة شئونهم الداخلية سنة ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م، اهتماما متزايدا بفكرة الوحدة الافريقية Pan-Africanism، ووجهوا الحركة الوطنية الصومالية لتلتقي بمفاهيم الوحدة الافريقية لكي يتسنى لها تحقيق أهدافها الوحدوية في اطار هذه المفاهيم الافريقية التي اجتاحت القارة آنذاك.

يظهر هذا التوجه السياسي واضحا من ازدواجية هدف الجمهورية لتحقيق الوحدة من ناحية، والتضامن مع العالم الاسلامي والافريقي من ناحية أخرى، كما جاء في الفقرة الرابعة من المادة السادسة لدستور الجمهورية [(١)].

وترى الجمهورية أن تحقيق الوحدة الصومالية هو التطبيق الجزئي للوحدة الافريقية التي يستطيع الصومال أن يلعب دوره فيها فقط في حالة توحيد أراضيه

1) Haji N. A. Noor: The developement of The Constitution of Somali Republic, P: 183

وامكانياته الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق يحتفل الصومال بوحدة اقليم الصومال الايطالي ومحمية الصومال البريطاني (سابقاً) ليس كخطوة ايجابية نحو توحيد جميع المناطق الصومالية فحسب، وانما كنموذج مصغر للوحدة الافريقية أيضاً، كما أكد رئيس وزراء الصومال الدكتور شرماركي أن "هذا العمل (مشيراً الى وحدة الاقليمين) لم يكن عملاً استعمارياً أوتوسعياً أو ضماً وانما كان مساهمة ايجابية في السلام والوحدة في افريقيا"(١)، وذلك بواسطة ممارسة حق تقرير المصير.

وألزمت قادة الصومال على نفسها أن يكون لهم مشاركة فعالة في المحافل الافريقية ابتداءاً من مؤتمر جميع الشعوب الافريقية في أكرا عام ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م، وذلك لطرح وجهة نظرهم في التوفيق بين الوحدتين. وكانت مؤشرات قرارات المؤتمرات الافريقية التي نوقشت فيها المسألة مشجعة منذ ذلك الحين وحتى قطع الصومال علاقاتها مع بريطانيا في مارس ١٩٦٣م/١٣٨٣هـ.

سبقت الاشارة الى تأييد مؤتمري جميع الشعوب الافريقية في أكرا سنة ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م وتونس سنة ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م لوجهة النظر الصومالية الرامية بضرورة اعادة رسم الحدود الافريقية بما يتفق وتكوينات الشعبية للقوميات(٢). ورغم أن الفكرة قوبلت بمعارضة عنيفة في مؤتمر القاهرة سنة ١٣٨١هـ/١٩٦١م(٣) من قبل الدول التي لا تحبذ اجراء أي تعديلات في الحدود الدولية، الا أن وجاهة الفكرة، بحيث يستحيل تحقيق الوحدة الافريقية المنشودة دون تسوية النزاعات الحدودية التي تعاني منها شعوب القارة، لم تترك للمعارضة فرصة لتسجيل بصماتها على قرارات مؤتمرات جميع الشعوب الافريقية.

---

1) The Somali Peninsula, P: VI.

٢) انظر ص١٢٥ من البحث.

3) I. M. Lewis: The Modern History of Somaliland, P: 179

ففي مؤتمر مونوروفيا الذي أعقب مؤتمر القاهرة بشهرين، حث فيه المشاركون اثيوبيا والصومال على تسوية نزاعهما في الحدود بما يضمن سلامة وأمن المنطقة[١] .

لم تقتصر نتائج المؤتمرات الافريقية على تلك الدعوات الجامدة والشعور الوحدوي فحسب، وانما قدمت أحيانا حلولا تطبيقية وواقعية لمشاكل الحدود الافريقية بصفة عامة ومشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية بصفة خاصة. في ١٦ أكتوبر ١٩٦١م/١٣٨١هـ قام رئيس جمهورية الصومال بزيارة لدولة غانا توجت باصدار بيان مشترك مع رئيسها الدكتور كوامي نكروما أكد فيه الرئيسان "ضرورة اعادة الصلات العرقية والثقافية والاقتصادية التي دمرتها القوى الاستعمارية، وذلك بازاحة الحدود الاستعمارية المصطنعة طبقاً لمبدأ حق تقرير المصير، وأن مشاكل الحدود الموروثة من الاستعمار يمكن تسويتها باقامة اتحاد للدول الافريقية"[٢] .

كما دعا مؤتمر جميع الشعوب الافريقية في لاجوس في يناير ١٩٦٢م/ ١٣٨٢هـ إحالة مشكلة الصومال الى هيئة التحكيم المزمع انشاؤها لفض النزاعات بين الدول الافريقية[٣] . غير أن تلك الهيئة لم تخرج أبدا الى حيز الوجود.

وكان البيان المشترك لرئيسي الصومال وغانا قد أثار دهشة كل من اثيوبيا وكينيا اللذان كانا يشكلان جبهة غير رسمية لمناوئة مساعي دبلوماسية الصومال في المحافل الافريقية. فقام الخصمان بدورهما أثناء انعقاد اجتماع حركة تحرير افريقيا

---

1) I. M. Lewis, Opcit, P: 179. Also Mathias Hilletework, Opcit, P: 119
2) V. S. Sheth: "OAU And The Ethiopian -Somali Boundary Problem", Africa Quarterly, India 30 (1-2) 1990, P: 29
3) I. M. Lewis, Opcit, P: 198. Sadia Touval: The Boundary Politics of Independent Africa, 1972, P: 214

الموحدة في شرق ووسط وجنوب افريقيا* Pan-African freedom Movement for East, Central and South Africa باديس ابابا في فبراير ١٩٦٢م/١٣٨٢هـ، بتقديم اقتراح لاتحاد افريقيا الشرقية الذي يضم الى جانب مؤسسيه كينيا وأوغندا وتانجانيقا وزنجبار (اللذان اتحدا مؤخرا باسم تانزانيا) دولا أخرى مثل الصومال واثيوبيا. وعليه طُلب من الصومال واثيوبيا افتتاح باب المفاوضات من أجل الانضمام الى الاتحاد المقترح[١].

ويبدو أن الصومال لم يعارض الفكرة لكونه صاحب فكرة تحقيق الوحدة الافريقية عن طريق اتحادات جزئية بين الأقطار المتلائمة من حيث تكويناتها العرقية والثقافية والاقتصادية. ولأنه لا مانع لدى الصومال منطقيا من الانضمام الى اتحاد كهذا اذا كان ذلك سيحقق أمل الصوماليين في لمّ شتاتهم، ويقضي فتيل ذلك النزاع القائم بينه وبين جيرانه والذي يهدد المنطقة بأسرها.

هذا ما أكده رئيس وزراء الصومال لزعيم حزب KADU الكيني رونالد انجالا أثناء زياة الأخير لمقديشو في أغسطس ١٩٦٢م/١٣٨٢هـ، حيث قال: "ان الجمهورية الصومالية على استعداد لقبول الانضمام الى اتحاد سياسي، ولكن على شرط أن يتم تحديد دائرتها التي تضم جميع الصوماليين الذين يطمحون في الوحدة قبل انضمام الجمهورية الصومالية الى الاتحاد المذكور. والسبب واضح، فلم يحدث أبداً أن جرى اعادة النظر في الحدود الوطنية والاقليمية والادارية دون الحصول على أغلبية ثلثي الأصوات في التشريع الفيدرالي. هذه مخاطرة سياسية ليس الشعب الصومالي ــ مع علمه أنه أقلية ــ على استعداد أن يخوضها، وانما يرى من الضروري أن يتم حل جميع المشاكل الخاصة بالحدود قبل الموافقة على العقد التأسيسي للاتحاد"[٢].

---

* هذا هو الاسم الجديد لمنظمة افريقيا الشرقية East African Assosiation بعد أن تقرر توسيعها لتضم دولا أخرى مثل الصومال واثيوبيا. ونتيجة لهذا التوسع أصبح الصومال واثيوبيا من ضمن ١٤ دولة شاركت في مؤتمرها السنوي عام ١٩٦٢م.

1) I. M. Lewis, Opcit, P: 198. Also Sadia Touval, Opcit, P: 214 & V. S. Sheth, Opcit, P: 29

٢) حمدي السيد سالم: خطب وتصريحات الدكتور عبدالرشيد علي شرماركي، ص٢١٢

وفعلا تعطلت فعالية الاقتراح بسبب مواجهته بصعوبات فنية حول ما اذا كانت اجراءات توحيد الأراضي الصومالية تتقدم على انضمام الصومال الى الاتحاد أم يتم ذلك بعد انضمامه اليه [(١)]. مما يشير الى غياب الثقة بين الاطراف.

وبينما كانت المباحثات حول الموضوع جارية ببطئ غير مجد، انعقد مؤتمر التضامن الأفرو ــ الآسيوي Afro-Asian Solidarity Confrence بتانجانيقا في فبراير ١٩٦٣م/١٣٨٣هـ. ويعتبر هذا المؤتمر ــ في رأيي ــ آخر مؤتمر افريقي يناشد الصومال بقراراته، حيث أن المؤتمر رغم المعارضة الساخنة لادراج قضية الصومال في جدول أعماله في البداية، الا أنه قد ساند حق الصوماليين في مقاطعة الحدود الشمالية لكينيا .N.F.D في مطالبتهم بالانضمام الى جمهورية الصومال. ومن جانب آخر رفض المؤتمر ــ ولأول مرة ــ المصادقة على عبارة "الاستعمار الاثيوبي" التي يشير بها الصومال الى الحكم الاثيوبي على المناطق الصومالية، مما قد يؤشر بانذار أفول نجم التعاطف الافريقي مع قضية الصومال، الأمر الذي ستؤكده صيغة قرارات المؤتمرات القادمة [(٢)].

وصادف انعقاد المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الافريقية The Organisation of African Unity (O.A.U.) بعد قطع الصومال علاقاتها مع بريطانيا بشهرين. وكان المؤتمر الذي انعقد باديس ابابا في مايو ١٩٦٣م نكسة في أمل الصوماليين للوصول الى هدفهم عن طريق المحافل الافريقية. فقد قوبلت فكرة اتحاد جميع الدول الافريقية التي حمل لواءها رئيس غانا الدكتور/ نكروما، وقرينتها التي تدعو الى اتحادات جزئية للوصول الى الوحدة الافريقية والتي كان من روادها رئيس الصومال آدم عبدا لله عثمان ــ قوبلت ــ بأخرى مناوئة لهما يتبناها الامبرطور الاثيوبي وتسعى "لصيانة ومحافظة أوضاع الدول القائمة والعمل على الوحدة الافريقية تدريجيا عن طريق التعاون بين الدول والشعوب الافريقية" [(٣)].

---

1) I. M. Lewis, Opcit, P: 198
2) Ibid, P: 198
3) V. S. Sheth, Opcit, P: 31

علاوة على ذلك أثارت كلمة رئيس جمهورية الصومال في المؤتمر ردودا فعلية واسعة النطاق، ليس من قبل اثيوبيا وكينيا[١] اللذان وجه اليهما الرئيس دعوته لتصحيح الوضع القائم ومنح حق تقرير المصير للصوماليين تحت سيطرتهم فحسب، وانما من دول أخرى ليس لها في الموضوع جملاً ولا ناقةً مثل مدغشقر، ونيجيريا، وغانا، وساحل العاج، وتانجانيقا[٢] وغيرهم، الى درجة أصبحت كلمة الرئيس الموضوع المسيطر على جلسات المؤتمر يعلق عليها "خطيباً بعد خطيب" فمن قائل بأن "موضوعا كان ينبغي أن يثار سراً قدذكر علانيةً" الى معبر عن "ضرورة تجاوز الخلافات القديمة وتوحيد الجهود لاستئصال آثار الاستعمار"[٣]. ونحو ذلك من الردود السطحية ومحاولات التهرب من صلب القضايا الحيوية التي لا تتحقق الوحدة الافريقية الحقة الا عن طريق حلّها.

وقد ناقش رئيس جمهورية الصومال وأوضح في خطابه بما فيه الكفاية استحالة ايجاد وحدة افريقية دون محاولة تسوية النزاعات المتأصلة بين دول القارة، حيث قال محترما لوجهة النظر المضادة ومفنداً اياها في الوقت نفسه "وقد اقترح البعض أن أية محاولة لاعادة النظر في الاتفاقيات التي أدت الى قيام الحدود الحالية ستزيد من حدة النزاع القائم أكثر مما تسهل الأمور، وبالتالي قديكون من الأفضل أن تبقى الأحوال على ما هي عليه". فأردف قائلاً: "اننا لا نؤيد هذا الموقف لعدة أسباب: أنه قد يُؤدي بنا الى أعمال وسياسات نعلم جيداً أنها خاطئة وغير عادلة، أنه قد يُعتبر أيضا نوعاً من الاعتراف بموقف انهزامي، كما قد يَنُمُّ عن افتقارٍ الى الشجاعة اللازمة لمواجهة المشاكل الافريقية وايجاد حلول لها، وأخيراً قد

---

١) أنظر كلمة رئيس الصومال، وردود كل من رئيس وزراء اثوبيا ونظيره الكيني في السياسة الدولية، العدد ١٩، يناير ١٩٧٠م، ص٢٣٠-٢٣٥

٢) السياسة الدولية، العدد ١٩، يناير ١٩٧٠م، ص٢٣٣. انظر ايضا:
Mathias Hilletework: Opcit, P: 120 and David Laitin & Said Samatar: Somalia, *Nation in Search of State* P: 130

3) Mathias Hilletework, Opcit, P: 120

يُثبت هذا الموقف مدى ضيق أفق تفكيرنا اذا اعتقدنا أن الوحدة الافريقية يمكنها أن تتم بطريقة انتهاج السبل الجانبية في معالجة القضايا المعلقة التي تشكل الواقع الافريقي"[١].

ومن المدهش أن تنال مساعي الدبلوماسية الاثيوبية في أروقة مؤتمر القمة بالقاهرة في يوليو ١٩٦٤م/١٣٨٤هـ مناها بدون أن يحس الصوماليون ما يدور حولهم. فقد فؤجئ وزير خارجية الصومال الذي حضر المؤتمر نيابة عن رئيس الجمهورية لانشغال الأخير بالأزمة الدستورية في الجمهورية التي جاء تفصيلها في موضع آخر من الدراسة[٢] ـ فوجئ ـ بطلب رئيس تنزانيا للتصويت على قرار عرف فيما بعد بقرار قدسية الحدود، وحصوله على أغلبية ساحقة، حيث لم يعترض عليه سوى الصومال والمغرب. ولم يسع للوفد الصومالي الذي أخذته الدهشة أمام هذا القرار القاضي "بتعهد كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال القومي" الا أن يسجل تحفظاته عن القرار في ملحق مرفق به[٣]. كما أصدرت الجمعية الوطنية الصومالية فيما بعد بيانا يؤكد عدم موافقتها على القرار وأنه بالتالي لا يلزم الجمهورية بشئ.

إذا التمسنا للدبلوماسية الصومالية عذراً لانشغالها بالأحداث الداخلية الناتجة عن الأزمة الدستورية حينذاك[٤]، ينبغي بالمقابل أن نشير الى براعة الدبلوماسية الاثيوبية التي استغلت تغيب نظيرتها عن أروقة تحضير المؤتمر في وقت تشهد فيه القضية تحولات للمواقف الافريقية منذ تأسيس منظمة الوحدة الافريقية، الأمر الذي كان على القادة الصومالية أن يحسبو له ألف حساب.

---

١) أنظر كلمة رئيس الصومال في السياسة الدولية، العدد ١٩، يناير ١٩٧١م، ص٢٣٠
٢) راجع ص١٧٩ من البحث.
٣) طاهر محمود جيلي، الحرب الأهلية في الصومال، ص٦٤-٦٥. محمد عبدالغني سعود، مرجع سابق، ص٥٩١.
٤) طاهر محمود جيلي، مرجع سابق، ص٦٥

في الواقع ثمة مدرستان متناقضتان في تصورهما لتحقيق الوحدة الافريقية باعتبار أن رئيسا الصومال وغانا يشكلان مدرسة واحدة لتقارب أفكارهما المبنية على ضرورة تعديل الأوضاع القائمة، وتسوية النزاعات، واتحاد سياسي جزئي، ثم كلي في النهاية. في حين تقوم المدرسة الأخرى على أسس تتلخص في: المحافظة على الوضع القائم، وقدسية الحدود الدولية، وعدم اثارة النزاعات منعا لتعميقها، وتحقيق وحدة افريقية معنوية لا حسية، بحيث يتم التعاون بين الدول والشعوب الافريقية عن طريق المنظمات الاقليمية والدولية مثل منظمة الوحدة الافريقية والهيئات المنبثقة منها، وهيئة الأمم المتحدة ونحوها. هذا طبعا اذا افترضنا صدق نوايا الجميع.

ويلاحظ أن جميع المؤتمرات الافريقية التي سبقت تأسيس منظمة الوحدة الافريقية كانت تعتمد على المدرسة الأولى، في حين بدأت منظمة الوحدة الافريقية منذ مؤتمر تأسيسها عام ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م تتحول الى المدرسة الثانية حتى أصدرت في قمة القاهرة قرارها المعروف بـ" قدسية الحدود" الذي أصبح منطلق رؤيتها المستقبلية لنزاعات الحدود.

ويبدو لي أن السبب الحقيقي لهذا التحول في الموقف الافريقي من مشاكل الحدود بصفة عامة ومشكلة الحدود الصومالية بصفة خاصة، هو أن جميع المؤتمرات الافريقية التي سبقت تأسيس منظمة الوحدة الافريقية والتي كانت قضية الصومال تحظى بتأييدها لم يقتصر المشاركون فيها على الدول المستقلة وانما كان يضم الى جانب ذلك ممثلين من جميع شعوب القارة، والهيئات المستقلة غير الحكومية، والأحزاب السياسية، والحركات القومية والطوائف العمالية[1] مما جعل قراراتها أقرب الى التعبير عن هموم الشعوب الافريقية منها الى قرارات منظمة

١) السياسة الدولية، العدد ١٩، يناير ١٩٧٠م، ص٢٥١

الوحدة الافريقية التي هي منظمة سياسية اقليمية يقتصر أعضاء المشاركين في مؤتمراتها على رؤساء الدول ووزراء خارجيتها أو المفوضين من قبلهم مما يجعل قراراتها تنعكس على مواقف الحكومات الافريقية التي كثيرا ما تتأثر في العلاقات بين الدول في داخل المنظمة وخارجها أكثر مما تتجلى على مصالح شعوبها. وأعتبر ذلك مفتاح تعليل ظاهرة تناقض قرارات المنظمة تماماً لقرارات مؤتمرات الشعوب الافريقية التي كانت تندد بالحدود الاستعمارية المصطنعة وتطالب بتعديلها.

ولا أعتقد صحة التعليلات التي أوردها البعض لتبرير الموقف الانهزامي لمنظمة الوحدة الافريقية بحجة أن تعديل الحدود الاستعمارية يؤدي الى فوضى عارمة في القارة ويمحو دولاً بكاملها من الخريطة[١]. اذ أنه في واقع الأمر لا يخشى على استقرار القارة السوداء أكثر من النزاعات القائمة بسبب تلك الحدود الاصطناعية التي فصلت بين الشعوب والجماعات وأحياناً بين الأسرة الواحدة، وتشكل عقبة أمام كل الجهود الرامية للوحدة الافريقية سواء كانت معنوية أو حسية. ثم ان التعديل المطلوب سوف لا يكون عشوائيا وانما بأنظمة مقيدة وبموافقة الدول المعنية وعلى ضوء مبدأ حق تقرير المصيرللشعوب المغلوبة على أمرها، مما يضمن ودية العلاقات وحسن الجوار بين الأطراف. وليس هناك على ما أظن دولا تختفي بكاملها من الخريطة وانما أجزاء منها قد تتحول الى سيادة دولة أخرى، فيما قد تنضم اليها أجزاء أخرى. وانما التي ستمحى من الخريطة هي تلك الحدود المصطنعة لأجل مصالح استعمارية ولا تخدم الشعوب الافريقية بأي حال من الأحوال.

ولا يعقل كذلك، أن يكون سبب ذلك التهرب من المسئولية الملقاة على عاتق هؤلاء القادة جميعاً نحو تسوية مشاكل القارة، "خوفهم من فتح المجال

---

١) السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٠م، العدد ١٩، ص٢٣٣، ٢٥٠ . انظر ايضا: محمد الحسيني مصيلحي: منظمة الوحدة الافريقية من الناحيتي النظرية والتطبيقية، دار النهضة العربية، ١٩٧٦م، ص٥٥٧

للحركات الانفصالية التي يعانون منها في بلدانهم"[1] . اذ أنه من المنطق اذا كان هناك عدة دول تعاني من الحركات الانفصالية أن تكون هناك دول لا تقل عنها تطالب بأجزاء مفقودة. والا فلمن الأراضي التي يخافون أن تنفصل منهم.!؟

واذا رجحنا أن التراجع في الموقف الافريقي من احلال مشاكل الحدود منذ تأسيس منظمة الوحدة الافريقية الأمر الذي أحبط أمل الصوماليين في توحيد أراضيهم من خلال مفاهيم الوحدة الافريقية يرجع الى أن قرارات المنظمة لا تمثل في واقع الأمر ارادة الشعوب الافريقية بقدر ما تمثل مواقف حكومات الاعضاء فيها، فلا نستبعد اذاً احتمال وجود تدخل خارجي يؤثر على مواقف الحكومات من القضايا المطروحة. خاصة ونحن نعلم مدى تأثير الدول الاستعمارية على قرارات ومواقف مستعمراتها السابقة التي لم تزل تربط بها في الغالب ما يسمى بعلاقات متميزة ومصالح مشتركة، بل ان تلك المستعمرات السابقة وان يقال لها مستقلة سياسيا الا أنها لا تخلو من تبعية اقتصادية وثقافية مما يضعف ذاتية قراراتها.

ومما يؤكد قوة هذا الاحتمال في قرارات المنظمة أن جميع الدول التي عارضت فحوى خطاب رئيس الصومال في مؤتمر اديس ابابا، وسعت لاستصدار قرار قدسية الحدود في قمة القاهرة هي دول كتلة كومونولث البريطانية. بما في ذلك دول مدغشقر ونيجيريا وغانا التي خصصهم بالذكر رئيس وزراء اثيوبيا لمساندتهم اياه أثناء رده على خطاب رئيس الصومال في مؤتمر اديس ابابا ١٩٦٣م، مع العلم بأن غانا بالذات كانت قبيل ذلك في صف الصومال وأصدر رئيسها مع رئيس الصومال بيانا مشتركاً لصالح قضية الصومال. كذلك ساحل العاج وتانجانيقا اللذان سبق أن ساندتا حركة بيافرا Biafra الانفصالية ضد دولة نيجيريا[2] ،

1) Mathias Hilletework, Opcit, P: 121. David Laitin & Said Samatar, Opcit, P:130
2) David Laitin & Said Samatar, Opcit, P:130

تجدهما يعارضان بشدة حق الصوماليين في اثيوبيا وكينيا في تقرير مصيرهم بحجة قدسية الحدود الدولية التي ساعدو على انتهاكها في نيجيريا.

على ما تقدم من المحتمل أن يكون لبريطانيا دور في تكوين هذه الجبهة المضادة لمساعي الصومال من أجل توحيد أراضيه، انتقاماً منه لقطع علاقاته ببريطانيا قبيل المؤتمر. كما أن العامل الديني له تأثيراته على مواقف الدول الافريقية، على غرار موقف ساحل العاج وتانجانيقا ـ وهما دولتان مسيحيتان ـ من حركة بيافرا Biafra الانفصالية ضد دولة نيجيريا المسلمة من ناحية، وجبهة تحرير الصومال الغربي ضد اثيوبيا المسيحية من ناحية أخرى.

ولا أنكر في الوقت نفسه أن ثمة عوامل أخرى غير مساعدة لقضية الصومال في المحافل الافريقية منها: المركز السياسي الذي تحتل به اثيوبيا من بين الدول الافريقية التي تنظر اليها بوقار وحشمة تحت تأثير مزاعمها المتكررة بأنها الدولة الافريقية الوحيدة التي احتفظت دائما باستقلالها وسيادتها على أراضيها وتصدت لعدوان القوى الاستعمارية على القارة[١]. وبات من الواضح أن غالبية الحكومات الافريقية لا تتجرأ على الاعتراف بذلك الدور الاستعماري الذي لعبته اثيوبيا بحكم مشاركتها في مائدة تقسيم القارة الافريقية[٢]. وبقي في الأذهان فقط أنها رائدة الوحدة الافريقية لكونها مقر منظمة الوحدة الافريقية وعدد كبير من المنظمات الدولية والاقليمية في افريقيا. اضافة الى ذلك كان امبرطورها هيلاسيلاسي يتمتع بسلطة روحية في أنظار نظرائه الذين يعتبرونه رمزاً للوحدة الافريقية[٣].

١) السياسة الدولية، يناير ١٩٧١م، العدد ١٩، ص٢٣٢. أنظر أيضاً:
David Laitin & Said Samatar, Opcit, P:130. Mathias Hilletework, Opcit, P:121
2) I. M. Lewis: Opcit, P: 197
3) Ibid, P: 197. Mathias Hilletework, Opcit, P: 121

وفوق هذا وذاك لعل ذلك الأسلوب الاستعماري الماكر الذي استهدف الى توسيع هوة الخلاف بين الشعوب النامية بصفة عامة وبين شعب الصومال وجيرانه بصفة خاصة قد أحدث بلبلة في نفوس بعض القادة الأفارقة. فقد أوهم الاستعمار اثيوبيا مثلاً بأنها في خطر محدق بها لكونها جزيرة مسيحية في بحر اسلامي ــ على حد زعمهم ــ في حين يهمس في آذان الصوماليين أنهم بدورهم في شبه جزيرة متميزة تحيط بها شعوب افريقية لا تربطها بهم علاقة جنسية أو دينية أو تاريخية. وذلك لاقناع كل منهما بحاجته الى القوى الاستعمارية لسد ثغر العزلة ودفع الخطر المحيط به، مما يولد لدى الصوماليين شعور الاعتزاز بجنسهم المتميز والتعالي على سائر الأجناس الافريقية من جهة، ويكرس شعور السخط والكراهية لدى الآخرين نحو الصوماليين من جهة أخرى[(١)].

١) محمود علي توريري: مرجع سابق، ص٢٦٣. انظر أيضاً: I. M. Lewis, Opcit, P: 197

فشل الجهود السلمية والاتجاه نحو التسلح

ترجع بداية الاتصالات بين اثيوبيا والصومال الى ما قبل حصول الأخير على الاستقلال باعتبار على ما سيكون، حيث كان أول لقاء جمع بين القيادتين الصومالية والاثيوبية في عام ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م، عندما قام عبدا لله عيسى رئيس وزراء الحكومة الداخلية في اقليم الصومال الموصي عليه، وآدم عبدا لله عثمان رئيس الجمعية الوطنية في الاقليم آنذاك ورئيس الجمهورية بين عامي ٨٠-١٣٨٧هـ/٦٠-١٩٦٧م بزيارة لاديس ابابا. ورغم أن المحادثات بين الطرفين لم تكلل بنجاح في تضييق هوة الخلاف بينهما الا أنها اختتمت بتمنيات لاظهار حسن النية وعلاقات ودية وأن يبتعد كل منهما عن الدعاية العدائية ضد الطرف الثاني كما جاء في بلاغ رسمي أصدره الطرفان في نهاية الزيارة[١].

وفي فبراير ١٩٥٩م/١٣٧٩هـ بمناسبة اعلان وضع دستور محمية الصومال البريطاني الجديد موضع التنفيذ صرح وزير المستعمرات البريطاني بأنه لا مانع لدى حكومة صاحبة الجلالة من أن تقوم بالترتيبات اللازمة لمفاوضات الوحدة بين المحمية واقليم الصومال الموصي عليه اذا كانت المحمية ترغب في ذلك[٢]. فكان لهذا الحدث صداه إلى مسامع اثيوبيا التي أظهرت احتجاجها على توحيد الاقليمين بشتى الوسائل.

فقد باشرت الحكومة الاثيوبية حملة اعلامية شعواء ضد ما أسمته بالمصالح البريطانية في الاقليم، متهمة اياها بمحاولة انشاء الصومال الكبير في ظل الكومونولث البريطاني.

---

1) Sadia Touval: The Boundary Politics of Independent Africa, P: 212

2) John Drysdale: the Somali Dispute, P: 1oo. I. M. Lewis: The Modern History of Somaliland, P: 161.

ففي صبيحة يوم ٤ فبراير ١٩٥٩م نشرت صحيفة Voice of Ethiopia اليومية أن "اثيوبيا حاربت وستحارب لحماية سيادتها عند الحاجة، ولكن عندما يقدم اقتراح ضد رغبات سكان المحمية وضد مصالح اثيوبيا فسيكون الرد سلبيا في الأعوام القادمة". وأضافت الصحيفة "حان الوقت لتتعلم القوى الاستعمارية معنى كلمة لا، لتخترع اقتراحات انسانية أفضل بدلا من الاصرار على أفكار غير مرغوبة"[(١)]. وفي مقال آخر في جريدة Ethiopia In Review نشر في الشهر نفسه أسهبت الجريدة فيه الحديث عن أفضال اثيوبية على الصومال، وشككت من مصداقية وعود بريطانيا للمحمية حول الاستقلال والوحدة، مؤكدة أنه مهما كان من الأمر فان اثيوبيا غير مستعدة للتنازل عن حقوق مواطنيها. واختتمت الجريدة مقالها بتساؤل عن "من هو ذلك الساذج الذي يصدق أن بريطانيا تفكر في التخلي عن تحكمها على المحيط الهندي الاستراتيجي ومضيق خليج عدن!؟"[(٢)]

وفي هذه الأثناء أرسل عبدا لله عيسى رئيس وزراء الحكومة الداخلية في اقليم الصومال الموصي عليه من ناحية، وكل من محمد ابراهيم عقال رئيس الرابطة الوطنية الصومالية ومايكلماريانو زعيم الجبهة الوطنية المتحدة في محمية الصومال البريطاني، برقيات احتجاجية الى الامبرطور هيلاسيلاسي على موقف حكومته من الوحدة الصومالية المرتقبة. وأنكر وزير خارجية اثيوبيا الذي تولى الرد على القادة الصومالية معارضة حكومته للوحدة الصومالية مموهاً بأن استنكار اثيوبيا لم يكن موجها ضد الصوماليين ومصالحهم، وانما ضد القوى الاستعمارية التي تحاول تهميش السيادة الاثيوبية[(٣)].

---

1) John Drysdale, Opcit, P: 101

2) Ibid, P: 101

3) Ibid, P: 102

والواقـع أن اثيوبيـا رغـم اقتناعهـا بـأن وحـدة الاقليمـين لا محالـة تحصيـل حـاصل، الا أنهـا أرادت أن تسـجل موقفهـا كـي لا يتكـرر مثـل هـذا الاجـراء في المستقبل. ولسـان حالها في ذلـك أنـه اذا وافقـت بريطانيـا اليـوم علـى رغبـة أهـالي المحمية في الوحـدة فمـا الـذي يمنعها غـدا مـن الموافقـة علـى رغبـة سـكان أوغـادين ومقاطعة الحدود الشمالية في الوحـدة ايضـاً[١] .

لكـن اثيوبيـا لم تتمـالك مـن غيظهـا لما تـأكدت مـن تـأييد الولايـات المتحـدة لتصريح بريطانيـا مما دفـع الامـبرطور متهـورا الى قيام زيـارة لموسكو حيث قبـل مـن الاتحـاد السـوفيتي قرضـاً بقيمـة مائـة مليـون دولار[٢] .

وان كـان هـذا التصـرف مـن الامـبرطور وسـيلة أخـرى لاظهـار اسـتيائه عـن موقـف حلفائـه، فـان مثـل هـذه المسـاومات بـين القوتـين العظميـين قـد دأب عليهـا ساسـة كـل مـن اثيوبيـا والصومـال. ولنـا أمثلـة كثـيرة في الدراسـة لتقلبـات اتجاهـات البلديـن السياسـية بـين القطبـين.

وفعـلا، نـال الامـبرطور منـاه في كلمـة Macmillan رئيـس وزراء بريطانيـا أمـام المجلس العمومـي في أبريـل ١٩٦٠م حيـث قـال: "ان حكومـة صاحبـة الجلالـة لم ولـن تشـجع أو تؤيـد أي ادعـاءات تمـس بالسـيادة الاقليميـة للصومـال الفرنسـي وكينيـا أو اثيوبيـا، وهـذا موضـوع يخـص فقـط رغبـات الحكومـات والشـعوب المعنيـة"[٣] .

وفيمـا كـان الهـدف مـن الكلمـة في الغـالب مجـرد مهادنـة للامـبرطور، الا انهـا أصبحـت وعـداً قطعـت بـه بريطانيـا علـى نفسـها أن لا تؤيـد وحـدة صوماليـة أخـرى، وظلـت فيمـا بعـد المحـك الأساسـي لموقـف بريطانيـا مـن مسـألـة مقاطعـة الحـدود الشماليـة

---

1) I. M. Lewis, Opcit, P: 184-85
2) J. Drysdale, Opcit, P: 102. also I. M. Lewis Opcit, P: 185
3) J. Drysdale, opcit, P: 103

لكينيا حيث تراجعت بريطانيا في اللحظة الأخيرة من اعلان انضمام الاقليم الى جمهورية الصومال وفق نتيجة الاستفتاء العام.

علاوة على ذلك حاولت بريطانيا في ليلة ٢٦ يونيو ١٩٦٠م/١٣٨٠هـ أن تفرض على قادة المحمية قبل اعلان الاستقلال المصادقة على معاهدة الانجلو-الاثيوبية في عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م التي تعتبر حجر الزاوية لادعاءات الاثيوبية[(١)].

ونتيجة لموقف قادة المحمية الممتنع عن المصادقة على المعاهدة المذكورة، استهلت العلاقات بين الجمهورية الصومالية والامبرطوية الاثيوبية بمرسوم أصدرته الأخيرة في اليوم الذي كان الصوماليون في كل مكان يحتفلون فيه للوحدة ولقيام الجمهورية الصومالية. وكان المرسوم يقضي بالغاء حكومة اثيوبيا حق الصوماليين في التنقل بمواشيهم داخل مراعي المناطق المحجوزة الذي نصت عليه المعاهدة وغيرها من المعاهدات الاستعمارية التي لا تعترف بها الجمهورية. ويبدو أن الهدف من هذا المرسوم اللاانساني كان ممارسة الضغط على تلك الجمهورية الفتية للاعتراف بالمعاهدة على أساس أنه لا يمكن لها أن ترفض ببعض بنودها وتطالب ببعض.

غير أن رد الجمهورية جاء واضحا وصريحا بأن الصوماليين يطالبون بحقهم المشروع في أراضيهم ومراعيها ومياهها قبل المعاهدة المذكورة، بمعنى أن حقهم المطلوب ليس على أساس المعاهدة الباطلة وانما على أساس ملكيتهم للأراضي قبل أن تكون هناك معاهدة. ثم ان حقوق الرعي للقبائل الصومالية لم تسلم الى اثيوبيا أصلاً بمقتضى تلك المعاهدة أو غيرها[(٢)].

---

١) وثيقة صومالية بعنوان: نضال الشعب الصومالي في سبيل الوحدة، ترجمت تحت رعاية وزارة الشئون الصومالية، وطبعت بالمطبعة الحكومية ، مقديشو فبراير ١٩٦٦. ص٤١

٢) الوثيقة نفسها ، ص٣٣

وسواء كان هذا هو الهدف من المرسوم أو كان عملاً استفزازيا لتعكير صفوة فرحة الصوماليين بالاستقلال والوحدة كما هو محتمل أيضاً، فانه مما لا شك فيه أن أصبح المرسوم فيما بعد ذريعة لاعتداءات متكررة على القبائل الصومالية وممتلكاتها واختراق أراضي الجمهورية، من قبل الجنود الاثيوبية بحجة ملاحقة بعض المخالفين لتعليمات المرسوم، مما تمخض عنه مناوشات كثيرة بين حرس الحدود من الجانبين[١] .

الى جانب هذا الاستهلال المشؤم للعلاقات الصومالية الاثيوبية، تبادل البلدان التمثيل السياسي على مستوى السفارة في وقت مبكر، حيث أنشأت اثيوبيا سفارتها لدى الصومال في٢ أكتوبر ١٩٦٠م/١٣٨٠هـ في حين تأخر قليلاً لأسباب فنية افتتاح سفارة الصومال لدى اثيوبيا الى ١٣ يونيو ١٩٦١م[٢] . ومنذ ذلك الحين فان "حرب الاذاعات، والمناوشات الحدودية المتكررة، ومطالبة الصومال بضم مقاطعة الحدود الشمالية .N.F.D الأمر الذي تعارضه اثيوبيا بشدة"[٣] أخذت تشكل أهم العناصر المؤثرة في العلاقات الصومالية الاثيوبية.

ولم أعثر في الفترة التي سبقت حرب عام ١٩٦٤م على ما يمكن اعتباره جهودا دبلوماسية سلمية لتسوية مشكلة الحدود بين البلدين، سوى ما سبقت الاشارة اليه في المبحث السابق من مشاركات الجانبين في المحافل الافريقية محاولة منهما لكسب التأييد الاقليمي، مما قد أسفر عن اقتراحات لحلول سلمية كادت من الواقعية بعض الشئ. وأنه بعد تأسيس منظمة الوحدة الافريقية التي أصبحت قراراتها ذات صبغة سياسية ومناقضة لما تم التوصل اليه في مؤتمرات الشعوب الافريقية، اتضح للصومال أنه لا جدوى من الاعتماد على منظمة الوحدة الافريقية للتوصل الى حل سلمي وعادل.

---

1) Sadia Touval, Opcit, P: 213

٢) حمدي السيد سالم: الصومال قديما وحديثا، ج٢، ص٤٤٦

3) J. Drysdale, Opcit, P: 113

من هنا اتجهت جمهورية الصومال الى استئناف المفاوضات المباشرة مع حكومة اثيوبيا، حيث دارت محادثات رسمية في اديس ابابا بين وزيرا خارجية اثيوبيا والصومال في يونيو ١٩٦٣م/١٣٨٣هـ. بيد أنه سرعان ما وصلت المحادثات الى باب مسدود[١].

ولعل للاحباط الذي أصاب قادة الجمهورية مما آل اليه مصير مقاطعة الحدود الشمالية لكينيا N.F.D. انعكاسه السلبي على الآمال المعقودة على الجهود السلمية. ذلك لأن الجمهورية أولت جل اهتمامها خلال السنوات الثلاث التي أعقبت استقلالها للوقوف بجانب الصوماليين في تلك المنطقة، حيث أقامت في ١١ ابريل ١٩٦١م/١٣٨١هـ تمثيلها الدبلوماسي في نيروبي،[٢] وذلك لمساعدة الصوماليين على ضمان حقهم في تقرير مصيرهم قبل حصول كينيا على الاستقلال من جهة، واظهار حسن النية للجانب الكيني من جهة أخرى. كما استضافت الجمهورية لهذا الغرض أيضا في عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م زعيما أهم الحزبين السياسيين في كينيا آنذاك، اللذان يشار اليهما بالبنان في القيادة المستقبلية لذلك البلد المجاور، وهما Jomo Kenyatta زعيم حزب KANU و Ronald Ngala زعيم حزب KADU.[٣] ونجحت الجمهورية في اقناع بريطانيا باجراء استفتاء عام تحت مراقبة الأمم المتحدة يقرر فيه سكان المنطقة مصيرهم الأمر الذي تمخض عنه رغبة ٨٧٪ من سكان المنطقة في الانضمام الى الجمهورية الصومالية[٤]. لكن تلك الجهود الدبلوماسية السلمية كلها والنتائج الطيبة التي حققتها ذهبت هباءاً منثوراً بمجرد قرار بريطانيا المفاجئ بضم الاقليم الى كينيا، حيث أعلن Mr. Sandys

---

١) وثيقة نضال الشعب الصومالي في سبيل الوحدة، ص ٤١
٢) حمدي السيد سالم، الصومال قديما وحديثا، ص٤٤٦
٣) انظر تفاصيل زيارة الزعيمان في: حمدي السيد سالم: خطب وتصريحات عبدالرشيد علي شرماركي، ص١١-٢١٦. وكذا J. Drysdale, Opcit, P: 113
٤) وثيقة نضال الشعب الصومالي في سبيل الوحدة، ص٤٨. وأنظر بيان الجمعية الوطنية الصومالية الخاص بمقاطعة الحدود الشمالية في محمود علي توريري: مرجع سابق، ص٣٢٢. وانظر أيضا J. Drysdale, Opcit, P: 128

وزير الدولة البريطاني لشئون المستعمرات في ٨ مارس ١٩٦٣م/١٣٨٣هـ أن الاقليم يعتبر الاقليم السابع لجمهورية كينيا. مما دفع جمهورية الصومال الى قطع علاقاتها مع بريطانيا فورا في ١٤ مارس ١٩٦٣م (١) .

في غمرة هذه الأحداث المؤلمة سواء من الجانب الاثيوبي أو الكيني، خرجت جمهورية الصومال بدرس مفيد ألا وهو أنه لا جدوى من فكرة تحقيق الوحدة الصومالية بالوسائل السلمية والدبلوماسية ما لم تعززها قوة مستعدة للدفاع عن نتائجها. ومن هنا كانت انطلاقة توجه الجمهورية نحو التسلح وانشاء جيش صومالي رادع.

خفضت الجمهورية منذ الوهلة الأولى ١٦٪ من مصروفات الحكومة سنة ١٩٦٣ ووجهتها الى النواحي العسكرية (٢) . ولما كانت ميزانية الجمهورية الناشئة متواضعة وتعتمد على المعونات الخارجية الى حد كبير بحكم قلة الموارد الاقتصادية التي مازالت في دور الانشاء، كان من البديهي أن يعمل قادة الصومال على ضوء المثل الصومالي القائل: "كن جبلاً أو استند الى جبل" * .

بطبيعة الحال توجهت الحكومة الصومالية بطلب تزويدها بالسلاح الى مُستعمِرتها ايطاليا التي أحالت الطلب بدورها الى حلف شمال الأطلسي NATO** . ونظرا لحرص الدول الغربية الشديد على عدم تزويد الصومال بأسلحة هجومية قد يستخدمها ضد جيرانه الذين تربطهم بالغرب علاقات متميزة، جاء عرض NATO بتقديم عشر ملايين دولار فقط في صورة معدات حربية دفاعية وتدريب ٦ آلاف رجل لمهمات الأمن الداخلي، شريطة أن لا يقبل الصومال أي معونات عسكرية من أي مصدر آخر (٣) .

---

١) وثيقة نضال الشعب الصومالي في سبيل الوحدة، ص٤٩. J. Drysdale, Opcit, P: 139 and After

2) Sadia Touval: The Somali Republic, (Currunt History, Vol. 46, No.271, March, 1964) P: 159

* باللغة الصومالية: "Ama buur ahaw ama buur ku tiirso"

** North Atlantic Treaty Organization

3) Mathias Hilletework: Opcit, P: 122. Sadia Touval, The Somali Repuplic, P: 160.

تلك اشارة الى الاتحاد السوفيتي الذي وصل نفوذه في تلك الفترة الى شمال البحر الأحمر لمساندته الجمهوريين في الحرب الأهلية اليمنية عام ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م، ويتطلع في الوقت نفسه الى التوسع نحو القرن الافريقي[١] .

رفض الصومال تلك المساعدات المشروطة طالما تفرض القيود على برامجه التسلحي وتحدد من خياراته الدبلوماسية. وبدلا من ذلك وقع مع الاتحاد السوفيتي اتفاقية عسكرية في اكتوبر ١٩٦٣م/١٣٨٣هـ، تلقى بموجبها ٣٥ مليون دولار، لتطوير قواته المسلحة ورفع كفاءتها من أربعة آلاف الى عشرة آلاف جندي، بالاضافة الى تأسيس قوات جوية فعالة على المستوى الافريقي[٢] .

بصرف النظر عن الأسلحة الدفاعية والأمنية الخفيفة والمعدات التدريبية التي كان الصومال يتلقاها منذ استقلاله من بعض الدول الغربية ومصر،[٣] فان الاتفاقية الصومالية ـ السوفيتية كان من شأنها أن توفر للجيش الصومالي ولأول مرة أسلحة حديثة ومعدات قتالية تمكنه من المبادرة في الهجوم. لذلك ما أن أذيع خبر الاتفاقية التي لم تنشر تفاصيلها الى الآن، حتى أسرعت اثيوبيا وكينيا الى عقد اتفاقية دفاع مشترك بينهما في حالة وقوع هجوم من بلد ثالث على أحد الطرفين[٤] .

كان على الصومال بطبيعة الحال أن ينتظر لعدة أعوام أخرى حتى تُستكمل اليه شحنات الأسلحة ويتدرب عليها جنوده ليتمكن من استخدامها.

---

1) J. Bowyer Bell: "Strategic Implications Of The Soviet Presence In Somalia", ORBIS, Vol.. XIX, No. 2, 1975, P: 402
2) Mathias Hilletework, Opcit, P: 122. Mohammed Ayoob: Conflict And Intervention In The Third World, P: 144
3) Ayoob: Opcit, P: 144. Sadia Touval: The Somali Republic, P: 160.
4) Mathias Hilletework: Opcit, P: 123

ففي الوقت الذي وصلت فيه طائرات MIG-15 للتدريب الى مقديشو بعد الاتفاقية بشهر واحد، لم تكن طائرات MIG-15 و MIG-17 المقاتلة قد وصلت اليها حتى عام ٦٥-١٩٦٦م، بينما وصلت دبابات T-34 سنة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، وتأخرت دبابات T-54/55 الى ما بعد ذلك(١). غير أنه مما لا شك فيه أن الاتفاقية قد وضعت الجيش الصومالي تحت اشراف وتدريب الاتحاد السوفيتي قرابة ١٤عاماً من تاريخها الى انهاء الصومال اتفاقياته مع السوفييب ابان حرب أوغادين في نوفمبر ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ.

أما اثيوبيا، فلكونها حليفة الغرب منذ القدم ولعقدها الاتفاقية العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م ما كانت في حاجة الى قرار تسلح وتطوير جيشها الذي كان يتلقى دعما غير محدود من الدول الغربية عامة وأمريكا خاصة.

حسب التقديرات التي نُقلت من معهد استوكهولم الدولي للأبحاث الأمنية Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) "كانت اثيوبيا أكبر مستورد للأسلحة الرئيسية في افريقيا دون الصحراء الكبرى ما بين الخمسينات والستينات، بما يعادل ١٢٪ من اجمالي الأسلحة المستوردة الى تلك المنطقة في الفترة المذكورة"(٢). كما تُعتبر اثيوبيا أول بلد في افريقيا السوداء حصل على طائرات Supersonic، اذ استلمت في الفترة نفسها طائرات F-5 المقاتلة من الولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك فان المساعدات العسكرية الأمريكية لافريقيا دون الصحراء الكبرى في العشر سنوات التي تلت الاتفاقية الامريكية الاثيوبية في عام ١٩٥٢م كانت تذهب الى اثيوبيا وحدها تقريباً. فيما أصبحت حصة اثيوبيا ٧٠٪ من اجمالي هذه المساعدات الأمريكية اعتباراً من ٦٢-١٩٦٩م(٣).

---

1) Mohammed Ayoob: Conflict And Intervention In The Third World, P: 144
2) Mohammed Ayoob: The Horn Of Africa: *Regional Conflict And Superpower Involvement*, P: 11
3) Ibid, P: 11

اندلاع الحرب بين البلدين في عام ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م

كان لاتجاه جمهورية الصومال نحو التسلح والاهتمام بالجانب العسكري أثره البالغ في تشجيع الثوار الصوماليين في كل من أوغادين ومقاطعة الحدود الشمالية الذين اتجهوا للنضال المسلح من أجل استرداد حقوقهم. فبينما كان دور جبهة تحرير الصومال الغربي التي تأسست في مقديشو عام ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م يقتصر على تمثيل شعب أوغادين لدى الجمهورية والتنسيق بين الجانبين، أصبح نشاطها يمتد الى داخل اثيوبيا. حيث قامت الجبهة في عام ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م بتنظيم ثورة عارمة بقيادة المناضل مقتل طاهر اجتاحت جميع المناطق المحتلة. كما شهدت المنطقة تصاعداً مستمراً في العمليات العسكرية التي كانت تقوم بها الجبهة أحياناً ضد سلطات الاحتلال[١].

ومن ناحية أخرى كانت اثيوبيا تتضايق من الاتفاقية العسكرية التي عقدت في الآونة الأخيرة بين الصومال والاتحاد السوفيتي، لاسيما بعد فشل المحادثات المباشرة بين الصومال واثيوبيا في منتصف عام ١٩٦٣م[٢].

وقد تعطي هذه الأحداث في مجملها الحكومة الاثيوبية انطباعا بأن جارتها تفكر في حل عسكري لانهاء مشكلة النزاع لصالحها، غير أن هذا الانطباع وحده ـ على افتراض وجوده ـ لا يكفي لتبرير الهجمات الجوية التي بدأت الطائرات الاثيوبية تشنها على القرى والمدن الصومالية المتاخمة للحدود ابتداءاً من شهر اكتوبر التي تم فيها توقيع الاتفاقية المذكورة وحتى اندلاع الحرب بين البلدين في ٦ فبراير ١٩٦٤م[٣]، عندما اكتسحت القوات الاثيوبية المسلحة

---

١) منشور الجبهة المتحدة لتحرير الصومال الغربي بعنوان: تاريخ الصومال الغربي، دراسة تاريخية تحليلية موجزة، الجبهة المتحدة لتحرير الصومال الغربي، مكتب دمشق، آذار ١٩٧٨م، ص٢٥

٢) وثيقة صومالية بعنوان: نضال الشعب الصومالي في سبيل الوحدة، ص٤١

٣) الوثيقة نفسها، ص٤١. السياسة الدولية، يناير ١٩٧٠م، العدد ١٩، ص٢٣٦. أخبرني العقيد عبدالله يوسف أحمد قائد الجبهة الجنوبية من الجيش الصومالي أثناء الحرب، أن هجمات جوية اثيوبية على مدن ومراكز داخل الجمهورية الصومالية استمرت لعدة شهور قبل الهجوم الأرضي. وكان من بين تلك المدن والمراكز المستهدفة:
Quracjoome, Ceelberde, Togwajaale, Inaguuxaa, Dabagorayaale, Hargeysa, Beledweyn & Galkayo

مدعمة بالطائرات والمدافع الميدانية بهجوم مكثف وواسع النطاق على طول الشريط الحدودي من أقصى جنوبه الى أقصى شماله[١] . وأعلنت الدولتان منذ ذلك التاريخ الذي يعتبر بداية اندلاع الحرب حالة الطوارئ على المناطق المتاخمة للحدود، كما تنشطت الحرب الدعائية بين الجانبين عبر الوسائل الاعلامية[٢] .

ويعتقد كثيرون بأن تصاعد نشاط جبهة التحرير من ناحية وتكرر هجمات الطائرات الاثيوبية من ناحية أخرى أدى الى اصطدام مسلح بين البلدين[٣] . غير أن هذا التعليل السطحي لا يعطينا قناعة كافية بأنه من مصلحة أي البلدين التهور في مجابهة عسكرية مباشرة في ذلك الزمن المبكر لقيام جمهورية الصومال الفتية التي لا تشكل خطرا على اثيوبيا ولا يتوقع منها أن تغامر بجيشها الذي ما زال في دور النشئ. كما ان هجوما تشنه اثيوبيا على الصومال ما كان من شأنه أن يعدل الصومال عن فكرة الوحدة الصومالية، أو أن تكف الجبهة عن المقاومة ضد السلطات الأثيوبية، بقدر ما كان وسيلة لدفع الجميع الى شفا حفرة من النار ليس من السهل التكهن بنتائجها. فاذا كان ميزان القوة لصالح اثيوبيا أمام تلك الجمهورية الفتية فان للصومال "طابوراً خامساً" في اثيوبيا يستطيع أن يزلزل الجيش الاثيوبي من أقدامه طالما عليه أن يخترق أراضي صومالية شاسعة قبل وصوله الى حدود الجمهورية.

ومما يزيد الحيرة في تفسير سبب اندلاع الحرب تبادل البلدين اتهامات ببدء الهجوم ضد بعضهما، ودعوتهما لمنظمة الوحدة الافريقية بعد اندلاع الحرب بيومين الى التدخل السريع لسيطرة الوضع قبل استفحاله في مذكرتين لهما الى المنظمة بتاريخ ٨ فبراير ١٩٦٤م/١٣٨٤هـ[٤] .

---

١) وثيقة نضال الشعب الصومالي في سبيل الوحدة، ص٤٢. العقيد عبدالله يوسف: مقابلة شخصية.

2) Mathias Hilletework: Opcit, P: 123

٣) طاهر جيلي: مرجع سابق، ص٧٣. Tom Farer: Opcit, P: 100.

٤) السياسة الدولية، يناير ١٩٧٠، العدد ١٩، ص٣٦-٢٣٧

لكن الذي أميل اليه هو وجود طرف ثالث له مصلحة في اشعال النار بين الدولتين المتجاورتين. وقد أورد توريري قصة مؤامرة أمريكية حول ايجاد حكومة موالية لأمريكا وللغرب في الصومال، بعد أن نجحت محاولات أمريكية مماثلة في غانا ونيجيريا، وذلك نقلا عن مقال في مجلة "الملاحظات الافريقية" الصادرة من بروكسيل باللغة الفرنسية بعنوان: "الصومال هي الهدف الثاني للمخابرات الأمريكية"[١].

وثمة متابعات من جهات أخرى تعزز فكرة المقال، منها خطاب وزير الدفاع الأمريكي مكنمار أمام الكونجرس الذي جاء فيه: "يجب علينا أن نخضع شمال افريقيا والصومال لسيطرتنا حفاظاً على نظم دفاعنا واستراتيجيتنا"[٢]. وكذلك اقتراح بعض تقارير الشركات الغربية العاملة في الصومال بأن "العمل الوحيد هو طرد الحكام الحاليين واستبدالهم بآخرين، اذ أن النظام البرلماني غير مفيد للشعب الصومالي، وأنه لا يصلح (فيه) الاحكم عسكري مثل حكم أنكرا وموبوتو"[٣].

هذا ولا يستبعد قيام أمريكا بأي شئ يمنع امتداد نفوذ السوفيت الى القرن الافريقي، خاصة وأن حكومة الصومال رغم الحضانة الغربية لحكامها الا أنه بعد قطع علاقاتها مع بريطانيا العظمى سنة ١٩٦٣م/١٣٨٣هـ، وتوقيعها مع السوفييت اتفاقية عسكرية في العام نفسه لم تعد الدوائر الغربية تثق بولائها لهم.

توجد قرائن عديدة لتفاصيل المحاولات الأمريكية في هذا المضمار التي سأوردها في المكان المناسب،[٤] بيد أن الذي يهمنا في هذا المقام هو أن حرب ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م كان الخيار الأول للسياسة الأمريكية ذات الخيارات المتعددة

---

١) محمود علي توريري: مرجع سابق، ص١٤٤-١٤٧
٢) المرجع نفسه، ص١٤٥
٣) المرجع نفسه، ص١٤٤
٤) راجع ص١٧٨ من البحث وما يليها.

تجاه تغيير الأوضاع السياسية في الصومال. حيث تمكنت من دفع اثيوبيا الى غزو الصومال وسط أنباء تشير الى مشاركة الطيارين الأمريكيين وضباط المشاة البريطانيين في الغزو[١]. وذلك لممارسة ضغط خارجي يهدد كيان الجمهورية الناشئة حتى ترضخ لقبول شروط الغرب التي منها:[٢]

١- الغاء جميع الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية المبرمة بين الصومال والاتحاد السوفيتي وما نتج عنها من المشاريع الانمائية.

٢- ضبط المتهمين باليسارية وعقابهم بصورة صارمة.

٣- الرضوخ للسفراء الغربيين في وضع مخطط معين للسياسة الخارجية الصومالية.

٤- التنازل عن المطالبة بالأراضي الصومالية المحتلة.

وكان الشرط الأخير هدفا مشتركا بين الغرب وحلفائها في المنطقة، وكافيا وحده لاقناع اثيوبيا بالغزو فضلاً عن ضمانات أخرى للمساندة الغربية. وكان من المتوقع اذا لم ترضخ الحكومة الصومالية المتمردة لشروط الغرب فسيكون مصيرها المحتوم السقوط على اثر هزيمة جيشها المتواضع في المعركة أمام الجيش الاثيوبي الذي يفوقه عدداً وعدةً. وللوصول الى النتيجة المتوقعة على أتم وجه تزامن بدء الهجوم البري قبل موعد الانتخابات الصومالية بقليل، لكي تنعكس الهزيمة المنشودة على نتائجها.

لكن شيئا من ذلك لم يحدث. فقد أصَّرت الحكومة الصومالية على الدفاع عن كرامتها وسيادتها على أراضيها مهما كان الثمن. فهذا رئيس وزراء الصومال يرد على سؤال أحد الصحفيين هل من الممكن تأجيل موعد الانتخابات لحين انتهاء الحرب؟ فقال الدكتور شرماركي مقولته الشهيرة: "نمسك البندقية باليد اليمنى ونوضع أصواتنا في صناديق الاقتراع باليسرى"[٣]. وكأنه يريد إظهار عزم

١) العقيد عبدالله يوسف أحمد: مقابلة شخصية. توريري: مرجع سابق، ص١٣٩، ١٤٦
٢) المصدر نفسه، ص١٤٠-١٤١
٣) السفير الدكتور/ يوسف عمر الأزهري: مقابلة شخصية.

حكومته على الدفاع عن وطنها، فيما توحي العبارة ضمناً بأنه يقول كيف نؤجل الانتخابات والحرب فرصة أوتيت لنا لنستثمرها لصالح حكومتنا أثناء الانتخابات.

وفعلا رغم الفارق الكبير بين الجيش الاثيوبي الذي كان يملك ثاني أكبر القوات البرية في افريقيا السوداء، وأكبر القوات الجوية فيها على الاطلاق[1] وبين الجيش الصومالي الذي لا يتجاوز ستة آلاف جندي مجهزين بأسلحة دفاعية ولا يملك قوات جوية بالمرة،[2] الا أن الأخير أظهر بسالة نادرة وكفاءة قتالية عالية المستوى[3]. حيث تمكن ليس من الدفاع عن أراضيه فحسب، وانما التغلغل الى داخل اثيوبيا في بعض الجبهات. قال لي العقيد عبدا لله يوسف: أن الجيش الصومالي كان في وضع دفاعي على أربعة جبهات:[4]

١- الجبهة الجنوبية التي كانت تحت امرة الرائد عبدا لله يوسف نفسه وتتمركز في قرع جومي Qurac-Joome وييد Yeed ودولو Doolow في اقليم جوبا العليا. وشهدت الجبهة معارك شديدة حيث تمكنت القوات الاثيوبية في الوهلة الأولى من الاستيلاء على قرية عيل حار Ceel-Xaar الخالية من الجنود سوى حاميتها من شرطة حرس الحدود، غير أن امدادات من مركز ييد تمكنت من طردهم في هجوم مرتد، ثم أخذت قوات الجبهة الجنوبية تتقدم نحو اثيوبيا مخترقة الحدود عبر نواحي ييد و دولو.

٢- جبهة هيران تحت امرة الرائد علمي نور تربي كانت متمركزة في بلدوين Beledweyn وفيرفير Feerfeer. وأحرزت النصر على القوات الاثيوبية في معركة دارت بينهما في فيرفير، وتمكنوا من عبور الحدود والاستيلاء على قرى تابعة لاثيوبية.

---

1) Helen Desfosses: Naval Strategy and Aid Policy: A Study Of Soviet-Somali Relations, P:192 Chapter 7 of (Chinese & Soviet Aid to Africa by Warren Weinstein, 2nd ed, 1978.

٢) العقيد/ عبدا لله يوسف: مقابلة شخصية.

٣) المقابلة نفسها. وانظر : Tom Farrer: War Clouds On The Horn Of Africa, P: 100

٤) العقيد عبدا لله يوسف: المقابلة نفسها.

شكل رقم (٧)

١ توج وجالة (٢) ايناجوحا (٣) دباغربيالة

٤ فيرفير (٥) بيت (٦) دولو

المنطقة المحجوزة وهود ==== حدود اقليم إنفدى الصومالى

في مارس ١٩٦٣ اعلن مستر ساندز وزير المستعمرات البريطاني بأن الاقليم الشمالي الشرقي (جزء من اقليم انفدى) كاقليم سابع لكينيا

المواقع التي ارتكز عليها الهجوم الاثيوبي على الجمهورية الصومالية في حرب عام ١٩٦٤م.

من كتاب: حمدي السيد سالم: الصومال قديماً وحديثاً، ج٢، ص٢٠٧

٣- جبهة مدق لم يحدث فيها قتال يذكر، ماعدا الغارات الجوية.

٤- جبهة الشمال الغربي وكان في هذه الجبهة لوحدها ثلاث كتائب أي ٣ آلاف مقاتل نظراً لاحتمال وقوع ثقل الهجوم الاثيوبي عليها. وكانت الكتيبة الأولى متمركزة في اناجوحا Ina-Guuxaa تحت امرة الرائد صلاد جبيرى كديي وتمكنت من الدفاع عن موقعها محدثة خسائر فادحة في القوات المهاجمة، وفضلت البقاء في وضعها الدفاعي نظرا لتكرر الهجمات عليها. أما الكتيبة الثانية في هذه الجبهة فكانت تحت قيادة الرائد أبوبكر جعل مودي الذي تعرض موقعه في توج وجالي Tog-Wajaale لأول هجوم بري تشنه القوات الاثيوبية في وقت كان فيه أفراد الكتيبة يختبؤن من الغارات الجوية التي تعودوا عليها يومياً، مما أسفر عن استيلاء القوات الاثيوبية على توج وجالي الواقعة على الخط الحدودي دون مقاومة تذكر. وهذا هو الموقع الوحيد الذي انتصرت فيه القوات الاثيوبية على الصومالية الا أن الأخيرة استطاعت أن تمنع العدو من التقدم بعد ذلك. وأما الكتيبة الثالثة في دباجوريالي Daba-Gorayaale تحت امرة الرائد محمد علي سمتر فلم تواجه سوى الغارت الجوية حيث انشغل العدو بالاحتفاظ على توج وجالي.

الى جانب ذلك نجحت الدبلوماسية الصومالية في اقناع اثيوبيا بوقف اطلاق النار قبل أن ينفذ صبر الجيش الصومالي الذي كان يخشى له من أن يستنفذ ذخيرته وامداداته اذا ما طالت المعركة الأمر الذي قد يسفر عن نتيجة لصالح اثيوبيا نظرا لتفوقها في كل المجالات فضلا عن تأييد الغرب لها[١].

ويلاحظ من الجانب الدبلوماسي أن الحكومة الاثيوبية في مذكرتها الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية في ٨ فبراير ١٩٦٤م قد طلبت انعقاد دورة غير عادية لمجلس الوزراء مدعية بتعرضها لاعتداء من قبل الجمهورية الصومالية[٢].

---

١) السفير عبدالقادر عيسى حيجيلي: مقابلة شخصية.
٢) انظر مذكرة اثيوبيا في السياسة الدولية، يناير ١٩٧٠، العدد ١٩، ص٢٣٦

بخلاف الصومال الذي طلب في مذكرته الى المنظمة بنفس التاريخ ادراج موضوع الهجوم الاثيوبي على الاراضي الصومالية في جدول أعمال الدورة غير العادية لوزراء الخارجية والدفاع المزمع انعقادها في ١٢ فبراير ١٩٦٣م/١٣٨٣هـ بدار السلام أصلاً لمناقشة الاضطرابات التي أعقبت تمرد الجيش في تانجانيقا[١]. فيما بعث الصومال مذكرة أخرى الى مجلس الأمن يطالب فيها بانعقاد جلسة طارئة يبحث فيها الاعتداءات الاثيوبية على أراضيه[٢].

يفهم مما سبق أن الصومال كان يفضل بحث الموضوع في الامم المتحدة بخلاف اثيوبيا. وكانت مذكرة الصومال الى منظمة الوحدة الافريقية مجرد اخطار المنظمة بالأمر حسب الاجراءات النظامية طالما هو عضو فيها، بدليل أنه لم يطلب منها انعقاد دورة غير عادية كما فعلت اثيوبيا، وانما اكتفى بأن تأخذ المسألة مجراها الطبيعي. وذلك لأن الصومال كما سبقت الاشارة اليه قد اقتنع من المنظمة الافريقية فلا يتوقع منها أن ترحب بطلبه لعقد دورة غير عادية فضلاً عن أن تتعاطف معه ضد العدوان الاثيوبي، كما لا تقبل المنظمة بحث المسألة بشكل جذري لايجاد حل عادل ودائم طالما يؤمن السواد الأعظم فيها بقدسية الحدود الاستعمارية كأمر واقع.

وترى جمهورية الصومال أن المكان المناسب لبحث المسألة هو مجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة، تلك الهيئة التي فرضت الصومال على هذا المأزق قبل ذلك، يوم أن أحيلت اليها مناقشة مسألة المستعمرات الايطالية، فسمحت لبريطانيا ان تتصرف على هواها في اقليم أوغادين قبل أن تتم التسوية النهائية للمسألة في الجمعية العامة[٣].

---

١) انظر مذكرة الصومال في السياسة الدولية، يناير ١٩٧٠م، العدد ١٩، ص٢٣٧

2) Sadia Touval: The Boundary Politics, P: 216

٣) راجع صفحات ٧٧ & ٩٨ من البحث.

والظاهر أن الصومال في مذكرته الثانية يعقد الأمل على هذه الهيئة التي لا تعترف بقدسية الحدود الاستعمارية لتصحح غلطتها التاريخية وترد له حقه الذي تهاونت فيه سابقاً، وذلك تطبيقا لمبدأ حق تقرير المصير المذكور في ميثاقها. لاسيما وأن الصومال في هذه المرة عضو فيها له صوته في الجمعية العامة.

غير أن ردُّ الأمم المتحدة جاء موافقا على رغبة معظم الدول الافريقية في مناقشة المسألة في اطار منظمة الوحدة الافريقية، حيث دعا الأمين العام كل من الصومال واثيوبيا لتسوية سلمية في اطار منظمة الوحدة الافريقية[١].

وليس هذا أول ولا آخر مرة تحيل فيها هيئة الأمم المتحدة مثل هذه القضايا الى المنظمات الاقليمية، بل ذلك هو دأبها مما يشكل عائقا دوليا لبحث جوهر مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية بالذات.

وعليه بحثت المسألة في الدورة الثانية غير العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقدة في دار السلام من ١٢-١٥ فبراير ١٩٦٤م/١٣٨٤هـ. ونظرا لأن المسألة بُحثت بشكل سطحي يعالج فقط الأحداث الجديدة دون التعرض لجذور المشكلة، فان قرارات الدورة جاءت تباعاً لذلك سطحية وغير عملية[٢]. بل كان من المدهش أن يقبل المجلس ادراج موضوع الخلاف الصومالي الكيني أيضا في جدول أعماله. ذلك الخلاف الذي لا يشهد باصطدام مسلح بين البلدين كما هو الحال في الخلاف الصومالي الاثيوبي. وأعجب من ذلك اصدار المجلس توصيات متشابهة الى حد كبير لعلاج الأزمتين المختلفتين[٣]. ولا تغيب تلك النصائح العامة عن أذهان الأطراف المتنازعة بقدر ما تغيب عنهم الخطوات العملية للتوصل الى حل سلمي.

---

1) Sadia Touval: The Boundary Politics, P: 216

٢) انظر وثيقة قرارات المجلس في السياسة الدولية، يناير ١٩٧٠م، العدد ١٩، ص٢٣٨

٣) الوثيقة نفسها، ص٣٨-٢٣٩

وأعجب ما قرره المجلس على الاطلاق هو ادراج موضوع النزاع الصومالي الكيني في جميع أعمال دوراته التالية في حين يدرج موضوع النزاع الصومالي الاثيوبي الأشد ضراوة في أعمال دورته العادية المقبلة فقط[١].

لقد سبقني الدكتور مصيلحي الى وضع علامة الاستفهام على هذه المسائل الشكلية المريبة التي قال أنه "لم يتضح له ما يبررها"[٢]. وذكر مصدر معاصر للأحداث أنه رغم طلبات كل من الصومال واثيوبيا لمقر المنظمة، الا أن بعض الوفود عارضت ادراج موضوع النزاع القائم على الحدود بين الصومال واثيوبيا في جدول أعمال الدورة منذ بداية انعقادها، بحجة أنهم لم يتلقوا أي تعليمات حول الموضوع من حكوماتهم، وأنه يمكن تأجيل مناقشة هذا الموضوع الى الدورة العادية القادمة المزمع انعقادها بعد أسبوعين. لكن غالبية الوفود رأت أن الحرب الدائرة بين البلدين في الوقت الحاضر تستدعي الى ضرورة مناقشة الموضوع بصفة عاجلة. ثم بعد ذلك جاء طلب كينيا لبحث خلافها مع الصومال أيضاً الذي تمت الموافقة عليه في الحال[٣].

وعلى ضوء هذه التفاصيل يتضح أن ثمة جهوداً وراء الكواليس بذلت للحيلولة دون مناقشة موضوع النزاع القائم على الحدود الصومالية الاثيوبية. ولما فشلت تلك الجهود سعى أصحابها لحشر موضوع الخلاف الصومالي الكيني في أعمال الدورة. وذلك لتقليل شأن الموضوع الأول من جهة واظهار الصومال كرأس الأفعى الذي يسبب القلاقل في حدوده مع جميع جيرانه من جهة أخرى. ولذلك فقط تقرر إدراج الخلاف الصومالي الكيني في أعمال جميع دورات مجلس وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الافريقية القادمة، ليبقى جنبا الى جنب مع الخلاف

---

١) الوثيقة السابقة، ص٣٨-٢٣٩

٢) محمد الحسيني مصيلحي: مرجع سابق، ص٥٤٧

3) Sadia Touval: The Boundary Politics, P: 217

الصومالي الاثيوبي، يعرض معه حيثما عرض. وهذا أقل ما تستطيع جمهورية كينيا الحديثة العهد بالاستقلال أن تقدم لحليفتها تطبيقا لاتفاقية الدفاع المشترك بينهما.

وتجدر بنا الاشارة الى أنه اذا كانت اثارة الموضوعين في آن واحد في ذلك المحفل الافريقي يعطي انعكاسا سلبيا لأطماع صومالية على حساب جيرانه، فان اثارتهما في مجلس الأمن كان من شأنه أن يلفت أنظار المجتمع الدولي بأن المناطق التي يسكنها الصوماليون وتدعي كل من اثيوبيا وكينيا السيادة عليها ما زالت متوترة منذ أن ضمت بريطانيا اليهما، مما قد يدفع هيئة الأمم المتحدة الى التحقق من مطالب الصوماليين هناك[1]. ولعل ذلك يبرر اصرار الصومال على جري الأمم المتحدة للتدخل في الأزمة، حيث بعثت جمهورية الصومال رسالة ثانية الى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٢ فبراير ١٩٦٤م/١٣٨٤هـ، -وهو يوم افتتاح الدورة الافريقية نفسه- يطلب فيه "ايفاد لجنة الى المنطقة للتحقق ممن تقع عليه مسئولية القتال، والاشراف على عملية وقف اطلاق النار المتوقعة"[2]. غير أن طلب الثاني لم يكن بأحسن حظ من سابقه.

وسواء في المحافل الاقليمية أو الدولية، فان الدبلوماسية الصومالية كانت تعتبر مجرد اثارة القضية في تلك المحافل اعترافا منها بوجود مشكلة تستدعي الى ايجاد حل لها ان عاجلا أو آجلا. كتبت مجلة The National Review التي كانت تصدرها وزارة الاستعلامات الصومالية تعليقا على أحداث يومئذ: "لأول مرة في التاريخ الحديث اعترف فيها على المستوى الدولي وجود مشكلة على الحدود الصومالية. لذا تعرف افريقيا ويعرف العالم حاليا أن المطالب العادلة للصوماليين الذين ما زالوا يخضعون للحكم الأجنبي يجب قبولها قبل أن تكون هناك سلام عادل ودائم في افريقيا الشرقية، ويكون ميثاق منظمة الوحدة الافريقية واقعياً"[3].

1) Sadia Touval: The Boundary Politics, P:218
2) Ibid, P:217
3) Ibid, P:220

بطبيعة الحال بحث النزاعان مرة أخرى في دورة مجلس الوزراء العادية المنعقدة في لاجوس من ٢٤-٢٩ فبراير ١٩٦٤م/١٣٨٤هـ غير أنها كسابقتها لم تتخذ خطوات ايجابية وعملية لتنفيذ قرارات دار السلام سوى اعادة تأكيدها[١].

وفي مارس ١٩٦٤م التقى وزيرا خارجية الصومال واثيوبيا في محادثات رسمية ومباشرة في الخرطوم، أسفرت عن نجاح غير متوقع. حيث اتفق الطرفان على وقف اطلاق النار، وانشاء مناطق منزوعة السلاح بحيث يتم سحب قواتهما العسكرية الى مسافة تتراوح بين ١٠-١٥ كيلومتر من كلا الجانبين، وانشاء لجنة مشتركة تشرف على انسحاب القوات مع تطبيق وقف اطلاق النار، وايقاف كل دعاية عدوانية. كما اتفق الجانبان على استئناف المفاوضات قبل مؤتمر القمة الافريقي المقبل بالقاهرة[٢].

لا شك أن لحكومة السودان ولشخص رئيسها ابراهيم عبودة الشرف العظيم لإنجاح تلك المحادثات دون أي جهود من المنظمة الافريقية التي فشلت فيما نجح فيه السودان بمفرده. غير أن الظروف التي شجعت حكومة السودان في استضافة الطرفين والتوسط بين الخصمين ما زال يكتنفه الغموض.

والواقع أن السودان كان عضواً في اللجنة التي شُكّلت أثناء دورة مجلس الوزراء في لاجوس لصياغة القرارات النهائية حول الخلاف الصومالي الاثيوبي الكيني[٣]. وهذا على ما أعتقد أول مشهد للجهود السودانية المبدولة في المسألة. ويبدو أنه بحكم استيعابه لمطالب الطرفين ومواقفهما وتفهمه لمدى التنازلات التي قد يقدمها كل من الطرفين أثناء مناقشات صياغة القرارات، تولدت لدى قادة السودان الذين لا تغيب عن أذهانهم دور القوى الخارجية في المشكلة بأنه لو

---

١) انظر وثيقة قرارات المجلس في السياسة الدولية، يناير ١٩٧٠م، العدد ١٩، ص٢٣٩-٢٤٠

٢) انظر وثيقة البيان الصومالي الاثيوبي المشترك في ٣٠ مارس ١٩٦٤م في محمود علي توريري: مرجع سابق، ص٣٢٩. و السياسة الدولية، يناير ١٩٧٠، العدد١٩، ص٢٤٠.

3) Sadia Touval: The Boundary Politics, P: 220

توفرت للجانبين أجواء هادئة بعيدة عن التدخل الخارجي وتأثيرات مواقف الدول الأخرى سيكون التقارب بينهما ممكنا بالنسبة لوقف القتال الدائر ان لم تكن المشكلة كلها.

وفعلا هذا ما حدث حيث تم الاتفاق بين الطرفين على خطوات واقعية وعملية لوقف النزاع القائم على الحدود بينهما، ومن ثم استئناف المفاوضات حول تسوية نهائية للمشكلة بعد اعداد جو مناسب لها. وكان ذلك نهاية الحرب التي اكتسبت منها الحكومة الصومالية تأييداً شعبيا منقطع النظير، بدلاً من السقوط الذي كان منتظراً. وظهر هذا التأييد في نتائج الانتخابات التي فاز فيها حزب الحاكم أكثر من نصف مقاعد البرلمان[1].

وبصرف النظر عن نتيجة الحرب فانها كانت وما تزال نموذجا حيا وأسلوبا من أساليب القوى الاستعمارية لتوظيف المشاكل الاقليمية وفق مصالحهم السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية. وغالباً ما تكون في حد ذاتها من صنع أيديهم، وكثيرا ما يشكلون عائقاً في طريق تسويتها، كما هو الحال في مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية التي أوجدوها بمعاهداتهم مع الحبشة ولا يزالون يستغلونها ذريعة قائمة للتدخل في الشئون الداخلية وشبحاً لممارسة الضغط على أحد الطرفين.

1) Mathias Hilletework: Opcit, P: 124. I. M. Lewis: The Nation , State and Politics in Somalia, In (The Search for National Integration In Africa, by David R. & Kwanana Bentsi-Enchill), P: 294

تطورات المشكلة بعد الحرب وحتى عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م

حسب ما تقرر في اتفاقية الخرطوم حول استئناف المفاوضات المباشرة بين الصومال واثيوبيا قبل انعقاد مؤتمر القمة بالقاهرة في يوليو ١٩٦٤م/١٣٨٤هـ، التقى وزيرا خارجية البلدين في القاهرة قبيل انعقاد المؤتمر. ورغم أن هذا اللقاء يعتبر أول محاولة جادة لبحث تسوية نهائية للمشكلة بين البلدين، غير أنهما لم يتفقا على جدولة نقاط المحادثات. رغبت اثيوبيا في التفاوض حول تحديد الخط الحدودي طبقاً لنصوص معاهدتها ١٩٠٨م مع ايطاليا، في حين أصر الصومال على أن تبدأ المفاوضات من شرعية المعاهدات الاثيوبية مع القوى الاستعمارية التي بمقتضاها ضمت الأراضي الصومالية الى اثيوبيا. لكنهما اتفقا أخيرا على وضع الموضوع في جدول أعمال مجلس الوزراء التمهيدي لمؤتمر القمة، ثم طلب الصومال سحب الموضوع من الجدول[(١)] نتيجة للأزمة الدستورية في الجمهورية[(٢)].

أصدر مؤتمر القاهرة في يوليو ١٩٦٤م/١٣٨٤هـ — في غياب رئيس جمهورية الصومال ورئيس وزرائه ـ قراراً عاما يقضي "بتعهد كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال القومي"[(٣)]. وكما أشرنا سابقا سجل وزير الخارجية الصومالي الذي حضر المؤتمر نيابة عن رئيس الجمهورية تحفظاته عن القرار في ملحق مرفق به[(٤)].

وفي مارس ١٩٦٥م/١٣٨٥هـ رفعت جمهورية الصومال شكوى جديدة الى منظمة الوحدة الافريقية متهمة اثيوبيا بحشد قواتها على الحدود والشروع

1) Sadia Touval: The Boundary Politics, P: 221. Mathias Hilletework: Superpowers' Involvement In The Horn Of Africa: *The Ethiopian-Somali Border Conflict* P: 124

٢) أنظر تفاصيل الأزمة في ص١٧٩ من البحث وما بعدها.

٣) نص القرار في السياسة الدولية، يناير ١٩٧٠م، العدد ١٩، ص٢٤١

٤) انظر صفحات ١٣٥ & ١٤٩ من البحث.

في اجـراءات قمعية ضد الصوماليين القاطنين في أوغادين. وطلب الصومال في شكواه ارسال لجنة تحقيق للكشف عن أسباب التوتر. كما دعى لجنة شئون اللاجئين التابعة للمنظمة الى زيارة الصومال للاطلاع على حقيقة أوضاع اللاجئين الصوماليين من اثيوبيا[(١)] .

يبدوا أن طلب الصومال المتشعب وان لم يقبل لاعتراض اثيوبيا عليه، الا أنه عجل قبول اثيوبيا لمناقشة أوضاع الحدود مع الصومال وتنشيط اللجنة المشتركة للاشراف على تطبيق اتفاقية الخرطوم.

وبعد شهر استغرق فيه الجانبان دراسة أوضاع الحدود وسط اتهامات متبادلة بانتهاكات متكررة لوقف اطلاق النار، اتفقا مبدئيا في أبريل ١٩٦٥م/ ١٣٨٥هـ على استئناف المفاوضات المباشرة حول تسوية نهائية للمشكلة. وسرعان ما تبخرت هذه المفاهمة اذ اختلفا في تحديد المكان المناسب لبدء المحادثات حسب زعمهما[(٢)] . فيما أكد مصدرقريب أن السَّبب الحقيقي لتعثر المحادثات هذه المرة أيضا كما في كل مرة هو اختلاف الجانبين في جدول المفاوضات[(٣)] . وتلك عقبة أخرى تمنع البحث في جوهر القضية مما يفقد أي محادثات سطحية حول الموضوع، سواء كانت ثنائية أو جماعية صفة الواقعية والتعمق، وبالتالي يُبعد الوصول الى العلاج المناسب.

وفور تعثر المفاوضات نشطت حرب اعلامية ومناوشات طفيفة على الحدود في الشهور التالية حتى اتفق الجانبان في هامش مؤتمر القمة الافريقي بأكرا في اكتوبر على وقف الدعاية العدائية بينهما، الأمر الذي تم تعريفه وتحديد أشكاله وأنواعه في اتفاقية أكرا[(٤)] .

---

1) Sadia Touval: The Boundary Politics, P: 222

2) Sadia Touval: Opcit, P: 222. Mathias Hilletework: Opcit, P: 124

3) Sadia Touval: Opcit, P: 222

٤) أنظر نص الاتفاقية في السياسة الدولية، يناير ١٩٧٠م، العدد ١٩، ص٢٤١

ثـم عـاودت اثيوبيـا في يونيـو ١٩٦٦م/١٣٨٦هــ بشـكوى كـان مفادهـا أن الصومـال لا يتقيـد بشـروط إتفاقيـة أكـرا علـى الدعايـة الاعلاميـة. ولم يـرد الصومـال علـى الاتهـام بعينـه، وانمـا تضمنـت كلمـة رئيـس الجمهوريـة آدم عبـدا لله عثمـان في يوليـو أن الصومـاليين لـن يكفـوا عـن نضـالهم في سبيل الوحـدة[١].

وهكـذا كـانت الأحـداث في المنطقـة خـلال السـنوات التاليـة للحـرب في نـزول وطلـوع، وظلـت العلاقـات الصوماليـة الاثيوبيـة فيهـا تباعـا لذلـك بـين توتـر وعـداء دون أن تصـل الى حـد القتـال حتـى منتصـف عـام ١٩٦٧م/١٣٨٧هــ.

وقبـل الحديـث عـن تطـورات المشـكلة في عـام ١٩٦٧م، لعلـه مـن حسـن صياغـة الكـلام أن نقـدم بـين يـدي تلـك التطـورات بعـض محـاولات الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لتغيـير الأوضـاع السياسـية في الصومـال. ولا يعـني ذلـك أنـني أجـزم هنـا علـى أن التطـورات جـاءت نتيجـة للضغـوط الأمريكيـة لكنـه مـن المحتمـل أن تكـون متـأثرة بهـا. وكـان في المبحـث الأخـير قـد سـبقت الاشـارة الى أن غـزو اثيوبيـا للصومـال في عـام ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م يمثـل الخيـار الأول للسياسـة الأمريكيـة مسـتغلة مشـكلة الحـدود بـين البلديـن لممارسـة الضغـط علـى الجمهوريـة الفتيـة مـن أجـل تحقيـق مصـالح اسـتراتيجية[٢]. وفي السـطور التاليـة تلقـي الدراسـة الضـوء علـى بقيـة خيـارات المؤامـرة الأمريكيـة.

مـن البديهـي أن ينعكـس النصـر الـذي حققتـه حكومـة شـرماركي علـى الصعيديـن العسـكري والسياسـي في حـرب ١٩٦٤م موجبـا علـى نتـائج الانتخابـات السياسـية الـتي أجريـت في ٢٦ مـارس ١٩٦٤م. حيـث أدلى الشـعب الصومـالي رضـاه عـن أداء حكومـة شـرماركي وموقفهـا المشـرف مـن النـزاع القـائم علـى الحـدود الصوماليـة الاثيوبيـة عـن طريـق صناديـق الاقـتراع، اذ منحـت غالبيـة المنتخبـين أصواتهـم

---

1) Mathias Hilletework: Opcit, P: 125

٢) راجع ص١٦٦-١٦٧ مـن البحـث

للحزب الحاكم "وحدة الشباب الصومالي" SYL الذي حصل من بين ٢١ حزبا مشاركاً في الانتخابات على ٦٩ مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددهم ١٢٣ مقعداً، بينما حقق أقرب منافس له وهو "مؤتمر الصومال الوطني" SNC ٢٢ مقعداً و"اتحاد الصومال الديمقراطي" SDU ١٥مقعداً و"حزب الدستور الصومالي المستقل" HDMS ٩ مقاعد[١].

ووصف رئيس الجمهورية آدم عبدا لله عثمان انتصار الصومال في الحرب وفوز الحزب الحاكم في الانتخابات بأنها "أهم الوقائع الرئيسية التي دلت على الشجاعة والمقدرة والنضج السياسي لدى الصوماليين سابقاً ولاحقاً"[٢].

تلى ذلك أن حكومة شرماركي قدمت استقالتها لفخامة رئيس الجمهورية في مايو ١٩٦٤م[٣] على أمل أن يكلف الدكتور شرماركي مرة أخرى بتشكيل الوزارة الجديدة حسب النظام المتبع. غير أن هذه النتيجة المذهلة لفوز حزبه لم تضمن له تجديد فترة أخرى على رئاسة الوزارة بخلاف الأعراف.

فعلى الرغم من اعجاب رئيس الجمهورية بأداء حكومة شرماركي الا أنه بعد اعلان نتائج الانتخابات وتشكيل الجمعية الوطنية بات واضحا لدى الأوساط السياسية أن فخامته يفكر في تغيير رئيس الوزراء دون أن تعرف الأسباب. ونوقش الأمر في احدى جلسات حزب الفائز حيث تقرر بأغلبية ساحقة أن الدكتور شرماركي يظل مرشح الحزب لهذا المنصب، وان تتفاهم الأمانة العامة للحزب مع رئيس الجمهورية في هذا الصدد. وفي أثناء اجتماع رئيس الجمهورية بقادة الحزب لم يخف الرئيس عزمه على تعيين رئيس وزراء جديد من الحزب نفسه طبعا. فيما أكد له من جانبه أمين عام الحزب ـ الذي لم يقتنع بمبررات

١) حمدي السيد سالم: الصومال قديما وحديثا، ج٢، ص ٤٣٠. وانظر:
I. M. Lewis: The Nation, State and Politics In Somalia, P: 294
2) Mathias Hilletework: Opcit, P: 124
٣) حمدي السيد سالم: الصومال قديما وحديثا، ص٤٣٠

الرئيس ـ تمسكه بمرشح الحزب وعدم قبوله لأي شخص آخر يفرض عليه دون تعليلات مقنعة. وفي هذا الجو المشحون بالتحديات عقد الحزب جلسة طارئة للحيلولة دون اعلان الرئيس لقراره الأخير. وأجمع الحاضرون على مناصرة مرشحهم واعلان ذلك على الملأ. وكان ذلك فعلاً، حيث عقد الأمين العام للحزب مؤتمرا صحفيا صرح فيه بترشيح حزبه لكونه حزب الأغلبية الدكتور عبدالرشيد علي شرماركي لرئاسة الوزراء دون أن يتطرق الى موقف رئيس الجمهورية ولا إلى الخلاف المحتدم بين الرئيس والحزب، على أمل أن يعدل الرئيس عن موقفه بعد هذا الاعلان[١].

كانت فكرة رائعة لانقاذ الموقف وكانت تدل على مدى النضج السياسي لدى قادة الحزب، لكنها في الوقت نفسه كانت مغامرة سياسية قد تصاعد حدة اصرار الرئيس على ممارسة حقه المشروع لتعيين رئيس الوزراء. خاصة اذا كان الرئيس غير متردد في موقفه أو كان يتعرض لضغوط أقوى من ضغوط الحزب.

وفي ٧ يونيو ١٩٦٤م أعلن رئيس الجمهورية تعيينه لسعادة عبدالرزاق حاج حسين وزيرالصحة سابقا لمنصب رئاسة الوزراء، وكلفه بتأليف حكومة جديدة،[٢] تاركاً خلفه كلمته الخالدة والمفعمة بالتحدي أمام الجمعية الوطنية ذات أغلبية حزب وحدة الشباب الصومالي قائلاً: "لو عينت ايشة* لرئاسة الوزراء لصح ذلك دستوريا، ولتكن ايشة اليوم عبدالرزاق حاج حسين"[٣].

يستند رئيس الجمهورية في موقفه الصامد الى أحقيته الدستورية لتعيين رئيس الوزراء وفقاً للفقرة الثالثة من المادة الرابعة لدستور الجمهورية التي تقرأ : "يجب تعيين أو خلع رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية"[٤].

١) السفير الدكتور/ يوسف عمر الأزهري: مقابلة شخصية.
* ايشة: تصغير اسم عائشة بنت موسى متان حرم رئس الجمهورية بقصد الدلع على الطريقة الصومالية
٢) حمدي السيد سالم: الصومال قديما وحديثا، ص٤٣١.
٣) السفير الدكتور/ يوسف عمر الأزهري: مقابلة شخصية.
4) Haji N. A. Noor: The Developement Of The Constitution Of The Smali Republic, P: 214

أمـا الحـزب فيعـود موقفـه المعـاند الى أسـباب منهـا: عـدم الاقتنـاع بمـبرر الرئيس لرفضه مرشح الحزب، وأنه وان كان للرئيس حق تعيين من يراه مناسبا لرئاسة الوزارة الا أن العادة قد جرت على استشارة حزب الأغلبية قبل أن يقطع بذلك، وأن قرار الرئيس من شأنه أن يحدث انشقاقا في صفوف الحزب بين مناصرين لرئيس وزراء السابق وبين مؤيدين لرئيس وزراء الجديد، مما ينعكس سلباً على فعالية حكومة لا تتمتع بتأييد حزبي كامل[١]. هذا واذا كان الرئيس يستند الى قوة النص الدستوري فان الحزب كان يعتمد في مواجهة موقف الرئيس الغامض على سلطة الجمعية الوطنية، وذلك بامتناع نوابه فيها عن منح صوت الثقة لأي حكومة لا تحظى بتأييد الحزب.

وهذا ما حدث فعلاً، فبعد أن أفحم الرئيس معارضيه بتعيين عبدالرزاق الذي ينتمي الى الحزب نفسه والى قبيلة رئيس المخلوع نفسها حفاظا للتوازن القبلي في مؤسسات الدولة، قام رئيس الجديد بتشكيل وزارته خلال شهر واحد، وعرضها على الجمعية الوطنية في ١٥ يوليو ١٩٦٤م معلناً برنامج حكومته غير أنها لم توفق في الحصول على صوت الثقة في الجمعية[٢].

بغض النظر عن الصراع السياسي المذكور فان موقف الحكومة الجديدة من مشكلة الأراضي الصومالية المحتلة كما جاء في برنامجها منح المعارضين مبرراً لمنعها من صوت الثقة في الجمعية. حيث أعطت سياسة عبدالرزاق الأولوية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية داخل الجمهورية، وأنه رغم تأكيده لمساندة المليشيات الصومالية في كفاحها من أجل الاستقلال الا أنه عبر عن احترامه الشرعية الدولية وسيادة كل من اثيوبيا وكينيا القائمة على الاراضي الصومالية كأمر واقع[٣].

---

1) I. M. Lewis: The Nation, State and Politics In Somalia, P: 294
Harold D. Nelson: Somalia : *A Country Study,* United States Government, 1982. P: 42

٢) حمدي السيد سالم: الصومال قديما وحديثا، ص٤٣١

3) Harold Nelson: Opcit, P: 42

ومع ذلك كله عهد اليه رئيس الجمهورية في ٦ أغسطس تشكيل الوزارة للمرة الثانية. وبعد تعديلات طفيفة في الوزارة الأولى حصلت الحكومة على الثقة في الجمعية الوطنية في ٢٧ أغسطس ١٩٦٤م[١]. وانتهت بذلك أزمة دستورية أقعدت الجمهورية بدون حكومة نظامية لمدة ٣ أشهر (من أواخر مايو الى أواخر أغسطس).

وأغلب الظن لولا مخافة بعض النواب من افتقاد مقاعدهم في الجمعية الوطنية، وتنازل آخرين عن مواقفهم بعد أن عقدوا العزم على السعي لاطاحة رئيس الجمهورية نفسه في الانتخابات الرئاسية المقبلة ـــ لولا هؤلاء وهؤلاء ـــ لانتهت الأزمة بحل الجمعية الوطنية واعادة الانتخابات من جديد أو بطرح صوت الثقة للرئيس في الجمعية الوطنية مما كان من شأنه في كلا الحالتين أن يدخل الجمهورية وهي ما زالت في مهدها الى متاهات دستورية وانتشار الفوضى في ذلك البلد الذي مزقته العصبية القبلية.

علق ديفيد لايتن على قرار الرئيس بتعيين رئيس الوزراء الجديد بقوله: "لم يعد حمل قيادة الصومال هيِّنا حتى بعد تلك الانتصارات الانتخابية الهامة. فبعد انتخابات عام ١٩٦٤م، أظهر الرئيس آدم عبدا لله عثمان في البداية ضبط النفس، إلا أن قراره المفاجئ لتعيين عبدالرزاق حاج حسين رئيسا للوزارة الجديدة بدلاً من شرماركي قد أثار ضجة"[٢]. لم تنته الاضطرابات السياسية التي أحدثها القرار بتعيين عبدالرزاق ولا بحصول حكومته صوت الثقة في الجمعية الوطنية، وانما ظلت الانقسامات التي أحدثها القرار في داخل الحزب الحاكم مسماراً في جسم جميع حكومات عبدالرزاق يشل فعاليتها السياسية وقدراتها الادارية حتى آخر أيامه في المكتب[٣].

١) حمدي السيد سالم : الصومال قديما وحديثا، ص٤٣١

2) David Laitin & Said Samatar: Somalia: *Nation In Search Of a State*, P: 74

3) I. M. Lewis: The Nation, State and Politics In Somalia, P: 294

واذا كانت نتائج قرار رئيس الجمهورية غير مؤكدة الى أي حد يصل عقباها، فان الأسباب التي دفعته الى تلك المغامرة غير مؤكدة كذلك. ورغم اعتراف الباحث بأهمية البحث والتتبع لهذه المسألة في دراسة مستقلة حيث لا يسع له المقام هنا، الا أنه يعتقد حسب ما توفر لديه من القرائن أن ثمة ضغوط خارجية تعرض لها الرئيس بمفرده كخيار آخر لإبعاد شرماركي المتهم باليسارية في الآونة الأخيرة عن رئاسة الحكومة. وذلك بعد أن فشلت معه المحاولة الأولى لاسقاطه في حرب ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

والواقع أن الرجلين لا يختلفان في ادانتهما للغرب بالولاء الى حد اعتقدا أنه لا سبيل لاستقلال سياسي واقتصادي بدون مساعدة الغرب. قال آدم عبدالله عثمان رئيس الجمهورية في كلمة ألقاها أثناء زيارته الرسمية لايطاليا في ٦ اكتوبر ١٩٦٣م/١٣٨٣هـ: "ففي يومنا هذا اذا أرادت الشعوب الافريقية أن تصير مستقلة فلا يمكنها الا أن تحتفظ بعلاقاتها مع أوربا"[١].

وأنكر شرماركي كغيره من حكام العالم الثالث تلك المظالم والمساوئ من الدول الغربية الاستعمارية التي ما زال يعاني منها الشعب الصومالي بل وصفها "بالعلاقات الودية" أثناء تقديمه برنامج حكومته الى الجمعية الوطنية حيث قال: "فلا يمكن لصوماليا أن تنسى ـ قط ـ العمل الذي قامت به ايطاليا منذ مائة سنة تقريباً، ولا العلاقات الودية المستمرة التي أدت ـ خصوصا في أثناء العشر سنوات لادارة الوصاية ـ الى توطيد الروابط التي لا تنفصم عراها، ولاسيما الروابط الثقافية والاقتصادية. وهذه الحكومة عازمة على تعزيزها أكثر فأكثر"[٢].

---

١) محمود علي توريري: مرجع سابق، ص٥٦

٢) حمدي السيد سالم: خطب وتصريحات الدكتور عبدالرشيد علي شرماركي، ص٥٥

وكان العمل السياسي الذي قام به الرجلان في السنوات الثلاثة الأولى من فترة حكمهما (٨٠-١٣٨٣هـ/١٩٦٠-١٩٦٣م) يرتكز على هذا الاعتقاد. ولم يكن التحول السياسي الأخير نحو الشرق تحولا في أفكارهما السياسية بقدر ما كان واجبا وطنيا فرضت عليهما ضرورة دفاعية معينة بعد يئسهما من مماطلات الغرب وشروطه القاسية على جميع مساعداته. ولم يكن ابرام الاتفاقية السوفيتية- الصومالية اجراء تفرد به شرماركي حتى يتهم باليسارية لوحده. واذا كان هو الذي وقع عليها فان رئيس الجمهورية هو الآخر صادق عليها، بل دافع عنها بقوله: "من أجل ضمان حق تقرير المصير للصوماليين خارج الجمهورية أتحالف مع الابليس نفسه"[١].

اذاً فالرجلان كانا على متن سفينة واحدة وعلى منهج وسياسة واحدة لا يمكن أن يعيب أحدهما على الآخر. كما أن عدم إفصاح الرئيس بسبب مقنع للتفرط في رئيس حكومته الذي سبق أن كلفه ثلاث مرات متتالية بتشكيل حكومة جديدة دون أن يفكر في تغييره بالمرة، كل ذلك ان دل على شئ فانما يدل على أن الرئيس قد تعرض لضغوط هانت له نتائج قراره الخطير. وتلك على ما اعتقد الخيار الثاني لمؤامرة الولايات المتحدة الأمريكية لايجاد حكومة موالية لها.

حاولت الولايات المتحدة استخدام حكومة عبدالرزاق كأدات للتدخل في الشئون الداخلية للجمهورية، حيث تقدم عبدالرزاق للجمعية الوطنية عدة مرات باقتراحات حول إلغاء الاتفاقيات التي أبرمتها الجمهورية مع الاتحاد السوفيتي وايقاف كافة المشاريع الانمائية تحت تنفيذ السوفيت أو نقلها الى الدول الغربية. غير أن الجمعية الوطنية حالت دون ذلك لعدم ثقتها بالوعود الغربية[٢] على رأي المثل الصومالي القائل: " ثمرة في اليد خير من ثمرات على الشجرة"[٣].

---

١) راجع ص١٣٣ من البحث. Mathias Hilletework: Opcit, P: 117

٢) محمود علي توريري: مرجع سابق، ص١٤١-١٤٤

٣) باللغة الصومالية: "Miro gunti ku jira kuwo geed saaran looma daadsho"

وثمة مظاهر كثيرة يطول سردها هنا لدور الغرب في رسم سياسة حكومة عبدالرزاق تجاه القضايا التي تخص الغرب[١] . ومهما بذلت حكومة عبدالرزاق من جهد لارضاء الدول الغربية، وحاولت إقناعها بأنه قد تم تعديل الاتجاه السياسي وأن زمن اليساريين قد ولّ، فانها ظلت يشار اليها بأصابع الاتهام طالما لم تحقق شرطاً واحداً من الشروط الغربية الآنفة الذكر[٢] بسبب قوة معارضة الحكومة في الجمعية الوطنية.

وقد أكدت ذلك تقارير بعض الشركات الغربية العاملة في الصومال حيث جاء في أحدها: "أن الصومال أصبحت بلدا يخضع للاتحاد السوفيتي وبعض البلدان الاشتراكية الأخرى، وأن شعب الصومال لا يميل نحو الغرب، وهذا يرجع الى أن الحكام الحاليين ليسوا أقوياء كما ينبغي، ولا ينصاعون لأوامر واشنطن وروما ولندن .... وبرغم سقوط الحكومة (حكومة شرماركي) التي قامت بقطع العلاقات، الا أن الحكومة الحالية عاجزة تماماً عن اتخاذ أية خطوة لتحسين علاقاتها مع الغرب الذي يحيط بالمنطقة"[٣] .

والظاهر أن الغرب كانوا يعذرون لحكومة عبدالرزاق الواقعة بين ضغطين، الأول من الغرب على انهاء جميع مظاهر التعاون مع السوفييت، والثاني من الجمعية الوطنية التي لا تحظى فيها الحكومة بالتأييد اللازم لتمرير سياستها. وكان يكفيها في نظرهم أن تحد من ازدياد النفوذ السوفيتي في البلد، وهذا ما قامت به حكومة عبدالرزاق خير قيام.

أما الانقلاب العسكري الذي حكى عنه توريري نقلاعن مقال في مجلة الملاحظات الافريقية بعنوان: "الصومال هو الهدف الثاني للمخابرات الأمريكية"

---

١) راجع محمود علي توريري: مرجع سابق، ص١٤١ وما بعدها.

٢) راجع ص١٦٧ من البحث

٣) توريري: مرجع سابق، ص١٣٨

والمزمع تنفيذه من قبل قوات الشرطة الصومالية [١]، فقد نفى اللواء محمد أبشر موسى وجود أي مخطط من هذا القبيل [٢]، في حين أكّد لي مصدر آخر مطّلع صحة نبأ الانقلاب مع ذكر التفاصيل، الا أنه وصفه بعمل إحتياطي في حالة سقوط حكومة آدم وعبدالرزاق في انتخابات عام ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، مخافة أن تظهر حكومة غير موالية للغرب [٣].

أخبرني القائم بأعمال السفارة الصومالية لدى بون آنذاك أنه تم الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية بحضور ممثل للحكومة الصومالية على تدريب أفراد الشرطة الصومالية وتطوير كفاءتها وآلياتها بحيث تستطيع مواجهة الجيش الصومالي الذي استحوذ عليه الاتحاد السوفيتي منذ ١٩٦٣م. وشمل البرنامج ابتعاث ضباط الشرطة الى أمريكا وضباط الصف الى ألمانيا، ليس لتدريبهم فحسب، وانما لتلقي الأفكار والمبادئ الغربية أيضاً. وأكد لي المذكور بأن مسئولين كبار من حكومة عبدالرزاق كانوا على علم بالمخطط، وعلى رأسهم رئيس الحكومة الذي وفد الى ايطاليا ليشفي استفساراتها واحتجاجها على عدم استشارتها في مثل هذه القضايا المصيرية معتبرة نفسها وصيَّة على الصومال وبوابته للدول الغربية. ووافق هذا الدبلوماسي توريري على أن عبدالله عيسى الذي تقلد منصب رئيس الوزراء في الحكومة الصومالية الداخلية قبل الاستقلال، ووزير خارجية حكومة شرماركي، وزير الصحة في حكومة عبدالرزاق قضى في ألمانيا فترة طويلة لهذه المهمة [٤]. الا أن توريري أضاف الى أنه هو المرشح ليكون رئيسا رمزيا لحكومة الانقلاب [٥].

---

١) محمود علي توريري: مرجع سابق، ص١٤٦. راجع كذلك ص١٦٦ من البحث.
٢) اللواء محمد أبشر موسى (مدير الأمن العام وقائد قوات الشرطة الصومالية ٦٠-١٩٦٧م): مقابلة شخصية، سألته فيها عن تفاصيل المخطط، الا أنه نفى بوجوده أصلاً ووصفه "بدعاية سياسية لا أساس لها من الصحة".
٣) مقابلة شخصية مع القائم بأعمال السفارة الصومالية في بون وممثّل حكومة الصومال في الاجتماعات التي دارت بين الأطراف الثلاثة في بون.
٤) المقابلة نفسها.
٥) محمود علي توريري: مرجع سابق، ص١٤٦

ومن غير إطالة، يهمنا من المخطط هنا طريقة تنفيذه التي تعتمد هي الاخرى على وجود مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية كدأب القوى العظمى على توظيف مثل هذه المشاكل وفقا لمصالحها الحيوية في المنطقة. فمن المخطط بعد استكمال استعداداته اللازمة خلق مشكلة مفتعلة من جانب اثيوبيا على الحدود مما يضطر الجيش الصومالي الى الزحف نحو الحدود لمواجهة العدو، حتى يخلو الجو في العاصمة والاقاليم الرئيسية لقوة الشرطة التي ستنفذ الانقلاب[(١)]. والحاصل أن المخطط لم ينفذ نظرا لظهور حكومة جديدة أكثر ملائمةً للغرب برئاسة محمد ابراهيم عقال الذي يشهد له ولاءه للغرب.

يبدو أن الدكتور عبدالرشيد علي شرماركي الذي فاز على سلفه آدم عبدا لله عثمان في الانتخابات الرئاسية بالجمعية الوطنية قد اختار الطريق الصعب منذ توليه رئاسة الجمهورية محاولا التجنب عن التصادم بالغرب دون أن يتخلى عن علاقاته مع الشرق، عملا على الدروس التي خرج بها من فترة رئاسته للوزارة. فبدأ ينصاع لبعض المطالب الغربية وأظهر حسن نواياه تجاه تحسين علاقة الجمهورية بالدول الغربية مع ابقاء الاتفاقية السوفيتية الصومالية سارية المفعول. ويمكن تلخيص مظاهر سياسة التغريب في مطلع العهد الجديد فيما يلي[(٢)]:

١- تعيين محمد ابراهيم عقال المعروف بولائه للغرب رئيساً للحكومة
٢- استعادة علاقات الصومال مع بريطانيا
٣- تأجيل المطالبة بالاراضي الصومالية المحتلة
٤- تحسين علاقات الصومال مع جيرانه وإبداء تفهم مع فرنسا حول جيبوتي.
٥- الموافقة على مشروع اتحاد فيدرالي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية ويضم كل من الصومال واثيوبيا وكينيا.

---

١) محمود علي توريري: مرجع سابق، ص١٤٦. مقابلة مع القائم بأعمال السفارة الصومالية في بون.

2) Raymond L. Thurston: "The United States, Somalia and The Crisis In The Horn" Horn of Africa, ,Vol. 2, No. 2, April-June 1978, P: 14

ويعتقد بعض المحللين[١] بأن تلك السياسة الازدواجية هي التي أودت بحياة شرماركي الذي اغتيل في محافظة لاسعانو ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م أثناء قيامه بجولة تفقدية لأقاليم ومحافظات الجمهورية، وذلك على يد أحد حراسه منفذا لمؤامرة سوفيتية ناجحة استهدفت الى انهاء الحكم المدني في الصومال وتحويل السلطة الى أيدي العسكريين.

غير أن الذي يعنينا من تحول الاتجاه السياسي المذكور مظاهره الثلاثة الأخيرة التي تجسم موقف حكومة عقال من مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية وتعتبر أهم التطورات التي طرأت على المشكلة منذ نهاية الحرب عام ١٩٦٤م.

وقد أوضح رئيس الوزراء سياسة حكومته تجاه المشكلة في تصريح مطول أدلى به في أول يوم تشكيلها حيث أعطى الموضوع حقه من التفصيل والايضاح لما يتصف به من الحساسية لدى الصوماليين ولدى الدول المجاورة أيضا. فقد أكد عقال تمسكه بنفس سياسة الحكومات السابقة ونص دستور الجمهورية تجاه مشكلة الحدود قائلاً: "ان حكومتي لتنوي انتهاج نفس السياسة التي التزمت بها الحكومات السابقة وهي سياسة حدد الدستور معالمها وأهدافها"[٢].

وفي الوقت نفسه ميَّز بين هدفين أحدهما مشروع والآخر باطل حيث قال: "وإنني الآن أريد أن أفرق بعناية بين رغبتنا ومناصرتنا لاخواننا في شتى الحملات التي قادوها للحصول على الاستقلال عن طريق حق تقرير المصير الذي يعد طريقا مشروعا تماما ومطابقا لكافة المفاهيم العصرية المعترف بها للحرية ولحقوق الانسان من جهة، وبين الرغبة التي يصبغها علينا أعداؤنا من أننا نريد ضم أو التوسع في أجزاء من أقاليم لهم، وهو ما قد يعد غير مشروع لو كان الأمر كذلك"[٣].

---

١) السفير الدكتور يوسف عمر الأزهري: مقابلة شخصية.

٢) أنظر وثيقة تصريح عقال في السياسة الدولية، يناير ١٩٧٠، العدد ١٩، ص٢٤٣

٣) الوثيقة نفسها

أما عن السياسة التي قال عقال أن حكومته ستنتهجها لتحقيق الهدف المشروع فيمكن تلخيصها فيما يلي [١] :

١- مداومة الضغط على الدول المجاورة لقبول تطبيق حق تقرير المصير للمقاطعات الصومالية بشتى الوساطات الدبلوماسية وبكل الوسائل السلمية المشروعة .

٢- توضيح الأسباب التي أدّت الى اتخاذ موقف المناصر للمقاطعات الصومالية.

٣- العمل على صدِّ الحملات الدعائية الكاذبة والاتهامات الملفقة بنا من التوسعية ونحوها واظهار الصورة الحقيقية لمطلبنا.

٤- اظهار اصرارنا على موقفنا وعدم تنازلنا عن مطالبتنا بحق تقرير المصير لاخواننا.

وعلى ماتقدم فان حكومة عقال لم تتنازل عن حق من حقوق الصوماليين، كما وهم البعض [٢] ، وكل ما في الأمر أنه بالاضافة الى الاتجاه السياسي العام المنصب على التصالح مع الغرب وحلفائه في المنطقة، فان الظروف الاقتصادية البائسة [٣] حملت حكومة عقال على ايجاد موارد اقتصادية جديدة من خلال تنشيط الحركة التجارية مع جيرانها. هذا ولم يكن هناك ما يشجع عقال على المجاهرة بحقوقه المسلوبة في غياب التأييد الدّولي أو الاقليمي اللازم لمناصرة قضية الصومال التي أضرها في الماضي "عدم التمييز الكافي بين السياسة المشروعة التي تسلكها الحكومة الصومالية، والسياسة غير المشروعة التي يدعي أعداء الصومال عن خطأ بأنها سياسته" [٤] . كل هذه الأمور في مجملها أرغمت الحكومة الجديدة على تأجيل مطالبة الأراضي المحتلة والتوجه نحو تطبيع العلاقات مع الجيران لايجاد المناخ المناسب للتفاوض معهم في تسوية نهائية للمشكلة من جهة [٥] ، وفك العزلة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها الجمهورية من جهة أخرى.

---

١) وثيقة تصريح عقال في السياسة الدولية، يناير ١٩٧١، العدد ١٩، ص٢٤٣

2) David Laitin & Said Samatar: Opcit, P: 74. Mathias Hilletework, Opcit, P: 130 See also طاهر جيلي: الحرب الأهلية في الصومال، ص٦٩.

٣) انظر تفاصيل ذلك في طاهر جيلي، ص٦٩-٧١. Mathias Hilletework: Opcit, P: 125-129

٤) السياسة الدولية ،يناير ١٩٧٠، العدد ١٩، ص٢٤٣ أنظر ايضا Mathias Hilletework: Opcit, P: 128

5) I. M. Lewis: The Nation, State And Politics In Somalia, P: 295

وعليه لم تختلف سياسة حكومة عقال عن سياسة الحكومات السابقة الا في التطبيق. وذلك بوجهين أولهما تقديم تطبيع العلاقات بين الصومال وجيرانه على التسوية النهائية للمشكلة، بخلاف الحكومات السابقة التي جعلت علاقاتها مع جيرانها رهناً للمستقبل وحتي التوصل الى حل نهائي. والوجه الثاني أن حكومة عقال نجحت فيما فشلت فيه الحكومات السابقة وهو التوفيق بين تصريحاتها وتطبيقاتها في التميز بين التوسعية وبين ضمان حق تقرير مصير للصوماليين.

وعلى الفور رحبت اثيوبيا بحذر سياسة الحكومة الصومالية الجديدة على لسان وزير خارجيتها Ketema Yifuru الذي قال: "نحن نود دائما ونرغب في التعايش مع جيراننا بسلام وود. وهذا قاسم مشترك بيننا. نود التعاون والتعامل مع الصومال. وهناك مجالات كثيرة نتفق عليها ولنا فيها مصالح مشتركة .... نأمل أن الحكومة الصومالية الجديدة تميل الى تحسين العلاقات بين اثيوبيا والصومال. ونحن من جانبنا مستعدون للود والتعاون"[١].

تحقيقا للسياسة المعلنة من الجانبين التقى رئيس وزراء الصومال بامبرطور اثيوبيا على هامش مؤتمر القمة الافريقي بكينشاسا في سبتمبر ١٩٦٧م/١٣٨٧هـ حيث أصدرا مذكرة تفاهم على استئناف المحادثات الثنائية بين البلدين. وتبع ذلك اجتماع في الشهر نفسه بين وفدين من الجانبين على المستوى الوزاري في اديس ابابا. ثم قام وفد اثيوبي برئاسة وزير الخارجية بزيارة لمقديشو من ٥-٨ فبراير ١٩٦٨م/١٣٨٨هـ. وكانت هذه أول مرة يزور فيها وفد اثيوبي لجمهورية الصومال بصفة رسمية، وكانت المناسبة في محل تقدير كبير من قبل الجمهورية شعبا وحكومة بحسبانها خطوة الى الأمام في سبيل انهاء الخلاف وتدعيم التفاهم بين الدولتين الافريقيتين الشقيقتين. وتوجت الزيارة ببيان صومالي اثيوبي مشترك

1) Mathias Hilletework: Opcit, P: 129

آذن باتفاقية حول تطبيع العلاقات بين البلدين، مؤكدين "أن للحكومتين الأمل الصادق في ان تنتهي هذه المناقشات بسرعة حتى يليها مؤتمر قمة بين الدولتين يبحث في النتائج الكبرى"[١]. وتلك اشارة الى تسوية نهائية قريبة للمشكلة.

والى جانب تقدم المحادثات الثنائية "في جو من الصراحة والترحيب"[٢] ظهرت في الأفق نتائج مرونة ووضوح سياسة عقال. فقد توقفت الاذاعات عن بث الدعاية العدائية، واشتغلت الخطوط الجوية والاتصالات بين البلدين، واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية بينهما، وشكلت لجنة خاصة لتطوير العلاقات الودية[٣]. وكما اسفرت سياسة عقال عن نتائج ملموسة لتحسين العلاقات الصومالية الاثيوبية، كذلك شهدت العلاقات الصومالية الكينية تحسنا أكثر، عقب توقيع الطرفين معاهدة عروشة في عام/١٣٨٧هـ/١٩٦٧م[٤].

وانعكست سياسة المصالحة وتحسين العلاقات بين الدول الثلاثة على حياة شعوبها ولو بصفة مؤقتة. فتحسنت معاملة كل من كينيا واثيوبيا بالصوماليين لديهم، كما أخذت الأحوال المعيشية والاقتصادية في الدول الثلاثة في انتعاش متصاعد نظرا للتبادل التجاري بين سكانهم عبر الحدود المفتوحة. ومع ذلك لم يخسر الصوماليون شيئا من حقوقهم بهذه المرونة لغاية التوصل الى التسوية النهائية للمشكلة. وهكذا اذا كانت كلمات عقال في تصريحه يوم تشكيل حكومته واضحة ومعبرة عن سياسة مرنة وهادفة، فان نتائج عمله المطابق بقوله صارت أكثر وضوحاً وتعبيراً.

---

١) انظر وثيقة البيان المشترك في السياسة الدولية، يناير ١٩٧٠، العدد ١٩، ص٢٤٥

٢) الوثيقة نفسها، ص٢٤٥

3) Sadia Touval: The Boundary Politics, P: 232. Mathias Hilletework: Opcit, P: 130

4) Sadia Touval: Opcit, P: 230

غير أن سياسة التصالح وتطبيع العلاقات التي اتبعها عقال أثارت سخط كثير من الصوماليين الذين لم يعهدوا ذلك واعتبروه بدعة من الأمر، خاصة وأن القضية الرئيسية بقيت غير محلولة. والواقع أن كل سياسة هادفة بطيئة الأدوار أكيدة المفعول لا بد وأن تثير استياء المتحمسين للانتصارات العاجلة.

لذلك انجرف عقال احيانا مع السيل الجارف من رعيته الذين يتطلعون الى مايشبه معجزة تحل المشكلة بكاملها على وجه السرعة. وذهب الى أبعد خياله حين تمنى تحقيق اتحاد فيدرالي يضم الصومال واثيوبيا وكينيا [(١)]. ولم يكن عقال صاحب الفكرة ولا أمريكا التي تبنتها متأثرة بتحسن علاقات الدول الثلاثة في الآونة الأخيرة، انما هي فكرة سابقة لاتحاد افريقيا الشرقية كحل لمشاكل الحدود في المنطقة. ونوقشت الفكرة لأول مرة كماسبقت الاشارة الى ذلك في مؤتمر حركة تحرير افريقيا الموحدة في شرقي ووسط وجنوب افريقيا عام ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م الذي شارك فيه الصومال واثيوبيا وكينيا من بين ١٤ دولة [(٢)]. وعرضت مرة أخرى على حكومة عبدالرزاق. وكان موقف حكومتي شرماركي وعبدالرزاق متقاربا اذ رحبا الانضمام الى الاتحاد بشرط أن تشمل حدود جمهورية الصومال فيه جميع الأراضي الصومالية [(٣)].

ورغم أن تفاصيل الاتحاد في هذه المرة غير متوفرة،كما أن موقف حكومة عقال منه وما آل اليه شرط الحكومات السابقة عليه يكتنفه الغموض، الا انه من المرجح أن الاتحاد المقترح يضم فقط الصومال واثيوبيا وكينيا، وأن الصومال فيه سيكون بلدا صناعيا فيما تكون كينيا واثيوبيا بلدين زراعيين ينتجان المواد الخام لمصانع الصومال الذي سيتم تصدير المنتجات من موانيه الى الأسواق العالمية. ويحق لمواطني الدول الثلاثة التنقل ببضائعهم داخل دول الاتحاد بدون رسوم

---

1) David Laitin & Said Samatar: Opcit, P: 139

٢) راجع ص١٤٦ من البحث

٣) حمدي السيد سالم: خطب وتصريحات الدكتور شرماركي، ص٢١٢. توريري: مرجع سابق، ص٢٦٢.

جمركية ولا صعوبات ادارية، كما يحق لهم الاقامة والتمليك واستثمار أموالهم في أي بلد من البلدان الثلاثة[(١)] .

وكان هدف الولايات المتحدة من الاتحاد ـ في نظري ـ لا يخرج عن كونه الخيار الرابع لسياسة أمريكا الهادفة الى استتباب الأمن والاستقرار في منطقة القرن الافريقي الاستراتيجية تحت نفوذ الولايات المتحدة عن طريق مظلة الاتحاد المقترح. هكذا دأب القوى العظمى عندما تجد سياسة دول ما تتقارب في اتجاهها نحو مصالحها أن تسعى لايجاد ظروف للوئام بينهم والعمل على تصالحهم الصوري دون التعرض لجوهر مشاكلهم وحل خلافاتهم التي سرعان ما تثيرها للضغط على أية دولة من تلكم الدول قد تنحرف من مسارها[(٢)] .

وقد اقترب الاتحاد من التنفيذ اذ ضمنت أمريكا تخصيص البنك الدولي مبالغ ضخمة لتمويل المشاريع الصناعية والزراعية حسب الخطة[(٣)] . وأعلن البلدان الثلاثة قبولهم للمشروع وولاءهم لوكالة التنمية الأمريكية التي تتولى بتنفيذه، كما جاء في البلاغ الثلاثي المشترك: "إجتمعت وفود الدول الثلاثة في مقديشو في يوم ١٩٦٩/٦/١٦م/١٣٨٩هـ، حيث استعرضوا خطط برنامجهم الحالي الذي يتعلق بالتنسيق الاقليمي في تلك البلدان الثلاثة، واتفقت الوفود على أنه من المرغوب فيه أن تكون نشاطاتهم منسقة تحت إشراف ممثل وكالة التنمية الامريكية. وعلى هذا اتفقوا على أن تعين كل حكومة ممثلاً لها لدى الوكالة كهمزة وصل بينها وبين الوكالة الامريكية"[(٤)] .

---

١) السفير الدكتور يوسف عمر الأزهري: مقابلة شخصية.
٢) توريري: الحياد الايجابي، ص٢٦٦.
٣) السفير الدكتور يوسف عمر الأزهري: مقابلة شخصية.
٤) توريري: مرجع سابق، ص٢٦٧.

ثـم اسـتدعي رؤسـاء الحكومـات الثلاثـة الى زيـارة غـير رسميـة للولايـات المتحـدة الأمريكيـة لتوقيـع عقـد الاتحـاد. وكـان رئيـس حكومـة الصومـال محمـد ابراهيم عقـال قـد مكـث فـترة مـن الزمـن في كليفورنيـا لهـذه المهمـة قبـل أن يفاجـأ بنبـأ اغتيـال رئيـس جمهوريـة الصومـال الدكتـور عبدالرشـيد علـي شـرماركي ليعـود الى البلاد علـى وجـه السـرعة في محاولـة لضمـان اختيـار رئيـس جديـد علـى شـاكلته [١] .

---

١) المقابلة نفسـها. انظـر أيضـا: Raymond L. Thurston: Opcit, P: 15

الفصل الرابع

تدويل المشكلة ومدى خطورتها على أمن المنطقة (١٩٦٩-١٩٧٧م)

- عوامل اقليمية ودولية جديدة أثرت على المشكلة
- المشكلة وظهور التكتلات والأحلاف العسكرية في حوض البحر الأحمر
- مواقف دولية من مستجدات المشكلة

عوامل اقليمية ودولية جديدة أثرت على المشكلة

اذا قارنا حجم مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية في الستينات بحجمها في السبعينات نجد مع الفارق الزمني البسيط بين الفترتين أن خطورة المشكلة تفاقمت في السبعينات الى درجة أنها خرجت من نطاق الدولتين الافريقيتين المتجاورتين الى نطاق منطقة حوض البحر الأحمر ومداخل المحيط الهندي، بل أصبحت تشكل جزءاً من الصراع الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي.

لم يحدث هذا التحول الخطير في عشية أو ضحاها، وانما كان نتيجة لأحداث كثيرة وتطورات طرأت على أوضاع القرن الافريقي من جهة والنظام العالمي من جهة أخرى، في الفترة ما بين توقيع المعاهدة الصومالية السوفيتية في اكتوبرعام ١٩٦٣م والتي كانت بداية التقاء القطبين على مائدة القرن الافريقي، وحتى اندلاع الحرب بين الصومال واثيوبيا في يوليو عام ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ.

وبما أن المجال لا يسع لسرد كل الأحداث التي دارت في المنطقة خلال الفترة المذكورة، نكتفي هنا ببحث أهم العوامل الاقليمية والدولية التي تمثل منعطف خطر لمسار تطورات المشكلة وكان لها أثرها على تفاقم حجم المشكلة وتدويلها. وتتلخص هذه العوامل حسب تقديري في:

- الانقلاب العسكري في الصومال عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م
- الانقلاب العسكري في اثيوبيا عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م
- التدخل الأجنبي في المشكلة

ويحاول الباحث في الفقرات التالية بيان مساهمة كل عامل من هذه العوامل الثلاثة في توسيع رقعة المشكلة وتمديد خطورتها وتقريب انفجارها.

العامل الأول: الانقلاب العسكري في الصومال سنة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م

اذا كانت الدول الغربية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة منذ انقطاع العلاقات الصومالية البريطانية من أجل ايجاد حكومة موالية للغرب في الصومال بشتى الوسائل، فان الدول الشرقية ممثلة في الاتحاد السوفيتي لم تقف مكتوفة اليدين أمام المحاولات الغربية، وانما كانت تشد الحبل من جانبها لتحويل اتفاقياتها الاقتصادية والعسكرية مع جمهورية الصومال المترددة بين المعسكرين الى نفوذ سوفيتي لا يقبل المنافسة.

ويعتقد أن اغتيال رئيس الجمهورية الدكتور عبدالرشيد علي شرماركي في ١٧ أكتوبر ١٩٦٩م، وما أعقبه من اعلان حالة الطوارئ على جميع أنحاء الجمهورية، ومن ثم تولي العسكريين بقيادة اللواء محمد سياد بري على الحكم بانقلاب غير دموي في ٢١ أكتوبر، كل ذلك كان من تخطيط وتدبير الاتحاد السوفيتي. وبالتالي لم يكن الانقلاب نتيجة لصراع بين المدنيين والعسكريين على السلطة في الصومال بقدر ما كان حصيلة معركة بين المعسكرين الشرقي والغربي وانتصاراً للجيش الصومالي الذي كان تحت اشراف وتدريب الاتحاد السوفيتي على قوات الشرطة المدعومة من الغرب مما أدى الى سقوط مقاليد السلطة في أيدي أتباع الاتحاد السوفيتي (١).

أُعلن تشكيل المجلس الأعلى للثورة (SRC) Supreme Revolutionary Council برئاسة اللواء محمد سياد بري وعضوية ٢٤ آخرين تتفاوت رتبهم من نقيب الى لواء. وأصدر المجلس في الحال بيانين للسياسة الخارجية والداخلية، أعلن فيهما

---

١) السفير الدكتور يوسف عمر الأزهري: مقابلة شخصية. أنظر أيضاً:
Raymond L. Thurston: "The United States, Somalia And The Crisis In The Horn", Horn Of Africa, April-June 1978, Vol. 2, No. 2, P: 16. David Laitin: "The War In The Ogaden: *Implications For Siyaad's Role In Somali History*", The Journal Of Modern African Studies, Vol. 17, No. 1, 1979), P: 99

ممارسة الثورة لمبدأ الاشتراكية على مذهب ماركس ولينين وتطبيقها في السياسة الخارجية والداخلية، وتم اعتقال معظم رجال الحكم المدني بما فيهم رئيس الوزراء. وعين مجلس الأمناء من ١٤ عضوا بمثابة مجلس الوزراء، وحلت الجمعية الوطنية، ومنعت الأحزاب السياسية، والغي دستور الجمهورية وصارت المراسيم الثورية هي دستور البلاد الذي أصبح اسمه منذ ذلك الحين جمهورية الصومال الديمقراطية بدلا من جمهورية الصومال[(١)].

أما موقف الحكومة الثورية من الأراضي الصومالية المحتلة فقد جاء في البيان الأول للمجلس المعروف بـ "الميثاق الثوري الأول" The First Charter Of The Revolution حيث أكد المجلس تأييده للوحدة الصومالية، ولحق تقرير المصير لجميع الشعوب، والحركات التحريرية مع احترامه لجميع الاتفاقيات التي عقدتها الجمهورية بصفة عامة[(٢)].

ويبدو أن المجلس الثوري انتهج في البداية سياسة مشابهة لسياسة حكومة عقال السابقة تجاه المسألة من حيث التروي وتطبيع العلاقات بين الصومال وجيرانه.

وعلى الرغم من أن الحكومة العسكرية لم توضح سياستها تجاه السوق المشتركة لدول افريقيا الشرقية، ولم تستأنف المحادثات التي كانت قد توقفت بسبب اغتيال رئيس الجمهورية[(٣)]، الا أن قائد الثورة ورئيس الصومال اللواء محمد سياد بري قد صرح أثناء زيارة الامبرطور الاثيوبي هيلاسيلاسي لمقديشو سنة ١٣٩١هـ/١٩٧١م، وكذلك في مناسبة الاحتفال السنوي ليوم الاستقلال في أول يوليو ١٩٧٢م/١٣٩٢هـ، كما في مناسبات عديدة أخرى بأن "الخلافات الصومالية الاثيوبية والصومالية الكينية سيتم تسويتها سلميا عن طريق المفاوضات المباشرة"[(٤)].

1) Harold D. Nelson: Somalia: *A Country Study*, P: 46. Africa Contemporary Record (ACR): Annual Survey And Documents, 1969-70, PP: B175, 179
2) Harold D. Nelson: Opcit, P: 46. ACR: Annual Survey And Documents, 1969-70, P: B175.
3) ACR: Annual Survey And Documents, 1969-70, P: B182.
4) Harold Nelson: Opcit, P: 59. ACR: Annual Survey And Documents, 1972-73, P: B234.

وأكد وزير خارجية الصومال عزم حكومته على ايجاد تسوية لمشاكلها مع جيرانها "بأسلوب مسئول ومطابق لميثاق منظمة الوحدة الافريقية"[١] .

وعبرت الحكومتان الصومالية والاثيوبية بالفعل عن حسن نواياهما من خلال الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات. فقد قام الرئيس محمد سياد بري والامبرطور هيلاسيلاسي بزيارتين متبادلتين لبلديهما في عام ١٩٧١م/١٣٩١هـ، لحضور مؤتمر القمة الافريقي في اديس ابابا ومؤتمر القمة لدول شرق ووسط افريقيا في مقديشو على التوالي[٢] . حيث تباحث القائدان على هامش المؤتمَرين السبل الكفيلة لتسوية مشكلة الحدود بين قطريهما. وقد وصل الأمر الى استغلال الصومال رئاسته لمجلس الأمن في الفترة الأولى من عام ١٩٧٢م فتمكن من عقد اجتماع المجلس في اديس ابابا لأول مرة في افريقيا[٣] . وهذا ما أكّد ثقة الصومال الكبيرة بالسلطات الاثيوبية لاستضافة هذا الحفل الدولي من ناحية، ومدى التعاون الصومالي الاثيوبي على تشريف مقر منظمة الوحدة الافريقية بهذه المناسبة من ناحية أخرى.

غير أن هذه التصريحات وتلك الاجراءات لم تُشعر كلا الطرفين بالارتياح الى المستوى الذي كان سائدا أيام حكومة عقال، لما صاحب ذلك من تطوير الجانبين لقواتهما المسلحة واحتفاظ كل منهما بعلاقات مميزة مع احد القطبين، اضافة الى التنافس الدبلوماسي بينهما في أروقة المحافل الدولية والاقليمية من أجل كسب التأييد لموقفيهما من مشكلة الحدود[٤] .

---

1) ACR: Annual Survey And Documents, 1971-72 , P: B192.

2) Harold Nelson: Opcit, P: 59. ACR: Annual Survey And Documents, 1971-72 , PP: B192, B193

3) ACR: Annual Survey And Documents, 1972-73 , PP: B232-3

4) Tom Farrer: War Clouds Over The Horn Of Africa: *The Widening Storm*, Carnegie Endowment For International Peace, New York, 1979. David Laitin: The Ogaadeen Question And Changes In Somali Identity, P: 333. In (State Versus Ethnic Claims: *Africa Policy Dilemmas* by Donald Rothchild & Victor A. Olorunsola). David Laitin & Said Samatar: Somalia: *Nation In Search Of a State*, P: 139

لذلك لم تدم المجاملات السياسية طويلا، فسرعان ما طرح الصومال قضيته في مؤتمر القمة الافريقي لعام ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، نظرا لما وصفه بحشود الجنود الاثيوبية على الحدود لتغطية أعمال تنقيب البترول الجارية آنذاك في أوغادين[١] . ودارت بين الجانبين في جلسة وزراء الخارجية التمهيدية مناقشات حادة أنكرت فيها اثيوبيا وجود مشكلة تستدعي التفاوض حولها بحجة أن المسألة تعد مناقضة لروح ميثاق وقرارات المنظمة. في حين اشتكى الصومال من اعتداءات متكررة من الجانب الاثيوبي مؤكداً بأن عرض مناقشة القضية في المؤتمر لا يعني بالضرورة الاصطدام بسياسة المنظمة ازاء قدسية الحدود القائمة، وانما هو طلب لانهاء "الاحتلال الاستعماري المتواصل" لتلك المنطقة[٢] .

وأسفرت المناقشات عن تأييد دول شمال افريقيا لقضية الصومال بينما تعاطفت دول جنوب الصحراء الكبرى مع اثيوبيا[٣] . وانتهى الأمر بتشكيل لجنة من رؤساء ثماني دول افريقية للتوسط بين الدولتين هم: نيجيريا وسنغال وليبيريا وتنزانيا والسودان وموريتانيا وكاميرون وليسوتو. وحرص المؤتمر على أن يرأس اللجنة رئيسا السودان ونيجيريا جعفر النميري ويعقوب جوان[٤] ، وذلك تمشيا مع انقسامات مواقف الدول من المسألة. وبعد قيام اللجنة بزيارات ميدانية والاطلاع على تقارير الجانبين أوصت اللجنة التوصل الى نوع من "التعاون بين الدولتين من أجل تنمية اقليم أوغادين في اطار السيادة الاثيوبية عليه"[٥] .

---

1) Tom Farrer: Opcit, P: 118
2) Harold Nelson: Opcit, P:60. ACR: Opcit, 1973-74, P: B248
3) David laitin: The Ogaadeen Question, P: 335. David laitin & Said Samatar: Opcit, P: 139
4) ACR: Opcit, 1973-74, P: B249
5) David Laitin: The Ogaaden Question, P: 333

ويلاحظ من الاقتراح رغم بساطته قبول المنظمة أن يكون للصومال دور ما في مستقبل أوغادين ولو في "اطار السيادة الاثيوبية" بخلاف تمسكها التقليدي بقدسية الحدود القائمة. وكان ذلك — في رأيي — نتيجة للجهود التي بذلتها الدبلوماسية الصومالية لكسب التأييد في داخل القارة وخارجها، الى جانب تحسين الوضع العسكري للصومال.

نجح الصومال خلال تلك الفترة في استقطاب تعاطف بعض الدول في العالم العربي والافريقي لقضيته لاسيما دول شمال افريقيا العربية الاسلامية [١]، مما أدى الى تحسن وضعه في المحافل الدولية والاقليمية كما نوه به سجل إفريقيا المعاصر Africa Contemporary Record: "برز الصومال في أنظار العالم منذ ١٣٩٢هـ/١٩٧٢ كعضو هام من ضمن التجمع الراديكالي في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، وكصانع السلام في افريقيا" [٢]. كما تمكن في هذه الفترة من الحصول على كمية لا بأس بها من الأسلحة السوفيتية الصنع وضاعف كفاءة جيشه بصورة ملحوظة بشهادة الباحث الاثيوبي Negussay Ayele الذي أورد ما نصه: "ليس هناك بلد افريقي يماثل (الصومال) من حيث عدد السكان والحجم والموارد الاقتصادية واستطاع تطوير قواته المسلحة الى هذا المستوى أو اكتسب هذه الكمية من الآليات العسكرية في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة" [٣].

لم تقتنع حكومة الصومال بدعوة اللجنة "للتعاون بين البلدين" لعدم واقعيتها، لذلك صعَّد رئيس الصومال الموقف مرة أخرى وعرض المسألة على قمة مقديشو عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م التي كان يرأسها بنفسه، وغاب عنها الامبرطور الاثيوبي بسبب مشاكل داخلية في امبرطوريته. غير أن هذه

1) David Laitin & Said Samatar: Opcit, P: 139.

2) ACR: Opcit, 1972-73, P: B232. See also Tom Farrer: Opcit, P: 117.

3) Mathias Hilletework: Superpowers' Involvement In The Horn Of Africa, P: 123.

المحاولة لم تكلل بنجاح اذ قطع رئيس نيجيريا — وهو أحد رئيسي اللجنة المختصة للتوسط بين الصومال واثيوبيا — قول كل خطيب بعفويته جازماً: " أن البلدين فقط هما اللذان يقدران على التوصل الى حل مرض"[١] .

ويجب أن نشير هنا الى أن الحكومة العسكرية رغم تصاعد حدة الخلاف بينها وبين اثيوبيا في المحافل الافريقية الا أنها التزمت بعدم مساندة ثوار الصومال الغربي التي تعتبر في نظر الحكومة نفسها واحدة — ان لم تكن هي المعنية — من الحركات الوطنية التي قطع المجلس الأعلى للثورة على نفسه عهداً لمساندتها في كفاحها من أجل الاستقلال[٢] . ولعل ذلك يعود الى أسباب منها:

١- الأمل المعقود على المساعي الدبلوماسية[٣] .
٢- اعتقاد رئيس الصومال بأن اثيوبيا في طريقها الى الاضمحلال[٤] .
٣- معارضة السوفييت الذي يتحكم على الجيش الصومالي لفكرة تحرير الأراضي الصومالية، رغم رفع السوفييت شعار الحرية ورغم دعواته المتكررة لتأييد الحركات التحريرية[٥] .

يذكر أنه عقب مؤتمر القمة الافريقي في مقديشو عام ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، حشدت اثيوبيا أعدادا كبيرة من جنودها على طول الحدود في محاولة لاثارة الروح الوطنية في نفوسهم وانشغالهم عن المشاكل الداخلية في الامبرطورية التي كانت تلفظ آخر أنفاسها. وبالمقابل واجهت القوات الصومالية الخيار المفروض عليها. وأبدى الجانبان استعدادات كاملة للخوض في حرب جديدة غير أن أي منهما لم يقم بالمبادرة[٦] ، وذلك لعدم وجود قوة خارجية تدفع أحد الجانبين الى

1) David Laitin: The Ogaadeen Question, P: 334
2) ACR: Opcit, 1969-70, P: B175
3) David Laitin: The Ogaadeen Question, P: 334
4) ACR: Opcit, 1973-74, P: B248
5) David Laitin: The Ogaadeen Question, P: 334
6) Tom Farrer: Opcit, P: 118

الحرب في تلك الفترة، حيث كانت أهمية اثيوبيا الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تتقلص نتيجة لنقل الأخيرة خدمات قاعدتها للاتصالات الفضائية KAGNEW قرب أسمرا الى قاعدتها الجديدة في جزيرة Diego Garcia في المحيط الهندي[١]. ومن ثم أصبحت الاتفاقية الأمريكية-الاثيوبية عام ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م عديمة الجدوى من طرف أمريكا على الأقل. الأمر الذي أدى الى خفض مساعداتها السنوية لاثيوبيا[٢]، بل أصبحت الولايات المتحدة لا تعير أي اهتمام لطلب الامبرطور لتطوير قواته المسلحة أثناء زيارته الرسمية لواشنطن سنة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م حتى عاد بصفر اليدين[٣]. وكذلك الصومال رغم التعاون الملحوظ بينه وبين الاتحاد السوفييت في كل المجالات وخاصة في المجال العسكري الا أن موقف السوفييت من قضية الصومال لم يكن مشجعاً[٤].

يتضح فيما سبق دور القوى الخارجية في تصعيد حدة التوتر بين البلدين المتجاورين الى حد القتال، وأنه مهما ساءت العلاقات بينهما فلا تتعدى على مواجهات تحذيرية ومناوشات عابرة ما لم تتدخل فيها قوة عظمى.

1) Mohammed Ayoob: The Horn Of Africa: *Regional Conflict And Superpower Involvement*, P: 10
2) Arthur Garshon: Crisis In Africa *Battleground Of East & West*, P: 267
3) Tom Farrer: Opcit, P: 118
4) David Laitin: The Ogaadeen Question, P: 334

العامل الثاني: الانقلاب العسكري في اثيوبيا عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م

اذا سلمنا بأن الانقلاب العسكري في الصومال عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، كان بتخطيط الاتحاد السوفيتي، فلا نستبعد أن تكون هناك أهداف سوفيتية أبعد من ذلك، على رأي Raymond L. Thurston السفير الأمريكي لدى الصومال في الفترة من ٦٥-١٩٦٨م الذي يرى أن "الشئ الجديد بأن يناضل من أجله في القرن الافريقي هو اثيوبيا وليس الصومال في نظر السوفييت"[١]. ويعتمد رأي السفير على تقارير واردة من أديس ابابا حول وجود اتصالات سرية مبكرة بينها وبين السفارة السوفيتية في مقديشو قبل الانقلاب العسكري في الصومال.

ويضيف كاتب آخر الى أن الصومال لم تكن سوى "محطة عبور للروس في طريقهم الى اثيوبيا، ذلك البلد الافريقي الأسود بصحيح ذو الماضي الأسطوري ومقر المنظمة الوحدة الافريقية. حيث كانت مغريات الارتباط السياسي والاستراتيجي باثيوبيا ساحقة"[٢].

ان أوجه الشبه العديدة بين الانقلاب العسكري في الصومال والذي يليه في اثيوبيا بعد خمس سنوات فقط توحي بأنهما بتصميم مهندس واحد. فاستخدام ضباط الجيش الطموحين والمتعطشين للسلطة بغض النظر عن رتبهم العسكرية، والتستر بقناع الديمقراطية، والدعوة الى الاصلاحات الادارية والاجتماعية والاقتصادية، واعلان الاشتراكية على مذهب ماركس ولينين كل ذلك كان السمات البارزة فيهما. واذا كنت أعتقد بوجود مؤثرات خارجية للانقلابين فليس معنا ذلك أنني أنكر الدوافع الداخلية في كلا البلدين التي أدت الى اقتناع الجميع

1) Raymond L. Thurston: The United States, Somalia And The Crisis In The Horn, P: 15

2) Arthur Garshon: Opcit, P: 263

تقريباً بضرورة التغيير قبيل الانقلابين[1]. لكني أكاد أجزم على أنه لم يكن لدى أي من الثورتين الصومالية والاثيوبية ما تقدمه للناس من اصلاحات ادارية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية، وانما كانت قد زادت الأمر سوءاً. وبالتالي فإن الثورتين لم تكن الخيار المناسب للتغيير.

مع بداية عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م كانت الشيخوخة تبدوا من جبين الامبرطورية الاثيوبية التي أصبح الفساد الاداري وعدم الكفاءة واهمال مصالح الشعب من سماتها المشينة. وأثبت الجفاف الذي اجتاح معظم أقاليم الامبرطورية في عام ٧٣-١٩٧٤م عدم فعالية حكومة الامبرطور وعجزها عن تقديم أدنى شئ لانقاذ شعبها المنكوب[2]. ولم تنفع محاولات الامبرطور الشكلية لتحسين صورة حكومته من اعادة توزيع حقائبها، وصياغة دستور جديد للامبرطورية، ووعوده لتغيير أنظمة ملكية الاراضي الزراعية ــ لم ينفع ــ كل ذلك لانقاذ الموقف.

وتأسست منذ فبراير خلية سرية من ضباط الجيش في المقاطعة الجنوبية وأخذت تنمو وتتطور حتى أعلنت نفسها باسم "المجلس الاداري العسكري المؤقت" Provisional Military Administrative Council وهو ما عرف فيما بعد بـ"الدرج" Dergue بمعنى المجلس، وتولى مقاليد السلطة بعد اعتقال الامبرطور في ١٢سبتمبر ١٩٧٤م[3]. من يومها انشغل أفراد المجلس بتصفية حساباتهم الداخلية، الأمر الذي راح ضحيته نخبة من ضباط الجيش والسياسيين البارزين حتى تمكن العقيد منجستو هيلا ماريم من الوصول الى السلطة في المطاف الأخير في ٣ فبراير ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ[4].

---

١) أنظر أسباب الانقلابين في طاهر محمود جيلي: الحرب الأهلية في الصومال، ص٧٦-٧٨، ١٣٧-١٣٩

2) Daniel S. Papp: "The Soviet Union & Cuba In Ethiopia", Current History, Vol. 76, No. 445, P:110

3) Feraidoon Shams: "Conflict In The African Horn", Current History, Vol. 73 No. 432, P: 204. Mohammed Ayoob: Opcit, P:14

٤) موجز التصفية في: Feraidoon Shams: Opcit, P: 204 والتفاصيل في: Mathias Hilletework: Opcit, PP: 88-94

وكانت أول اشارة يطلقها المجلس للتعبير عن رؤيته لمشكلة القوميات في اثيوبيا هو شعار "Ethiopia Tikidam" الذي رفعه المجلس منذ نهاية عام ١٩٧٤م/١٣٩٤هـ، ومعناه "اثيوبيا أولاً". ثم تحول الشعار بعد ذلك الى Ethiopia Hebretteschawinat بمعنى "اثيوبيا الاشتراكية"(١).

ورغم تفاؤل بعض الحركات التحريرية من حكومة اثوبيا الاشتراكية، الا أن موقفها من الحركات القومية جاء في منشوريها "The New Democratic Revolution" والآخر "The Nine Point Statement On Eritrea" في ابريل ومايو عام ١٩٧٦م/١٣٩٦هـ على التوالي، حيث أكد المنشوران بضرورة حماية الوحدة الاثيوبية، والمساوات بين جميع القوميات في اثيوبيا الاشتراكية، وحق تقرير المصير لكل القوميات في ظل نظام الحكم الذاتي لكل مقاطعة Regional Autonomy (٢).

ويحاول المجلس هنا معالجة أصعب مشكلة واجهته منذ توليه الحكم على أنقاض الامبرطورية الاثيوبية المتشعبة الأجناس والقوميات واللغات والأديان والتقاليد والعادات بنفس العلاج الذي تم تجربته في الاتحاد السوفيتي لاخماد المشاعر القومية على حساب الثورة البلشفية بقيادة لينين وحل محلها المشاعر الثورية. غير أنه من الملاحظ أن المجلس الاثيوبي يستخدم هذا العلاج في غير موضعه، مثل المريض الذي يستعمل علاجا لم يوصف له بمجرد أنه وصف لغيره بصرف النظر عن الحالة المرضية والنفسية والشخصية. كذلك الثوريون لم يعطو أي اعتبار لاختلاف الانسان والمكان والزمان. فالثورة الاثيوبية ليس وراءها فلسفات ولا تحمل أفكارا جديدة تود نشرها في القوميات الاثيوبية حتى تضغط عليهم، ولكن غايتها من ذلك هي حماية وحدة الامبرطورية كما ورثتها رغم معارضتها المعلنة للنظام الامبرطوري جملة وتفصيلاً.

---
1) Mathias Hilletework: Opcit, P: 88
2) Ibid, PP: 95-96

ويمكن القول بأن الظروف التي ساعدت الثورة الروسية على انشاء امبرطوريتها وكبح معارضيها قد لا تتوفر لاثيوبيا الاشتراكية في هذا الزمن الذي نالت فيه معظم الشعوب الافريقية استقلالها من الدول الاستعمارية. فليس هناك مجال لتقبل مثل هذه الدعوات الامبريالية المقنعة بالشعوبية.

ولست هنا في صدد مناقشة مدى امكانية نجاح دعوة اثيوبيا الاشتراكية التي لم يكتب لها نصيب من التطبيق، فسرعان ما كشف الثوريون النقاب عن نواياهم الامبريالية وحقيقة موقفهم المطابق لموقف الامبرطورية سابقا من التمسك بميراث الأجداد كأمر واقع، وانكار تاريخ القوميات الأخرى وحقهم المشروع في تقرير مصيرهم.

فهذا قائدهم مانجستو هيلا ماريم يكرر ما سبقه به سلفه هيلاسيلاسي بخصوص مشكلة أوغادين، معتبراً الاقليم جزءاً لا يتجزأ من اثيوبيا، ومدعياً بأن الصومال لا يملك من الأدلة التاريخية مايثبت ملكيته لأوغادين حيث قال: "في واقع الأمر كان مع نشوء الوحدة بين الصومال البريطاني والصومال الايطالي سابقاً لما ظهرت جمهورية الصومال كدولة مستقلة في يوليو ١٩٦٠م/١٣٨٠هـ، أتحدى السلطات الصومالية على رسم حدود دولتهم المعينة تاريخيا والمعترف بها دوليا، اذا كان هناك كما يدعون دولة بهذا المعنى قبل ١٩٦٠م"(١).

وكانت هذه الكلمات الارتجالية وغيرها التي ألقاها الثوريون في مناسبات عديدة إيذاناً اً للحرب ليس ضد الصوماليين فحسب، وانما ضد جميع القوميات المضطهدة تحت الحكم الأمحري والتي لا تختلف أوضاعهم عن أوضاع الصوماليين. وهكذا سدت اثيوبيا الاشتراكية كل الأبواب على وجه المساعي الدبلوماسية، وأخفقت كل المحاولات للتجنب عن الاصطدام المسلح.

1) Mathias Hilletework: Opcit, P: 97

وخلاصة القول فان اثيوبيا الاشتراكية وان اختلفت عن اثيوبيا الامبرطورية في التسمية فانها لم تختلف عنها في المضمون. وما أن بينت حقيقتها حتى ارتفعت من جديد أصوات الحركات القومية منطلقة من فوهة المدافع والبنادق مخاطبة بلغة الرصاص والخنادق، مطالبة بحق تقرير مصيرها في طول البلاد وعرضها. أو كما وصفها أحد الكتاب الاثيوبيين: "سيطرت جبهات التحرير على غالبية اريتريا بعد الحاق هزائم كبيرة على جيش "الدرج"، وامتدت الحركات الانفصالية الى خارج اريتريا، من تيجرى في الشمال الى بالي في جنوب الامبرطورية، ومن جبال Begemdir قرب السودان في الغرب الى سهول العفر في الشرق"[١]. كذلك صعَّد ت جبهة تحرير الصومال الغربي كفاحها المسلح ضد الاحتلال الاثيوبي منذ منتصف عام ١٩٧٥م/١٣٩٥هـ، بعد ضمانها مساندة الحكومة الصومالية في نضالها من أجل الاستقلال[٢].

1) Arthur Garshon: Opcit, P: 266
2) David Laitin: The War In The Ogaden: Implications For Siyaad's Role In Somali History, P: 100

العامل الثالث: التدخل الأجنبي في المشكلة

شهد الصراع الصومالي الحبشي في تاريخه الطويل تدخلات أجنبية لاسيما من القوى العظمى في كل عصر من العصور لأسباب لا ترجع الى الصراع نفسه بقدر ما تعود الى مصالح القوى الأجنبية نفسها. وقد تكون تلك المصالح متوافقة مع الأهداف التاكتيكية لأحد الطرفين لكنها في الوقت نفسه تعمق الخلاف على الأمد البعيد وتقلل من فرص احلال السلام في تلك المنطقة المشتعلة بين حين وآخر.

فالحلف الروماني الحبشي في العصور القديمة كان من أهدافه نصرة نصارى اليمن. والتحالف بين الدولة العثمانية والممالك الاسلامية من جهة وبين المملكة البرتغالية ومملكة الحبشة من جهة أخرى في العصور الوسطى كان من أجل الصراع بين الدولتين العظميين في السيطرة على ممر البحر الأحمر. ومناصرة الدول الاستعمارية بصفة عامة وبريطانيا بصفة خاصة لاثيوبيا ضد الصومال وتمكين الامبرطور منيلك من احتلال الأراضي الصومالية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي لم يكن لسواد عينيه وانما لكسب وده من أجل تحقيق أهداف استعمارية أخرى من بينها استعانة الحبشة للقضاء على حركة المهدي السوداني. والمؤامرة الغربية في ظل هيئة الأمم المتحدة لتقسيم الصومال مرة أخرى ما كانت خدمة للأطماع الاثيوبية ولا لمصالح الشعب الصومال بقدر ما كانت مراعاة لمواقف الدول العظمى ذات المصالح في المنطقة[(١)] .

مع العلم المسبق بهذه الحقائق التاريخية التي يُستخلص منها أن أيا من تلك التدخلات الأجنبية لم تحقق ــ ولم يرد لها أن تحقق ــ نتائج ايجابية لحل مشكلة الصراع الصومالي الاثيوبي قديماً وحديثاً، وانما ساهمت في تصعيد حدة القتال وتعميق شعور الكراهية والعداء بين الشعبين المتجاورين، تحاول الدراسة في السطور

١) راجع تفاصيل تلك التدخلات في الفصول السابقة

التاليـة القـاء الضـوء علـى وجـود القوتـين العظميـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتحـاد السـوفيتي في القـرن الافريقـي مـع بيـان أسـبابه وأثـره علـى مشـكلة الحـدود الصوماليـة الاثيوبيـة.

تعتبر الاتفاقيـة الأمريكيـة الاثيوبيـة في عـام ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م بدايـة الوجـود الأمريكـي في القـرن الافريقـي. وبمقتضاهـا ظلـت قـاعدة KAGNEW ــ الايطاليـة سـابقاً قـرب أسمرا في اريتريـا ــ لعقديـن مـن الزمـن شـرايين شـبكة الاتصـالات العسـكرية الأمريكيـة عـبر القـارات بـدءاً مـن الفلبـين ومـروراً باثيوبيـا والمغـرب الى Arlington في ولايـة فيرجينيـا الأمريكيـة. وكـانت هـذه القـاعدة هامـة أيضـا لاتصـالات حلـف الشـمال الأطلسـي في داخـل أوربـا الغربيـة نفسـها في حالـة تعـرض اتصالاتهـا العاليـة المـدى للتشـويش الالكـتروني والمغناطيسـي[١]. وكـان هـدف أمريكـا مـن تأسـيس قـاعدة كهـذه في ذلـك الموقـع الممتـاز بمواصفاتـه الاسـتراتيجية الهامـة هـو "تعقيـب الأقمـار الصناعيـة ومراقبـة الاتصـالات وايجـاد مدخـل علـى البحـر الأحمـر للقـوات الأمريكيـة"[٢].

أصبحـت اثيوبيـا منـذ ذلـك التـاريخ حليفـا مخلصـا للولايـات المتحـدة الأمريكيـة. وبالمقـابل اسـتفادت اثيوبيـا مـن هـذه الصفقـة تـأييد أمريكـا وحلفائهـا لقضاياهـا الدوليـة وأولهـا ضـم اريتريـا وابقـاء أوغـادين في حوزتهـا. كمـا حصلـت بموجـب الاتفاقيـة مسـاعدات أمريكيـة غـير محـدودة[٣]، إذ بلغـت إحصائيـات المسـاعدات الأمريكيـة الـتي قدمـت لاثيوبيـا منـذ توقيـع المعـاهدة وحتـى عـام ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م ٣٥٠ مليـون دولار أمريكـي مـن معونـات اقتصاديـة و ٢٧٩ مليـون دولار أمريكـي مـن معونـات عسـكرية ممـا يقـارب نصـف اجمـالي المسـاعدات الأمريكيـة لافريقيـا بكاملهـا في تلـك الفـترة[٤].

1) Mohammed Ayoob: The Horn Of Africa: *Regional Conflict And Super Power Involvement*, P: 10 See also Mathias Hilletework: Opcit, P: 83
2) Mathias Hilletework: Opcit, P: 83
3) Ayoob: Opcit, P: 10
4) Ibid, P: 11. See also Mathias: Opcit, PP: 83,84

غير أن نتائج الاتفاقية كانت تنعكس سلبيا على حياة شعوب المنطقة مثل الصومال واريتريا وتيجرى وأورما وعفر الذين استخدمت هذه الامكانيات الهائلة لكبح رغباتهم وسلب حرياتهم.

وبصرف النظر عن تلك الانعكاسات السلبية لم تظهر جليا خطورة وجود قوة عظمى في المنطقة الا بعد وصول خصمها اللدود الاتحاد السوفيتي اليها بموجب اتفاقية عسكرية عقدها مع جمهورية الصومال في عام ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م[(١)] .

ولم تكن الاتفاقية الصومالية السوفيتية بأقل ضررا من سابقتها الاثيوبية الأمريكية سواء كان على الشعب الصومالي نفسه أو على الشعوب المجاورة، الا أن نتائجها الملموسة تأخرت الى ما بعد الانقلاب العسكري في الصومال عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م. وعلى العموم اذا كانت هذه الاتفاقيات تعني للبلدين الافريقيين وسيلة للحصول على أكبر قدر ممكن من السلاح ورفع مستوى كفاءة قواتهما العسكرية بحجة توازن قدرات الجيشين، وهو هدف ثانوي بالنسبة لمشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية التي من المستحيل تسويتها بالقوة وحدها، فان الاتفاقيات بالنسبة للقوتين العظميين تعني وسيلة لاثبات الأقدام في تلك المنطقة المتميزة من أجل تحقيق أهداف استراتيجية.

والحديث عن الأهمية الاستراتيجية للقرن الافريقي الذي يطل على الجانب الغربي للبحر الأحمر حديث ذو شجون، وأستهله بطرح تصور القطبين لهذا الموضوع وهما يتبادلان التهم والتبريرات حول أطماعهما للسيطرة على تلك المنطقة.

1) Arthur Garshon: Opcit, P: 263
2) Ibid, P: 263

كتبت الصحيفة السوفيتية الرسمية[٢] New Times في مطلع سنة ١٩٧٨م/ ١٣٩٨هـ أن حوض البحر الأحمر "يحتل مركزاً ذا أهمية خاصة في خطط الاستراتيجية الامبريالية نظرا لموقعه الجغرافي عند ملتقى القارتين آسيا وافريقيا، ولموانيه على خليج عدن ومحيط الهندي بالدرجة الأولى. وعلاوة على ذلك لقربه من مضايق بحرية رئيسية تربط الدول المتنجة للبترول بأمريكا وأوربا". وأضافت الصحيفة أن "حوالي ٧٠٪ من البترول ومواد خام أخرى تصدر الى غرب أوربا عبر هذا البحر".

وقال وزير الدفاع الأمريكي الأسبق Donald H. Rumsfeld في معرض حديثه عما سماه الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية: "لا بد أن نهتم كثيراً بحرية الملاحة في البحار والقنوات المتصلة بها مع العلم بأن أهم تلك القنوات والمضايق تقع في العالم الثالث وفي البحر الأحمر بالذات"[١].

في الحقيقة ليس ما اقتبسناه من الصحيفة السوفيتية وكلمة وزير الدفاع الأمريكي الأسبق بكاف للدلالة على الأهمية الاستراتيجية التي توليانها القوتين العظميين لمنطقة القرن الافريقي وحوض البحر الأحمر.

فأمريكا مثلا على رأي الدكتور محمد أيوب تنظر إلى الصراع الدائر في القرن الافريقي بأنه امتداد للصراع بين العرب واسرائيل في الشرق الأوسط. ذلك لأن مضيق باب المندب على البوابة الجنوبية للبحر الأحمر الذي يفصل بين القرن الافريقي وشبه الجزيرة العربية يشكل لاسرائيل أهمية استراتيجية كبرى. وبما أن الغرب وخاصة الولايات المتحدة تعتبر أن أمن اسرائيل هو أمنها، ونظرا لما تتمتع به يهود أمريكا من نفوذ لدى صانعي السياسة الأمريكية تخشى أمريكا واسرائيل من أن يصبح هذا البحر يوماً من الأيام بحراً عربياً خالصاً"[٢].

1) Arthur Garshon, Opcit, P: 264
2) Ayoob: Opcit, P: 9

وعلى حد تعبير بعض الكتاب كانت إسرائيل وما تزال "تحاول بأي وسيلة تأمين ممر على البحر الأحمر لبواخرها وامداداتها النفطية من الخليج، كأن تمارس علاقات طيبة مع الدولة الوحيدة غير العربية على الساحل وهي اثيوبيا، مما يعني تَحدٍ لاعدائها العرب"[(١)] .

في الواقع اذا كانت عروبة البحر الأحمر تثير مخاوف اسرائيل وأمريكا فان فكرة جعل البحر الأحمر بحرا عربيا خالصا لم تغب عن أذهان العرب. وقد خصص الباحث السعودي هشام مشعل السويلم مبحثين من دراسته "البحر الأحمر والأمن القومي العربي" عن الاستراتيجية الاسرائيلية في البحر الأحمر، والجهود العربية نحو تأمين البحر الأحمر[(٢)] .

وعلى سبيل المثال، لما بدأت جبهة تحرير اريتريا كفاحها المسلح بمساندة بعض الدول العربية والاسلامية ضد الامبرطورية الاثيوبية عقب اعلان الأخيرة ضم اريتريا الى اثيوبيا عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م، استغل الامبرطور هيلاسيلاسي الوضع لاقناع أمريكا بوجود محاولات عربية لجعل البحر الأحمر بحرا عربيا، وسد الطريق الرئيسي للتموينات الاسرائيلية وذلك بفصل اريتريا عن اثيوبيا واحتضانها في جامعة الدول العربية. وقد أدى ذلك الى مضاعفة مساعدات كل من أمريكا واسرائيل لاثيوبيا كماً وكيفاً[(٣)] .

ومن مبررات وجود القوى العظمى في القرن الافريقي أيضاً المحافظة على توازن أسلحة القوتين من الصواريخ والقطع البحرية وغيرها، والتنافس بينهما في بسط نفوذهما السياسي على دول المنطقة بغية التحكم في تلك المنطقة المتميزة جداً

---

1) Colin Legum & Bill Lee: "Crisis In The Horn Of Africa: *International Dimensions Of The Somali-Ethiopian Conflict*", Africa Contemporary Record (ACR), 1977-78, P: A33

٢) هشام مشعل السويلم: البحر الأحمر والأمن القومي العربي، (بحوث دبلوماسية، يصدرها معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، الرياض، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، العدد السادس، انظر المبحثين الأخيرين للفصل الثاني والثالث ص٨٥، ٩٩.

3) Mathias Hilletework: Opcit, P: 83-4

بموقعها الجغرافي[(١)]. صرح السفير الأمريكي لدى إثيوبيا في الستينات أن مصالح حكومته في إثيوبيا تتلخص في الاستخدام المطلق لقاعدة كاجنيو Kagnew، الأمر الذي يعتبر حيوياً للاستراتيجية الأمريكية .... ولو طلب فيها الامبرطور وزن سيارة كاديلاك Cadillac ذهباً لكانت له"[(٢)].

وكان أيضا من أسباب وجود القوى العظمى في القرن الافريقي سبب فكري Ideological. فاذا كان وجود الاتحاد السوفيتي والصين في الصومال جزء من سياستهما لنشر الأفكار الشيوعية ـ كل بطريقته ـ في القارة الافريقية قاطبة[(٣)]، فان استمرار الدعم الأمريكي لاثيوبيا ـ حتى بعد تقلص أهمية قاعدة KAGNEW عندما نقلت معظم خدماتها الى قاعدة Diego Garcia الجديدة في المحيط الهندي منذ منتصف السبعينات ـ له مبرر فكري معاكس نوه به Jhon Spencer سفير أمريكي سابق لدى اثيوبيا ومستشار خاص للخارجية الاثيوبية مؤخراً أثناء ادلاء شهادته أمام لجنة تحقيق من مجلس الشيوخ الأمريكي ـ نوه ـ بأن "اثيوبيا استطاعت أن تقنع الولايات المتحدة بامتداد مساعداتها العسكرية لاديس ابابا مستغلة بذلك فكرة الصف الشمالي Northern Tier التي أوضح تفاصيلها وقتئذ وزير الخارجية الأمريكي Dulles وبلغت ذروتها في ميثاق بغداد. وكانت المناقشات حول هذا الموضوع تبرز أهمية أن تشكل اديس ابابا جزءاً من الصف الجنوبي Southern Tier أو خط دفاع ثانوي ضد الشيوعية في الشرق الأوسط. هذا النوع من المناقشة أمكنت وزيرا الخارجية والدفاع الأمريكيان من الاهتداء الى أن دفاع اثيوبيا ضروري للدفاع عن العالم الحر Free World"[(٤)].

1) Bereket Habte Selassie: "The American Dilemma on The Horn", The Journal of Modern African Studies, 22, 2, 1984, P: 261.
2) Tom Farrer: War Clouds On The Horn Of Africa, P: 143 And after. See also Feraidoon Shams: "Conflict In The African Horn", Current History, Vol. 73, No. 432, P: 200. W. A. E. Skurnik: "Continuing Problems In Africa's Horn", Current History, Vol. 82, No. 482, P: 123
3) Feraidoon Shams: Opcit, P: 200
4) Ayoob: Opcit, P: 10-11

صحيح أن اثيوبيا تعتبر خط دفاع ثانوي ضد الشيوعية في الشرق الأوسط ولكنها بالنسبة لافريقيا تمثل خط دفاع أولي. غير أن شهادة السفير في مجملها تدل على أن المساعدات الأمريكية لهذا البلد الذي تحتفظ فيه أمريكا بقاعدة عسكرية هامة لم تكن تتعلق بدفاعه ولا بدفاع قارته الافريقية بقدر ما كانت تتعلق بدفاع الشرق الأوسط عن الشيوعية وقواتها. حتى المعونات الاقتصادية التي قدمتها أمريكا لاثيوبيا "لم توجه لتقدم اثيوبيا وانما لاستمرار تسهيلات قاعدة KAGNEW"[١] في اريتريا.

وما قيل عن المساعدات الأمريكية لاثيوبيا يمكن أن يقال عن المساعدات السوفيتية للصومال سواء في المجال العسكري أو الاقتصادي. فكانت المساعدات السوفيتية الاقتصادية تتجه في غالبيتها الى مجال التنمية الاجتماعية مثل بناء المستشفيات والمدارس والمصانع والموانى، واستصلاح الأراضي الزراعية وتشجيع الصيد ونحوها من المشاريع الانمائية التي كان الشعب الصومالي في أمس الحاجة اليها. غير أن تنفيذ تلك المشاريع التي ستديرها الحكومة الصومالية كان مرهونا بتأميم جميع الأنشطة التجارية في البلاد، مما أمكن الحكومة من التحكم في ضروريات حياة الصوماليين من الأدوية والعلاج والتعليم والوظائف والمحاصيل الزراعية وغيرها، فأصبح الناس أكثر خوفا من تأمين لقمة عيشهم حيث أصبحت المواد الغذائية لا تباع الا بالطوابير ومن المسجلين في مراكز التوعية الشعبية فقط، ليس لندرتها وانما لاجبار الناس خاصة النساء والأطفال على الالتزام بحضور مراكز التوعية التي يتلقون منها الأفكار الشيوعية. وأما المساعدات العسكرية فيعتقد أنها لم تستهدف الى بناء أوقوى جيش افريقي كما يداع، وانما تعتبر جرعات متحفظة من الأسلحة الروسية القديمة التي لا تغني الصومال من حاجته الى الأسلحة، ولا توصل الجيش الصومالي الى المستوى الذي يتطلع اليه الصوماليون.

---

1) Mathias Hilletework: Opcit, P: 84

وصف بعض المحللين الجهود السوفيتية في بناء الجيش الصومالي بأنها "محاولات لاظهار الشعور بالمسئولية من غير عمل جاد على تورط عسكري"[(١)] .

ولعل سبب تحفظ السوفييت يعود الى موقفهم السلبي من مسألة الأراضي الصومالية المحتلة[(٢)] . مع العلم بأن جيش الصومال يقابله ثاني أكبر جيش في افريقيا السوداء، وأكبر قوات جوية فيها على الاطلاق، حيث قدرت القوات المسلحة الاثيوبية في عامي ٩٣-١٣٩٤هـ/٧٣-١٩٧٤م بـ ٣٥ ألف جندي، وقواتها الجوية بـ ٢,١٠٠ مقاتل، فان الجهود والمساعدات السوفيتية للصومال لمدة ١٠ سنوات كاملة لم تنتج سوى ١٣ ألف مقاتل من القوات المسلحة و ٣٥٠ فقط من القوات الجوية[(٢)] .

ويُذكر أن الصومال قد ألح على السوفييت مراراً وتكراراً بطلب أسلحة أكثر تطوراً الا أن طلباته لم تلقى أذنا صاغية، وما حصل عليه كان أقرب الى الرياء والايهام بمدى استجابة السوفييت لحاجة حليفه منها الى انشاء نظام دفاعي قابل للنمو. وكانت معظم المساعدات السوفيتية العسكرية للصومال تُوجَّه لتأمين تسهيلات الموانئ رغم قلة القوات البحرية الصومالية وقطعها الحربية، ذلك لأن تلك المساعدات استهدفت توفير احتياجات الأسطول السوفيتي المرابط في المحيط الهندي أكثر مما استهدفت ايجاد نوع من التوازن على الأقل بين القوات الصومالية والاثيوبية المسلحة[(٣)] .

ومع ذلك تؤكد الأحداث التاريخية للصراع الصومالي الاثيوبي منذ القدم وتطورات مشكلة الحدود بينهما حديثاً بأنه وان كانت العلاقات بين البلدين لم تخلو من عداء متأصل وتوترات تصل أحياناً الى حد مناوشات في الحدود، الا أن الأمر لم يبلغ مداه الا بتدخل القوى الخارجية لاسيما القوى العظمى[(٤)] .

1) Helen Desfosses: Naval Strategy and Aid Policy: *A Study Of Soviet-Somali Relations*, P:192.

٢) أنظر موقف السوفيت من المسألة في ص٢٣٨

٣) أنظر جدول مقارنة القوات الاثيوبية بالصومالية في شكل رقم ( )

4) Helen Desfosses: Opcit, P: 192

5) Ayoob: Opcit, P: 9. Feraidoon Shams: Opcit, P: 199

شكل رقم (٨)

جدول المقارنة بين القوات الاثيوبية والقوات الصومالية
في عام ١٩٧٣/١٩٧٤م.

TABLE 7.3

Security Forces in Somalia and Ethiopia

	Somalia	Ethiopia
Army	17,000	35,000
Air force	350	2,100
Navy	300	1,380

TABLE 7.4

Military Equipment

	Ethiopia	Somalia
Army	50 M-41 medium tanks 20 M-24 light tanks	150 T-34 medium tanks*
Air force	37 combat aircraft	21 combat aircraft
Navy	1 coastal minesweeper 5 patrol boats 4 harbor defense craft 4 landing craft	4 P-6 motor torpedo boats 6 P-4 motor torpedo boats

*The oldest Soviet model

Source: The Military Balance, 1973-1974 (London: The International Institute for Strategic Studies, 1973).

من كتاب :

Helen Desfosses: Naval Strategy and Aid policy:
A Study of Soviet - Somali Relations
Chapter 7 of Chinese & Soviet Aid to Africa
by Warren Weinstein, 1978. P: 193

وكـان دور القـوى الخارجيـة في المشـكلة ينحصـر دائمـا علـى مجـرد تأثـير موازيـن القـوات المتصارعـة، وتوظيـف المشـكلة لتحقيـق مصالحهـا مـن غـير تقديـم حلـول عادلـة للمشـكلة[1] . وقـد بلـغ التأثـير الخـارجي في المشـكلة ذروتـه في عـامي ٧٧-١٩٧٨م ابـان حـرب أوغـادين.

سـبقت الاشـارة فيمـا مضـى الى أي مـدى كـانت مواقـف الحكومـات الصوماليـة والاثيوبيـة رهنـا للصـراع بـين الغـرب والشـرق، وكيـف كـانت أنظمـة البلديـن لعبـة في أيـدي القوتـين العظميـين. واذا كـان تذبـذب مواقـف الدولتـين مـن المشـكلة بصفـة عامـة يعـود الى حاجتهمـا الدائمـة لتـأييد القـوى العظمـى الـتي تـولي المنطقـة مـن جانبهـا اهتمامـا كبـيرا، فـان ذلـك المد والجـزر الـذي اتّصـف بـه موقـف الصومـال مـن المشـكلة بصفـة خاصـة يؤكـد مـن جـانب آخـر أن الحـق ضالـة صاحبـه وسيناله ان عـاجلا أو آجـلاً. ولسـان حـال الصومـاليين في وقـت الجـزر كمـا شـبه بهـم البـاحث الأمريكـي[2] كالفرنسـيين لمـا فقـدوا مقاطعـة Alsace-Lorraine في الحـرب الفرنسـية البروسـية عـام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، حيـث توارثـت الأجيـال تهمـس لبعضهـا عبـارة شـهيرة "Always think of it, but never speak about it." بمعنـى فكـر فيهـا دائما، ولكن لا تنطق بهـا أبـداً. ولسـان حـالهم في وقـت المد كمـا قـال الشـاعر:

ألا كـلُّ شعـبٍ ضائعٌ حقُّه سـدىً إذا لم يؤيِّد حقَّه المدفعُ الضخمُ[3]
متى عفَّت الذئبانُ عن أكلِ صَيدِها وقد أمكنَتها من مَقاتِلِها البُهمُ

1) Bereket Habte Selassie: Opcit, PP: 250, 253.
2) David Laitin & Said Samatar: Somalia: *Nation In Search Of A State*, P: 140
٣) قيل هذا الشعر في مجلس الأمن أنظر: أنس اسماعيل أبو داود: دليل السائلين، ط١، شعبان ١٤١٦هـ، ص١٧٦.

تتميز فترة السبعينات من هذا القرن كما أوضح المبحث السابق من هذه الدراسة بتصاعد مستمر لحدة النزاع بين الصومال واثيوبيا نتيجة للعوامل الاقليمية والدولية التي ساعدت كلها على استفحال المشكلة. وكان الجانبان أثناء هذه الفترة يشعران بالقلق والتشاؤم ازاء تطورات المشكلة مما دفع كلا منهما الى تعزيز وضعه تحسبا لوقوع معركة حاسمة بينهما. لذلك اتجه الجانبان الى التحالف مع احدى القوتين العظميين لضمان مصدر ثابت لحاجتهما الى السلاح وتأييد قوي لمواقفهما في المحافل الدولية، الى جانب محاولات ترمي لكسب تعاطف دول المنطقة ومساندتها المادية والمعنوية. وفيما يلي تبحث الدراسة الخطوات التي اتخذها كل جانب على حدة نحو هذا الهدف المنشود.

انضمام الصومال الى جامعة الدول العربية:

كانت الحكومة العسكرية في الصومال برئاسة محمد سياد بري قد أولت جُلَّ اهتمامها الى تعزيز وضعها العسكري والدبلوماسي، كما انتهجت سياسة المهادنة تجاه اثيوبيا في السنوات الأولى [(١)]. وكان وزير خارجيتها الشاعر والأديب العربي عمر عرته غالب قد نجح في كسب تعاطف كثير من الدول العربية لاسيما دول الشمال الافريقي [(٢)]. كما استطاع الصومال من خلال صلاته التاريخية وعلاقاته الوثيقة مع الدول العربية أن يثبت أحقيته في الانضمام الى جامعة الدول العربية في ١٤ فبراير عام ١٩٧٤م/١٣٩٤هـ [(٣)].

---

١) أنظر ص١٩٧ من البحث وما بعدها.

2) David Laitin & Said Samatar: Opcit, P: 139.

٣) أنظر: وثيقة صومالية بعنوان: الصومال في الجامعة العربية، وزارة الاعلام، مقديشو، يونيو ١٩٧٤م، ص٥٥. وثيقة صومالية بعنوان: الصومال في ظل الثورة خمسة أعوام من الازدهار والتقدم، وزارة الاعلام، مقديشو ١٩٧٤، ص٣٠-٣٥. عدنان بوسطجي: النزاع الاثيوبي الصومالي، (بحوث دبلوماسية، العدد السادس، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، ص٢٠٠.

ان علاقات الصومال بالدول العربية لم تكن وليدة عشية انضمامه الى الجامعة، وانما كان هناك روابط دينية وتاريخية وتجارية وثقافية وحتى سياسية تربط الشعب الصومالي بالأمة العربية التي كانت تقف بجانب الصومال دوما في نضاله من أجل الاستقلال، واستمرت في مساندتها المادية والمعنوية لتثبيت أركان الدولة الصومالية الناشئة. بل كانت بعض الدول العربية في مقدمة الدول المساندة للصومال المستقلة في مجالات التربية والتعليم والثقافة والفنون وبناء الجيش الصومالي قبل وصول السوفييت[١]. وسجل التاريخ وقفة الدول العربية مع الصومال في حرب عام ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، مما كان له دور عظيم في كسب الصومال المعركة عسكريا ودبلوماسيا[٢].

كذلك فان الشعب الصومالي بفطرته لم يفارغه أبدا شعور الأخوة نحو اخوانه العرب، ولم يتردد من التعبير عن هذا الشعور متى ما أتيحت له الفرصة. فالقصص الشعبية التي يتناقلها الأجيال لاثبات انحدار معظم القبائل الصومالية من سلالات عربية لم تكن ناشئة من شعورهم بالاخوة فحسب وانما تستند الى دلائل تاريخية وان غلب عليها الطابع الأسطوري.

ولم يغب عن أذهان قادة الصومال جميعا هذا الشعور "الذي هو ليس فقط نتيجة للكفاح المشترك من اجل الاستقلال، بل للروابط الثقافية والسياسية التقليدية"[٣]. وكان هناك رحابة صدر متبادلة بين الدول العربية وجمهورية الصومال، مما أفسح المجال للأخيرة أن تلعب بدورها في القضايا العربية وكأنها عضو في الجامعة. وخير شاهد على ذلك طلب أطراف الخلاف الذي نشب بين

---

١) أعني مصر والسعودية، أنظر: حمدي السيد سالم: الصومال قديما وحديثا، ج٢، ص٤٩٢ ومابعدها.
Sadia Touval: "The Somali RePublic", Current History, Vol.46, No.271, March,1964, P:160

٢) أعني دور مصر عسكريا، والسودان دبلوماسيا. راجع ص١٦٢، ١٧٤ من البحث.

٣) محمود علي توريري: الحياد الايجابي، ص٣٠٣

الدول العربية في مسألة اليمن عام ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م من رئيس الصومال الأسبق آدم عبدا لله عثمان للتوسط بين العرب، مما يدل على ثقتهم بالجمهورية وان لم تكن عضوا في الجامعة[١]. وكان الصومال ممثلا في رئيسه المذكور صاحب فكرة تأسيس مؤتمر العالم الاسلامي ليحل محل حلف بغداد الذي تزعزعت أركانه بعد استيلاء البعثيين على العراق، حيث نوه بالفكرة أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية في عام ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م[٢]. وتفاعل الصومال مع نكسة عام ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، وحرب رمضان في عام ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م الذي استردت فيه الأمة العربية شيئا من كرامتها، لم يكن بأقل من تفاعل أي دولة أخرى عضو في الجامعة. اذ وقفت الجمهورية مع الحق العربي بكل ما أوتي لها من امكانيات فعرضت على ارسال قواتها الى الميدان، وبلغ سجل المتطوعين من أبنائها للاشتراك في الحرب مئات الألوف، كما وضعت ميناء بربرة الاستراتيجي تحت تصرف البحرية المصرية، وضمنت ارسال مواشي الى مصر وسوريا، وسمحت المظاهرات التضامنية للجماهير، وكثفت مساعيها الدبلوماسية داخل المنظمات الاقليمية والدولية لمساندة العرب[٣].

وانضمام الصومال الى الجامعة في هذا الوقت بالذات تزامن مع الجهود التي بذلتها الدبلوماسية الصومالية في كسب تأييد دول المنطقة لقضيتها. والواقع أن معظم الدول العربية كانت تؤيد القضية الصومالية الا أن مناقشتها واصدار موقف الجامعة الرسمي منها كان يستلزم عضوية الصومال فيها. وكانت خطبة رئيس الصومال محمد سياد برى للشعب الصومالي عقب اعلان انضمام الصومال الى الجامعة تجسد تفهما واضحا لعمق العلاقات الوثيقة بين الصومال والدول العربية التي سيزيد لها الاجراء الجديد دفعة قوية نحو التضامن العربي الافريقي، دعماً للسلام والتقدم وتحرير الشعوب التي مازالت تحت الاستعمار[٤].

---

١) توريري: مرجع سابق، ص٢٧٩
٢) المرجع نفسه، ص١٥٦
٣) الصومال في الجامعة العربية، ص٥٢. Harold D. Nelson: Opcit, P: 59
٤) الصومال في الجامعة العربية، ص٥٦. الصومال في ظل الثورة خمسة أعوام من الازدهار والتقدم، ص٣٤

وعلى ماتقدم فان هدف الصومال الرئيسي من الانضمام الى الجامعة كان ضمان تأييد الجامعة ومساندتها لحق تقرير مصير الصوماليين الذين ما زالوا تحت الاحتلال. وقد لعبت الجامعة دورا بارزا في تحرير ساحل الصومال الفرنسي الذي نال استقلاله في عام ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، واختار أن يكون جمهورية مستقلة عرفت بجمهورية جيبوتي ومن ثم أصبحت عضوا في الجامعة [(١)]. الا أن الجامعة لم ترفع صوتها في قضية أوغادين ومقاطعة الحدود الشمالية لكينيا N.F.D. لأسباب نذكرها في حينها.

أما القول بأن الصومال انضم الى الجامعة بحثا عن المادة، وهو القول المنتشر مع الأسف الشديد، ومذهب التفسير المادي للتاريخ، ونهج المنكرين للروابط الكثيرة بين العرب والصومال، وصوت المقلدين والناقلين من غير فطنة، وغلطة المكتفين بالواقع غير مبالين للحقائق التاريخية. ففي نظري الصنف الأخير وحده هم الذين قد ينفعهم النقد والتفنيد لأنهم ليسوا ضالين لاعتقادهم واصرارهم على الخطأ ولا مرددين لأخطاء غيرهم كالببغاء، وانما أخطأوا بسبب اهمالهم للتاريخ وظروف زمن الحدث، واستنتاجهم المبني على الواقع المشاهد فقط.

يقول أحدهم معللا سبب انضمام الصومال الى الجامعة في وقت لاحق من الثمانينات أن رئيس الصومال سياد بري "تنبأ بوضع يمكن الاستفادة فيه من مساعدات واستثمارات الدول الغنية بالبترول والمستوردة لمواد الأغذية في تطوير القطاع الزراعي في الصومال للمصلحة المشتركة" [(٢)]. وذكر الحقائق الواقعية التي بنى عليها استنتاجه ذاك بقوله:" أن الدول العربية أمنت عددا من التعاهدات لمساعدات خارجية قيمة، وأحرزت اتفاقيات جديدة لتسويق المواشي الصومالية" [(٣)].

---

١) طاهر محمود جيلي: الحرب الأهلية في الصومال، ص١٢٩

2) Harold Nelson: Opcit, P: 59

3) Ibid, P: 59

في حقيقة الأمر هذا هو كل ما يدل عليه الواقع المشاهد للعلاقات الصومالية بالجامعة العربية، حيث انحصر مردود الصومال من انضمامه اليها على الناحية المادية. بعد أن خيبت الجامعة أمل الصوماليين في تحقيق المكاسب المرجوة منها في النواحي الدينية والثقافية والسياسية وعجزت عن مساندة قضية الصومال الكبرى والتزمت الحياد السلبي حتى في حالة نشوب الحرب بين الصومال واثيوبيا عام ١٩٧٧م(١). وينبغي أن نفرق هنا بين موقف الجامعة المتحفظ كهيئة اقليمية سياسية وبين مواقف بعض الدول العربية الخالدة من القضايا الصومالية.

غير أنه قد فات المعلل أن الصومال عندما اتخذ هذا القرار لم يكن في حاجة الى مساعدات وقروض من الجامعة التي كانت تشتكي من عجز مالي في خزانتها(٢)، بقدر ما كان في حاجة الى تأييد سياسي لقضيته. حيث جاء القرار في وقت يشهد فيه الصومال أرقى الازدهار طيلة فترة الحكم العسكري فيه ان لم يكن فترة الاستقلال كلها(٣). وأغرقت المساعدات السوفيتية والكتلة الشرقية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأقيمت تحت شعار "ساعد نفسك"* أعداد هائلة من المشاريع الانمائية كالمدارس والمستشفيات والمصانع والمواني والطرق كما شهد قطاعا الصيد والزراعة نموا لم يشهد لهما من قبل، فيما كان الجيش الصومالي قد وقف على قدميه في تلك الفترة(٤).

وفاته أيضاً أن المساعدات العربية كانت وما تزال تنهال على الصومال قبل وبعد انضمامه الى الجامعة، غير أنها كانت وما تزال تخضع لاتجاه الصومال السياسي وعلاقاته مع الدول المانحة حتى بعد عضويته في الجامعة. فعلى سبيل المثال

---

1) ACR: Opcit, 1977-78, P: B388

٢) كانت الجامعة تعاني آنذاك من آثار الأزمة البترولية في عام ١٩٧٣م. Harold Nelson: Opcit, P: 59.

٣) الصومال في ظل الثورة خمسة أعوام من الازدهار والتقدم، ص٣٦ وما بعدها

* باللغة الصومالية Iskaa wax u Qabso وهو برنامج تطوعي يساهم فيه كل انسان حسب مقدرته على تنفيذ المشاريع الوطنية بحيث توفر الحكومة الأرض والمؤن والآليات ومواد البناء وما اليها فقط.

٤) محمد عبدالغني سعود: الاقتصاد الافريقي والتجارة الدولية، ص٤٨-٥٤.
ACR: Opcit, 1973-74, P: B245. Luigi Pestaloza: The Somalian Revolution, Translated from Italian by Peter Glendening, Socie'te' d'Editions Afrique, Asie, Amerique, Latine, France, 1974 P: 219 & After.

يذكر أن المملكة العربية السعودية قدمت ١٠ مليون دولار أمريكي كمعونة اقتصادية للصومال عقب وصول سياد بري الى السلطة، وقبل انضمامه الى الجامعة، كما أبدت الكويت اهتمامها هي الأخرى. ثم ما لبث الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية المعروف بمناوئته للأفكار الشيوعية الخبيثة أن أبدى عدم رضاه عن تقوية الروابط بين الصومال والاتحاد السوفيتي اثر توقيعهما على معاهدة الصداقة والتعاون في عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، وذلك باستدعاء سفيره لدى الصومال في أواخر ربيع ١٩٧٤م. ونتيجة لذلك فان جميع وعود المساعدات من دول الخليج العربي قد توقفت و لم ينفع الصومال عضويته في تلك الأزمة. وعلى العكس من ذلك نشطت المساعدات الليبية والعراقية للصومال عقب الاتفاقية الصومالية السوفيتية، وكانت مجمدة قبل ذلك[١]. اذاً العبرة في المساعدات العربية للصومال باتجاهه وعلاقاته السياسية مع الدول المانحة وليس بعضويته في الجامعة.

الاتفاقية الصومالية السوفيتية في ١١ يوليو ١٩٧٤م/١٣٩٤هـ

كانت العلاقات الصومالية السوفيتية في تصاعد مستمر منذ انشاء سفارة الاتحاد السوفييت في ٥ أكتوبر ١٩٦٠م[٢]. وتجسمت هذه العلاقات في سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين سنة ١٣٨١هـ/١٩٦١م[٣]، والعسكرية في عام ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م[٤]. غير أن الجانب السوفيتي لم يشعر بالارتياح ازاء السياسة الصومالية الا بعد الانقلاب العسكري، ومن يومها بدأت المساعدات السوفييتية تتدفق على الصومال بشتى الأشكال والأحجام وفي جميع المجالات وفوق ما هو محدود في الاتفاقيات.

١) جلال يحيى ومحمد نضر مهنا: مشكلة القرن الافريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م، ص٥-٥٩٦.
٢) حمدي السيد سالم: الصومال قديما وحديثا، ص٤٤٦
٣) المرجع نفسه، ص٤٦٩
٤) انظر ص١٦٢ من البحث.

فتقرر بعد الانقلاب وبالتحديد سنة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م ايصال عدد أفراد الجيش الصومالي الى عشرين ألف مقاتل بدلا من عشرة آلاف المقررة في اتفاقية ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م، وتزويده بالدبابات وأسراب من مقاتلات الميج، وتحمل السوفيت فارق التكلفة[١]. وفي عام ١٣٩١هـ/١٩٧١م وافق الاتحاد السوفييت على إعفاء الصومال من ديونه السابقة والبالغة أكثر من مليوني دولار أمريكي، كما تم تأجيل تسديد دفعات الديون الجديدة لمدة خمس سنوات[٢]. بالاضافة الى ذلك كانت عمليات توريد الأسلحة وتدريب الجيش جارية على قدم وساق. فبلغ عدد الصوماليين المبتعثين الى الاتحاد السوفيتي وحده ١,٧٢٥ طالب وطالبة، دون بعثات الدول الشرقية الأخرى. في حين بلغ تعداد الضباط السوفيت القائمين على تطوير الجيش الصومالي ٣,٦٠٠ فرد[٣].

وهكذا حقّق السوفيت أمنيته لتثبيت قدميه في القرن الافريقي، لكن الصومال لم يصل الى غايته من الصداقة السوفيتية، ذلك لأن السوفيت ما زالوا حتى هذه الفترة ورغم العلاقات الوثيقة يرفضون فكرة تحرير الأراضي الصومالية المحتلة.

لذلك أراد رئيس الصومال محمد سياد بري توريط الاتحاد السوفيتي في التزامات أكثر، ظناً منه أن الالتزامات الجديدة سترغم السوفيت على قبول الأمر الواقع اذا ما أصر الصومال على تحرير أراضيه[٤]. ولعل رئيس الصومال هنا لم يستطع تحليل مبررات الموقف السوفيتي، وأن رفضه لمساندة المطالب الصومالية كان ناشئاً من قناعات فكرية وأهداف استراتيجية من الصعب تغييرها بهذه البساطة. الأمر الذي سيبين له الزمن بعد فوات الأوان.

---

١) جلال يحيى ومحمد نضر مهنا: مرجع سابق، ص٥٩٤

2) Helen Desfosses: Naval Strategy And Aid Policy: *A Study Of Soviet-Somali Relations*, P: 192

3) David D. Laitin: The War In The Ogaden: *Implications For Siyaad's Role In Somali History*, (The Journal of African Modern Studies, Vol. 17, 1, 1979) P: 99.

4) Ibid, P: 100

ومن هذا المنطلق عقد الجانبان في مقديشو اتفاقية الصداقة والتعاون في ١١يوليو ١٩٧٤م/١٣٩٤هـ. واعتبرت الصومال المواد ٤و٧و١٠ من المعاهدة مكسبا لها ولقضيتها، وملزمة للسوفيت بمساندتها. وفي ما يلي نصوص المواد الثلاثة كما اقتبسناها من كلمة الرئيس سياد بري أمام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي في ١٣ نوفمبر ١٩٧٧م متبرأً من الاتفاقية نفسها[1] :

المادة الرابعة:

"من أجل تعزيز القدرات الدفاعية لجمهورية الصومال الديمقراطية يواصل الجانبان المذكوران التعاون العسكري بينهما وفق اتفاقيات خاصة. ويهتم هذا التعاون على وجه الخصوص بتدريب أفراد الجيش الصومالي وتزويد جمهورية الصومال الديمقراطية بتجهيزات عسكرية، وذلك لتعزيز قدراتها الدفاعية".

المادة السابعة:

"ايماناً بمبادئ الحرية والمساواة بين جميع الشعوب، يندد الجانبان المذكوران بالامبريالية والاستعمار بجميع أشكاله. ويواصل الجانبان مقاومة قوى الامبريالية والاستعمارية، ويتعاونان مع حكومات أخرى على تأييد القضايا العادلة للشعوب المناضلة في سبيل الحرية والاستقلال وتقدم الشعوب، على أساس مبادئ المساواة وحق الشعوب في تقرير مصيرهم كما هو مقرر في ميثاق الأمم المتحدة".

المادة العاشرة:

"يعلن كل من الجانبين المذكورين عدم دخوله في معاهدات أو أحلاف عسكرية مع حكومات أخرى أو الشروع في أعمال أو اجراءات معادية للجانب الآخر".

1) Colin Legum & Bill Lee: The Horn Of Africa In Continuing Crisis,1979 *Documents* P: 156-7

وبذلك ضمن الصومال حسب تفسيره للمعاهدة مصدرا رسميا لتجهيزات جيشه وسندا دوليا لتأييد قضيته وحليفا قويا يمكن الركون اليه اذا ما تدخلت في القضية أي قوة أخرى لصالح اثيوبيا.

وتمتاز الاتفاقية بأنها حولت مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية من كونها مشكلة اقليمية الى قضية دولية ذات إهتمام عالمي. فبها اعتبر الصومال دولة يسارية في نظر الغرب وأصدقائه في المنطقة[١]. وبها دخلت منطقة القرن الافريقي وحوض البحر الأحمر في مناطق الصراع الدولي بين القطبين، طالما أصبحت ميناء بربرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر قاعدة عسكرية سوفيتية. وبالتالي فان النزاع الصومالي الاثيوبي أخذ أبعادا دولية منذ ذلك الحين، ولم يعد يقتصر على اختصاصات أمن الدولتين الافريقيتين فحسب، وانما بات يهدد أمن دول منطقة القرن الافريقي كلها ودول المطلة على البحر الأحمر بضفتيه ومن أعلى شماله الى أقصى جنوبه، بل ومنطقة الخليج العربي البترولية. وبالتحديد أصبحت دول السودان ومصر في افريقيا واسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية واليمن الجنوبي واليمن الشمالي في شبه الجزيرة العربية وايران وجاراتها الخليجية — أصبحوا — يشاطرون الصومال واثيوبيا الشعور بأن يصبح البحر الأحمر يوما من الأيام بحيرة حمراء[٢].

1) Mathias Hilletework: Superpowers' Involvement In The Horn Of Africa: The Ethiopian-Somali Border Conflict, P: 136
2) Arthur Garshon: Opcit, P: 262.

أنظر كذلك: البيان الصومالي السوداني المشترك في ختام زيارة رئيس السودان لمقديشو في قسم الوثائق من كتاب:
Colin Legum & Bill Lee: The Horn Of Africa In Continuing Crisis, P: 162

الحلف الاشتراكي في حوض البحر الأحمر:

لما أصبحت سماء القرن الافريقي الزرقاء مظللة بغيوم الحرب واتضح للمعسكر الشرقي اصرار الصومال على مطالبة أراضيه طوعاً أو كرهاً، وأن حلم المعسكر في التغلغل الى القارة السوداء بات مهددا بهجوم مرتقب تقوم به القوات الصومالية المدربة والمجهزة بأسلحة سوفيتية على الحدود الاثيوبية المقدسة ـ في نظر منظمة الوحدة الافريقية ـ تقدم الرئيس الكوبي فيدل كاسترو باقتراح مريب لم ينشر عنه حتى الآن سوى ما جاء على صورة تصريحات خاطفة من بعض الأطراف.

قام الرئيس الكوبي بزيارة لمقديشو في الفترة من ١٢-١٤ مارس ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ أقنع في خلالها الرئيس الصومالي بحضور لقاء سيجمعه بالرئيس الاثيوبي ويزمع انعقاده في عدن بعد يومين. ثم غادر البلاد متجها الى اثيوبيا ليقنع مانجستو هيلا ماريام بالحضور أيضاً. وفي يوم ١٦ مارس اجتمع في عدن كل من الرئيس الكوبي مروج الفكرة ورئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) المضيف ورئيسا الصومال واثيوبيا الخصمان. وكما نوه به رئيس الصومال لاحقا في مقابلة نشرتها جريدة الأهرام في ١٩ مايو، كان موضوع الاجتماع مناقشة اقتراح تقدم به الرئيس الكوبي فيدل كاسترو لانشاء ما سماه "الجبهة التقدمية" Progressive Front عند بوابة البحر الأحمر الجنوبية. وهو عبارة عن اتحاد يضم الدول الاشتراكية الثلاثة الصومال واثيوبيا واليمن الجنوبي. كما ستشمل الجبهة اريتريا وجيبوتي المتوقع استقلالها قريباً[(١)].

وقد استحسن رئيس اثيوبيا فكرة الاقتراح معلناً قبوله في الحال، وذلك لأن الاقتراح سيحل له مشكلتيه في اريتريا وأوغادين في آن واحد، كما سيوفر له امكانيات هائلة بوسعه أن يستغلها لتثبيت أركان ثورته داخلياً. غير أن سياد برى

---
1) ACR: Opcit, 1977-78, P: B379

لم يقتنع بالاقتراح الذي وصفه بأنه "فشل في تقديم علاج للقضية القومية لدى الاريتريين والصومالين"[١] .

ولأنه ينقصني معلومات دقيقة عن تفاصيل الاقتراح لا يسعني سوى القول بأن فكرة تسوية مشكلة القرن الافريقي باتحاد فيدرالي بين الأطراف المتصارعة ليست جديدة، وانما ترجع الى عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م كما سبقت الاشارة اليه[٢] . ولكنها تطورت ومرت بمراحل عديدة يعتبر اقتراح كاسترو آخرها، وليس بالضرورة أن يكون أكثر نضجاً من المراحل السابقة. والجديد فيه أنه ضم اليمن الجنوبي الى الاتحاد المقترح، وأبعد في الوقت نفسه دولاً أخرى كانت من ضمن أعضاء الاتحاد في مراحله السابقة. وذلك محاولة منه لايجاد كتلة اشتراكية على ضفتي البحر الأحمر تخضع لسياسة موحدة يمليها المعسكر الشرقي عليها بغية التحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

ولو قارنا الفكرة بسابقتها التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية واقتربت من التنفيذ قبل عشر سنوات لولا اغتيال رئيس الصومال الراحل وتولي العسكريين سلطة البلاد[٣] ، لوجدنا أنه اذا كان هدف الولايات المتحدة من الاتحاد لمّ شمل الدول الموالية للغرب في شرق افريقيا تحت مظلة هذا الاتحاد، فان الرئيس الكوبي سواء كان صاحب الفكرة أو مروجها يحاول هنا لمّ شمل الدول الموالية للشرق في حوض البحر الأحمر. وفي كلا الحالتين يلاحظ أن تركيز القوى الخارجية على تحقيق أهدافها ومصالحها الذاتية قد غشاهم عن معالجة جذور الصراعات القائمة في المنطقة باعطاء كل ذي حق حقه. تشابهت قلوبهم وتوحدت أهدافهم مهما اختلفت أنظمتهم واتجاهاتهم!!!

1) ACR: Opcit, 1977-78, P: B380

٢) راجع ص١٤٦ من البحث
٣) راجع ص١٩٢ من البحث

وقد صرح الرئيس الكوبي هدفه من الاقتراح لأول مرة في ١٥ مارس ١٩٧٨م/١٣٩٨هـ مخاطباً الجماهير حيث قال أنه استهدف "التجنب من الحرب، (بين الصومال واثيوبيا) والوقاية من عمل كان خيانة للحركة الثورية العالمية، والحيلولة دون وقوع الصومال في أيدي الامبريالية" (١).

كانت المعطلة الرئيسية أمام تحقيق هذا الاتحاد منذ الستينات هي مصير المناطق المتنازع عليها حيث كان الصومال يشترط بانضمامه الى الاتحاد على أن تشمل حدوده فيه جميع المناطق الصومالية المحتلة في اثيوبيا وكينيا. ولا أدري ماذا قدم اقتراح كاسترو بالنسبة للصوماليين الذين لا يتوقع منهم التخلي عن شرطهم المسبق في هذه الآونة بالذات. وماذا قرر لاريتريا التي كانت تناشد في هذه الأثناء بانتصاراتها المتلاحقة على الجيش الاثيوبي المنهار محرزة معظم أراضيها ومهددة مينائي عصب ومصوع لتعيد اثيوبيا الى انحصارها القديم الذي فكها عنه القوات الاستعمارية في القرن التاسع عشر الميلادي.

اذا تأملنا في قوة مواقف الحركات التحريرية لكل من اريتريا وأوغادين في المحادثات وضعف موقف خصمهما اثيوبيا في تلك الفترة، لعرفنا وجاهة رفض رئيس الصومال للاقتراح ونقده المعبر عن موقفه القوي في المفاوضات. اذ افتقد في الاقتراح حلاً عادلا لقضية القوميات التي تمثل العائق الرئيسي لمشروع الاتحاد، والتي لا يمكن تخطيها بدون معالجتها. ومما يؤكد لنا فطانة سياد بري لقوة موقفه املاء شروطه على المؤتمر حيث اشترط (٢):

١- السماح للاريتريين بالانضمام الى الاتحاد شريكاً كاملاً مساوياً للشركاء الآخرين.

٢- اعطاء سكان اقليم أوغادين حق تقرير المصير مع خيار الانضمام الى الاتحاد.

---

1) ACR: Opcit, 1977-78, P: B380

٢) طاهر محمود جيلي: مرجع سابق، ص١٢٥

ولما عجز المؤتمر عن قبول شروط الخصم القوي والحقوق العادلة انفض من غير رجعة. ومن هنا كل اختار طريقه، وسط أنباء تشير الى تفاهم سري بين اليمن وكوبا واثيوبيا بالاضافة الى الاتحاد السوفيتي على الوقوف في صف واحد ضد الصومال اذا ما شن هجوماً على اثيوبيا [١]، متهمين اياه "بالخيانة للحركة الثورية العالمية، والوقوع في أيدي الامبريالية" على حد تعبير فيدل كاسترو [٢]. وأظن هذا أقل ما يعاقب بذلك المتمرد والخارج على طاعة أسياده.

الحلف العربي في حوض البحر الأحمر:

بدأ اهتمام دول حوض البحر الأحمر بضمان أمن البحر الأحمر بواسطة الأقطار التي تقع على سواحله دون استعانة بقوة خارجية منذ منتصف هذا القرن. وتعددت المؤتمرات واللقاءات الثنائية والثلاثية والجماعية بين هذه الدول من أجل الوصول الى استراتيجية موحدة ازاء أمن البحر الأحمر، ابتدائاً من مؤتمر القاهرة ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م، وانتهاءاً بمؤتمر جدة في عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م دون أن تحقق فيها نتائج ملموسة [٣].

وعلى الرغم من أهمية الموضوع وضرورة ايجاد سياسة موحدة بين الدول المطلة على هذا البحر الاستراتيجي، فان تصاعد حدة التوتر بين الفرقاء في القرن الافريقي في وقت تتزايد فيه وجود القوى العظمى في السواحل الغربية للبحر الأحمر والمحيط الهندي قد أعطى دول حوض البحر الأحمر دفعة قوية نحو ضمان أمن منطقة حوض البحر الأحمر.

---

١) طاهر جيلي: مرجع سابق، ص١٢٥.

2) ACR: Opcit, 1977-78, P: B380. See Also Raymond Thurston: Opcit, P: 17

٣) هشام مشعل السويلم: مرجع سابق، ص٩٩-١٠٢

ففي ١٢ يناير ١٩٧٦م/١٣٩٦هـ عقد في جدة مؤتمر البرنامج الاقليمي لدراسة أمن البحر الأحمر وخليج عدن. وحضر المؤتمر كل من مصر والسودان واثيوبيا والصومال واليمن الشمالي واليمن الجنوبي والأردن بالاضافة الى السعودية الدولة المضيفة. وأعقبه مؤتمر القمة الثلاثي في ٢٧ فبراير ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ بين مصر وسوريا والسودان في الخرطوم، وكان أحد موضوعاته الرئيسية أمن البحر الأحمر الذي أكده البيان الرسمي على ضرورة توفيره في ختام القمة[(١)].

ويبدو أن رئيس السودان محمد جعفر النميري قد استحسن توسيع دائرة نقاش الموضوع بقرارة نفسه أو بايحاء من طرف آخر، فقام بزيارة لمقديشو في ١٧-٢٠ مارس ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ، حيث ناقش الرئيسان السوداني والصومالي الوضع في منطقة البحر الأحمر، وضرورة عقد اتفاقية بين الدول المطلة عليه، والسير على استراتيجية معينة لضمان ابعاد المنطقة عن الصراع الدولي والأطماع الصهيونية مؤكداً عدم امكانية فصل أمن البحر الأحمر من أمن البلدين وأمن دول المنطقة بل وأمن العالم ككل[(٢)].

ولا شك أن زيارة رئيس السودان جاءت من ضمن مساعيه لتحضير مؤتمر القمة الرباعي بين السودان والصومال واليمن الجنوبي واليمن الشمالي الذي انعقد في مدينة تعز باليمن الشمالي في ٢٢-٢٣ مارس ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ أي بعد يومين من مغادرته للصومال[(٣)].

والظاهر أنه بعد اقتناع الجميع بأهمية ضمان أمن البحر الأحمر وابعاده عن الصراع الدولي، رأى المجتمعون في هذا المؤتمر البحث عن "كيفية ضمان أمن البحر الأحمر ضد التهديدات الخارجية"[(٤)].

---

١) هشام مشعل السويلم: مرجع سابق، ص١٠٢

٢) البيان الصومالي السوداني المشترك بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٧٧م في: Colin Legum & Bill Lee: Opcit. P:162

٣) هشام السويلم: مرجع سابق، ص١٠٢ .ACR: Opcit, 1977-78, P: B380

٤) هشام السويلم: مرجع سابق، ص١٠٢. أنظر أيضاً: ACR: Opcit, 1977-78, P: B380

والـذي يدعـو للتسـاؤل هـو: لمـاذا اقتصـر المؤتمــر علـى تلـك الـدول الأربعـة بعينهـا وفي هـذا الوقـت بـالذات؟ ولمـاذا تغيـب الكثيـرون مـن دول المنطقــة ذوي الثقـل السياسـي والاهتمـام المشـترك.

حاول أحد الباحثين أن يتلمس أسباب انعقاد هذا المؤتمر في هذا الوقت بالذات فذكر:[١]

١- تغير النظام في اثيوبيا مما أدخل الاتحاد السوفيتي الى مياه البحر الأحمر عند السواحل الاريترية.

٢- ازدياد اشتعال الثورة الاريترية ضد السيطرة الاثيوبيـة مما يدعـو الى تدخـل قـوى خارجية لمساندة طرف ضد الطرف الآخر.

٣- الصدام بين اثيوبيا والصومال حول اقليم أوغادين الذي تسيطر عليه اثيوبيا وتحـول الاتحاد السوفيتي وكوبا الى جانب اثيوبيا.

٤- محاولات اسرائيل للتعاون مع اثيوبيا ضـد الـدول العربيـة مـن أجـل أن تجـد لهـا موقعـا في جنوب البحر الأحمر قرب باب المندب.

٥- الصراع البحري بين القطبين على سواحل المحيط الهندي ومداخل البحر الأحمر وخليج عدن.

لسـت في صـدد مناقشـة تلـك التعليـلات الواقعيـة والمستنتجة ـــ كمــا يبــدو ـــ مـن ظـروف المنطقـة ابـان انعقـاد المؤتمــر. وانمــا أود أن أضيــف اليهــا مــا يكملهــا ولا ينقص مــن واقعيتهـا والعلـل لا تـتزاحم.

ذكــرت بعــض المصــادر وقــوف السـعودية ومصـر وراء المبــادرة الســودانية، بهــدف اجتــذاب الصومــال واليمــن الجنوبــي الى حلــف اقليمـــي منـــاوئ لوجــود الســوفييت في البحــر الأحمــر مقــابل مســاعدات ماليــة ضخمــة للبلديــن[٢]. بمعنــى المطلــوب مــن البلديــن انهــاء الوجــود الســوفيتي في بلديهمــا والانضمــام الى حلــف عربـي في منطقــة حــوض البحــر الأحمــر، واذا صـح الخـبر ولـه متابعـات سـنذكرها مؤخـرا، فـان للسـعودية ومصـر مـبررات عــدة قــد تدفعهــم الى هــذا العــرض الجريــئ والسـخي في الوقـت نفسـه منهـا:

---

١) هشام السويلم: مرجع سـابق، ص١٠٣

2) ACR: Opcit, 1977-78, P: B380

١- كون الصومال واليمن الجنوبي الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان منحتا قوة عظمى قواعد عسكرية في بلديهما.

٢- قناعتهما بأن تمسك الدولتين بمذهب الماركسي ناشئ من مصالح السلطتين وليس من ايمانهما به ولا من جذور شعبية أو ثقافية أو تاريخية تربطهما به.

٣- ثقتهما بتفهم الدولتين مدى خطورة وجود القوى العظمى في البحر الأحمر مما يجعل المنطقة مسرحاً للصراع الدولي.

٤- ادراكهما لتوتر العلاقات الصومالية السوفيتية في الآونة الأخيرة

٥- متابعتهما لفشل الحلف الاشتراكي في حوض البحر الأحمر مما قد يهيئ للصومال واليمن تقبل فكرة الحلف العربي أكثر من أي وقت مضى.

ومهما كانت الأسباب الحقيقية لانعقاد المؤتمر، فانه في ختام جلساته التي استغرقت يومين كاملين، لم يتوصل المؤتمرون الى ما من شأنه ضمان أمن البحر الأحمر ضد التهديدات الخارجية، ولا حتى تلك التنديدات الروتينية المعتادة للتدخل الأجنبي والقواعد والأحلاف العسكرية فضلا عن قبولهم للعرض المشار اليه، الذي قد يعتبرونه عرضا غير محايد لكونه موجها الى معسكر معين دون الآخر. غير أن المؤتمر أبدى تفهما كبيرا لخطورة مساندة اسرائيل للمجلس الثوري في اثيوبيا فقرَّروا توحيد الجهود لمقاومة هذا الخطر، كما تمت الدعوة الى عقد مؤتمر أوسع يشمل دول المنطقة بهدف الاتفاق على استراتيجية موحدة، الأمر الذي لم يتم بعد [(١)].

1) ACR: Opcit, 1977-78, P: B380

مواقف دولية من مستجدات المشكلة

نظرا للتغيرات الجديدة التي طرأت على ساحة القرن الافريقي في ظل ظهور التكتلات والأحلاف العسكرية كان من الطبيعي اعادة تقييم مواقف الدول الكبرى ذات المصالح ودول المنطقة ذات الاهتمام بهدف معرفة الوضع الدولي للمنطقة قبيل اندلاع الحرب بين الصومال واثيوبيا، على أن تلك المواقف ليست ثابتة ولا نهائية وانما هي عرضة للتحول وسط مستجدات الأحداث الجارية أثناء الحرب.

الموقف الأمريكي:

مع استيلاء العسكريين على السلطة في الصومال بدأت العلاقات الأمريكية الصومالية تدخل في فترة طويلة تتسم بالتوتر وضبط النفس. حيث قصد سياد بري في مستهل فترة حكمه الى مضايقة الغرب بصفة عامة وأمريكا بصفة خاصة. فقام بطرد فيلق السلام* Peace Corps بحجة أنهم يشتغلون لحساب المخابرات الأمريكية. ثم قرر ابعاد شخصيات من بعثة السفارة الأمريكية كانوا من وكالة المخابرات الأمريكية متهماً اياهم باشتراكهم في انقلاب فاشل زُعِم أنه كان بقيادة نائب الرئيس وقائد الشرطة فريق ركن جامع علي قورشيل [(١)].

وبالمقابل أوقفت أمريكا من جانبها سنة ١٣٩١هـ/١٩٧١م برنامج المعونة الأمريكية US Aid Program تطبيقاً لقانون أمريكي** يقضي بوقف المعونات الأمريكية للدول المانحة أعلامَها للسفن التجارية التي ترسو في موانئ كوبا وفيتنام الشمالية [(٢)].

* هم شباب أمريكيون يقومون بأعمال تطوعية في مجال الخدمة الاجتماعية. وتكمن خطورتهم أنهم يحتكون بالمجتمع ويقدمون له خدمات جليلة مما يسهل لهم التأثير على فئات الطلاب والمزارعين ونحوهم.

1) Raymond L. Thurston: The United States, Somalia & The Crisis In The Horn, P: 16

** رغم ارتكاب حكومة عقال السابقة المخالفة نفسها، الا ان الولايات المتحدة كانت تغض النظر عنها مكتفية بتحذيراتها المتكررة، وذلك بحكم العلاقات الطيبة بينهما.

2) Ibid, P: 16. ACR: Annual Survey & Documents, (1977-78), P: B384

واستمرت العلاقات بين البلدين على هذا المنوال حتى انحصر الوجود الأمريكي في الصومال على سفارة صغيرة ذات عدد محدود من الدبلوماسيين تحيطها المخابرات الصومالية وتضيق عليها الخناق بل تعتدي أحياناً على حرمتها الدبلوماسية المتعارف عليها.

ذكر سفير أمريكي سابق أنه في عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م حاولت السفارة الأمريكية في مقديشو الحصول على اذن مسبق لزيارة مجموعة من طلاب الجامعات الأمريكية يجولون حول العالم على متن سفينة، غير أن وزير خارجية الصومال آنذاك لم يتردد من أن يصف هذا الطلب بأنه "سابق لأوانه" فضلاً عن قبوله. ووصل الأمر الى قيام مجهولين باقتحام منزل السفير الأمريكي في غيابه وانتهاك حرمته الدبلوماسية في ليلة ١٩ أبريل ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ. ويعتقد السفير بأن الاجراء كان محاولة سوفيتية للعثور على ما يدين الصومال بتورطه في علاقات من نوع خاص مع أمريكا، وذلك إثر رفض الصومال لاقتراح "الجبهة التقدمية" في مؤتمر عدن(١).

ورغم ذلك كله أصرت الادارات الأمريكية المتعاقبة على احتفاظها بعلاقاتها الدبلوماسية مع الصومال، حتى لا تفسح المجال للنفوذ السوفييتي المتقدم، وذلك على رأي الحكمة القائلة "ما لا يُدرك كُله لا يُترك جُله".

وكذلك مارست اثيوبيا الاشتراكية منذ تولي الدرج Dergue* مقاليد السلطة فيها سياسة مناوئة للغرب، ولم تعر بعلاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة أي اهتمام. ومع ذلك لم تنقطع المساعدات الأمريكية العسكرية والاقتصادية عن النظام الماركيسي، ولم ينفصل الخيط الدبلوماسي بين الدولتين حتى بعد إلغاء الاتفاقية الأمريكية-الاثيوبية من جانب اثيوبيا في أبريل ١٩٧٧م، نتيجة لتوقيع اتفاقيتها الأولى مع السوفيت في ديسمبر ١٩٧٦م (٢).

---

1) Raymond L. Thurston: Opcit, P: 17

*.بمعنى المجلس في اللغة الأمحرية ويُقصد بها "المجلس الاداري العسكري المؤقت" الذي أطاح بامبراطور هيلاسيلاسي

2) Raymond L. Thurston: Opcit, P: 17.

وعلى ضوء مستجدات مشكلة القرن الافريقي، صرح الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر أثناء حملته الانتخابية بأنه سيواجه التحدي السوفيتي في الصومال[١]. وبعد انتخابه أمر وزير خارجيته Cyrus Vance ومستشاره لشئون الأمن القومي Zbigniew Brzezinski "بالسعي للحصول على صداقة الصومال بأي وسيلة ممكنة"[٢]، وذلك بعد أن تزايد توجه السوفيت نحو اثيوبيا.

يقول Cyrus Vance وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد كارتر مبيناً موقف حكومته "أشارت تحليلات الأزمة الى أنه كان من مصلحتنا مقاومة تزايد نفوذ السوفيت السياسي في القرن الافريقي، فكانت استراتيجيتنا المحافظة قدر الامكان على وجودنا المؤثر في إثيوبيا، بينما نعزز علاقاتنا مع الصومال"[٣].

وبعد مباحثات عديدة بين الصومال وأمريكا، أبلغت الأخيرة في منتصف يوليو ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ موافقتها المبدئية على تزويد الصومال بالأسلحة[٤]. وعلى صعيد آخر ألمحت الولايات المتحدة ـ عن طريق الطبيب الأمريكي الخاص لرئيس الصومال Kevin Cahill الذي التقى بمسئولين أمريكيين رفيعي المستوى ـ بأنها (أي أمريكا) لا تمانع من تصعيد الصومال عملياته العسكرية لتحرير أوغادين[٥]. الأمر الذي اعتبره الصومال ضوءاً أخضر لمواصلة نضاله ضد الجبهة الاشتراكية وشجعه في تعزيز مساندته لتحرير أوغادين، مما كان له أبلغ الأثر في دخول جيش الصومال النظامي في الحرب.

---

١) طاهر محمود جيلي: الحرب الأهلية في الصومال، ص١٤٣

2) Mathias Hilletework: Opcit, P: 168 See also ACR: Opcit, 1977-78, P: B382

3) Cyrus Vance: Hard Choices: *Critical Years In America's Foreign Policy*, Simon & Schuster, New York, 1983. P: 72

4) Ibid, P: 73. See Also Raymond L. Thurston: Opcit, P: 17

5) ACR: Opcit, 1977-78, P: B383

لخص باحث أمريكي أهداف سياسة الولايات المتحدة تجاه القرن الافريقي في تلك الفترة في أربع نقاط:[١]

١- منع الاتحاد السوفيتي وخصوم أمريكا الآخرين من تثبيت أقدامهم في تلك المنطقة الحساسة.

٢- الدفاع عن تفوق البحرية الأمريكية على السوفيتية من أجل مقاومة التحدي السوفيتي السياسي أو العسكري.

٣- تقليل خطورة المكاسب السوفيتية من خلال علاقاته مع اثيوبيا وبعض الدول العربية الراديكالية في المنطقة.

٤- تعزيز التحالف الامريكي مع اصدقائها في المنطقة الذين بدأوا يشعرون بالقلق حيال تقدم الشيوعية ونفوذها.

وهكذا كانت أهداف السياسة الأمريكية تجاه القرن الافريقي كما في السياسة السوفيتية التي سنذكرها في حينها مبنية على متطلبات استراتيجية الحرب الباردة بين القطبين ولا تقيم لمصالح شعوب المنطقة أي وزن. ويلاحظ أن تلك النقاط في مجملها ترتكز على التصدي لمخطط المعسكر الشرقي في المنطقة. من هنا حصل التقارب بين أمريكا والصومال تجاه العدو المشترك، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون تنفيذ نقاط الاستراتيجية الامريكية بالتدخل المباشر كما يحلو للصومال. فالسياسة الخارجية الأمريكية تشتهر بتعدد الخيارات لهدف واحد.

كان بعض مستشاري الرئيس الأمريكي ورجال الكونغرس ذوي النزعة العالمية Globalists وأولهم مستشار الأمن القومي Brzezinski Zbigniew متحمسين لفكرة تدخل أمريكي سريع ومضاد لتدخل الاتحاد السوفيتي، وكانوا يعتقدون بأن القرن الافريقي منح لهم فرصة ذهبية للتخطي نحو تطلعاتهم العالمية، وذلك بتوريط السوفييت في حرب استنزافية لا نهاية لها[٢].

1) Mathias Hilletework: Opcit, P: 161

2) Cyrus Vance: Opcit, PP: 75,86. Mathias Hilletework: Opcit, P: 171

وبالمقابل كان هناك جانب متحفظ يمثل النظرة الاقليمية Regionalists في ادارة كارتر، يسعى لتهدأة اللعبة ولا يحبذ تورط أمريكا في أزمة افريقية أخرى بعد فشلها الذريع في انجولا. وكان على رأس هذا الجانب وزير الخارجية Cyrus Vance وسفير أمريكا في الامم المتحدة Andrew Young اللذان تمكنا في نهاية المطاف من اقناع الرئيس بسياستهما المتحفظة التي وافق عليها الرئيس أخيراً، وبُني على أساسها الموقف الأمريكي بعد اندلاع الحرب[١].

هذا وقد يكون لجهات أخرى دور في تراجع الموقف الأمريكي مثل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الذي عارض بشدة المساندة الأمريكية للصومال بحجة أن انتصار الصومال على اثيوبيا سيعزز النفوذ العربي في القرن الافريقي طالما أن الصومال عضو في جامعة الدول العربية. وكذلك فرنسا وكينيا اللتان كانتا متشائمتان من تحرير اقليم أوغادين أن يعزز مطالبة الصومال بساحل جيبوتي الذي ما زال مستعمرة فرنسية حتى ذلك الحين، ومقاطعة الحدود الشمالية لكينيا[٢].

وعلى الرغم من محاولة بعض دول مجموعة نادي السفاري* لضمان المساندة الأمريكية للصومال ١ذا ما قطع علاقاته مع الكتلة الشرقية[٣]، فان مماطلة رئيس الصومال من اتخاذ القرار الحاسم كان من شأنه أن يبعث الشك لدى صناع القرار الأمريكي عن مدى مصداقية استنجاده للغرب.

ومهما كانت أسباب تراجع الموقف الأمريكي فان وزير خارجيتها Vance قد أورد جملة من المبررات لسياسته في ثنايا كتابه يمكن تلخيصها فيما يلي:[٤]

---

1) Cyrus Vance: Opcit, P: 73. Mathias Hilletework: Opcit, PP: 169,171
2) Ibid, P: 169. S. M. Makinda: "Conflict & Accommodation in the Horn of Africa, Kenya's Role in the Somali-Ethiopian Dispute", Australian Outlook, 37, 1, 1983, P: 36.

* هو نادي يضم الدول الشرق الأوسطية الصديقة للغرب. انظر طاهرمحمود جيلي: الحرب الأهلية في الصومال، ص١٤١.

٣) طاهر محمود جيلي: مرجع سابق، ص١٤١

4) Cyrus Vance: Opcit, PP: 72-75

١- الاحتراز عن غزو الصومال لاثيوبيا من أجل تحرير أوغادين بمساندة أمريكا، مما يجعل أمريكا في صف مضاد لمبادئ منظمة الوحدة الافريقية، ويجعل السوفييت مدافعا لها، وبالتالي يفرض الدول الافريقية على التماس العذر للتدخل السوفيتي والكوبي.

٢- التأكيد لمانجستو موقف أمريكا المحايد واشعاره بعدم تزويدها الصومال بالأسلحة طالما يتورطون في حرب أوغادين، مما يساعد دور أمريكا المرتقب للتوسط بين الأطراف.

٣- اعتقاد أمريكا الجازم بعودة اثيوبيا الى الغرب ان عاجلا أو آجلا، مع وجود بعض المؤشرات المبكرة لعدم ارتياح مانجستو بتصرفات السوفيتيين ورغبته في ابقاء اتصالاته مع أمريكا.

٤- التفادي من اصطدام القوتين العظميين في حالة اختيار أمريكا الحل العسكري، وهو أبعد الاحتمالات الواردة.

٥- مراعاةً للتنسيق الأمريكي مع الدول الغربية مثل بريطانيا وايطاليا وفرنسا والمانيا الغربية، ومع أصدقائها في المنطقة مثل مصر والسعودية والسودان.

موقف الاتحاد السوفيتي:

يعتبر ظهور نظامين ماركسيين في كل من الصومال واثيوبيا فرصة تاريخية للمعسكر الشرقي لوضع يده على منطقة القرن الافريقي، لكنه في الوقت نفسه من أهم أسباب وداعه لهذه المنطقة الى الأبد، اذ عجز قادة المعسكر عن احلال معادلة صعبة وسهلة في آن واحد، ألا وهي كيف يمكن الجمع بين فريسة ومفترس في قفص واحد دون وقوع افتراس!!! الأمر الذي دل على بطلان عقيدتهم وقصر فكرهم وخيبة نهجهم. فقد أصبح الاتحاد السوفيتي يتحرج من تقديم العون لنظام اثيوبيا الماركسي الذي ظهر بعد توقيع الاتفاقية السوفيتية-الصومالية

في عام ١٩٧٤م/١٣٩٤هـ بشهور مما يجعل مساعدته للنظام خرقا للمادة العاشرة من الاتفاقية[(١)]. في الوقت الذي لا يستطيع فيه السوفيت التهاون بعلاقاته مع الصومال نظير مساعدته لثورة لم تتضح بعد معالمها و لم تتمكن من تثبيت أقدامها على الأرض حتى ذلك الحين.

وبينما الأمر كذلك، قررت حكومة سياد بري باعتراف ومساندة جبهة تحرير الصومال الغربي في منتصف عام ١٩٧٥م/١٣٩٥هـ، بعد اقتناعها بأن الثورة الاثيوبية تحذو حذو الامبرطورية السابقة في مسألة القوميات[(٢)]. غير أن قرار الحكومة وان كان صائبا بل وواجبا وطنيا من وجهة النظر الصومالية، فان قادة السوفيت الذين كانوا يعارضون هذا الاجراء دائما، قد اتخذوه مبررا لمد يد العون لحكومة مانجستو. وتناقلت الوسائل الاعلامية منذ ذلك الزمن أنباءً تفيد بأن امدادات روسية ومباحثات ثنائية ولقاءات متواصلة بين الجانبين قد تمت، الأمر الذي انتهى بتوقيع معاهدتي ١٩٧٦، ١٩٧٧م للصداقة والتعاون. وبقدر ما تقدمت العلاقات السوفيتية الاثيوبية بقدر ما توترت العلاقات السوفيتية الصومالية.

وكانت أهداف السياسة السوفيتية تجاه البلدين آنذاك ذات أبعاد دولية لا تخص الدولتين المتجاورتين في المقام الأول، وهي كما ذكرها Mathias Hilletework[(٣)]:

١- تعميق صلاته بالدول الساحلية لنشر قواته البحرية بقصد التوازن مع البحرية الأمريكية في المنطقة.

٢- الحد من نفوذ الغرب، خاصة أمريكا، من خلال مساندة الحركات المناوئة لها واعادة ترتيب أنظمة الدول الصديقة للغرب مثل السعودية ومصر والسودان.

٣- احكام الخناق على التجارة الغربية المارة عبر البحر الأحمر.

٤- منافسة نفوذ جمهورية الصين الشعبية في المنطقة.

---

1) Colin Legum & Bill Lee: The Horn Of Africa In Continuing Crisis, *Documents,* P: 157.
   Mohammed Ayoob: The Horn Of Africa, P: 16
2) David Laitin: The War In The Ogaden, P: 100
3) Mathias Hilletework: Opcit, P: 160

في محاولة سوفيتية-كوبية لانقاذ الموقف ومنع حرب بين الحليفتين الماركسيتين جاء اقتراح "الجبهة التقدمية" الذي سبق ذكره على لسان كل من فيدل كاسترو ونيكولاي بودجورني [(١)]. وبفشل المحاولة فشلت الجهود السوفيتية في ابقاء الحليفتين طويلا تحت مظلة الاشتراكية الماركسية. ومن المرجح كما أشارت بعض المصادر [(٢)] الى أن ثمة تفاهم بين السوفييت وكوبا واليمن على وجوب مساندة اثيوبيا اذا ما اندلعت الحرب بينها وبين الصومال، وذلك اثر رفض الصومال لقبول الاقتراح. وسواء وُجِد هذا التفاهم أم لا، فان المواقف الرسمية للبلدان الثلاثة غدت تؤيد اثيوبيا معنويا وماديا منذ ذلك الحين.

وخلاصة القول، لما اضطر السوفيت الى الاختيار بين الصومال واثيوبيا اختار الأخيرة مؤكداً صحة رأي الذين قالوا بأن الهدف الرئيسي للسوفيت في القرن الافريقي هو اثيوبيا وليس الصومال سوى نقطة العبور الى هذا الهدف [(٣)]، كما أثبت الاختيار السوفيتي وجاهة تحذير بعض أصدقاء الصومال من مغبة إجبار السوفيت على الاختيار بين الصومال واثيوبيا مما سيجعله حتما يختار اثيوبيا [(٤)].

كان الموقف السوفيتي الرافض دائما لمساندة مطالب القومية الصومالية لتحرير أرضها نابعا من قناعات فكرية وأهداف استراتيجية، ذلك أن مساندة جبهة تحرير الصومال الغربي في نظر السوفيت:

١- تهدد أمن وسيادة اثيوبيا هدفه الرئيسي في المنطقة

٢- تعيق من امتداد نفوذه السياسي الى القارة لانتهاكه أساسيات المبادئ الافريقية

٣- سيكون لها انعكاسات سلبية في داخل الاتحاد السوفيتي، الذي يتكون من جمهوريات يتطلع معظمها الى أمنيات قومية مماثلة.

---

١) أنظر تفاصيل الاقتراح في ص٢٢٦ من البحث وما بعدها.

٢)

3) Raymond L. Thurston: Opcit, P: 15. Arthur Gaushon: Opcit, P: 263

٤) طاهر محمود جيلي: مرجع سابق، ص١٤٢

وأما أسباب تفضيل السوفيت لاثيوبيا على الصومال فلعلها لا تخرج عن:

١- تفضيله موانئ اريتريا القريبة من حلفاء الغرب في المنطقة على ميناء بربرة البعيدة عنهم نسبياً.

٢- الكثافة السكانية في اثيوبيا التي يزيد عدد سكانها تسعة أضعاف عدد سكان الصومال، مما يجعلها سوقا جيدا للسلع السوفيتية مقارنة بالصومال.

٣- مكانتها المرموقة في افريقيا بصفتها مقر منظمة الوحدة الافريقية وهيئات دولية واقليمية أخرى.

٤- قابلية الشعب الاثيوبي المختلط دينيا والمضطهد سياسيا من قبل الامبرطورية الرأسمالية لتقبل مبادئ الاشتراكية بخلاف الشعب الصومالي المسلم ١٠٠٪ والمتحرر بفطرته.

٥- كسب تعاطف غالبية الدول الافريقية لوقوف السوفيت مع الشرعية الدولية واحترام الحدود القائمة وفق قرارات ومبادئ منظمة الوحدة الافريقية.

٦- تلقين درس لقوميات الاتحاد السوفيتي عن مغبة مطالبة حق تقرير المصير.

موقف أوربا

لم أعثر على موقف محدد لبريطانيا وايطاليا (مستعمِرات الصومال السابقة) تجاه الأزمة. غير أنه من المرجح أن تكون رؤيتهما قريبة من الرؤية الأمريكية للوضع، ذلك لما أشارت اليه الادارة الأمريكية من تنسيقها مع حلفائها الغربيين [(١)].

ويذكر عن انضمام فرنسا بصوتها الى نداء رئيس جمهورية جيبوتي الحاج حسن جوليد أبتدون لانهاء الأزمة بانشاء سوق اقتصادية مشتركة لدول

1) Cyrus Vance: Opcit, PP: 72,86

المنطقة[(١)]. ويبدو ان هذا الاهتمام الخاص من فرنسا بالقضية يشير الى خوفها على مستعمرتها السابقة من التضرر بالصدام المتوقع بين جارتيها.

موقف الدول العربية والاسلامية:

لم يغير انضمام الصومال الى جامعة الدول العربية شيئا من موقف الجامعة المحايد من مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية. ذلك لأن الجامعة كهيئة سياسية اقليمية تتطلع الى التعاون العربي الافريقي في قضايا الأمتين العربية والافريقية. وقد قطع الجانبان ممثلة في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية شأواً عظيما في هذا المضمار منذ سنة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م[(٢)]. وصادفت الحرب الصومالية الاثيوبية في وقت كان قد بلغ فيه مستوى التعاون العربي الافريقي أعلى مراتبه، حيث تم انعقاد مؤتمر القمة العربي الافريقي الأول في دكار عام ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، على أن يعقد هذا المؤتمر مرة في كل ثلاث سنوات. كما تم تأسيس مؤتمر وزراء الخارجية العرب وافريقيا المشترك لينعقد مرة في كل ١٨ شهر. بالاضافة الى ذلك تمَّ تشكيل لجنة دائمة مشتركة تجتمع مرة في كل ٦ أشهر[(٣)]. والى جانب ذلك تتابعت الدول الافريقية في قطع علاقاتها مع اسرائيل معلنة تأييدها لقضية فلسطين[(٤)].

من هذا المنطلق كانت جامعة الدول العرية محرجة من تأييدها لقضية الصومال، منعا من اساءة علاقاتها مع الدول الافريقية التي تقف معظمها مع اثيوبيا، الأمر الذي قد يدفع تلك الدول الى مراجعة مواقفها من القضية الفلسطينية.

1) David Laitin: The Ogaadeen Question And Changes In Somali Identity, P: 336 (In State Versus Ethnic Claims: *African Policy Dilemmas* by Donald Rothchild & Victor A. Olorunsola.

٢) مجدي حماد: دور جامعة الدول العربية في التعاون العربي الافريقي، بحث قدم لندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، طباعة بيروت، ١٩٨٣م، ص٥٠٩

٣) المرجع نفسه، أنظر تعقيب الدكتور عبدالملك عودة على البحث، ص٥٥٤

٤) المرجع نفسه، ص٥٢٠

وتجدر بنا الاشارة هنا أن الجامعة التزمت الحياد في مسألة النزاع الصومالي الاثيوبي حتى بعد اندلاع الحرب. فقد أصدر مؤتمر وزراء خارجية العرب الذي عقد بالقاهرة في ٥ سبتمبر ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ قرارا باردا يعبر فيه المؤتمر عن "اهتمامه العميق" لنزاع أوغادين، داعيا القوى الخارجية الى "عدم التدخل وترك سكان المنطقة للتوصل الى تسوية سلمية"[١] .

ولم يكن موقف منظمة المؤتمر الاسلامي يختلف كثيرا عن موقف الجامعة، اذ لم أعثر على وقفة ايجابية من هذه المنظمة مع حق سكان أوغادين المسلم في تقرير مصيره، ولا أعلم حتى رؤيتها تجاه الأزمة التي كان أحد أطرافها عضو مؤسس في المنظمة، وهددت بفتيلها أمن تلك المنطقة الهامة لاستراتيجية العالم الاسلامي.

ولكنه الى جانب المواقف الرسمية للجامعة العربية والمنظمة الاسلامية الصامتة، ثمة مواقف فردية مشرفة لبعض الدول العربية والاسلامية من القضية وأخرى تبعث للحيرة والاستياء. فاذا كانت مجموعة نادي السفاري وقفت مع الصومال بوعودها السخية محاولة منها لتخليصه من الشبكة الشوعية[٢] ، فان بعض الدول المنتمية الى المعسكر الشرقي سجلت تضامنها مع الجانب العربي والاسلامي في الحرب، في حين انحرفت بعض الدول اليسارية الأخرى مع الاتجاه الشرقي العام والمساند لاثيوبيا.

كانت السعودية في مقدمة الدول التي ساندت الصومال ماديا ومعنويا قبل الحرب وبعده. فقد قام وزير خارجية المملكة الأمير سعود الفيصل بزيارة لمقديشو في ٥ أبريل ١٩٧٧م. ونوهت الأنباء سبب الزيارة بابلاغ الصومال عزم المملكة على تقديم ٣٠٠-٤٠٠ مليون دولار للصومال مقابل انهاء علاقاته مع السوفيت[٣] .

---

1) ACR: Opcit, 1977-78, P: B388

٢) طاهر محمود حيلي: مرجع سابق، ص١٤١

3) ACR: Opcit, 1977-78, P: B388. Mathias, Opcit, P: 175. Mohammed Ayoob: Opcit, P: 17

بصرف النظر عن المبلغ، لا أستبعد شخصيا احتمال صحة تخمين موضوع الزيارة التي جاءت في الاسبوع الثاني بعد فشل مؤتمر تعز الذي قيل أنه عقد لهذا الموضوع بدافع من السعودية أيضاً[١]. أضف الى ذلك أن للمملكة دور مشهود في الحد من انتشار الشوعية في العالم الاسلامي، كما سبق استدعاء الملك فيصل سفيره لدى مقديشو اثر توقيع المعاهدة الصومالية السوفيتية في عام ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م تعبيرا عن عدم ارتياحه لتطور العلاقات الصومالية السوفيتية[٢].

هذا و لم يغب عن أذهان قادة المملكة خطورة امتداد نفوذ السوفيت الى موانئ البحر الأحمر على أمن المنطقة وسلامة حقول البترول العربي. نشرت صحيفة Washington Post مقابلة للأمير بندر جاء فيها: "بدلاً من اسرائيل، فان توسع الوجود السوفيتي العسكري في القرن الافريقي يمثل لنا مصدر قلق شديد، وكذلك الحكومات الشوعية فيه"[٣]. ونقل عن مصدر سعودي آخر قوله: "أنتم الأمريكيون لا تفكرون في الأزمات الا بعد استفحالها وفوات الأوان لمعالجتها.... لا تفكروا في أن السوفيت سيقف عند حدود أوغادين السابقة. انهم يخططون لاحتلال بربرة وضفة الصومال من ساحل البحر الأحمر. ومن هناك سيهددون ناقلات امداداتكم النفطية ويهددوننا ايضا ومخزوننا البترولي"[٤].

وكان ادراك السعودية وبقية دول نادي السفاري خاصة مصر وايران لهذا الخطر، المحرك الرئيسي لمساعيهم الرامية لاستمالة الصومال من المعسكر الشرقي من ناحية، والحاح أمريكا في التدخل السريع والمضاد للزحف السوفيتي، أو امداد الصومال بالاسلحة والتجهيزات العسكرية لكسب المعركة من ناحية أخرى.

---

١) راجع ص٢٣١ من البحث.

٢) أنظر جلال يحيى ومحمد نصر مهنا: مرجع سابق، ص٢٢٢ من البحث.

3) Mathias Hilletework, Opcit, P: 174 نقلاً عن Washington Post, April 29, 1978 :

4) Ibid, P: 175

وبعد اندلاع الحرب استمرت السعودية ومصر في مساندتهما للجانب العربي من الصراع في القرن الافريقي. ورغم محاولة الولايات المتحدة لمنع البلدين من تحويل الأسلحة الأمريكية الصنع التي في حوزتهما الى الصومال ما لم ينسحب عن أوغادين، الا أن البلدين العربيين تحملا على مشقة تزويد الصومال بالأسلحة بأي طريقة أخرى[١]. أما السودان وايران فالى جانب تأييدهما السياسي للصومال تعهدا بارسال قواتهما الى الميدان في حالة تجاوز اثيوبيا الحدود الصومالية[٢].

وعلى صعيد آخر أعلن العراق رغم انتمائه اليساري تضامنه مع الصومال، ممدا له مساعدات نقدية وعسكرية على شكل قطع غيار للمعدات الروسية، كما امتنع من سماح مرور الطائرات الروسية التي تنقل الأسلحة الى اثيوبيا على أجوائه[٣]. فيما حذر حافظ الأسد أخاه سياد بري أثناء قيام الأخير بزيارة لدمشق في منتصف سبتمبر ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ، - حذره - من مغبة قطع علاقاته مع السوفيت الى حد لا يمكن استئنافها فيما بعد[٤]. ومع ذلك التزمت سوريا بموقف جامعة الدول العربية المحايد.

وكانت ليبيا واليمن الجنوبي قد ساندتا اثيوبيا بحجة الدفاع عن التقدمية. ويبدوا أن موقف الصومال من مؤتمر عدن في ١٦ مارس ١٩٧٧م، ورفضه لاقتراح الجبهة التقدمية، قد ترك عقدة في نفوس قادة الدولتين اليساريتين. حيث رفض العقيد معمر القدافي استقبال رئيس وفد الصومال المشارك في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد بطرابلس في مايو ١٩٧٧م[٥]. ويقال أنها تقدمت بمعونات مالية لتغطية تكلفة نقل الأسلحة والجنود من الروس وكوبا

1) ACR: Opcit, 1977-78, PP: B388-389
2) Ibid, P: B389. Mathias Hilletework, Opcit, P: 180
3) ACR: Opcit, P: B388
4) Ibid, P: B388 أنظر ايضا: ابراهيم عبدالله ماح: الهزيمة الثالثة، ص١٢٧
5) Ibid, P: B389

الى اثيوبيا. أما اليمن الجنوبي فقد ساعد بفعالية على نقل الأسلحة الروسية الى اثيوبيا بحراً وجواً عبر الأراضي اليمنية، في حين دأبت قواته الجوية على اعتراض الطائرات المدنية التابعة لخطوط الجوية الصومالية. وقامت باجبار رحلتين-على الأقل - على الهبوط بحجة تفتيشها من الأسلحة[1]. هذا وسيأتينا في الفصل القادم نبأ اشتراك كتيبة يمنية قوامها ١٠٠٠ رجل في تعزيز دفاعات مدينة هرر منعاً من سقوطها في أيدي القوات الصومالية.[2]

---

1) ACR: Opcit, (1977-78) PP: B388-389

٢) أنظر ص٢٨٤ من البحث

الفصل الخامس

الحرب الصومالية الأثيوبية لتحرير الصومال الغربي (١٩٧٧-١٩٧٨م)

- مساندة الصومال لجبهة تحرير الصومال الغربي
- صدى انتصارات الجبهة في المرحلة الأولى واندلاع الحرب
- الحرب في الاستراتيجية الدوليــة
- انقلاب موازين القوة لصالح اثيوبيا وانسحاب الجيش الصومالي

مساندة الصومال لجبهة تحرير الصومال الغربي

عقب أحداث عام ١٣٦٨هـ/١٩٤٨م عندما نقلت السلطات البريطانية ادارة اقليم أوغادين أو الصومال الغربي الى اثيوبيا، وما صاحب ذلك من اعتقال آلاف من مؤيدي حزب وحدة الشباب الصومالي ومصادرة ممتلكاتهم وفرض حالة الطوارئ على الاقليم ومنع التجمعات السياسية، فرَّ عدد من أعضاء الحزب البارزين في فرع هرر الى مقديشو[١]. وهناك التقو بخلايا سرية نشطت في النضال من أجل تحرير أوغادين خلال الخمسينات باسم حزب "نصر الله". وتمخض عن اللقاءات التي جرت بينهم ميلاد جبهة تحرير الصومال الغربي في غرة شهر يونيو ١٩٦٠م/١٣٨٠هـ لتكون الممثل الرئيسي لشعب الصومال الغربي بعد ذلك[٢]، وان لم تكن المقاومة الوحيدة ضد سلطات الاحتلال[٣].

وبعد ثلاث سنوات من تأسيسها نقلت الجبهة نشاطها الى الأراضي المحتلة في يونيو ١٩٦٣م/١٣٨٣هـ. لذلك يؤرخ الكفاح المسلح من أجل تحرير الصومال الغربي في العصر الحالي منذ ذلك التاريخ، وان اعتبره البعض امتدادا لحركة القومية الصومالية مثل حركة الامام أحمد ابراهيم جري في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي، وحركة الدراويش بزعامة السيد محمد عبدا لله حسن في القرن العشرين[٤].

---

١) وثيقة الجبهة المتحدة لتحرير الصومال الغربي بعنوان: تاريخ الصومال الغربي، دراسة تاريخية تحليلية وجيزة، ص٢٥. وأخرى بعنوان: الصومال الغربي تاريخه السياسي والنضالي، جبهة تحرير الصومال الغربي، مارس ١٩٨٠م، ص٩٤.

٢) وثيقة الصومال الغربي تاريخه السياسي والنضالي، ص٩٤.

٣) أنظر الثورات وحركات المقاومة والانتفاضات الشعبية الأخرى في: ابراهيم عبدا لله ماح: الهزيمة الثالثة: الكفاح التاريخي للصومال الغربي، ص١١٦

٤) المرجع نفسه، ص١١٥

وسواء كان نشاط الجبهة جهادا اسلاميا في سبيل الدفاع عن حقوق شعب الصومال الغربي المسلم، او نضالا سياسيا يغلب عليه تحقيق مطالب قومية أو وطنية بحتة، فان الجبهة قد حظيت بتأييد مستمر من الصوماليين جميعا سواء المستقلين منهم في الجمهورية أو المحتلين في خارجها. كما حظيت بمساندة رسمية مؤكدة في دستور الجمهورية الصومالية منذ قيامها، بيد أن حجم دعم الحكومات الصومالية المتعاقبة للجبهة كان عرضة للانكماش والانتعاش نتيجة للتغيرات السياسية وظروف الحكومات من ناحية، ومدى استعداد شعب الصومال الغربي نفسه مع قدرة الجبهة على تنظيم جهودها السياسية والعسكرية من ناحية أخرى.

رغم أن الجمهورية أكدت في نص دستورها سعيها الحثيث لتحرير الأراضي المحتلة و"تحقيق الوحدة الصومالية بطرق سلمية وقانونية"[(١)] الا أنها عدلت عن موقفها المسالم منذ عام ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م، اذ توجهت حكومة عبدالرشيد (٦٠-١٩٦٤م) نحو التسلح وتصعيد سياستها ازاء تحرير المناطق الصومالية المحتلة فقامت بمساندة جبهة تحرير الصومال الغربي في كفاحها المسلح[(٢)]، وذلك بعد أن نشطت الجبهة عملياتها العسكرية في داخل الأراضي المحتلة لأول مرة، وقامت بتعبئة انتفاضة شعبية بقيادة المناضل مقتل طاهر، فكان عنفوان الثورة المدعومة من قبل جمهورية الصومال من جملة دوافع الهجوم الاثيوبي على الجمهورية الصومالية عام ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م بهدف ضرب مصدر الدعم المادي والمعنوي للثورة الجديدة، وصرف أنظار العالم عن مشكلتها مع شعب الصومال الغربي ومطالبه، والتمويه بأن ما يجري هناك هو حرب بين الدولتين الصومال واثيوبيا[(٣)]، بالاضافة الى أهداف أخرى سبق ذكرها[(٤)].

---

1) Haji N. A. Noor Muhammad: The Development of The Constitution of The Somali Republic, P: 183

٢) أنظر تفاصيل ذلك ص١٦١ من البحث وما بعدها.

٣) الصومال الغربي، ص٩٥

٤) أنظر ص١٦٥ من البحث.

وحدث انكماش في موقف الجمهورية من القضية أثناء حكومة عقال (٦٧-١٩٦٩م) التي تراجعت الى نص الدستور وتمسكت قولا وعملا بتسوية المشكلة بطرق سلمية وقانونية. ويلاحظ تقهقر في موقف الجبهة نفسها في الفترة ما بين ٦٦-١٩٧٠م نتيجة لانشقاقات داخلية، وعدم توفر الكوادر البشرية اللازمة، اضافة الى ظروف مادية [١] ، مما قد يكون عاملا غير مشجع للحكومة المدنية الأخيرة في مساندة الجبهة.

وقد ألمح عقال عن ذلك في خطاب له حيث قال: " يجب على اخواننا أن يواصلوا تقدمهم الوطني الجيد وكفاحهم العادل في سبيل الاستقلال. ومن الخطأ القول بأن الجمهورية الصومالية هي المسئولة عن هذا الكفاح..... ان المطالبة بالاستقلال وحق تقرير المصير وقوتهما الجارفة نابعتان من الشعوب الصومالية التي ترزح تحت نير السيطرة الاستعمارية وليس من أي مكان آخر" [٢] .

وبهذا المفهوم أيضا عاتب الشاعر الصومالي الشهير عبدا لله معلم طودان قومه شعب الصومال الغربي كثيراً في قصائده على توقعهم المفرط وانتظارهم السلبي ليوم تقوم فيه الجمهورية وحدها بتحرير أوغادين دون أن يتحركو من عندهم [٣] .

ولتصحيح هذا الوضع فاقت الجبهة من كبوتها مؤخراً والتفت حول المنشقين ووسعت صدرها للأحزاب والحركات الأخرى التي تشاركها في الهدف، فانبعثت مرة أخرى من جديد وأصبحت تضم جميع الحركات التحريرية في الأقليم تحت اسم الجبهة المتحدة لتحرير الصومال الغربي اعتباراً من ٥ يونيو ١٩٧٠م/١٣٩٠هـ [٤] .

---

١) الصومال الغربي، ص٩٦
٢) السياسة الدولية، سنة ١٩٧٠م، عدد ١٩، ص٢٤٤
٣) راجع سجل الشاعر، قصيدة "الصومال الغربي" التي مطلعها: Soomaalida Galbeeday ogow waad silloon tahaye
٤) الصومال الغربي، ص٩٧

في خلال خمسة أعوام فقط تمكنت الجبهة من تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية على الصعيدين الخارجي والداخلي. فعلى سبيل المثال أوفدت الجبهة الى الأقطار العربية وفوداً لشرح قضيتها مما أسفر عن افتتاح مكاتب لها في بعض البلدان العربية وكسب تعاطف البعض الآخر. وحصلت على عضوية منظمة تضامن الشعوب الأفرو الآسوية في عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، كما أقامت علاقات حركية مع الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا وحركة فتح من منظمة تحرير فلسطين. ونتج عن تلك المساعي السياسية تجنيد وتدريب كوادر سياسية وعسكرية تقوم بدورها باعداد مقاتلي الجبهة في معسكرات تم انشاؤها خصيصاً لهذا الغرض[١].

وبعد أن تهيأت الظروف المناسبة في خوض غمار حرب التحرير ضد الامبرطورية التي كانت تلفظ آخر أنفاسها، استأنفت الجبهة عملياتها العسكرية الجادة بشكل متفرق في أنحاء اقليم أوغادين[٢]. وسرعان ما ظهر في الأفق نجم الجبهة المتألق، وترامت أخبار المعارك في آذان المواطنين الصوماليين في كل مكان، وبلغ صدى انتصارات الجبهة في المرحلة الأولى الى نفوس متعطشة لنشوتها. ويومها بادرت الحكومة الصومالية العسكرية كسابقاتها الى اعلان مساندتها للجبهة في مطلع عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م[٣] لأول مرة منذ أن تربَّعت على عرش جمهورية الصومال الديمقراطية بذلك المسمى الرسمي الجديد. ولا شك أن ذلك كان تعبيراً عن رضاها عن جدية تحركات الجبهة المنسقة.

---

١) الصومال الغربي، ص٩٧-٩٨

٢) الوثيقة نفسها، ص٩٨

3) David Laitin: "The War In The Ogaden: *Implications for Siyaad's Role in Somali History*", The Journal of Modern African Studies, 17,1, 1979, P: 100

وبدعم الجمهورية بدأت عمليات الجبهة العسكرية تتسع، وأخذ حجم قواتها في الازدياد نتيجة انشاء معسكرات اضافية للتدريب [١] وانضمام أعداد كبيرة من الضباط والجنود الصومالية النظامية الى الجبهة بعد أن فتحت الحكومة أبواب التطوع على مصراعيها لاشتراك المواطنين جميعا وخاصة المنتمين الى الصومال الغربي في صفوف الجبهة لتحرير البلاد [٢] .

وبذلك الدعم الحكومي انتقلت عمليات الجبهة من حرب العصابات الى مواجهة حقيقية تسقط فيها المدن والقرى في أيدي المناضلين واحدة تلو أخرى. غير أن الأطراف لزمو الصمت المقصود وعدم المجاهرة لا بالنصر ولا الهزيمة. أما اثيوبيا فكانت تخشى من شعبها الحزين أن يزيد عار هزيمتها أمام ثوار الصومال الغربي واريتريا همًّا على غمِّهم من جراء فضائحها الداخلية. وأما الجبهة فآثرت تحقيق هدفها بعيداً عن الضجة الاعلامية كي لا تُحرج الجمهورية وتُتَّهم بالتدخل في شئون اثيوبيا الداخلية. لذلك لم ينتبه العالم الخارجي حقيقة القتال الدائر في القرن الافريقي الا بعد تسلل الثوار الى خط السكة الحديدية الذي يربط ميناء جيبوتي بأديس ابابا عبر مدينة ديردوا الصومالية وقاموا بمهاجمة القطار ونسف عدد من جسور السكة. النبأ الذي نقله مراسل وكالة رويتر من جيبوتي في يونيو ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ [٣] .

وفي ١٩ يونيو نفسها توجت الجبهة انتصاراتها بفتح مدينتي Sagag و Fiiq محررة بذلك ٦٠٪ من أراضيها [٤] . في تلك الأثناء تقرر دخول القوات الصومالية المسلحة في الحرب مباشرة بشكل غير معلن [٥] ، وذلك لتعجيل تحرير بقية الأراضي.

---

١) الصومال الغربي، ص ٩٨

2) ACR: Annual Survey & Documents, (1977-78) P: B375

٣) الصومال الغربي، ص٩٩-١٠٠

4) ACR: Opcit, (1977-78) P: B374

5) Ibid, P: B374.

محمد علي يوسف Gaagaab (حاكم منطقة هيران المتاخمة للحدود أثناء الحرب، وعضو بارز في الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي، ورئيس تحرير جريدة الحزب Ogaal مؤخرا): مقابلة شخصية.

صدى انتصار الجبهة في المرحلة الأولى واندلاع الحرب بين البلدين

لعل من الاطناب في الكلام أن نتساءل عن أسباب اندلاع الحرب بين الصومال واثيوبيا ونحن نعلم بوجود أزمة مستفحلة بين البلدين تتمثل في مصير شعب الصومال الغربي الذي ما زال يرزح تحت نير السيطرة الاثيوبية. ويكفي هذه المشكلة ذريعة لانفجار الأوضاع في القرن الافريقي بين حين وآخر طالما لا يفتئ هذا الشعب يطالب بحقه في تقرير مصيره. وليست الاتفاقيات التي قد تنعقد بين الدولتين في هذا الموضوع سوى هدنات مؤقتة وجرعات مهدأة لبركان ارادة الشعب المحتل، الذي لو انفجر، لا بد لقيود الاتفاقية أن تنكسر ولا بد لظلام الاحتلال أن ينجلي.

غير أنه من الملاحظ أن قرار الحرب بين الدولتين قد اتخذ هذه المرة في منتصف يونيو ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ من قبل الصومال، في وقت كانت فيه قوات جبهة تحرير الصومال الغربي تتقدم وتواصل انتصاراتها على الجيش الاثيوبي. ويرى بعض المحللين أن استمرار الجمهورية في سياسة مساندة الجبهة بحجة ضمان حق تقرير المصير لشعب الصومال الغربي كان كافياً لتصفية الوجود الاثيوبي في الاقليم دون دخول القوات الصومالية النظامية في القتال بصفة مباشرة، الأمر الذي أعطى النزاع بعدا دوليا كان في نهاية المطاف سببا رئيسيا لعدم تمكن الجانب الصومالي من اقتطاف ثمار انتصاراته العسكرية على خصمه [(١)].

من هذه الزاوية تبحث الدراسة في الصفحات التالية ما اذا كان صانعوا القرار قد اغتروا بتقدم قوات الجبهة السريع وصدى انتصاراتها في المرحلة الأولى أم كان هناك في حساباتهم اعتبارات أخرى هانت لهم خطورة ذلك الاقتحام.

---

١) محمد علي يوسف Gaagaab : مقابلة شخصية.

لا شك أن انتصارات الجبهة على العدو كان لها صداها في الأوساط الصومالية شعبا وحكومة سواء العسكريين منهم أوالمدنيين ممَّن كان في قلبه مثقال ذرة من الوطنية [١] . غير أن مثل هذا القرار المصيري لا بد وأن يستند الى دراسة للأوضاع المحيطة به وتوقعات لما سيترتب عليه دون الاستجابة للهواجس العاطفية والحماس الوطني. ويظهر للمتأمل في ظروف الصومال وقت اتخاذ القرار أنَّ عدّة إعتبارات كانت موجودة على كافة الأصعدة الدولية والاقليمية والمحلية قد جعلت صانعي القرار يرون بأن الوقت قد حان لشن القوات الصومالية هجوما خاطفا من أجل تعجيل تحرير أوغادين قبل فوات الأوان.

الاعتبارات الدولية:

لم يغفل نظام سياد برى في رأيي عن "قراءة الأوضاع الدولية" كما ذهب اليه بعض الباحثين [٢] . بل حاول بشتى الوسائل كسب تأييد الولايات المتحدة للصومال قبل الخوض في الحرب، حتى اطمأن من جانبها وحصل على ما اعتبره الضوء الأخضر للمضي قدماً.

أدرك الصومال تحول السوفيت الجاد الى الجانب الاثيوبي منذ الشهور الأولى من عام ١٩٧٧م وذلك عقب توقيع المعاهدة العسكرية الثانية بين السوفيت واثيوبيا في مايو ١٩٧٧م، حيث أظهر سياد برى للولايات المتحدة رغبته في التحول من المعسكر الشرقي الى الغربي نظير حصوله على التأييد الأمريكي السياسي ومساعدتها العسكرية [٣] .

١) أنظر طاهر محمود جيلى: الحرب الأهلية في الصومال، ص ١٤٥-١٤٦

٢) المرجع نفسه، ص١٤٥

3) Cyrus Vance: Hard Choices, P: 73

ففي منتصف يونيو ١٩٧٧م التقى السفير الصومالي بالرئيس كارتر Carter مع طلب من سياد بري لمساعدات عسكرية عاجلة. وكان رد الرئيس الأمريكي أن اعتذر عن تقديم مساعدات عسكرية أمريكية مباشرة غير أنه ألمح محاولة ذلك بواسطة الدول الحليفة[١]. واعتبر نظام الصومال ذلك التلميح مؤشرا لبداية تعاون أمريكي صومالي، تماماً كما وصف مراسل صحيفة Manchester Guardian الأسبوعية في واشنطن الموافقة االأمريكية المبدئية على تزويد الصومال بالأسلحة ولو عن طريق طرف آخر بأنه تشجيع للصومال على غزو اثيوبيا[٢].

لم تقتصر الضمانات الأمريكية على هذا الحد وانما ظل النظام الصومالي يتلقى وعودا قاطعة على هذا المنوال بواسطة الدول العربية الصديقة ذات علاقات وثيقة بالولايات المتحدة[٣]، وعن طريق الطبيب الأمريكي الخاص لرئيس الصومال Dr. Kevin Cahill الذي بلّغ سياد بري رسالة شفهية قال أنه نقلها من كبار مستشاري الخارجية الأمريكية، لا تؤكد رغبة أمريكا في استخلاف الاتحاد السوفيتي في الصومال فحسب، وانما تؤكد أيضا أنها "لا تمانع من ممارسة مزيد من الضغوط العسكرية على أوغادين وأنها مستعدة لتوفير احتياجات الصومال الدفاعية"[٤]. وعلاوة على ذلك اتصل سياد بري شخصيا بسفيره في واشنطن عبدالله أحمد عبده الذي أكد له جدية عرض الولايات المتحدة الأمريكية. كما نُقل عن مجلة Newsweek توكيدات أخرى من بعض الدول المساندة للصومال باستعدادها لشحن أسلحة فرنسية وبريطانية الى الصومال في الحال[٥].

---

1) Cyrus Vance: Opcit, P: 73

2) Raymond L. Thurston: "The United States, Somalia And The Crisis In The Horn", Horn Of Africa, Vol. 2, No. 2, April-June 1978, P: 17

٣) طاهر محمود جيلي: مرجع سابق، ص١٤١

4) Mohammed Ayoob: The Horn of Africa, P: 22. Also, ACR: Opcit, (1977-78), P: B383

5) ACR: Opcit, (1977-78), P: B383

على ضوء تلك الضمانات وغيرها من هنا وهناك تكونت لدى سياد برى قناعة بأنه من الممكن تأمين امدادات جيشه بدون مساعدات سوفيتية، وأن الصومال سوف لا يواجه لوحده حلف وارسو في أسوء الاحتمالات، ومن ثم أطلق صافرة الغزو الشامل لاثيوبيا على أوغادين في منتصف يونيو ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ.

يميل الباحث هنا الى ادانة أمريكا باشعال نار الحرب في القرن الافريقي مرة أخرى. فاذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون ـ على الأرجح ـ قد دفعو اثيوبيا الى غزو الصومال سنة ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م لمعاقبة الصومال الذي بدأ ينحرف عن مسار الغرب [١]، فانه من غير مستبعد أن تلعب أمريكا وحلفاؤها الدور نفسه لدفع الصومال الى غزو اثيوبيا بغية تلقين درس آخر لاثيوبيا حليف الغرب التقليدي واخماد ثورتها الاشتراكية في مهدها من جهة، والحد من نفوذ السوفيت المتزايد في المنطقة من جهة أخرى. ذلك لأن تصريحات الولايات المتحدة الأمريكية وتحركات حلفائها في المنطقة وان لم تجعل الصومال مأجورا في حربه التحريرية الا أنها كانت تشكل حافزاً قويا لدخول القوات الصومالية في الحرب [٢].

ومما يدعم وجهة نظر الباحث ما نقله أحد الباحثين [٣] من اعتراف الرئيس الصومالي محمد سياد برى لاحقاً بذلك، حيث ذكر على لسانه "أن الأمريكيين خدعوه حين وعدوه بالسلاح ان هو هاجم اثيوبيا واحتل الاقليم لأنهم يريدون

١) محمود علي توريري، الحياد الايجابي و سياسة الصومال الخارجية، ص١٤٦. أنظر ص من البحث
٢) طاهر محمود جيلي: مرجع سابق، ص١٤٢. أكد د.محمد علي يوسف Gaagaab صحة هذا الاستنتاج في مقابلة أجريتها معه. وأضاف أن أمريكا والغرب دأبوا على اقناع الصومال من خلال أشقائه ذوي العلاقات التاريخية والصلات الوثيقة مع شعب الصومال وحكوماته، حتى ضرب مثلا بأنه – حسب اعتقاده – لو كانت أمريكا وفرت لنفسها قواتها المسلحة، وأرسلت بدلا منها قوات مسلمة من دول الخليج والسعودية واليمن ومصر ونحوها لنجحت عملية يونصوم١ المسماة باعادة الأمل في الصومال، وانتهت أزمة الصومال الحالية من يومها.
٣) طاهر محمود جيلي: مرجع سابق، ص١٤٣

اخراج السوفيت من اثيوبيا و لم يوفوا بوعدهم وقال انك تستطيع أن تصدق السوفيت لا أمريكا. بل ظل يعتبر تصديقه الأمريكيين حين وعدوه بالسلاح مما شجعه على شن الحرب، أكبر أخطائه في السياسة الخارجية على مدى سنوات حكمه".

لعله يشير الى تلك الرسالة المرية التي أوصلها اليه طبيبه الأمريكي الخاص. وقد أنكرت الولايات المتحدة أن تعهدت لسياد برى بشيئ من هذا القبيل على لسان مساعد وزير الخارجية للشئون الافريقية Richard Moose الذي زعم بأن: "الوعود الأمريكية التي ذكرتها مجلة Newsweek لم تكن ذات طبيعة جازمة بحيث يشن رجل عاقل هجوما على أساسها"(١) وقال "ثمة خطأ في ترجمة الرسالة إما من Cahill أو من سياد برى نفسه"(٢). غير أن المسئول الأمريكي لم ينكر بوجود الرسالة من أصلها.

هذا وجاهد نظام الصومال في اقناع الاتحاد السوفيتي بالكف عن مساندته المستمرة لاثيوبيا دون جدوى. ومن أجل سيطرة الخلاف الصومالي ـ السوفيتي المتصاعد من جراء تحول الأخير الى جانب اثيوبيا تبادل البلدان زيارات رسمية على مستوى الرؤساء خلال عام ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م. فقد قام رئيس الاتحاد السوفيتي آنذاك Nikolai Podgorny بزيارة لمقديشو في أبريل. وفي مايو وفد الى موسكو نائب الرئيس ووزير الدفاع الصومالي فريق ركن محمد علي سمتر، كما أعقبه الرئيس محمد سياد برى في أغسطس من العام نفسه(٣).

1) ACR: Opcit, (1977-78), P: B383

2) Mohammed Ayoob: Opcit, P: 22

3) ACR: Opcit, (1977-78), P: B380

رغم المحاولات الكثيرة لانقاد العلاقات السوفيتية الصومالية المتوترة من الانهيار، أصبحت غالبية أعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي تقتنع بتعذر التجنب عن قطع العلاقات مع السوفيت. وذلك اثر خروجهم من اجتماع مغلق استغرق ليلة كاملة سهرو فيها مع الرئيس على استعراض نتائج زيارته لموسكو. لكن الرئيس برى أفسح لسفراء الدول العربية الشقيقة "أنه لن يقوم بمبادرة قطع العلاقات السوفيتية من جانبه طالما ذلك لا يترك السوفيت خياراً آخر سوى مضاعفة مساعداته العسكرية لاثيوبيا، والعمل ـ بدون شك ـ على كل ما من شأنه إذلال نظام الصومال"[(١)] .

يبدو أن الرئيس برى قد استفاد درساً وفاته درسٌ آخر من تجربة مصر عندما قام السادات باجلاء السوفيت من البلاد سنة ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م. أما الدرس الذي وعاه سياد برى فكان تحويل السوفيت مساندته العسكرية والسياسية الى ليبيا خصم مصر المجاور[(٢)] . وأما الذي فاته فعدم وفاء الولايات المتحدة بوعودها لمصر مقابل قرارها.

ومع ذلك اذا كان "رئيس الصومال المراوغ" ـ كما تصفه بعض الدوائر الغربية[(٣)] ـ قد فاته هذا الدرس أو استخف أهميته فان هناك من رجاله القياديين من أشار الى خطورة قطع العلاقات مع السوفيت والاعتماد كليا على الولايات المتحدة بقوله: "أنظر ما ذا حدث لسادات!!! تعهدت له واشنطن بالقمر ثم تركته بدون دفاع أمام اسرائيل"[(٤)] .

ولعل تخوف القادة الصومالية من أن تتكرر عليهم تجربة مصر هو السبب الرئيسي لتأخر قرار اجلاء السوفيت وقبول عرض الولايات المتحدة وحلفائها.

---

1) ACR: Opcit, (1977-78), P: B381
2) Ibid, P: B381
3) Cyrus Vance: Opcit, P: 73
4) Mohammed Ayoob: Opcit, P: 18

تُجسد لنا مقابلة أجرتها صحيفة كويتية مع الرئيس سياد برى في ٢٧ يونيو ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ عمق الخلافات السوفيتية ـ الصومالية، الى جانب مرونة الصومال في تعاملها مع الأزمة حيث قال الرئيس بأسلوب الترهيب والترغيب: "اذا كان ارسال السوفيت للأسلحة الى اثيوبيا سيشكل تهديدا للصومال، فان الصومال سيتخذ قراراً تاريخياً ضد هذا التسلح. سوف لا نستطيع أن نقف مكتوف اليدين أمام خطر تسليح الاتحاد السوفيتي لاثيوبيا. رغم علاقاتنا الطيبة مع السوفيت نختلف في الزاوية التي ننظر منها اثيوبيا"[(١)].

وبمقابل التروي وضبط النفس الذي تحلت به السياسة الصومالية تجاه تصرفات السوفيت هناك أمور أخرى من شأنها أن تدفع الصومال الى اتخاذ موقف حاسم لمواجهة الأخطار التي قد تنجم من استمرار التقارب السوفيتي ـ الاثيوبي.

فمن الأمور التي تقلق القيادة الصومالية تعهد رئيس اثيوبيا مانجستو هيلا ماريم للاتحاد السوفيتي أثناء زيارته لموسكو في مايو ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ بانه "سيسمح للسوفيت اتخاذ ميناء مصوع الاريتري على البحر الأحمر قاعدة بحرية كبيرة تلبي خدمات الأسطول السوفيتي وغواصاته"[(٢)]. وهذا بالتأكيد سيقلل حاجة السوفيت لسواحل الصومال طالما حصل على قاعدة بحرية تفي باحتياجاته، وأقرب الى مناطق النفوذ الأمريكي في الاقليم.

وذكرت مصادر استخباراتية غربية وثيقة الصلة بالموضوع أن شحنات الأسلحة السوفيتية الى اثيوبيا خلال شهري يونيو ويوليو لم تقتصر على دبابات T-34 وT-54 و T-55 التي نقل بعضها من عدن، والشاحنات العسكرية لنقل الجنود فحسب،

1) Mohammed Ayoob: Opcit, P: 18
2) Ibid, P: 19

وانما شملت صواريخ SAM-7 المضادة للطائرات، والطائرات المروحية MI-8، وقادفات الصواريخ 140 MM، والمدافع الميدانية[١].

وبطبيعة الحال أصبحت القيادة الصومالية تقف أمام احتمالين أحلاهما مر: الأول احلال مصوع محل بربرة، الأمر الذي سيؤثر سلبا في السياسة السوفيتية المتحيزة أصلا في القرن الافريقي، ويلقي أهمية الصومال الاستراتيجية في سلة المهملات بالمقارنة الى الحليف الجديد. والثاني أن سياسة السوفيت المهتمة باثيوبيا أكثر وتدفق أسلحته الحديثة اليها على حساب نصيب الصومال منها قد تستغلها اثيوبيا التي تعاني من مشاكل داخلية وخارجية لشن هجوم عسكري على الصومال من أجل تحويل أنظار المعارضة الداخلية الى العدو الخارجي من ناحية، واجبار الصومال على وقف مساندته لجبهة تحرير الصومال الغربي من ناحية أخرى[٢]. ولا يخفى مدى خطورة كلا الاحتمالين على المصالح الصومالية وعلى اخلال التوازن العسكري لصالح اثيوبيا اذا لزم الصومال في صمته ولم يحرك ساكناً.

وعليه يبدو أن قرار الصومال بشن قواتها المسلحة هجوماً خاطفا كان له مبرره، اذ استهدف الى استدراك الوضع واستغلال تفوق الجيش الصومالي وقتئذ على الجيش الاثيوبي لأول مرة في التاريخ قبل أن يكتظّ الميدان بالأسلحة السوفيتية المتدفقة على اثيوبيا ويتمكن العدو من التدرب عليها. ويبدو أن القيادة الصومالية العسكرية كانت واثقة من الفتح القريب وتحرير الأراضي الصومالية في مدة زمنية قياسية، مما كان من شأنه ـ لو حدث ـ أن يسفر عن تقبل اثيوبيا والمجتمع الدولي للأمر الواقع والانصات لكلمة أصحاب الحق. ومن يدري كان من الممكن أيضا أن يؤدي انتصار الصومال الساحق الى سقوط نظام مانجستو وانفصال اريتريا مما كان سيجعل مصالح السوفيت في اثيوبيا رهناً للمستقبل.

---
1) Mohammed Ayoob: Opcit, P: 19
2) Ibid, P: 20

الاعتبـارات الاقليميــة:

لم يغـب عـن أذهـان صـانعي القـرار في الصومـال أن غـزو أوغـادين سـيغضب غالبيـة أعضـاء منظمـة الوحـدة الافريقيـة الـتي سـتعتبر هـذا العمـل خرقـاً صريحـا لقـرارات المنظمـة حـول قدسـية الحـدود القائمـة، ومبـدأ عـدم التدخـل في الشـئون الداخليـة. غـير أن نظـام الصومـال كـان يتوقـع أن موقـف المنظمـة سـوف لا يقتصـر علـى تنديـد الغـزو الصومـالي لأوغـادين وانمـا سيشـمل أيضـا رفـض التدخـل السـوفيتي الكوبي على الأقـل مما سيجعله موقفا معتـدلاً.

لكـن موقـف المنظمـة جـاء مخالفـا لتوقعـات نظـام الصومـال حيـث صـرح الأمـين العـام William Eteki Mboumoua في ٢١ أغسـطس "بـأن المنظمـة تعتـبر أوغـادين جـزءاً مـن اثيوبيـا وأنهـا لا تعـترف بجبهـة تحريـر الصومـال الغربـي كحركـة تحريريـة افريقيـة". وذلـك مـن غـير أن يذكـر التدخـل الأجنـبي. وردت عليـه الحكومـة الصومالية متهمـة إيّـاه بتجاهل الأساسيات الـتي يقـوم عليهـا ميثـاق المنظمـة والـتي منهـا "تحريـر الأراضـي الافريقيـة الـتي مـا زالـت تـرزح تحـت نـير السـيطرة الاسـتعمارية" وحـق تقريـر المصـير لجميـع القوميـات [١]. كمـا طـالب الصومـال في وقـت لاحـق أن تحـدد المنظمـة موقفهـا مـن التدخـل الأجنبي. وكمحاولـة دبلوماسية أخيرة للربط بـين الموضوعـين (الغـزو الصومـالي والتدخـل الأجنـبي) أوفـدت حكومـة الصومـال ثلاثـة وفـود مختلفـة الى كـل مـن تونـس والمغـرب والجزائـر وموريتانيـا وسـنغال وغامبيـا وليبيريـا وغينيـا بيسـاو وغينيـا الاسـتوائية وسـيراليون [٢].

1) ACR: Opcit, (1977-78), PP: B375, 387

2) Ibid, P: B388

عموماً ليس بوسع المنظمة الافريقية سوى تسجيل موقفها سلبا وإيجابا، اذ لا يتوقع منها مساندة حسية لأي من الطرفين. فيما لا يمنع موقف المنظمة دول الأعضاء من اتخاذ موقف مغاير.

ويبدو أن سياد برى من خلال جولاته المتواصلة حول العالم العربي والاسلامي[١] قد ضمن تأييد بعض الدول في المنطقة بشكل فردي مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي ومصر والسودان والعراق وايران ونحوها. وكانت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول المساندة للصومال انطلاقا من ادراكها لمخاطر الزحف الشيوعي المرتقب في حالة سقوط هذا الثغر الاسلامي[٢]. وذكرت بعض المصادر أن الرئيس برى قد وعد الملك خالد والرئيس السادات عشية اندلاع حرب أوغادين بأنه سينهي الوجود السوفيتي والكوبي في الصومال. ومن جانبه ضمن له العاهل السعودي بتحمل أتعاب توريد الأسلحة للجيش الصومالي، ودفع تكاليف نقل الأسلحة السوفيتية الصنع وقطع غيارها من العراق، وتسديد مصاريف اللوجستية أثناء الحرب الصومالية. وأضافت المصادر المذكورة "أن السعودية توعدت أيضا بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار إضافية للصومال اذا التزم بالمساومة"[٣].

وعليه كان لدى نظام الصومال ما يشجعه اقليمياً على خوض المعركة، لأن تأييد هذه القوى الاقليمية للصومال كان ذا أهمية كبيرة[٤]. أضف الى ذلك الموافقة الأمريكية المبدئية على تزويد الصومال بالأسلحة كما سبقت الاشارة اليها[٥]. كل ذلك كان حافزاً قوياً جعل النظام يتصور أنه ضمن مصادر أخرى لامدادات جيشه تكون بديلا للمساعدات السوفيتية.

---

١) أنظر جولات سياد برى حول العالم العربي والاسلامي في ACR: Opcit, (1977-78), PP: B388

٢) أنظر كلمة الأمير بندر في صحيفة Washington Post في ١٩ أبريل ١٩٧٨ن كما نقلها: Mathias Hilletework: Opcit, P: 174. أو أنظر ص٢٤٤ من البحث.

3) Mohammed Ayoob: Opcit, P: 26

٤) طاهر جيلي: مرجع سابق، ص ١٤٢

5) Cyrus Vance: Hard Choices, P: 73. Raymond Thurston: Opcit, P: 17. أنظر ص٢٥٤ من البحث

ولعل هذه القوى الدولية والاقليمية المشجعة للصومال على مجابهة تحديات السوفيت بقطع علاقاته معه والخوض في الحرب التحريرية هي التي يقصد بها اليساريون من اشارتهم الى "وقوع الصومال في أيدي الامبريالية"(١).

ومن الاعتبارات الهامة على صعيد الاقليم التي أعتقد أن نظام الصومال قد تعمق في دراستها وأحسن تقديرها قبل اطلاق أبواق الحرب هي الأوضاع المحلية في كل من الصومال واثيوبيا بصفة عامة، والموازنة بين قدراتهما العسكرية بصفة خاصة.

أما الأوضاع الاثيوبية فقد ورث الثوريون ـ اذا جاز التعبير ـ الذين استولو على السلطة في عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م من أسلافهم كل مشاكلهم الداخلية والخارجية التي ظلت الامبرطورية تحبس أنفاسها بضرب السيف والصوط واستعانت بها القوى الخارجية للتغلب عليها(٢). غير أن الثورة ليس بوسعها ممارسة جبروت الامبرطورية وهي لم تثبت أقدامها على الأرض بعد، ولا تتلقى بذلك الدعم الغربي التقليدي لكبح جماح الحركات الانفصالية ما دامت قد أعلنت ماركسيتها ـ ولو زوراً ـ منذ أول وهلة. أضف الى ذلك صراع السلطة في داخل المجلس الاداري العسكري المؤقت المعروف بـ"الدرج" Dergue*. ذلك الصراع الذي استمر لمدة ٣ سنوات تلت سقوط الامبرطورية، وراح ضحيته حوالي ١٠ آلاف من أبرز السياسين والعسكريين في البلد، حتى حسم لصالحه العقيد مانجستو هيلا ماريم في فبراير ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ(٣) ليجد مشكلة القوميات في انتظاره.

---

١) جاء ذلك على لسان رئيس كوبا فيدل كاسترو. أنظر ACR: Opcit, (1977-78), P: 380 ونطق بها د. محمد علي يوسف Gaagaab عضو بارز في الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي وحاكم منطقة هيران المتاخمة للحدود الصومالية الاثيوبية أثناء الحرب، في مقابلة أجريتها معه.

2) John H. Spencer: "Haile Selassie: *Triumph and Tragedy*", ORBIS, Vol. 18, No.4, 1975, P:1129

* هي كلمة أمحرية بمعنى المجلس، أطلقت أولاً على الخلية السرية في الجيش الاثيوبي التي تقنعت بالدعوة الى الاصلاحات العسكرية ثم تمكنت من الاطاحة بالامبرطور عام ١٩٧٤م والاستيلاء على الحكم.

3) Feraidoon Shams: "Conflict in the African Horn", Current History, Vol. 73, No. 432, Dec. 77, P: 204

ففـي اريتريـا ناشـد الثـوار بانتصـارات سـاحقة على الجيش الاثيوبـي المفكـك، حيـث استولو علـى ٩٠٪ مـن أراضيهـم [١] . ووقعـت الموانـئ الرئيسـية علـى البحـر الأحمـر مثـل عصـب ومصـوع في دائـرة تهديـدات الثـوار الاريـتريين [٢] . فيمـا صعّـد ت جبهـة تحريـر الصومـال الغربـي بمسـاندة الصومـال كفاحهـا المسـلح ضـد السـلطات الاثيوبيـة في أوغـادين، وأصبحـت قواتهـا تحـرر أراضيهـا قريـة بعـد قريـة ومدينـة تلـو أخـرى حتـى تسـلل أفرادهـا الى السـكة الحديديـة الـتي تربـط اديـس ابابـا بميناء جيبوتـي مـاراً علـى مدينـة ديـردوا الصوماليـة وهـاجمو علـى القطـارات الـتي تتوقـف علـى شـحناتها حيـاة اثيوبيـا التجاريـة، ونسـفوا عـددا مـن جسـور ذلـك الخـط الحيـوي [٣] . بالاضافـة الى ذلـك أن المنظمـة الشـعبية لتحريـر اورمـا OPLO، وجبهـة تحريـر اورمـا OLF، والجبهـة الشـعبية لتحريـر تيجـرى TPLF، والحـزب الاثيوبـي (الأمحـري) للثـورة الشـعبية EPRP، وآخريـن يمثلـون قوميـات أصغـر شـكلو جميعـا تهديـدا داخليـاً [٤] .

يصـف أحـد الاثيوبيـين هـذا الوضـع بالكلمـات التاليـة: "تخطى حكومـة العقيـد مانجسـتو هيـلا مـاريم الـتي مـا زالـت تدّعـي الاشـتراكية بتـأييد شـعبي ضئيـل. انهـا اغتـالت عـدداً غـير معـروف مـن السياسـيين المشـار اليهـم "بالنظـام السـابق"، وتبحـث في معظـم المـدن بكـل قسـوة للقضـاء علـى خصومهـا المدنيـين والعسـكريين الذيـن وان كـانوا حلفـاء ثوريـين ذات مـرة الا أنهـم أصبحـوا متهمـين بخيانـة مبـادئ الماركسـية اللينينيـة الـتي يمارسـها النظـام الجديـد. وفي الأريـاف هنـاك مليشـيات مسـلحة تقـاوم

1) Arthur Garshon: Crisi in Africa Battleground of East & West, P: 268. Daniel S. Papp: "The Soviet Union and Cuba in Ethiopia", Current History, Vol. 76, No. 445, March '79, P: 113
2) Feraidoon Shams: Opcit, P: 201. Michael Chege: "The Revolution Betrayed: *Ethiopia 1974-9"*, The Journal of Modern African Studies, 17, 3, 1979, P: 375.
٣) وثيقة جبهة تحرير الصومال الغربي بعنوان: الصومال الغربي تاريخه السياسي والنضالي، ص٩٩.
Look also Feraidoon Shams: Opcit, P: 202-3. And Michael Chege: Opcit, P: 375
4) Michael Chege: Opcit, P: 372,377

مظاهر برنامج اصلاح الأراضي الزراعية. وتم تأميم البنوك والمؤسسات الأهلية، والمزارع الأجنبية لكن اقتصاد البلد في هبوط مستمر. وجبهات التحرير سيطرت على غالبية اريتريا بعد الحاق هزائم كبيرة على جيش "الدرج"، بل إن الحركات الانفصالية امتدت الى خارج اريتريا من تيجرى في الشمال الى بالي في جنوب الامبرطورية، ومن جبال باجمدير قرب السودان في الغرب الى سهول العفر في الشرق.....وعليه كان مانجستو في عمق أزمة لم يكن بوسعه فيها حفظ النظام في خارج المدن الكبيرة بدليل تسلل آلاف من الامدادات الصومالية الى داخل أوغادين في استعدادات تبدو أنها تمرد رئيسي جديد. والظاهر أن اثيوبيا على خطر من التمزق"[١].

الاعتبارات المحلية:

وعلى نقيض الأوضاع الاثيوبية تعتبر السنوات السبع الأولى من فترة حكم نظام سياد برى العصر الذهبي لما سماه الثورة الاشتراكية الصومالية. فبرغم المعارضة الداخلية والخارجية للحكم العسكري في الصومال حقق النظام انجازات ملموسة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال تلك الفترة. ويعود الفضل الكبير في ذلك الى برنامج "ساعد نفسك"* Help YourSelf الذي اتبعته الثورة للاستفادة من القوى البشرية الصومالية بأقل تكلفة ممكنة[٢]، الى جانب المساعدات الخارجية التي كانت تتدفق اليه ليس من الدول الشرقية الاشتراكية فحسب، وانما من بعض الدول الغربية والعربية الصديقة على أمل عدول الصومال عن الاشتراكية يوماً ما[٣].

---

1) Arthur Garshon: Opcit, P: 266

* باللغة الصومالية Iskaa wax u Qabso وهو برنامج تطوعي يساهم فيه كل انسان حسب مقدرته على تنفيذ المشاريع الوطنية بحيث توفر الحكومة الأرض والمؤن والآليات ومواد البناء وما اليها فقط.

2) Luigi Pestalozza: The Somalian Revolution, Translated from Italy by Peter Glendening, P: 64

3) ACR: Opcit, (1977-78) P: B397

فعلى سبيل المثال قادت الثورة نهضة عمرانية [١] شملت جميع الأقاليم والمحافظات بصفة عامة، وتركزت على مقديشو العاصمة بصفة خاصة. فشوارع مقديشو الجديدة وفنادقها وأسواقها وحدائقها ومقرات الدوائر الحكومية فيها التي صارت ملكا للدولة كالمدارس والمستشفيات وملاجئ الأيتام والوزارات والمحاكم والبلديات بالاضافة الى تخطيط المدينة المعاصر كل ذلك جعل العاصمة في غضون عدة سنوات تضاهي العواصم الافريقية لتستضيف المؤتمرات الاقليمية لأول مرة في تاريخها [٢] . كما أن الطرق العامة التي تربط الأقاليم ببعضها وفروع الهيئات الحكومية في الأقاليم والمحافظات وتحسين خدمات المرافق العامة فيها كالكهرباء والمياه والتعليم والصحة أصبح شاهدا لانجازات الثورة في طول البلاد وعرضها.

وصاحب تلك النهضة العمرانية نقلة حضارية تتمثل في كتابة اللغة الصومالية بالأحرف اللاتينية للمرة الأولى في عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م [٣] ، وتعليمها للأهالي في المدن والقرى والأرياف في حملة عُرفت باسم حملة التنمية الريفية OHRM* مما ساعد على تخفيض معدل الأمية في البلاد من ٩٥-٦٧٪ في عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م [٤] . وفي هذا العام تم افتتاح أول جامعة وطنية في الصومال [٥] ، كما أخذ عدد المدارس والمعاهد التعليمية والمهنية في الازدياد بصورة ملفتة للنظر خاصة وأن اللغة الصومالية المكتوبة أصبحت تستخدم أكاديميا وفي المناهج الدراسية حتى الثانوية العامة منذ سنة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م [٦] .

---

١) راجع تفاصيل النهضة الوثيقة الحكومية بعنوان: الصومال في ظل الثورة خمسة أعوام من الازدهار والتقدم. علي علمي أفيرى: قصيدته الشعرية المشهورة التي نالت جائزة أفضل قصيدة لعام ١٩٧٦م.
٢) وثيقة "الصومال في ظل الثورة " ص٢٣
٣) الوثيقة نفسها، ص٦٦. وانظر: Luigi Pestalozza: Opcit, PP: 201, 253
* باللغة الصومالية OHRM = Ololaha Horumarinta Reer Miyiga
٤) الوثيقة نفسها، ص٦٧. وانظر: Luigi Pestalozza: Opcit, P: 254
5) ACR: Opcit, (1973-74) P: B245
6) ACR: Opcit, (1977-78) P: B395

أضف الى ذلك المشاريع الانمائية الضخمة التي تم تنفيذها في مجالات الصناعة والزراعة والاستفادة من الثروة الحيوانية وخيرات البحار وتنقيب المعادن والبترول[١]. الا أن أهم ما نالت به الثورة التأييد الشعبي كان نجاحها في تقليل أضرار جفاف عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م. بل ابداعها في سبيل معالجة هذه الكارثة الطبيعية التي ما تفتأ تنزل على البدو الرحل ومواشيهم بين آونة وأخرى بصفة دائمة. وذلك لما حاولت الحكومة تحويل غالبية البدو الى مجتمعات حضرية مستقرة تمارس حرف الصيد والزراعة ونحوها كي تتسع المراعي والمياه الريفية للمتبقين على تربية المواشي[٢].

غير أن تلك المحاولة اصطدمت بنظرة البوادي التقليدية المتشائمة لحرف الصيد والزراعة مما شكل عائقاً دون الوصول الى النتيجة المرجوة وان تم تنفيذها بشكل كامل. ومع ذلك ظلت جهود الحكومة في تقليل أضرار الجفاف ومحاولتها لايجاد علاج دائم لمثل هذه الكوارث في المستقبل جهودا مشهودة يقر لها المعارض والمحافظ على السواء.

علاوة على ذلك كان استتاب الأمن داخل الجمهورية واحكام النظام والاوامر الحكومية الصارمة فيها عمود انجازات النظام الصومالي قبل الحرب[٣]. اذ كانت هناك سلطة تنفيذية قوية تطبق بالحرف الواحد قرارات السلطتين التشريعية والقضائية التي تصدر غالبا في صورة مراسيم دورية من الرئيس نفسه نظراً لاحتكاره على السلطتين.

---

1) ACR: Opcit, (1977-78) P: B396-7

٢) تفاصيل برنامج مكافحة الجفاف انظر: CR: Opcit, (1977-78) P: B394 وكذلك المصدر الصومالي:
Guddiga Gargaarka Abaarta: Halgankii Abaartii Caymis (Dabadheer), Mogdisho, 1974-75

٣) طاهر محمود جيلي: مرجع سابق، ص١٤١

فيما كان بناء الجيش الصومالي الرادع ذروة مفاخر الحكومة العسكرية، حيث وصلت القوات الصومالية المسلحة الى مرحلة متقدمة من التدريب والتسلح في المقاييس الافريقية، واستوعبت الأسلحة السوفيتية التي عرفتها منذ عام ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م وأخذت تتدفق عليها بكثرة بعد وصول العسكريين الى السلطة في الصومال[١]. للمقارنة بين الجيش الصومالي ونظيره الاثيوبي قبيل الحرب، يرى بعض المحللين[٢] أن الأول وان كان أقل عدداً من خصمه الا أنه كان أحسن تنظيما وتدريبا. في حين كانت آلياته العسكرية تفوق الآليات الاثيوبية من حيث النوعية ما عدا السلاح الجوي[٣].

وعلى ضوء هذه المقارنة بين الأوضاع الصومالية الاثيوبية وموازين القوة بينهما من المحتمل اقتناع صانعي القرار في الصومال بتفوق قواتهم على عدوهم لأول مرة في تاريخ الصراع بين البلدين مما قد يشجعهم على استثمار الوضع لاسترداد الأراضي الصومالية المحتلة ومن ثم تسجيل أسمائهم في قائمة أبطال الصومال الذين أخلد تاريخ الصومال ذكراهم لدفاعهم عن الوطن والدين وكرامة شعبهم، أمثال الامام الغازي أحمد ابراهيم جري والثائر الدرويش السيد محمد عبدالله حسن ونحوهما.

هذا ويستبعد البعض[٤] ذلك الشعور بالمسئولية عن سياد برى وبطانته التي كان ينتقيها من أراذل الناس وأقلهم حساً للوطن والدين والشعب وأكثرهم جشعاً للمال والسلطة وحب الذات. ويرون أنه من غير محتمل أن يخاطر هؤلاء بملذاتهم في سبيل تحرير أوغادين. لذلك يوردون أسباباً أخرى أكثر وجاهة وأكثر ملاءمة - في نظرهم - لحسابات سياد برى وحفنته ابان اتخاذهم مثل هذا القرار.

---

١) طاهر جيلي : مرجع سابق، ص١٤١

2) Mohammed Ayoob: Opcit, P: 20. Feraidoon Shams: Opcit, P: 203

٣) أنظر جدول مقارنة القوالت الاثيوبية بالصومالية قبل الحرب في شكل ( )

٤) محمد علي يوسف Gaagaab: مقابلة شخصية. طاهر جيلي: مرجع سابق، ص١٤٦ وما بعدها

من كتاب :

Mohammed Ayoob: The Horn of Africa: Regional Conflict & Super power Involvement. P: 39 – 41

المقارنة بين القوات الإثيوبية والصومالية وقت اندلاع الحرب بينهما في يوليو ١٩٧٧م.

COMPARATIVE ESTIMATES OF ETHIOPIAN AND SOMALI POPULATIONS, GNP, AND FORCE STRENGTHS AT THE TIME OF THE OUTBREAK OF THE OGADEN CONFLICT (JULY 1977)

ETHIOPIA

Population:	29,330,000
Military service:	voluntary
Total armed forces:	53,500
Estimated GNP 1975:	$2.9 bn.
Defence expenditure 1976:	215 m birr ($103.4 m). $US 1 = 2.08 birr (1976), 2.07 birr (1975).

Army: 50,000.*
4 inf divs: 3 with inf bdes; 1 with 1 mech, 1 mot, 1 inf bde.
1 COIN div.
1 lt inf bn (possibly bde).
1 AB inf bn.
5 arty bns.
2 engr bns.
35 M-60, 35 T-34/54 med, 70 M-41 lt tks; 56 AML-60 armed cars; about 90 M-113, *Commando*, M-59, 40 BTR-152 APC;
36 75mm pack, 52 105mm, 12 155mm towed, 12 M-109 155mm SP how; 146 M-2 107mm, 40 M-30 4.2-in mor.

Navy: 1,500
1 coastal minesweeper (ex-Netherlands).
1 training ship (ex-US seaplane tender).
3 large patrol craft (ex-US).
1 *Kraljevica* class patrol boat.
4 FPB (ex US *Swift* class).
4 coastal patrol craft (under 50 tons).
4 landing craft (ex-US, under 100 tons).

Air Force: 2,000; 35 combat aircraft.
1 lt bbr sqn with 2 *Canberra* B2.
3 FGA sqns: 2 with 20 F-5, 1 with 7 F-86F.

*Augmented by 75,000 People's Militia. The Territorial Army has now been incorporated in the army and reservists called up, largely for guard duties.

شكل رقم (٩)

1 recce sqn with 6 T-28A.
1 tpt sqn with 6 C-47, 2 C-54, 7 C-119G, 3 *Dove*, 1 Il-14, 1 *Otter*.
3 trg sqns with 20 *Safir*, 13 T-28A/D, 20 T-33A.
1 hel sqn with 10 AB-204, 5 *Alouette* III, 2 Mi-8, 10 UH-1H.
RESERVES (all services): 20,000.

Para-Military Forces: 84,000: 9,000 mobile emergency police force: 75,000 People's Militia.

SOMALI DEMOCRATIC REPUBLIC

Population:	3,335,000
Military service:	voluntary
Total armed forces:	31,500
Estimated GNP 1972:	$300 m.
Defence expenditure 1976:	165 m shillings ($25 m). $1 = 6.6 shillings (1976), 6.93 shillings (1972).

Army: 30,000.*
7 tk bns.
8 mech inf bns.
14 mot inf bns.
2 cdo bns.
13 fd, 10 AA arty bns.
200 T-34, 100 T-54/-55 med tks; 100 BTR-40/-50, 250 BTR-152 APC; about 100 76mm and 85mm guns; 80 122mm how; 100 mm ATK guns; 150 14.5mm, 37mm, 57mm and 100mm AA guns; SA-2/-3 SAM.

Navy: 500.*
3 *Osa*-class FPBG with *Styx* SSM.
6 large patrol craft (ex-Soviet *Poluchat* class).
4 MTB (ex-soviet P-6 class).
4 medium landing craft (ex-Soviet T-4 class).

Air Force: 1,000; 55 combat aircraft.*
1 lt bbr sqn with 3 Il-28.
2 FGA sqns with 40 MiG-17 and MiG-15UTI.
1 fighter sqn with 12 MiG-21MF.

*Spares are short and not all equipment is serviceable.

1 tpt sqn with 3 An-2, An-24/-26.
Other aircraft incl 3 C-47, 1 C-45, 6 P-148, 15 Yak-11, Do-28.
1 hel sqn with 5 Mi-4, 5 Mi-8, 1 AB-204.

Para-Military Forces: 12,000: 8,000 Police; 1,500 border guards; 2,500 People's Militia.

Source: IISS, *The Military Balance, 1977-1978*, London, 1977, pp. 44, 46-47.

*Spares are short and not all equipment is serviceable.

أولاً: تحويل أنظار الشعب من الأمور الداخلية الى القضية الوطنية الكبرى [(١)].

الى جانب هتافات عامة الشعب لتأييد الثورة نظراً لانجازاتها المذكورة آنفاً بالمقارنة للحكومات المدنية السابقة، كان هناك معارضة مختلفة أهدافها في صفوف الطبقة المثقفة الواعية من المدنيين والعسكريين، ويمكن تقسيمها الى أربعة محاور:

المحور الأول: معارضة سياسية ترفض الحكم العسكري برمته وتطالب باعادة السلطة الى المدنيين، وتندد الاشتراكية والشيوعية وتنادي بالرجوع الى الديمقراطية. وقد لا يخلو هذا المحور الذي يتمثل في بقايا رجال الحكومات المدنية ومؤيديهم الذين كان يرمز لهم النظام بالرجعيين ـ قد لا يخلو ـ من أطماع سياسية وتطلعات للوصول الى السلطة مما جعله أول ما عاداه النظام العسكري، حيث اعتقل أبرز رجاله وصودرت ممتلكاتهم، كما نفي بعضهم من البلاد ووضع الآخرون تحت المراقبة [(٢)].

المحور الثاني: معارضة دينية تنذر من الحاد الشيوعية ومخالفتها الصريحة لديننا الحنيف، وتدعوا الى التمسك بتعاليم الاسلام وشريعته الصالحة في كل زمان ومكان. جسدت لنا هذا المحور حادثة اغتيال عشرة من علماء الدين واعتقال آخرين سنة ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، لما استنكروا المساوات بين الرجل والمرأة في كل الأمور خاصة في الميراث كما جاء في "قانون الأسرة"* المستنبط من المبادئ الشيوعية الجاحدة لنصوص القرآن الكريم [(٣)].

---

١) محمد علي يوسف Gaagaab: مقابلة شخصية

٢) مقابلة مع اللواء محمد ابشر موسى مدير الأمن العام وقائد قوات الشرطة ٦٠-١٩٦٩م، أحد ضحايا النظام، اعتقل عدة مرات وفرض عليه إقامة جبرية الى جانب رئيس الجمهورية الأسبق آدم عبدالله عثمان الذي ظل تحت المراقبة، ورئيس الوزراء الأخير المنسي في الزنزانة محمد ابراهيم عقال، ورئيس الوزراء الأسبق عبدالرزاق حاج حسين ووزير الداخلية الأخير ياسين نور حسن اللذان عاشا في المنفى وغيرهم. أنظر تقرير منظمة العفو الدولي في يوليو ١٩٧٧م في: ACR: Opcit, (1977-78), P: B394

* قانونا صدر في يناير ١٩٧٥م من ١١٤ مادة للأحوال الشخصية وينصب على المساوات بين الجنسين حتى في حق الطلاق.

٣) علي الشيخ أحمد أبوبكر: الدعوة الاسلامية المعاصرة في القرن الافريقي، الطبعة الأولى، دار أمية، الرياض ١٤٠٥هـ، ص١٥٤ وما بعدها

المحور الثالث: معارضة مبدئية، وهي أخطرها على النظام على رأي المقولة الشائعة "أن أبغض العلوم علم السحر وأنه أفضل من الجهل" بدليل أن سحرة فرعون استطاعو بعلمهم التمييز بين السحر ومعجزة موسى عليه السلام، فآمنوا بالله [(١)]. كذلك استطاع دارسو الاشتراكية والشيوعية في الشرق التمييز بينها وبين الاستبداد العسكري الذي كان يمارسه سياد برى. فعارضوا النظام السياسي والاقتصادي القائمين على تجويع الناس لضمان حاجتهم الى الحكومة دائما، وحذروا من تطبيق النظام الاجتماعي الشيوعي بحذافيره على الشعب الصومالي المسلم [(٢)]. غير أن سياد برى بدأ يشعر بخطورة هذا المحور الذي يتمتع بحصانة الشيوعية العالمية عندما فاز كثيرون من اليساريين في عضوية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي الذي أسس في عام ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م استجابة لضغوط سوفيتية. وأخذوا يتجرأون على النيل من سياسة النظام على منابر الحزب وفي جريدته Ogaal الواسعة الانتشار [(٣)].

المحور الرابع: أضف الى ذلك المعارضة العسكرية في داخل الجيش، حيث كان الضباط القدامى يرون أنفسهم أكثر كفاءة من النخبة الحاكمة وأنهم مبعدين رغم حصولهم على مؤهلات عالية من أشهر الكليات الحربية في ايطاليا والاتحاد السوفيتي [(٤)]. ولتجنُّب خطر هؤلاء قام سياد برى بابعاد بعض العناصر عن الخدمة العسكرية وتحويلهم الى مهمات مدنية ودبلوماسية، كما نقل بعضهم الى المعسكرات النائية في الأقاليم البعيدة عن العاصمة، ونفى آخرين الى سايبيريا *Siberia،

---

١) محمد بن عمر الفخر الرازي: التفسير الكبير، ط٢، دار الكتب العلمية، (ب.ت)، جـ ١٤، ص٢٠٥

٢) محمد علي يوسف Gaagaab : مقابلة شخصية.

٣) المقابلة نفسها

٤) مقابلة مع العقيد عبدالله يوسف أحمد قائد الجبهة الجنوبية من القوات الصومالية في حربي ٦٤،١٩٧٧م. أحد الضباط المعارضين لنظام سياد برى وتعرض لمختلف أساليب الحرمان مع زميله محمد فارح عيديد وآخرين، وأفرجا عن معتقلهما ابان اندلاع حرب أوغادين للاستفادة من كفاءاتهما وسمعتهما في الجيش. أنظر أيضاً: طاهر جيلي: الحرب الأهلية في الصومال، ص٨١.

* الصحراء الجليدي في أقصى شمال الجزء الآسيوي من الاتحاد السوفيتي.

ولجأ أحيانا الى اعتقالات مفاجأة وتدبير مؤامرات لاغتيال الضباط البارزين، كما لم يتورع أيضاً من اصدار أحكام الاعدام على القواد المرموقين بتهمة تدبير انقلاب ونحوها.

من هذا المنطلق يرى هؤلاء أن حرب أوغادين كان خدعة لإثارة الشعور الوطني لدى الصوماليين وتذكيرهم حلم استرداد الفردوس المفقود بغية انشغالهم عن المشاكل الداخلية في الجمهورية. وفعلا كان هذا ما حدث طيلة أيام الحرب، حيث استغرقت المعارضة في صمت طويل، بل اضطر أعداء النظام الى الوقوف بجانبه ليقضي سياد بري أحلى أيامه وان قصرت. في هذه الأثناء أذكر شخصياً سكان مدينة جالكعيو المعروفين بمعارضتهم للثورة وهم يلتفون دون حراسة حول الرئيس سياد برى الذي ظهر فجأة في وسط المدينة متوجها بزيارة تفقدية الى جبهة القتال. وأعجب من ذلك أن أهالي جالكعيو الذين لم يلقو من نظام برى سوى الحرمان والاضطهاد قد حزنوا لما أصيب الرئيس بحادث مروري على مقربة من بلدتهم في طريق عودته الى مقديشو داعين له بالشفاء والعمر الطويل.

ثانياً: اقامة تكتلات قبلية بهدف حماية النظام (١).

بما أن المجتمع الصومالي مجتمع قبلي، لم تتعال أي حكومة الى مستوى التحرر من القيود والاعتبارات القبلية مهما ادعت بذلك. وخير شاهد على ذلك أن الثورة التي رفعت شعار المساواة ونبذ العصبية وتمثلت بدفن القبلية ما لبثت أن انتهجت في بداية مسيرتها سياسة مزدوجة تجاه القبائل الصومالية، فحاربت القبائل ذات النفوذ وقرَّبت قبائل أخرى أقل نفوذا في البلاد بهدف الحصول على أنصار جدد والاستغناء عن مؤيدي الحكومات السابقة.

١) طاهر جيلي: مرجع سابق، ص١٤٦

فمن المحتمل اذاً أن يكون سياد برى الذي كان ينتمي الى فرع صغير من قبيلة دارود قد فكر في كسب تأييد أخواله قبيلة أوغادين الدارودية أيضا والتي تمثل غالبية سكان اقليم أوغادين واستقطابها الى الجمهورية لتحل محل قبيلة مجيرتين كبرى فروع الدارود في الجمهورية والمعروفة بمعارضتها لنظامه [(١)].

وردت الفكرة في رسالة علمية الا أن صاحبها قد استبعد أن تكون دافعا للحرب رغم اعترافه بتفكير سياد برى القبلي و"سعيه الحثيث نحو اقامة تكتلات قبلية تهدف الى حماية حكمه". وعلل وجهة نظره بأن استقدام الأوغادينيين ما كان ليستدعي شن حرب على دولة تعدادها مثل تعداد الجمهورية ست مرات على الأقل، وأن ذلك كان ممكنا بفتح أبواب الجيش لهم فقط [(٢)].

يلاحظ من هذا التحليل أنه لا خلاف في وجود فكرة استقطاب الأوغادينيين لدى سياد برى وانما الاشكال في مدى تأثيرها على اتخاذ قرار الحرب. صحيح أن تعداد سكان اثيوبيا يبلغ أضعاف تعداد الصومال لكن ذلك لم يكن ليخوف الصوماليين قديما وحديثا، لأنهم يعرفون ما بين قوميات اثيوبيا من تباين وعداء بخلاف الشعب الصومالي المتجانس. أضف الى ذلك أن ميزان القوة كان لصالح الصومال في هذه المرة كما سبقت الاشارة اليه [(٣)]. ثم ان سياد برى الذي هانت عليه اراقة دماء رعاياه هدراً ما كان ليبالي كُلفة الحرب التحريرية ولا أرواح ضحاياها، وأنه طالما اعتاد على تحريض القبائل الصومالية ضد بعضها لأتفه الأسباب ما كان ليتردد من تسليطها على العدو التقليدي اذا رأى ذلك من مصلحته.

---

١) طاهر جيلي: مرجع سابق، ص١٤٦
٢) المرجع نفسه، ص١٤٨
٣) انظر ص٢٦٧ من البحث

هذا وقد فتح النظام للأوغادينيين أبواب التجنيد على مصراعيها قبل الحرب بسنين، غير أن تلك السياسة لم تكن مجدية نظرا لمعارضة المناضلين الأوغادينيين الذين اعتبرو تجنيد شبابهم في الجيش الصومالي مضرة لصفوف مقاومة الاحتلال الاثيوبي. ردد بذلك الشاعر المناضل عبدا لله معلم طودان في كثير من قصائده المثيرة [١] .

أرى أن فكرة استقطاب الأوغادينيين وان لم تكن السبب المباشر لدخول الحرب الا أنها كانت من ضمن النتائج الحتمية التي قد يعدها النظام في حساباته من ايجابيات الحرب سواء في حالة النصر أو الهزيمة. ففي حالة النصر وتحرير أوغادين وضمه الى الجمهورية سيلقى سياد برى ليس تأييدا أوغادينيا فحسب، وانما سيظل بطلا وطنيا يكن له الصوماليون جميعا التقدير والاحترام الى الأبد بحيث لا يضره ما فعل بعد ذلك. وفي حالة الهزيمة ستهوي اليه بالتأكيد أعداد كبيرة من اللاجئين الأوغادينيين كما حدث فعلا بعد الحرب.

ثالثاً: التخلص من العناصر القيادية في الجيش وغير الموالية للنظام واستبدالها بأخرى طائعة له

سبقت الاشارة الى سياسة النظام للقضاء على رؤوس الأفعى من المعارضة العسكرية في الجيش الصومالي بشتى الوسائل [٢] . غير أن تلك الأساليب كلها كانت علاجا مؤقتا لتخفيف الخطر لحين اعداد ضباط جدد من القبائل الموالية للحكم تقوم بمقام أسلافهم وان كانوا أقل كفاءة. وبعد مرور قرابة عقد من الزمان وتوفر جيل جديد من الضباط الموالين للنظام كانت الحرب وسيلة مناسبة لقطع دابر القوم الذين يشكلون خطراً كامناً في قلب الجيش الصومالي.

١) سجل الشاعر عبدا لله معلم طودان قصيدة مطلعها "Muqdishadaan la daba shaambinee cuni shabaabkii"
وأخرى مطلعها "Ogaadeen damiin kama dhigane yaw dirsaday hawsha"
٢) أنظر ص٢٦٩ من البحث.

من هنا يرى أحد الباحثين "أن الحرب استهدفت التخلص من أعداد كبيرة من الضباط والجنود الأكفاء الذين كان النظام يرى أنهم ليسوا بحلفاء طبيعيين، ولذا أرسلت كل القيادات التي تنتمي الى قبائل هويه ومجيرتين الى الحرب للتخلص منهم فيها أو بها على الأقل، وليخلو الجيش بعد ذلك للضباط الأصاغر والأكثر ولاء للحكم"[(١)]. ويذكر أن أعداداً كبيرة من الضباط وضباط الصف من قبائل معينة تم اعدامهم في جكجكا وآخرين اغتيلو بأمر من القيادة العليا للقوات المسلحة[(٢)].

في خلاصة هذا المبحث الذي حاولت فيه ابراز ملابسات قرار دخول القوات الصومالية في الحرب، بات واضحا أن ثمة ثلاثة عناصر كانت تشكل في مجملها مبررات القرار من حيث مقدماته وظروفه ونتائجه المتوقعة. أو بعبارة أخرى كان صدى انتصارات الجبهة على الجيس الاثيوبي المفكك مقدمة لاستطلاع ثغرات الخصم، لكنها لم تكن في حد ذاتها دافعا للحرب كما قد يتوهم قبل البحث والتدقيق في الاعتبارات الدولية والاقليمية والمحلية الأخرى التي لا بد وأنَّ صانعي القرار قد وضعوها نصب عينيهم وتتمثل في الظروف التي كانت محيطة بالصومال آنذاك. غير أن مجرد الاستطلاعات المشجعة والظروف المناسبة في حسابات النظام – في رأيي – ما كانت لتحرك القوات الصومالية لولا النتائج التي توقعها النظام من الحرب بأنها ستدعم موقفه على الصعيد المحلي. لذلك أرى الجمع بين العناصر الثلاثة في قالب مبررات قرار الحرب، والعِللُ لا تَـتَزَاحم.

ومهما يكن للأمر من مبررات متعددة مازلت أعتقد بأن ترك مهمة انهاء الوجود الاثيوبي في الاقليم للجبهة ومواصلة دعمها معنويا وماديا كان أجدى وأكثر تقبلا للمجتمع الدولي.

---

١) طاهر جيلي: مرجع سابق، ص١٤٧. ويوافق عليه العقيد/ عبدالله يوسف أحمد، والدكتور محمد علي يوسف Gaagaab في مقابلتين أجريتهما معهما.

٢) راجع قصيدة الصقر Gallayr للشاعر المناضل حسن عرب.

هذا وقد امتنع مجلس الوزراء عن الموافقة على القرار، فيما قوبل بمعارضة شديدة داخل الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي في أول وهلة. غير أنه بعد مناورات في أروقة الحزب، واتهامات بالخيانة الوطنية لسبعة أعضاء من اليساريين في اللجنة المركزية كانوا يعارضون الحرب، تمكن مروجو القرار من تمريره بأغلبية أعضاء اللجنة المركزية للحزب الحاكم، ليصادق عليه رئيس الجمهورية [(١)] .

ثم وزعت وثيقة قرار الحرب الموقعة من الرئيس بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ بتكتم وسرية تامة حتى أن القليلين الذين تلقوها مثل قادة الجبهات القتالية وحكام الأقاليم المتاخمة للحدود قد أقسموا يمينا غليظا على احتفاظها في خزائنهم الشخصية وعدم ابرازها أو افشاء خبرها أو تحويلها الى أي شخص آخر حتى في حالة نقل مهام سلطاتهم [(٢)] .

---

١) محمد علي يوسف Gaagaab: مقابلة شخصية.
٢) المقابلة نفسها.

الحرب في الاستراتيجية الدولية

لا يهمني في هذا المبحث سرد أحداث القتال وتفاصيل المعارك بقدر ما تهمني حقيقة تحول الحرب التي كانت تدور رحاها بين جبهة تحرير الصومال الغربي وسلطات الاحتلال الاثيوبي في معزل عن الاهتمام العالمي الى حرب اقليمية دخلت في الاستراتيجية الدولية للقوى العظمى.

رغم عدم افساح الصومال بقراره السري، ومواصلة دعواه بعدم مشاركة جنوده في القتال، وحرصه على اخفاء مظاهر تواجد قواته النظامية في الميدان، الا أن المسألة كانت واضحة بالنسبة للدول ذات الاهتمام.

فالاتحاد السوفيتي وان كان يعارض فكرة تحرير الصومال الغربي من أساسها وبدأ يساند اثيوبيا الاشتراكية منذ أن أعلن الصومال مساندته للجبهة، الا أن وسائل الاعلام السوفيتية لم توجه للصومال ادانة بتدخل مسلح في الأراضي الاثيوبية قبل منتصف اغسطس[١] رغم متابعتهم لكل تحركات قواته عن طريق مستشاريهم وعيونهم في صفوف الجيش الصومالي. ويذكر أن المرشدين السوفيت رغم ايقافهم عن مداولة نشاطهم في معسكرات الجيش والمكاتب الحكومية وانحصارهم في مواقع محدودة نظرا لمعارضتهم دخول القوات الصومالية في الحرب، الا أنهم في الوقت نفسه كانوا مسرورين من أداء تلاميذهم[٢].

---

1) David Laitin:"The War in The Ogaden: *Implicatipns for Siyad's Role in Somali History"* The Journal of Modern African Studies, 17, 1, 1979, P: 101

٢) محمد علي يوسف Gaagaab حاكم منطقة هيران المتاخمة للحدود أثناء الحرب، وعضو بارز في الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي، ورئيس تحرير مجلة الحزب Ogaal مؤخراً: مقابلة شخصية.

هــذا و لم يتجـرأ قـادة السـوفيت قـط علـى وقـف امداداتهـم العسـكرية الى الصومـال قبـل أكتوبـر، حيـث صرح بذلـك السـفير السـوفيتي في اديـس ابابـا. كمـا سـارعوا في هـذه الأثنـاء الى نقـل الأسـلحة السـوفيتية الحديثـة الى اثيوبيـا عـبر الجسـور الجويـة والبحريـة(١).

إذاً يمكـن القـول بـأن اصرار الصومـال على قـراره بدخـول الحـرب قـد أعمـق الجـروح الداميـة في جسـم العلاقـات الصوماليـة السـوفيتية الـتي بـدأت تتدهـور منـذ اختلافهمـا في الزاويـة الـتي ينظـران منهـا كـل مـن اثيوبيـا وجبهـة تحريـر الصومـال الغربـي. وأخفقـت جهـود التوفيـق بينهمـا برفـض الصومـال لاقـتراح "الجبهـة التقدميـة"(٢). فكـان قـرار الصومـال بمثابـة الانـذار الثـالث والأخـير للاتحـاد السـوفيتي مؤكـدا خيبـة أمـل الاسـتراتيجية السـوفيتية في القـرن الافريقـي الراميـة الى ركـوب صهـوة فرسـين في آن واحـد(٣).

وكـان رد فعـل السـوفيت ازاء كـل انـذار التوجـه نحـو اثيوبيـا أكـثر دون أن يفـرط في الصومـال القـاعدة الـتي ينطلـق منهـا لتوسـيع نفـوذه في المنطقـة. ذلـك لأن اثيوبيـا وان كـانت أكـثر أهميـة مـن الصومـال بالنسـبة للاسـتراتيجية السـوفيتية في الاقليـم، الا أن الأوضـاع فيهـا غـير مسـتقرة وأن مصداقيـة ثورتهـا الاشـتراكية لم تبرهن بعـد. ولعـل ذلـك سر انتظـار السـوفيت الطويـل لعواقـب خلافاتـه مـع الصومـال وتركـه للأخـير خيـار اعـلان مصيرهـا المحتوم، رغـم علمهـم المسبق للنتيجـة، بدليـل مـا نقـل مـن بعـض المصـادر المطلعـة أن أعـدادا كبـيرة مـن العسـكريين السـوفيت كـانوا يغـادرون الصومـال منـذ يوليـو(٤).

---

1) ACR: Annual Survey & Document:s, (1977-78), P: B376. Mathias Hilletework: Superpowers' Involvement in the Horn of Africa: *The Ethiopian-Somali Border Conflict,* P: 191. David Laitin: The war in the Ogaden, P: 101

٢) أنظـر ص٢٢٦ مـن البحـث.

3) Mathias Hilletework: Opcit, P: 189

4) ACR: Opcit, (1977-78), P: 380

لكــن ضربــة الفــأس وقعــت في الــرأس عندمــا أصــدرت اللجنــة المركزيــة للحــزب الاشــتراكي الثــوري الصومــالي في ختــام جلســة تاريخيــة اســتغرقت عشــر ساعات في ١٣ نوفمـبر قـراراً بالغـاء معـاهدة الصداقـة مـع السـوفيت واجـلاء خبرائـه، بالاضافـة الى قطـع العلاقـات الدبلوماسية مـع كوبـا، فيمـا يلـي بنـوده:[(١)]

١- يعلـن الصومـال مـن جانبـه الغـاء معـاهدة الصداقـة الـتي قـام الجـانب السـوفيتي بنقض بنودهـا. وتعتـبر المعاهدة مـن الآن فصاعدا لاغيـة وغـير سـارية المفعـول.

٢- تم توقيـف جميـع التسـهيلات العسـكرية الـتي منحهـا الصومـال الاتحـاد السـوفيتي في أراضيه ومياهـه اعتبـارا مـن اليـوم.

٣- علـى جميـع خـبراء السـوفيت العسـكريين والمدنيـين الموجوديـن في جمهوريـة الصومـال الديمقراطيـة مغـادرة البـلاد خـلال أسبوع واحـد.

٤- يتـم تخفيـض عـدد الدبلوماسـيين وموظفـي السـفارة السـوفيتية في مقديشـو ليتسـاوى مـع عـدد الدبلوماسيين وموظفـي السـفارة الصوماليـة في موسـكو.

٥- عـلاوة على ذلـك، طالمـا تجـرأت دولـة كوبـا علـى ارسـال قواتهـا الى القـرن الافريقـي لتعـين الاسـتعمار ظلمـا وعدوانـا على المناضلين مـن أجـل حقوقهـم، بـل تطـاولت علـى الصومـال بلهجـة عدائيـة، تقـرر قطـع العلاقـات الدبلوماسـية مـع تلـك الدولـة، ومـن ثـم علـى خبرائهـا مـن الدبلوماسيين والموظفـين مغـادرة البـلاد خـلال ٤٨ سـاعة.

وفي بيـان رسمـي نقلتـه وكالـة الأنبـاء السـوفيتية TASS في ١٥ نوفمـبر حـاولت حكومـة موسـكو إخفـاء غيظهـا عـن القـرار الصومـالي، فـأبدت موافقتهـا علـى تقبـل الاجراءات الناتجـة عنـه بيـد أنهـا حملـت مسئولية تبعاتـه علـى الصومـال وحـده، واصفـة اياه بأنه قـرار مـن جـانب واحـد[(٢)].

1) Xiddigta Oktober, Cadad 253aad, Isniin 14 November, 1977, Bogga Kowaad (P: 1). Look also Colin Legum & Bill Lee: The Horn of Africa in Continuing Crisis, 1979, P: 157
2) Colin Legum & Bill Lee: Opcit, P: 158

لكن حقيقة رد الفعل السوفيتي كانت خلاف بيانه الرسمي. ولم يكتف هذه المرة بالميلان نحو اثيوبيا كالعادة، بل اعتبر قرار الصومال الأخير تحديا موجها له وإيذاناً للحرب ليس ضد مصالح الاتحاد السوفيتي فحسب، وانما ضد مصالح حلف وارسو في المنطقة. وعلى هذا المنظور جاء موقف الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه معاديا للزحف الصومالي صوب الأراضي الاثيوبية وكأنهم جميعاً في حالة حرب ضد حليف متمرد.

أما أمريكا فقد تغير موقفها بعد دخول القوات الصومالية في الحرب. فاذا كانت تغض النظر عن تقدم جبهة تحرير الصومال الغربي المدعومة من قبل الصومال، وكانت لا تمانع من تصعيد العمليات العسكرية ضد اثيوبيا (١) لأنها بقيت على أمل أن تلجأ اثيوبيا اليها وتنصاع لأوامرها (٢)، فان دخول القوات الصومالية النظامية في الحرب مباشرة و"عدم قدرة الصومال على مقاومة رغبته الجامحة في الاستيلاء على أوغادين" (٣) على حد تعبير مسئول أمريكي، الأمر الذي ترفضه منظمة الوحدة الافريقية، وما نتج عن ذلك من تقبل المنظمة لتعزيز روابط التحالف السوفيتي الاثيوبي، فيما ظهرت مؤشرات تؤكد بعزم السوفيت وحلفائه على كسب المعركة بأي ثمن (٤)، كل ذلك لم يترك سوى خيارين أمام صانعي السياسة الأمريكية.

الخيار الأول هو الحل الدبلوماسي لايقاف الحرب وايجاد صيغة ما لانسحاب القوات الصومالية واقناع اثيوبيا وأصدقائها بعدم الانتقام (٥). والخيار الثاني هو الحل العسكري لمجابهة تحديات وارسو بتدخل عسكري أمريكي مماثل وتوريط السوفيت وحلفائه في حرب استنزافية لا نهاية لها (٦).

1) Mohammed Ayoob: The Horn of Africa: *Regional Conflict And Super Power Invilvement*, P: 22
2) Cyrus Vance: Hard Choices, P: 73,74-5
3) Ibid, P: 73
4) Ibid, P: 74
5) Ibid, P: 74,86 Look also Ayoob: Opcit, P: 21
6) Cyrus Vance: Opcit, P: 75,86,87

ولما كان سياد برى قد أبطأ باتخاذ قرار انهاء علاقاته مع الشرق، ولم يستطع أحد تصديق وعوده المتكررة على ذلك (١) ، في حين أخذت الدول الافريقية المؤيدة للجانب الاثيوبي تُلِحُّ على الولايات المتحدة بعدم مساندة الصومال في اعتدائه على حرمة الحدود الدولية وسيادة اثيوبيا على أراضيها، بل هَدَّد بعضهم بانهاء مصالح أمريكا في القارة اذا لم تحترم القرارات والمبادئ الافريقية الأساسية حول قدسية الحدود القائمة (٢) . الى جانب الخلاف المحتدم بين مؤيدي الخيار الأول والمتحمسين للخيار الثاني في داخل الادارة الامريكية، (٣) تقرر أخيرا التشاور مع دول الغربية الحليفة والعربية الصديقة في الأمر (٤) .

ويبدو أن الحل الدبلوماسي الذي كانت تميل اليه وزارة الخارجية الأمريكية بات يسيطر على مجريات الأمور في الادارة الديمقراطية آنذاك، حيث أصبح كل همها اجبار الصومال على الانسحاب الفوري من أوغادين.

ففي ٤ أغسطس استدعت الخارجية الأمريكية سفير الصومال في واشنطن، حيث أخبره Richard Moose مساعد وزير الخارجية للشئون الافريقية أنه وان كانت الموافقة الأمريكية المبدئية على تزويد الصومال بالأسلحة الدفاعية ما زالت قائمة، الا أن دخول القوات الصومالية في أوغادين حال دون تنفيذها (٥) .

وبعد أسبوعين أبلغ Philib Habib وكيل الوزارة للشئون السياسية السفير الصومالي أن الولايات المتحدة لن توافق على تحويل أسلحة أمريكية الصنع من الدول الأخرى الى الصومال طالما يتورط في أوغادين (٦) .

---

١) أنظر ص٢٦١ من البحث
٢) ابراهيم عبدالله ماح: الهزيمة الثالثة، ص٧٠. أنظر أيضاً:
S. M. Makinda: "Conflict & Accommodation in the Horn of Africa: *Kenya's Role In the Somali-Ethiopian Dispute"*, Australian Outlook, Australia, 37,1, 1983, PP: 35-36.
٣) انظر ص٢٣٦-٢٣٧ من البحث.
4) Cyrus Vance: Opcit, P: 72
5) Ibid, P: 73
6) Ibid, P: 74

وأسفر التنسيق مع الدول الغربية الحليفة ودول المنطقة الصديقة عن موقف غربي موحد من خمس نقاط كما أوجزه Cyrus Vance وزير الخارجية الأمريكي حينئذ:[(١)]

١- مواصلة التنسيق مع حلفاء NATO لتحقيق الأهداف الغربية المتفق عليها من التسوية السلمية، والحيلولة دون غزو الصومال اثر انسحابه، والوقاية من تزايد النفوذ السوفيتي والكوبي في المنطقة.

٢- المفاهمة مع دول المنطقة الصديقة على تلك الأهداف لمساعدتهم على اقناع سياد برى بها.

٣- ضمان موافقة الصومال على الانسحاب من أوغادين.

٤- وضع قاعدة دبلوماسية وسياسية لمساعدة الصومال على الدفاع عن أراضيه، بما في ذلك تزويده بالأسلحة الدفاعية بعد انسحابه من أوغادين.

٥- ممارسة الضغط على الاتحاد السوفيتي لوقفه الاثيوبيين والكوبيين عند حدود الصومال، ولمساعدته على التسوية السلمية.

تلك كانت رموز الاستراتيجية الأمريكية تجاه أزمة القرن الافريقي بهدف مقاومة تزايد النفوذ السوفيتي المحتمل في المنطقة في حالة انقاذه اثيوبيا من القوات الصومالية المعتدية، في الوقت الذي تحاول أمريكا الالتزام بموقف محايد نسبيا ازاء الأطراف المتصارعة. وهذا ما عبربه Vance في الكلمات التالية:

"أشارت تحليلات الأزمة الى أنه كان من مصلحتنا مقاومة تزايد النفوذ السوفيتي السياسي في القرن الافريقي، وعليه كانت استراتيجيتنا المحافظة قدر الامكان على وجودنا المؤثر في اثيوبيا بينما نعزز علاقاتنا مع الصومال"[(٢)] .

1) Cyrus Vance: Opcit, P: 86
2) Ibid, P: 72

انقلاب موازين القوة لصالح اثيوبيا وانسحاب الجيش الصومالي

كانت خطة الحرب المعمول بها من قبل الجيش الصومالي مبنية فقط على اختلال التوازن العسكري لصالح الصومال، مهملة المواقف الدولية والتحالفات السياسية في المنطقة والتي كان من شأنها تغيير الأوضاع القائمة في عشية وضحاها. وضعت الخطة لشن هجوم خاطف لتحرير اقليم أوغادين كله في غضون ثلاثة أشهر فقط، ومن ثم تأمينه واعلان انضمامه الى الجمهورية، وبذلك يجد المجتمع الدولي نفسه أمام الأمر الواقع. وكانت الخطة على ثلاث مراحل:[١]

١- تحرير مناطق السهول المتاخمة للحدود في خلال شهر يوليو ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ.
٢- تحرير المناطق الجبلية الوعرة في أقصى الأراضي الصومالية أثناء شهر أغسطس.
٣- فتح مدينتي هرر وديردوا وتأمين جميع الجبهات القتالية حتى نهاية سبتمبر.

وكانت من ضمن الخطة أن ينتقل الرئيس الصومالي محمد سياد برى الى مدينة هرر اثر فتحها، ومنها يعلن اتمام تحرير أوغادين وضمه الى جمهورية الصومال بعد غياب طويل، ويطلق فيها صافرة نهاية الحرب كما أطلق صافرة بدايتها في مقديشو[٢].

بكل نجاح وفي الزمن المحدد لها تمكن الجيش الصومالي من تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من الخطة العسكرية، الا أن تدخل الاتحاد السوفيتي وكوبا وحلفائهما في المعركة حال دون تحقيق المرحلة الثالثة والأخيرة من الخطة، أو بعبارة أبسط "تم تحرير الصومال الغربي الا أن حلف وارسو WARSAW قد أدى الى إخفاق ذلك" كما عبر عن ذلك أحد أدباء الصومال[٣].

١) طاهر جيلي: مرجع سابق، ص١٤٥-١٤٦
٢) طاهر جيلي: مرجع سابق، ص ١٤٦
3) Mirihii M. A. Kaariye: Codkii Xasan A. Samatar, “Galbeed waa la xoreeyee Waarsaa gaagixisey”

قامت القوات الصومالية بانهاء الوجود الاثيوبي في السهول المتاخمة للحدود التي تشكل ٦٠٪ من الأراضي الصومالية المحتلة. وشوهدت أعلام جبهة التحرير التي ظل القتال يجري باسمها رسميا ترفرف على سماء مائة بلدة صومالية. صرح بذلك أمين عام الجبهة عبدا لله حسن محمود في مقابلة أجرتها معه جريدة الاتحاد الاماراتية في ٢٨ يوليو ١٩٧٧م حيث قال: " أن قواته حررت ٦٠٪ من اقليم أوغادين وأن عدد القتلى والأسرى الاثيوبيين بلغ ألفا خلال أسبوعين من القتال"[١] .

وكان الحرب قد بلغت ذروتها في شهري أغسطس وسبتمبر اذ سيطرت القوات الصومالية — بشهادة الاثيوبيين — على ٩٠٪ من الأراضي المتنازع عليها[٢] . وصارت تتقدم نحو المدن الرئيسية مثل هرر وديردوا وجكجكا التي انتقلت المعارك الى مشارفها منذ منتصف أغسطس. غير أن أعظم نصر حققه الصوماليون كان بالتأكيد فتح جكجكا في ١٣ سبتمبر،[٣] حيث اغتنم الصوماليون من ورائه غنيمة عظيمة وانفتح لهم على اثره ممر كارمردا Karamardha البوابة الاستراتيجية لمدينة هرر.

فقد استضافت الجبهة طاقما من المراسلين الغربيين في جكجكا وما يليها عبر ممر كارمردا الى هديو Hadew التي تبعد عن مدينة هرر حوالي ٢٠كم فقط. فكتب John Darton في نيويورك تايمز New York Times "رغم ادعاءات اديس ابابا القوية بأن البوابة الاستراتيجية ما زالت في يد الاثيوبيين وأن معركة حاسمة تجري فيها، الا أن المؤشرات الوحيدة للوجود الاثيوبي هناك كانت تلك الثروة بملايين الدولارات من الدبابات الأمريكية والمعدات العسكرية والذخيرة الحربية التي تركها الاثيوتيون وراءهم بعد انسحابهم المذعور الى الجبال"[٤] .

---

1) ACR: Opcit, (1977-78), P: B374
2) Ibid, P: 375. See also Michael Chege: "The Revolution Betrayed", The Journal of Modern African Studies, 17, 3, 1979, P: 375
3) ACR: Opcit, P: B375
4) Ibid, P: B376

وأضاف الكاتب بأن "الجنود الذين شاهدهم المراسلون كانوا من مقاتلي جبهة التحرير فقط بزيهم الأخضر الصافي، وكانوا لا يتجاوزون عدة وحدات، مما يدعم مزاعم الجبهة بأن القتال بدأ ينتقل الى ضواحي مدينة هرر" (١).

في الواقع لم يبق أمام القوات الصومالية الظافرة بعد فتح جكجكا سوى تحرير مدينتي هرر وديردوا. وتمكن الصوماليون من فرض حصار دام لعدة أشهر على المدينتين وسط أنباء تشير الى محاولات عديدة لفتحهما دون جدوى (٢). وكان الشعب الصومالي ينتظر بفارغ الصبر سقوط المدينتين فيما أُعدت مراسيم الاحتفال بالنصر المنتظر في جميع أنحاء الصومال. وكاد الحلم الوطني أن يتحقق لولا انقلاب موازين القوة في المنطقة لصالح اثيوبيا.

كان الوضع في اثيوبيا قد وصل الى حالة من التدهور لم يكن بوسع نظام مانجستو شن هجوم مضاد على القوات الصومالية، ولا حتى انقاذ مدينتي هرر وديردوا المحاصرتين من السقوط (٣).

فلما أدرك المعسكر الشرقي خطورة الأوضاع على مصالحهم في اثيوبيا تحركوا بكل جدية متكاتفين لارسال تعزيزات عسكرية من الأسلحة والرجال الى اثيوبيا. ففي الثلاثة أشهر الأخيرة من عام ١٩٧٧م/١٣٩٧هـ أقام الاتحاد السوفيتي ما وصفه المراقبون بأكبر وأضخم جسر جوي لنقل الأسلحة منذ حرب فيتنام الى اثيوبيا (٤). والى جانب الجسر الجوي كانت هناك سفن تنقل الأسلحة والمعدات الثقيلة عبر خليج عدن مستخدمة مواني ومطارات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (٥).

---

1) ACR: Opcit, (1977-78), P: B376

٢) الصومال الغربي تاريخه السياسي والنضالي، ص١٠٠. وأنظر: ACR: Opcit, (1977-78), P: B377

٣) علي أحمد نور طرابلسي: مرجع سابق، ص١٧٥

٤) المرجع نفسه، ص١٨٨

٥) طاهر جيلي، مرجع سابق، ص١٥٠. طرابلسي: مرجع سابق، ص١٨٩. ACR: Opcit, (1977-78), P: B389

وكـان مـن بـين الشـحنات الـتي بلغـت قيمتهـا مليـارين مـن الـدولار الأمريكـي[(١)] ٥٠ طـائرة مقاتلة مـن طـراز Mig-21,23، و٣٨٠ دبابـة مـن طـراز T-34 و T-55 و T-62، غـير دبابـات ليوبـارد ذات مدافـع بعيـار 105mm والـتي تشـترك في انتاجهـا المانيـا الغربيـة وايطاليا وتم نقلهـا الى ميـدان القتـال عـن طريـق ليبيـا. كمـا شملـت الشـحنات "المدفعيـة الثقيلـة والمدافـع المضـادة للدبابـات ومدافـع المورتـار وراجمـات الصواريخ كاتيوشـا، بجانب العربـات المصفحـة وحـاملات الأفـراد"[(٢)] .

ورغـم ضخامـة الأسـلحة الـواردة الى اثيوبيـا في تلـك الفـترة الـتي لم تقتصـر علـى الشـرقية منهـا بـل اشتملت علـى الغربيـة أيضـا، الا أنهـا في حـد ذاتهـا لم تشـكل خطـورة كبـيرة علـى الجيـش الصومـالي نظـرا لعـدم قـدرة الجيـش الاثيوبـي علـى اسـتيعابها واسـتخدامها في الحـال. لكـن الـذي جعـل مـيزان القـوة لصـالح اثيوبيـا وأرغـم الصومـال علـى الانسـحاب كـان اشـتراك السـوفيت في الصـراع بخـبراتهم واستشـاراتهم، والكوبيـين بجنودهـم المدربـة بالأسـلحة السـوفيتية. فقـد صحـب عمليـات التسـليح ايفـاد أعـداد كبـيرة مـن الخـبراء وضبـاط السـوفيت بالاضافـة الى جنـود مـن بعـض البلـدان الاشـتراكية مثـل اليمـن الجنوبـي وكوبـا والمانيـا الشـرقية وتشيوكوسـلوفاكيا وهنجاريـا وبولنـدا وبلغاريـا[(٣)] . كمـا سـاهمت ليبيـا في تمويـل العمليـات ماديـاً[(٤)] .

نُقـل أولاً ألـف جنـدي مـن اليمـن الجنوبي علـى وجـه السـرعة بصفتهـا أقـرب دولـة مـن الكتلـة الشـرقية الى سـاحة القتـال، ممـا كـان لـه أبلـغ الأثـر في استعصاء مدينة هـرر علـى وجـه القـوات الصوماليـة[(٥)] .

١) الصومـال الغربـي تاريخه السياسـي والنضـالي، ص١٠٢
٢) طاهر محمـود جيلـي: مرجـع سـابق، ص١٥٠
٣) الصومـال الغربـي تاريخه السياسـي والنضـالي، ص١٠٤
4) Mohammed Ayoob: The Horn of Africa:, P: 25
أنظر أيضاً: طـاهر جيلـي: مرجـع سـابق، ص١٥٠-١٥١. طرابلسـي: مرجـع سـابق، ص١٨٠
٥) طـاهر جيلـي: مرجـع سـابق، ص١٥١. الصومـال الغربـي، ص١٠٤

وخصص للجنود الكوبيين وأسلحتهم جسر جوي من هافانا الى أديس ابابا عبر أنجولا، ليبلغ عدد الجنود الكوبيين في اثيوبيا ١٢ ألف جندي بما فيهم "الطيارين الذين نقلوا من هافانا حتى أصبحت سماء كوبا شبه خالية مما دفع السوفيت الى ارسال طياريه ليحلو محل أولئك، فأخذوا يحلقون بسماء كوبا بدلا من طياريها المتواجدين في اثيوبيا"، كما تم نقل أعداد كبيرة من الجنود الكوبيين في انجولا حتى انخفض عددهم فيها نسبة ٢٥٪ مما كان عليه قبل العملية (١).

ولم يقتصر تسليح اثيوبيا على الاتحاد السوفيتي وانما شاركته الولايات المتحدة الأمريكية حيث أعلنت الأخيرة في فبراير عام ١٩٧٨م/١٣٩٨هـ أنها ستزود اثيوبيا بما قيمته ٤٠ مليون دولار من الأسلحة تشمل سيارات الجيب وقطع الغيار (٢). هذا وكانت أسلحة الولايات المتحدة تصل الى اثيوبيا منذ عام ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م عن طريقين: أولهما شحنات ترسل الى نيروبي عاصمة كينيا ومنها الى اديس ابابا على متن الطائرات الاثيوبية. والثاني عن طريق قاعدة ايتزون الاسرائيلية حيث كانت الطائرات الأمريكية تفرغ حمولتها من العتاد الحربي، ثم تقوم طائرات اسرائيلية واثيوبية بنقلها الى اديس ابابا (٣).

هكذا كانت اسرائيل وكينيا يمثلان همزة الوصل بين الولايات المتحدة الأمريكية واثيوبيا، فضلا عن أنهما كانا يشكلان مع اليمن الجنوبي عائقاً أمام الدول العربية والاسلامية من ايصال الامدادات الحربية وشحنات الأسلحة الي الصومال (٤). ومن المعروف أيضا دور اسرائيل في تدريب الاثيوبيين على الدبابات الروسية التي كانت غالبا من الطراز الذي استولت عليه اسرائيل في حرب أكتوبر، كما ساعدت في مجال الصيانة واقامة أجهزة الاتصال الالكتروني (٥).

---

١) طاهر جيلي: مرجع سابق، ص١٥٢. أنظر أيضاً الصومال الغربي، ص١٠٣
٢) طاهر جيلي، ص١٥٢
٣) طرابلسي: مرجع سابق، ص١٩٣

4) ACR: Opcit, (1977-78), P: B389
5) Mohammed Ayoob: Opcit, P: 25

بعد اكتمال عمليات نقل الأسلحة والخبراء والجنود الى اثيوبيا تقرر عقد لقاء عسكري رفيع المستوى بين قادة الكتلة الشرقية لوضع خطة الحرب. فكان ما عرف بمؤتمر الجنرالات الذي حضره على الأرجح كل من:(١)

١ - الجنرال كولياكوف رئيس الأركان السوفيتي في ليبيا، والمسئول عن العمليات السوفيتية في افريقيا الذي وصل الى اديس ابابا جوا في نهاية الأسبوع الثاني من يناير برفقة عدد من كبار مساعديه.

٢ - على الأقل خمسة من الجنرالات المرموقين في الجيش السوفيتي، وصلوا على متن طائرة ايرفلوت في رحلة خاصة، كان من بينهم الأدميرال غرشكوف قائد الأسطول السوفيتي والجنرال فاسيلي بتروف نائب قائد القوات البرية والذي كان له الدور الفعال في استرداد أوغادين لاثيوبيا بصفته رئيس غرفة العمليات في جبهة هرر.

٣ - وزير الدفاع الكوبي راؤل كاسترو مصطحبا معه نائبه وبعض الضباط الكبار.

٤ - وفد عسكري من ألمانيا الشرقية بامرة أحد جنرالاتها.

٥ - رئيس أركان اليمن الجنوبي الذي وصل من عدن على متن طائرة سوفيتية.

تم انعقاد المؤتمر بأديس أبابا في يناير عام ١٩٧٨م، في جو محفوف باحتياطات أمنية مشددة ويسوده التعتيم الاعلامي. وكان ثمة اعتقاد بأنه قد تم الاتفاق بين السوفيت وكوبا مسبقاً على الأحرف الأولى لخطة ذات خيارين يكون أحدهما بديلا عن الآخر، وذلك قبل انعقاد المؤتمر المذكور الذي كانت أهميته تحديد أحد الخيارين واكمال تفاصيله على أرض الواقع. والخياران هما:(٢)

١) طرابلسي: مرجع سابق، ص١٧٥. الصومال الغربي، ص١٠٤
٢) طرابلسي: مرجع سابق، ص ١٧٦.

١- هجوم علـى مواقـع القـوات الصوماليـة مباشـرة في مشـارف هـرر وديـردوا في اقليـم الصومـال الغربـي.

٢- غـزو شـامل لمنطقـتي الجنوب الغربـي والشـمال الغربـي مـن جمهوريـة الصومـال الديمقراطيـة بهـدف الاستيلاء على موانئ كسـمايو وبربـره علـى التـوالي، حيـث كانت تلـك المنـاطق مـن الجمهورية خالية مـن الدفاعـات اللازمـة نظرا لتوجـه جـل القـوات الصومالية صـوب الجبهـات القتالية، ومـن ثـم مواصلـة الزحـف باتجـاه مقديشـو العاصمـة.

وحسـب الخطـة الثانيـة كـان مـن المفـروض أن يبـدأ الهجـوم بقصـف جـوي مكثـف علـى المـدن والمراكـز الصوماليـة وطـرق التمويـن، في حـين تقـوم وحـدات الأسـطول الروسـي المرابطـة في البحـر الأحمـر والمحيـط الهنـدي بضـرب الموانـئ الصوماليـة تمهيـداً للاسـتيلاء عليهـا ومنـع وصـول أي امـدادات خارجيـة عـن طريقهـا.(١)

ولمـا كـان الغـزو الشـامل لجمهوريـة الصومـال كمـا جـاء في الخيـار الثـاني انتهاكـاً صريحاً للشرعية الدوليـة، وخروجـا عـن المفاهمـة بـين القطبـين علـى اخـراج القـوات الصوماليـة مـن أوغـادين دون اخـتراق حـدود الصومـال الدوليـة،(٢) ونظـرا لمـا قد يترتب علـى الغـزو الشـامل مـن تحـول نظـرة المجتمـع الـدولي للصومـال مـن جـاني الى مجـني عليـه، واحتمـال توسـع دائـرة الحـرب لتضـم دولاً أخـرى في المنطقـة بجـانب الصومـال،(٣) اختـار الحلفـاء تنفيـذ الخيـار الأول اعتبـاراً مـن ينـاير ١٩٧٨م، بـدءاً بقصـف مركـز علـى مواقـع القـوات الصوماليـة بالطـائرات والمدافـع الصاروخيـة BM-21 المعروفة بسـتالين اورغـان لمـدة تزيـد عـن شـهر(٤) .

---

١) طرابلسي: مرجـع سـابق، ص١٧٦

2) Cyrus Vance: Opcit, P: 86, 87.

٣) يذكر أن ثمة تفاهم بين السعودية وايران ومصر والسودان على التأهب لنصرة الصومـال في حالـة تعرضـه لغـزو شيوعي. وبقيت قوات تلـك الـدول في حالـة استنفار قصوى لمـدة مـن الزمـن. أنظر طرابلسي، ص١٧٨.

٤) الصومـال الغربـي، ص١٠٥

غير أن الخطة الأولى لم تأت بثمارها، اذ فشل الهجوم البري في اختراق دفاعات الصوماليين سواء في اتجاه الجنوب من مدينة هرر أو شمالي مدينة ديردوا، مما دفع الحلفاء الى تنفيذ الخطة الثانية البديلة بصورة مصغرة، حيث قاموا بانزال قواتهم خلف مواقع القوات الصومالية عند سهل "جنع سنى" Jinicsane شمالي مدينة جكجكا، في حين استمرّ القصف الجوي والمدفعي على مقدمة الدفاعات الصومالية.[١] وبهذا أُدخلت القوات الصومالية بكاملها بين فكي كماشة، وأصبح المسرح جاهزا للاقتحام الذي استهله القائد الروسي الجنرال بتروف بشن غارة جوية على دفاعات جكجكا. وبمجرد سقوط المدينة على يد الحلفاء تمكن الجنرال بتروف من استغلال هذا النصر لاجتياح مسافة ١٥٠٠كم من اقليم أوغادين بقواته حتى وصلوا الى حدود الصومال في نهاية اليوم الثامن من بدء اقتحام جكجكا.[٢]

ومن المدهش نجاة القوات الصومالية من هذا الهجوم الذي سجل رقما قياسيا في الحرب الخاطفة في المسارح الجبلية الوعرة على رأي المؤرخ العسكري المصري اللواء حسن البدري.[٣] وثمة تفسيرات عدة لهذه الأعجوبة:

أولاها رأي أحد الضباط الصوماليين الذين اشتركو في الحرب، وهو في الوقت نفسه التفسير الشائع لدى الأوساط العسكرية مفاده أن الرئيس سياد برى لم يعر اهتماما لتحذير شاه ايران له من مغبة تأخير انسحاب القوات الصومالية الى حدودها قبل تنفيذ الخطة السوفيتية لتدمير الجيش الصومالي بكامله. فلما تمكن السوفيت من اغلاق الحدود على الجيش الصومالي أصبح الأخير بين خيارين إما الإبادة وإما الاستسلام والتحول الى أسرى. وكان الاثيوبيون يرون ذلك فرصة تاريخية للقضاء على الجيش الصومالي عن بكرة أبيه، الا أن السوفيت حالوا دون

١) الصومال الغربي، ص٥-١٠٦
٢) طاهر جيلى: مرجع سابق، ص١٥٤
٣) المرجع نفسه، ص١٥٤

ذلك وسمحوا لتلاميذهم بالانسحاب إذ عزَّ عليهم تدمير ما بنوه بأيديهم خلال ١٤ سنة مضت من الزمان.(١)

وتضيف بعض الروايات الشائعة الى أن قواد السوفيت في مسرح القتال كانوا يودعون تلامذتهم المنسحبين، ممهدين لهم الطرق وموفرين لهم احتياجاتهم اللوجستية Logistics كالوقود وتسهيلات المواصلات ونحوها.

أما التفسير الثاني فمصدره اللواء أحمد محمود عبدالحليم الملحق العسكري المصري في الصومال آنذاك، الذي ذكر أن القيادة العسكرية الصومالية تمكنت من التنبؤ بمحتويات الخطة السوفيتية قبل تنفيذها بثمانية أيام، وأنه أشار بنفسه على الفريق محمد علي سمتر وزير الدفاع الصومالي إلى سحب قواته قبل اكتمال خطة الجنرال بتروف، وعليه صدر قرار الانسحاب بأقصى سرعة، وفعلاً تمكن الجيش الصومالي من الوصول الى الحدود الصومالية في اليوم السابع، لذلك لما انطبق فكا الكماشة انطبقا على لا شيء.(٢)

وقد تكون مرونة الانسحاب وسلامته نتيجة لاتفاق غير معلن بين السوفيت والقيادة الصومالية،حيث أشارت بعض المصادر الى قنات للاتصال بين موسكو ومقديشو أوجدها أحد أعضاء الحزب الشيوعي الايطالي لإنهاء الأزمة منذ فبراير ١٩٧٨م. وأسفرت الاتصالات غير المباشرة بينهما عن اقتراح روسي لانهاء الأزمة بصيغة تحفظ ماء الوجه لكلا الطرفين. وكان الاقتراح السوفيتي الذي أبلغه الرئيس الليبي العقيد معمر القذّافي لنظيره الصومالي محمد سياد برى أثناء زيارة الأخير لطرابلس في آخر أسبوع من شهر فبراير يتضمن ما يلي:(٣)

---

١) المرجع نفسه، ص١٥٤

٢) طاهر حيلى: مرجع سابق، ص١٥٤

3) ACR: Opcit, (1977-78), P: B382

١- انسحاب جميع القوات الصومالية النظامية من أوغادين.

٢- تعهد الصومال باعترافها للحدود الاثيوبية المعترف بها دولياً.

٣- تنازل الصومال الرسمي عن ادعاءاتها لجيبوتي ومقاطعة الحدود الشمالية الكينية.

٤- إعادة التسهيلات السوفيتية في مياه الصومال.

٥- مشاركة الصومال في تكتل سياسي مع اثيوبيا واليمن الجنوبي.

وبالمقابل يحصل الصومال على ضمان لعدم تعرض قوات التحالف لجيشه أثناء الانسحاب وعدم الاعتداء على حدوده بعد الانسحاب، وتعهد لاقامة نوع من الحكم الذاتي لشعب الصومال الغربي، واحترام اثيوبيا لحدود الصومال، بالاضافة الى اعادة بناء الجيش الصومالي، واستئناف المساعدات السوفيتية العسكرية والاقتصادية بالحجم الذي كانت عليه قبل المقاطعة.[١]

ويمكن التوفيق بين التفسيرات الثلاثة بأن معظم الجنود الصومالية نجو بانسحابهم الموقوت حسب المفاهمة بين الدولتين، فيما أنقذ السوفيت ما تبقى منهم في مسرح القتال ولم يسعفهم الحظ في الانسحاب، ايثاراً الشهامة على تلطيخ أيديهم بدماء شرذمة قليلين، وإظهاراً لحسن النية على أمل أن يلتزم الصومال ببقية بنود المفاهمة.

ومهما يكن من الأمر، أعلن الصومال في ٩ مارس ١٩٧٨م/١٣٩٨هـ على لسان وزير العدل عبدالسلام شيخ حسين انسحابه الكامل من أوغادين اثر حصوله على ضمانات من "القوى العظمى" لعدم الاعتداء على حدوده، وإجلاء القوات الأجنبية من المنطقة. وأضاف الوزير "بأن القوى العظمى تعهدت بحماية حقوق شعب الصومال الغربي وبمبادرة عاجلة لايجاد صيغة ما لحل عادل ونهائي لمشكلة القرن الافريقي".[٢] على حد تعبير الوزير.

1) ACR: Opcit, (1977-78), P: B382
2) ACR: Opcit, (1977-78), P: B379

ويبدوا أن سياد برى اضطر الى قبول العرض السوفيتي لسببين: أولاهما تأمين ظهر جيشه أثناء الانسحاب الذي لا مفر منه وحتى يتخذ موقعه الدفاعي على حدوده. وثانيهما مساومة الغرب بذلك العرض السوفيتي. وهو ما سيبينه المستقبل القريب، حيث لم يُنفذ من نقاط الاقتراح السوفيتي سوى الانسحاب السلمي، وفضل نظام الصومال بعد الحرب السير مع الفلك الغربي، فيما استأنفت الولايات المتحدة وحلفائها مساعداتها العسكرية والاقتصادية للصومال.

وسواء كان الجيش الصومالي نجا من الهلاك بشهامة أساتذته السوفيت أو بفطانة قيادته العسكرية التي اتخذت قرار الانسحاب في الوقت المناسب، أو نتيجة لمفاهمة بين السوفيت وحليفه السابق، وهو الرَّاجِح عندي، فان الانسحاب في حد ذاته كان موفقا اذ تم بأقل خسائر ممكنة. ومع ذلك اعتبرت القوات الصومالية مهزومة بحكم انسحابها ذاك ولأنها لم تحقق أهدافها الاستراتيجية [(١)]. في حين اعتبرت القوات الاثيوبية منتصرة رغم مركزها الثانوي في المعركة مؤخراً ورغم خيبة أملها في تحطيم الجيش الصومالي.

ولو تساءلنا عن أسباب هزيمة الجيش الصومالي، أو بعبارة أدق أسباب عدم تمكنه من اقتطاف ثمرة انتصاراته الأولى على الجيش الاثيوبي، نجد أن مواقف القوى الخارجية من الصراع الدائر في القرن الافريقي بصفة عامة والحرب القائمة بين الصومال واثيوبيا بصفة خاصة، وما ترتب عليها من انقلاب موازين القوة في المنطقة لصالح اثيوبيا كل ذلك أدى الى عدم تحقيق الصومال هدفه المنشود.

ففي الوقت الذي تكاتف فيه المعسكر الشرقي للدفاع عن مصالحه في اثيوبيا مهما كان الثمن، أبدا المعسكر الغربي تراجعا عن مواقفه السابقة. وعندما أقام الاتحاد السوفيتي جسورا جوية وأخرى بحرية لنقل الأسلحة والمعدات والجنود

---

١) طاهر جيلي: مرجع سابق، ص١٦٠

والخبراء، قررت الولايات المتحدة عدم تزويد الصومال بالأسلحة ولو عن طريق دولة ثالثة. ولما كانت استعدادات قوات حلف وارسو WARSAW جارية على قدم وساق لشن هجوم مضاد على الجيش الصومالي، بدأ حلف ناتو NATO يطالب بانسحاب الصومال من أوغادين. اذاً يمكن القول بأن استراتيجية القطبين في مشكلة القرن الافريقي كانت متكاملة وليست متناقضة.(١)

وكان الجيش الصومالي الى جانب المصاعب الدولية يعاني من نقاط ضعف ازدادت خطورتها مع تضاؤل الآمال المعقودة على القوى الخارجية كان من بينها: تناقص الأسلحة والدخائر وقطع الغيار، وافتقار القوات البرية لتغطية دفاعية جوية.(٢)

بالاضافة الى ذلك كان الجيش الصومالي يواجه مشكلة أخرى فريدة من نوعها، ذلك لأنه تحول الى جيش بلا أسرار تقريباً. فبعد طرد السوفيت من الصومال انتقل رئيس البعثة العسكرية السوفيتية ومساعديه في الصومال الى اثيوبيا مما يعني أن الذين يواجههم الجيش الصومالي ليسوا على علم بقدراته القتالية ومستوى تدريباته وانواع أسلحته بحكم تسليحهم وتدريبهم له منذ ١٤ سنة فحسب، وانما يدركون أيضا تشكيلاته الأساسية وبالتالي يفهمون مفاتيح أوامره السرية. ومما زاد الطين بلة وصول خبراء عسكريين سوفيت من جمهورية أوكرانيا التي كانت مركز تدريب الجيش الصومالي بحكم علاقات تلك الجمهورية المتميزة مع الصومال قبل المقاطعة.(٣)

---

١) أنظر تفاصيل ذلك في مبحث "الحرب في الاستراتيجية الدولية"، ص٢٧٤

٢) الصومال الغربي، ص١٠٨

٣) طاهر جيلي: مرجع سابق، ص١٥٥

أما مايتعلق "بالأخطاء الداخلية" التي أوردها جيلى في رسالته، [١] مشيراً الى تخاذل بعض العناصر القيادية في الحرب، ومحاولتها لتعطيل تقدم القوات الصومالية وتحرير المدن الكبيرة، متأثرة بعدائها لنظام سياد برى أكثر من شعورها الوطني، فتلك _ في نظري ـــ رؤية لم تتحرر من مفاهيم التنافس المرير والحساسيات المفرطة وغياب الشعور الوطني السائدة بين الصوماليين في التسعينات أثناء الحرب الأهلية الصومالية فترة الرسالة. وهو تعليل بعيد كل البعد عن حقيقة موقف معارضة النظام أثناء حرب تحرير أوغادين، [٢] فضلا عن تحمس العسكريين آنذاك للحرب التي كانوا يعتبرونها واجبا وطنيا قبل كل شيء آخر. [٣]

صحيح أن العقيد عبدا لله يوسف والعقيد محمد فارح عيديد كانا زميلين في مقدمة قائمة طويلة من الضباط الأكفاء الذين أفرجوا من معتقلهم قبيل الحرب للاستفادة من خبراتهم العسكرية من ناحية، [٤] والتخلص منهم في الحرب من ناحية أخرى. [٥] غير أنه ليس هناك ما يدفع أحدهما الى الانتقام من النظام دون الآخر، الا اذا كان لدى صاحب الرسالة مقاييس أخرى استخفها في نفسه.

أما العقيد محمود شيخ عثمان "عرو" Cirro بمعنى الأشيب، فلم يكن من المعتقلين أصلا، بل كان على علاقة غير عدائية مع الرئيس سياد برى الذي كانت تربطه به صلة القرابة، ولم يصل الى مستوى شهرة الرجلين الا بالحرب التي أبلا فيها بلاءاً حسنا، وبالانقلاب العسكري الذي قاده مؤخراً مع مجموعة كبيرة من الضباط الثائرين على النظام كرد فعل منطقي للانسحاب المفاجئ، والذي راح ضحيته بعد فشله ١٧ من خيرة ضباط الجيش الصومالي على رأسهم قائد الانقلاب

---

١) المرجع نفسه، ص١٦٠

٢) راجع ص٢٧٠ من البحث.

٣) أنظر ما أورده طاهر جيلى نفسه في موضع آخر من رسالته، ص١٤٥

٤) طاهر جيلى: ص١٦٠

٥) راجع تفاصيل ذلك ص ٢٦٥-٢٦٦ من البحث

العقيد عرو نفسه. والذي أُبلي في تحرير بلاده بلاءاً حسناً حتى اشتهر بذلك، وأحب للوطن حتى جمع زملاءه المشاركين في الانقلاب من شتى القبائل على هذه المحبة، وغضب للوطن حتى صوب المدافع على قريبه وقدم نفسه رخيصة بمجرد شعوره للخيانة. فأنى يتهم له بالتخاذل الا اذا كان لدى الباحث معنى آخر للتخاذل.

وأما المتهم الثاني لدى صاحب الرسالة المذكورة العقيد عبدا الله يوسف فتولى قيادة الجبهة الجنوبية من القتال المتمركزة في بالي وسيدامو. وكانت جبهته أكثر جبهة توغلاً الى داخل اثيوبيا متجاوزة جميع الأراضي الصومالية وبأقل الخسائر على جنودها، حيث تعدت قواته على بلدة "نجيلى" Negeyle آخر مدينة صومالية من جهة الجنوب على بعد ٣٤٠كم عن الحدود الحالية. وهو الذي عرض على الرئيس خطة عسكرية جديدة تكون بديلاً لخطة وزير الدفاع بهدف تعجيل تحرير أوغادين. وكانت الخطة التي وضعها هذا القائد الملهوف لتحقيق الحلم الوطني، لما استبطأ فتح مدينتي هرر وديردوا المحاصرتين في الجبهة الشمالية تتضمن الى تعزيز جبهته بالمدرعات والمعدات الخفيفة اللازمة لشن هجوم خاطف على اديس ابابا من جهة الجنوب، مما سيؤدي حتما الى انسحاب حشود التحالف من مدينتي هرر وديردوا للدفاع عن العاصمة المهددة، أو سقوط أديس ابابا نفسها التي لا تبعد عن مقدمة جبهته سوى ٩٠ كم. ورغم استحسان الرئيس برى للخطة الا أن وزير الدفاع أصر على عدم العدول عن خطته المركزة على الجبهة الشمالية.(١)

لو لم يكن في سجل العقيد عبدا الله يوسف العسكري سوى هذه الخطة لكفت برهاناً على شعوره الوطني الغالب على أي اعتبار آخر.

---

١) العقيد عبدا الله يوسف: مقابلة شخصية.

وبالمنطق، اذا كان من بين أسباب افراج هؤلاء الضباط وارسالهم الى الحرب، التخلص من عدد كبير منهم، أليس تخاذلهم في الحرب يعرِّض لهم ولزملائهم خطرا كبيرا مما قد يحقق أمنية خصمهم سياد برى؟ ثم لماذا لم يوجه سياد برى وأنصاره للمذكورَين تهمة خيانة وطنية عظمى لتشويه سمعتهم على الأقل؟ لاسيما وأن العداء بينهم لم ينته بفشل الانقلاب سنة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م وإعدام العقيد عرو، وإنما واصل الآخر معارضته للنظام بكل عنفوان حتى سقوطه. فقد قاد العقيد عبدا لله يوسف أول معارضة صومالية مسلحة ضد نظام سياد برى باسم الجبهة الديمقراطية لانقاذ الصومال التي مازال يرأسها حتى كتابة هذه السطور.

أرى أن في تلك الاتهامات مجازفة في حق خيرة ضباط الجيش الصومالي وقواده المكافحين الذين يشهد لهم الجميع تضحياتهم في سبيل الدفاع عن الوطن، وقيادتهم العسكرية المثالية.

عموماً، لقد كانت فترة الحرب الصومالية الاثيوبية في عام ٧٧-١٩٧٨م ذروة أزمة القرن الافريقي عامة، والنزاع الصومالي الاثيوبي خاصة، اذ شهدت المنطقة أخطر مرحلة في تاريخها المليئ بالصراعات المحلية والتدخلات الأجنبية. كما كانت أوضح مقياس لمدى التأثيرات الخارجية في تصعيد المشكلة دون محاولة جادة لايجاد حلٍّ مناسب لها، حيث أن وجود المشكلة يخدم مصالح القوى الخارجية الراغبة في احتفاظ نفوذها في المنطقة بشكل أو بآخر، كما دلّت الحرب مرة أخرى على الدافع العقدي وراء مواقف جميع الأطراف حتى في تلك المرحلة المتأخرة من الصراع التي غلب عليها الطابع السياسي، مؤكدة صحة مقولة أن الصراع القائم في القرن الافريقي بين اثيوبيا والشعوب الاسلامية المجاورة لها، ليس سوى امتداد للصراع القائم في الشرق الأوسط بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها[١]. هذا وكانت الحرب أروع مثال لدور المشروع الوطني في لمِّ شمل الصوماليين مهما اختلفت توجهاتهم وآراءهم حول أفضل طريقة لتحقيقه.

---

(١)Mohammed Ayoob: Opcit, P: 9

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم الصالحات بعونه وتوفيقه وتنجز المهمات بفضله ومنّه، أحمده سبحانه وأشكره على ما منَّ به علي من إتمام هذا البحث وإنجازه.

وبعد،،،

بعون الله وتوفيقه تمت فيما سبق دراسة موضوع مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية ودور القوى الدولية فيها في الفترة ما بين عامي ٦٨-١٣٩٨هـ/٤٨-١٩٧٨م. وفيما يلي استعراض لأهم ما أمكن التوصل اليه من نتائج خلال البحث، وذلك على النحو التالي:

إن الصراع الصومالي الاثيوبي وإن بدأ بدافع أطماع سياسية وتوسعات جغرافية، إلا أنه استمد بقاءه وعنفوانه في تاريخه الطويل من معتقدات الطرفين بين تعصب مسيحي وعزة نفس اسلامية. ويبدو أن القومية الأمحرية المعروفة بتعصبها الديني والثقافي هي حاملة شعلة الصراع طيلة ثمانية قرون مضت منذ اعتلائها على عرش الحبشة في القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي وحتى استرداد التيجراويين سلطنتهم المغتصبة قبل عدة سنوات فقط. وللتجراويين الآن خيار بين التآسي بالاستبداد الأمحري ورفض حقوق القوميات في تقرير مصيرهم، وبين الاقتداء بأسلافهم الآجويين من أسرة زاجو الذين حكمو الحبشة في أواخر العهد الاكسومي واحتفظوا بعلاقات طيبة مع جيرانهم حتى أنعم الجميع بنعمة الاستقرار.

كانت فترة حكم الآجويين مثالاً رائعاً للتعايش السلمي بين المسيحيين والمسلمين في القرن الافريقي، ودليلاً قاطعاً على امكانية التبادل التجاري بينهما وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والبناء الحضاري في ظل العلاقات الطيبة بين الهضباويين والساحليين دون أدنى ضرورة لتحكم الهضباويين في منفذ بحري، كما كانت هدنة غير معلنة بعيداً عن التأثيرات الخارجية إثر انقطاع صلة الحبشة بالدولة الرومانية نتيجة لسيطرة المسلمين على بلاد الشام ومصر وشمال افريقية وملاحة البحر الأحمر والبحر المتوسط.

لا يمكن النظر الى مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية بمعزل عن بقية أدوار الصراع القديم بين البلدين الذي هي حلقة من حلقاته. وإذا كانت هذه الحلقة يغلب عليها الطابع السياسي في معالجتها فإن طبيعتها العقدية سرعان ما تتضح عند التعبئة. لذلك فان المشكلة ليست مشكلة حدودية بحتة، وليس الخلاف في ترسيم الخط الحدودي، ولا في احترام حدود دولية أو عدم التدخل في الشئون الداخلية، وانما المشكلة تقرير مصير أمة بكاملها، إذ لا تتوقف محنتها على شعب الصومال الغربي الذي يعاني من حكم أجنبي متسلط عليه فحسب، وانما يشاركه في ذلك جميع الصوماليين المحرومين من تآلفهم وتجانسهم في وحدة وطنية يمارسون من خلالها نظام إجتماعي واقتصادي وسياسي يناسبهم جميعاً، بل ويشاركهم أيضا في الأزمة شعوب القرن الافريقي قاطبة بما فيهم الاثيوبيون أنفسهم الذين حُرمو أيضا من نعمة الأمن والاستقرار.

ويظهر جلياً في ثنايا الدراسة دور القوى الدولية في إيجاد المشكلة من أصلها، ومصلحتها في ذلك، كما يظهر مدى تأثير التدخل الأجنبي الهادف الى تحقيق غايات لا تعود بالنفع الى المنطقة بقدر ما تخدم المصالح الاستراتيجية للقوى العظمى. لذلك لا ينبغي للأطراف المعنية أن تنتظر حلا مستورداً من عالم خارجي، ولا بد أن يتجنب الجانبان الصومالي والاثيوبي معاً عن الاستناد واللجوء الى صانعي المشكلة والمستفيدين من وجودها لحسمها على حساب الجانب الآخر.

وبما أنه ليس من ضمن خطة الرسالة البحث عن حلول المشكلة الأمر الذي يحتاج بمفرده الى دراسة منفصلة، غير أن ذلك لم يمنعني من سرد العقبات التي تحول دون ايجاد تسوية سلمية للمشكلة على ضوء ما لمسته أثناء دراستي هذه حول كنه المشكلة. وتتلخص تلك العقبات فيما يلي:

١- عدم التقاء الأطراف الأساسية في المشكلة على مائدة مستديرة، وذلك لعدم اعتراف اثيوبيا على جبهة تحرير الصومال الغربي، مما يدفع جمهورية الصومال التي لها سياستها الخاصة الى أن تلعب دور ممثل الصومال الغربي على ضوء تطلعاتها.

٢- سطحية المحادثات التي دارت حتى الآن بين الصومال واثيوبيا نظراً لتهرب الأخيرة المتعمد من تناول جوهر القضية أثناء المفاوضات.

٣- سياسة الحكومات الصومالية والاثيوبية التي لا تهتم كثيراً ولا تقدر مدى أهمية الأمن والاستقرار للانتعاش الاقتصادي والتطور الحضاري، ناهيك عن تحسين معيشة شعبيهما، الأمر الذي قد تعارضه بعض الحكومات التي تتبع سياسة تجويع الشعب لضمان حاجته الدائمة للحكومة.

٤- إشارة تقارير الشركات الغربية لتنقيب البترول في أوغادين الى احتمال وجود كمية تجارية من البترول في الاقليم، مما يعزز تمسك اثيوبيا به.

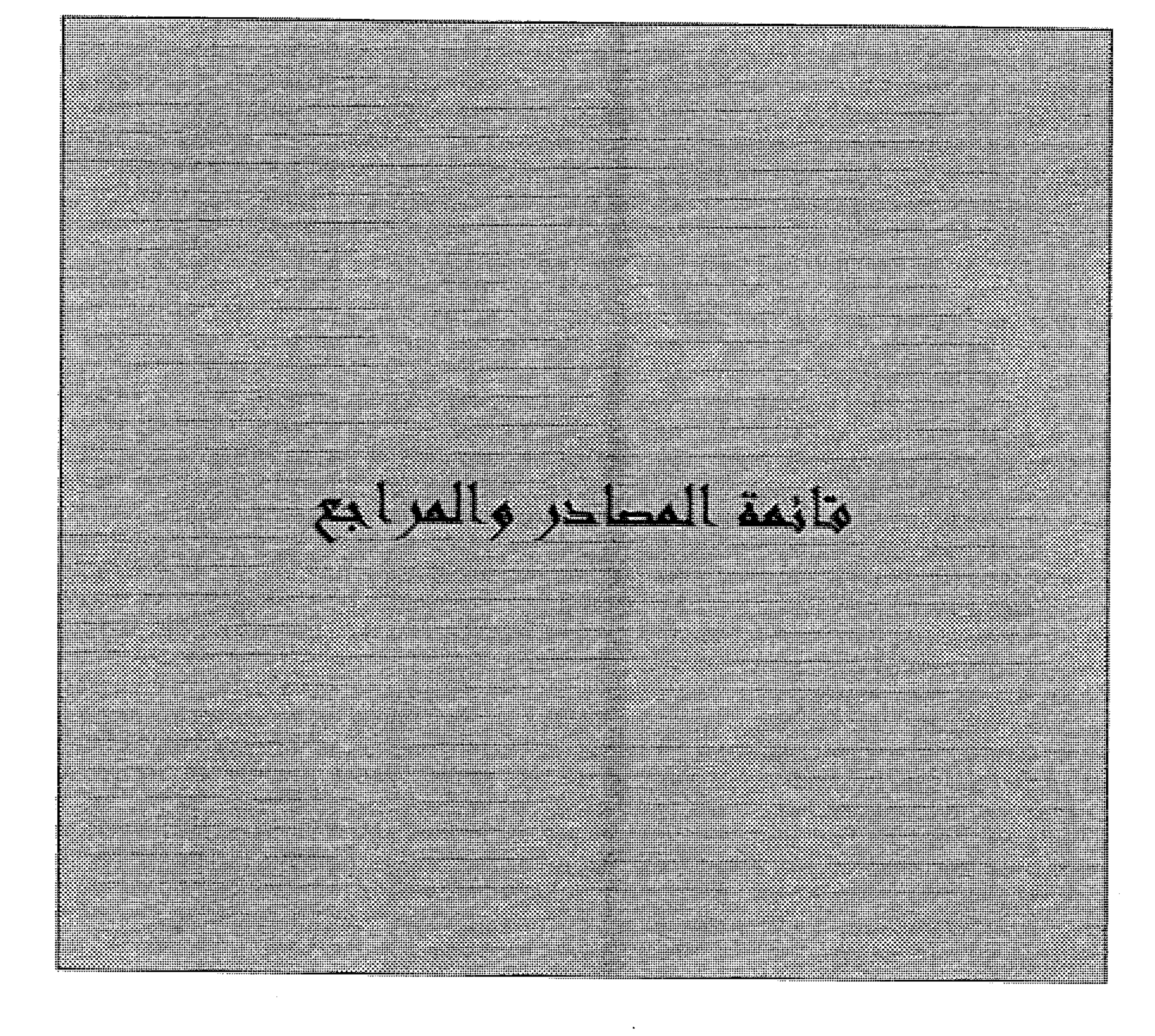
٥- التدخل الأجنبي الذي يزيد القضية تعقيداً ويبعدها دائماً عن مسارها السلمي.

٦- قرارات ومبادئ منظمة الوحدة الافريقية العامة وغير المطابقة لروح المشكلة، ولا تراعي مميزاتها، مما يعطي الاحتلال الاثيوبي صبغة شرعية إقليمياً على الأقل.

٧- تهرب هيئة الأمم المتحدة من النظر إلى المشكلة بحجمها الحقيقي، ذلك بأنها وإن كانت مشكلة إقليمية إلا أن لها إرهاساتها الدولية الخطيرة على الأمن والسلام العالميين، مما يستوجب بحثها والنظر فيها بامعان لايجاد حل عادل وشامل بدلاً من إحالتها المستمرة الى المنظمة الاقليمية.

وفي الختام، لا يسعني سوى أن أعترف بأن دراسة مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية ودور القوى الدولية فيها وإن كانت ذات أهمية كبيرة من حيث شرح جذور المشكلة وعوامل ظهورها وتطوراتها المرحلية ومدى خطورتها الكامنة على البلدين خاصة، وعلى منطقة القرن الافريقي وحوض البحر الأحمر عامة، غير أنها لا تؤتي ثمارها إلا إذا أعقبتها دراسة أخرى مستقلة تبحث في حلول المشكلة انطلاقا من مفاهيم المشكلة الصحيحة. وهذا ما أرجوا الله أن يوفقني في إكماله في المستقبل.

﴿وَآخِرُ دَعوَانَا أَنِ الحَمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين﴾


قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

* الأنصاري: شمس الدين أبي عبدا لله محمد أبي طالب الأنصاري الصوفي الدمشقي المعروف بشيخ الربوة (ت ٦٥٤هـ)

١- نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، الطبعة الأولى، بطربورغ، ١٢٨١هـ.

* ابن بطوطة: أبو عبدا لله محمد بن عبدا لله اللواتي المعروف بابن بطوطة (ت ٧٧٩هـ)

٢- رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الطبعة الأولى، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

* البيهقي: أبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)

٣- دلائل النبوة، السفر الأول، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

* الجيزاني: شهاب الدين أحمد بن عبدالقادر بن سالم الجيزاني المشهور بعرب فقيه

٤- تحفة الزمان أو فتوح الحبشة: الصراع الصومالي الحبشي في القرن السادس عشر الميلادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.

* ابن حوقل: أبو القاسم بن حوقل النصيبي (ت ٣٦٧هـ)

٥ ـ المسالك والممالك أو صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، (ب.ت).

* الرازي: محمد بن عمر الفخر الرازي (ت)

٦ – التفسير الكبير، ط٢، دار الكتب العلمية، الجزء الرابع عشر، (ب.ت).

* ابن رسته: أبو علي أحمد بن عمر بن رسته (كان حياً سنة ٢٩٠هـ)

٧- الأغلاف النفيسة، ليدن، ١٨٩١م.

* ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠هـ)

٨- الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

* السهيلي: أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي (ت ٥٨١هـ)

٩- الروض الأنف، دار النصر للطباعة (ب.ت).

* الشوكاني: محمد علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)

١٠- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مطبعة السعادة، ط١، ١٩٤٨م.

* الطبري: أبوجعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)

١١- تاريخ الطبري، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، (ب.ت).

* ابن عبدالظاهر: محي الدين بن عبدالظاهر (ت ٦٩٢هـ)

١٢- تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق مراد كـامل، الطبعة الأولى وزارة الثقافة والارشاد القومي، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦١م.

* العمري: شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري (ت ٧٤٩هـ)

١٣- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق مصطفى أبو ضيف، (ب.ت&ن)

* أبو الفداء: عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود (ت ٧٣٢هـ)

١٤- المختصر في أخبار البشر، (ب.ت & ن)،

* القلقشندي: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ)

١٥- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، نسخة مصورة من الطبعة الأميريـة، وزارة الثقافـة والارشـاد القومـي، المؤسسـة المصريـة العامـة للتـأليف والترجمـة والطباعـة والنشر، (ب.ت).

* القنائي: أحمد الحفني القنائي الأزهري

١٦- الجواهر الحسان في تاريخ الحبشان، المطبعـة الكـبرى الأميريـة، ط١، مصـر، ١٣٢١هـ.

* ابن كثير: أبو الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)

١٧- البداية والنهاية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

* المسعودي: أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٦هـ)

١٨- مروج الذهب ومعاذن الجوهر، تحقيق محمد محـي الديـن عبـد الحميـد، ج١، دار الفكر، ١٩٨٩م.

* المقريزي: تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥هـ)

١٩- الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الاسلام، مصر، ١٨٩٥م.

* ابن منظور: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم الافريقي المصري (ت ٧١١هـ)

٢٠- لسان العرب، دار صادر، بيروت ١٩٥٦م.

* النسائي: أبو عبدالرحمن الحافظ أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي (ت ٣٠٣هـ)

٢١- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وبحاشية الامام السندي، دار القلم، بيروت، (ب.ت).

* ابن هشام: أبو محمد عبدالملك بن هشام المعافري (ت ٢١٨هـ)

٢٢- السيرة النبوية، دار التراث العربي، ١٩٧٩م.

* الحموي: شهاب الدين أبي عبدا لله ياقوت بن عبدا لله الحموي (ت ٦٢٦هـ)

٢٣- معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

* اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب ابن واضح الكاتب (ت ٢٨٤هـ)
٢٤- البلدان، ليدن، ١٨٩١م. نشر مع الأعلاف النفيسة لابن رسته.
٢٥- تاريخ اليعقوبي، دار صادر، ١٩٦٠م.

ثانياً: الوثائق المنشورة وغير المنشورة

أ) الوثائق الصومالية

٢٦- عريضة قبيلة عيسى من "هود" الى اللجنة الرباعية بطلب اندماجها مع الأقاليم الصومالية الأخرى. (غير منشورة)
٢٧- عريضة قبيلة أوغادين الى اللجنة الرباعية بطلب الاندماج مع الأقاليم الصومالية الأخرى. (غير منشورة)
٢٨- عريضة أهالي جكجكا الى اللجنة الرباعية بطلب الاندماج مع الأقاليم الصومالية الأخرى (غير منشورة).
٢٩- بيان مؤتمر عموم الصوماليين عن رغبتهم في الوحدة، فبراير ١٩٤٨م (غير منشورة).
٣٠- خطاب رئيس جمهورية الصومال في مؤتمر القمة الافريقي التأسيسي بأديس أبابا في مايو ١٩٦٣م.
٣١- خطاب رئيس وزراء الاثيوبي في المؤتمر نفسه رداً على رئيس الصومال.
٣٢- خطاب رئيس وزراء الكيني في المؤتمر نفسه رداً على رئيس الصومال.
٣٣- نضال الشعب الصومالي في سبيل الوحدة، ترجمت تحت رعاية وزارة الشئون الصومالي، المطبعة الحكومية، مقديشو، فبراير ١٩٦٦م.
٣٤- خطاب رئيس وزراء الصومال لحكومة يونيو ١٩٦٧م.
٣٥- الاقليم الصومالي الخاضع للاستعمار الاثيوبي، جمهورية الصومال الديمقراطية، مقديشو، ١٩٧٤م.
٣٦- الصومال في ظل الثورة خمسة أعوام من الازدهار والتقدم، وزارة الاعلام، مقديشو، ١٩٧٤م.
٣٧- الصومال في الجامعة العربية، وزارة الاعلام، مقديشو، يونيو ١٩٧٤م.
٣٨- تاريخ الصومال الغربي: دراسة تاريخية تحليلية موجزة، الجبهة المتحدة لتحرير الصومال الغربي، مكتب دمشق، آذار ١٩٧٨م.
٣٩- الصومال الغربي تاريخه السياسي والنضالي، جبهة تحرير الصومال الغربي، مارس ١٩٨٠م.

ب) – وثائق هيئة الأمم المتحدة وقراراتها

٤٠- وثيقة معاهدة الوصاية بين إيطاليا ومجلس الوصاية بهيئة الأمم المتحدة.
٤١- قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٩ في الدورة الرابعة بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢١م.
٤٢- " " " " ٣٩٢ " " الخامسة " ١٥/ ١٢/ ١٩٥٠م.
٤٣- " " " " ٧٥٥ " " السابعة " ١٩٥٣/١٢/٠٩م.
٤٤- " " " " ٨٥٤ " " لتاسعة " ١٩٥٤/١٢/١٤م.
٤٥- " " " " ٩٤٧ " " العاشرة " ١٩٥٥/١٢/١٥م.
٤٦- " " " " ١٠٦٨ " " الحادية عشر " ١٩٥٧/ ٠٢/٢٦م.
٤٧- " " " " ١٢١٣ " " الثانية عشر " ١٩٥٧/١٢/١٤م.
٤٨- " " " " ١٣٤٥ " " الثالثة عشر " ١٩٥٨/١٢/١٣م.
٤٩- " " " " ١٤١٨ " " الرابعة عشر " ١٩٥٩/١٢/٠٥م.

50- Official records of the General Assembly Doc. A/ 3463 on 19 Dec. 1956. with Annexes 3, 4, 5 &6

51- --. A/ 3502 on 19 Dec. 1956?

52- --. A/ 3753 on 27 Nov. 1957

53- --. A/ 3754 on 27 Nov. 1957

54- --. A/ 4030 on 13 Dec. 1958

55- --. A/ 4031 on 13 Dec. 1958

56- --. A/ 4323 on 07 Aug. 1959

57- --. A/ 4324 on 03 Dec. 1959

58- --. A/ 4325 on 03 Dec. 1959

جـ) – الوثائق البريطانية

٥٩- WO 230/ 283/ 4530 مذكـرة مواطـني محمية الصومـال البريطانيـة الى وزارة الحـرب البريطانية بتاريخ ٧ يوليو ١٩٤٧م.

٦٠- FO 371/ J1491/ 301/ 66 on 25/02/1948 رسالة بيفن الى كامينج.

٦١- FO 371/ 73814/ 4989 on 25/ 11/ 1949 "الحدود بين إثيوبيا والصومال الايطالي" مذكرة رفعتها الحكومة البريطانية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٦٢- FO 371/ 80912 رسالة الحاكم البريطاني العام في مقديشو الى الخارجية البريطانية.

٦٣- FO 371/ 81009 برقية بخصوص الاتفاقية الايطالية الاثيوبية على الخط الاداري المؤقت.

٦٤- FO 371/ 80193 on 13/ 11/ 1950 المذكرة الايطالية الى كل من الحكومة البريطانية والأمين العام للأمم المتحدة بخصوص تحفظاتها عن الخط الاداري البريطاني المؤقت.

٦٥- FO 371/ 108209 XC 13814 مذكرة رئيسية لمكتب افريقيا الوسطى وعدن في وزارة المستعمرات، يونيو ١٩٥٤م. وملحقيها Appendix A&B من السلطات البريطانية في هرجيسا بمحمية الصومال البريطانية.

٦٦- FO 371/ 108214 XC 13833 نص إتفاقية هود ومذكرات تابعة لها حول استعدادات الخارجية البريطانية للمصادقة على الاتفاقية.

٦٧- FO 371/ 108215 XC 13833 on 15/ 12/ 1954 برقية سرية من محافظ محمية الصومال البريطانية الى وزير المستعمرات بخصوص صيغة إعلان إتفاقية هود.

د) الرسائل العلمية

٦٨- بشير أحمد صلاد: التاريخ السياسي لسلطنة عدل الاسلامية في القرن الافريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٧م.

٦٩- طاهر محمود جيلي: الحرب الأهلية في الصومال جذورها وأسبابها ونتائجها، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٥م.

٧٠- مجدي حماد: دور جامعة الدول العربية في التعاون العربي الافريقي، بحث مقدم لندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: "جامعة الدول العربية: الواقع والطموح"، بيروت، ١٩٨٣م. وتعقيب الدكتور عبدالملك عودة على البحث.

٧١- محمد حاج مختار: تاريخ الاستعمار الايطالي في الصومال حتى عام ١٩٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، ١٩٧٣م.

٧٢- --------: الصومال الايطالي في فترة الوصاية وحتى الاستقلال (٥٠-١٩٦٠م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، ١٩٨٣م.

73- Ali Abdirahman Herzi: The Arab Factor In Somali History, Unpuplished Dissertation for Ph.D. in the University of California, Los Angles, 1977.

74- Mathias Hilletework: Superpower's Involvement in the Horn of Africa: The Ethiopian-Somali Border Conflict, Unpuplished Dissertation for Ph.D. in Howard University, Washington D.C., July 1985.

75- Richard Greenfield: The Ogaden - Province or Colony?, Paper Presented to St. Anthony's College, Oxford.

ثالثاً: مصادر ومراجع باللغة الصومالية

* جامع عمر عيسى:

٧٦- تاريخ الدراويش والسيد محمد عبدالله حسن (١٨٩٥-١٩٢١م)، وزارة الثقافة والتعليم العالي، الوكالة القومية للطباعة، مقديشو ١٩٧٦م.

Taariikhda Daraawiishta Iyo Sayid Maxamad Cabdille Xasan (1895-1921)

٧٧- ديوان أشعار السيد محمد عبدالله حسن، وزارة الثقافة والتعليم العالي، الوكالة القومية للطباعة، مقديشو ١٩٧٤م.

Diiwwaanka Gabayadii Sayid Maxamad Cabdille Xasan

* حسن عرب:

٧٨- قصيدة Gallayr "الصقر" التي مطلعها: "Gallayr baa i kacshoo wuxuu yiri go'e bal soo toos"

* عبدالله معلم طودان:

٧٩- قصيدة شعرية مطلعها: "Soomaalida Galbeeday ogow waad silloon tahaye"

٨٠- قصيدة أخرى مطلعها: "Muqdishadan la daba shaambinee cuni shabaabkii"

* علي علمي أفيري:

٨١- قصيدة شعرية عن إنجازات ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٩م.

* اللجنة الاغاثية للجفاف:

٨٢- مكافحة الجفاف، مقديشو، ١٩٧٥م.

Guddiga Gargaarka Abaarta: Halgankii Abaartii Caymis (Daba-dheer), Muqdisho, 1975.

* محمود جوري:

٨٣- قصيدة شعرية عن قساوة الحكم الأمحري على سكان أوغادين

* الوكالة القومية للطباعة:

٨٤- جريدة نجمة أكتوبر، العدد ٢٥٣ الاثنين ١٤ نوفمبر ١٩٧٧م.

Wargeyska Xiddigta Oktober, Cadad 253aad, Isniin 14 November 1977.

رابعاً: المراجع العربية والأجنبية

٨٥- إبراهيم عبدالله محمد ماح: الهزيمة الثالثة، الكفاح التاريخي للصومال الغربي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٢م.

٨٦- أبو أحمد الاثيوبي: الاسلام الجريح في الحبشة، بلاد النجاشي، أرض الهجرة الأولى.

٨٧- أحمد برخت ماح: وثائق عن الصومـال، الحبشـة، اريتريـا. شـركة الطويحـي للطباعـة والنشر، القاهرة.

٨٨- أحمد عبدا لله ريراش: كشف السدول عن تاريخ الصومال وممالكهم السبعة، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٢م.

٨٩- أنس إسماعيل أبو داود: دليل السائلين، ط١، جدة، ١٤١٦هـ.

٩٠- جلال يحيى ومحمد نضر مهنا: مشكلة القرن الافريقـي وقضيـة شـعب الصومـال، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.

٩١- حمدي السيد سالم: الصومـال قديمـاً وحديثـا، ج٢، الـدار القوميـة للطباعـة والنشـر، مصر، (ب.ت).

٩٢- ------------: خطب وتصريحات الدكتور عبدالرشيد علـي شـرماركي، رئيـس مجلس الوزراء ٦٠-١٩٦٤م، الجمهوريـة الصوماليـة، وزارة الاسـتعلامات، مقديشـو ١٩٦٣م.

٩٣- دائرة المعارف الاسلامية، مطبعة الشعب، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٦٩م.

٩٤- رجب محمد عبدالحليم: العلاقات السياسية بين مسـلمي الزيلـع ونصـارى الحبشـة في العصور الوسطى، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٩٥- زاهر رياض: الاسـلام في إثيوبيـا في العصـور الوسـطى، الطبعـة الأولى، دار الحمـامي للطباعة، القاهرة، ١٩٦٤م.

٩٦- سعيد عبدالفتاح عاشور: الحركة الصليبية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، مكتبة الانجلـو المصرية القاهرة، ١٩٧٦م.

٩٧- السيد فليفل: مشـكلة أوغـادين بـين الاحتـلال الحبشـي والانتمـاء العربـي الاسـلامي (١٨٨٧-١٩١٣م)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٧م.

٩٩- عبدالمجيد عابدين: بين الحبشة والعرب، دار الفكر العربي، (ب.ت).

١٠٠- علـي أحمـد نـور طرابلسـي: الـنزاع الصومـالي الاثيوبـي، مطبعـة أطلـس، القـاهرة، ١٩٧٨م.

١٠١- علي محمود معيوف: تاريخ حركة الجهاد الاسلامي الصومالي ضد الاستعمار (خلال الفترة بين عامي ١٨٩٩ و ١٩٢٠م)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م.

١٠٢- غسان علي الرمال: صراع المسلمين مع البرتغال في البحر الأحمر، دار العلم، جدة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٠٣- فتحي غيث: الاسلام والحبشة عبر التاريخ، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٠هـ.

١٠٤- لوثروب ستودارد: حاضر العالم الاسلامي، ترجمة عجاج نويهض، تعليق الأمير شكيب أرسلان، دار الفكر، ط٤، ١٩٧٣م.

١٠٥- مجيب ناهي النجم: الصومال الجنوبي، دراسة في الجغرافية الاقليمية، منشورات وزارة الثقافة والاعلام للجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

١٠٦- محمد الحسيني مصيلحي: منظمة الوحدة الافريقية من الناحيتي النظرية والتطبيقية، دار النهضة العربية، ١٩٧٦م.

١٠٧- محمد عبدالغني سعود: الاقتصاد الافريقي والتجارة الدولية، القاهرة، ١٩٧٣م.

١٠٨- ------------: مشكلة الأراضي المقتطعة والحدود الصومالية، جزء من مجلد المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية، إعداد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٢م.

١٠٩- محمد عبدا لله النقيرة: انتشار الاسلام في شرق افريقية ومناهضة الغرب له.

١١٠- محمود علي توريري: الحياد الايجابي وسياسة الصومال الخارجية، (ب.ن)، ب.ت).

١١١- المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م.

112- Arthur Garshon: Crisis in Africa: Battleground of East and West.

113- Colin Leguim & Bill Lee: The Horn of Africa in Continuing Crisis, 1979.

114- Cyrus Vance: Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy, Simon & Schuster Inc, New York, 1983.

115- David D. Laitin: The Ogaadeen Question and Changes in Somali Identity, Chapter 16 of (State Versus Ethnic Claims: African Policy Dilemmas, by Donald Rothchild & Victor A. Olorunsola, PP: 331-349).

116- David D. Laitin & Said S. Samatar: Somalia Nation in Search of a State, Westview Press, Colorado, USA, 1987.

117- D.Jardine : The Mad Mullah of Somaliland. (Without Puplisher & Without Date)

118- E. A. Budge: A History of Ethiopia: Nubia & Abyssinia, Methuem & Co. Ltd, London, !928.

119- Haji N.A.Noor Mohammed: The Development of the Constitution of the Somali Republic, The Government of Somali Republic, Ministry of Grace & Justice, Mogadishu, April 1969.

120- Harold D. Nelson: Somalia: A country Study, United States Government, 1982.

121- Helen Desfosses: Naval Strategy and Aid Policy: A Study of Soviet-Somali Relations, Chapter 7 of (chinese & Soviet Aid to Africa, by Warren Weinstein,2nd edition, 1978, PP: 183-201).

122- John Drysdale: The Somali Dispute, Pall Mall, London, 1964.

123- Jones & Monroe: A History of Ethiopia, Oxford University Press, 1978.

124- Information Services of the Somali Government: The Somali Peninsula: A New Light on Imperial Motives, Staples Printers Ltd. London, 1962.

125- I. M. Lewis: The Modern History of Somaliland fron Nation to State, Cox & Wyman Ltd, London, 1965.

126- ------------: The Nation, State & Politics in Somalis, Chapter 15 of (The Search for National Integration in Africa, by David R. & Kwanana Bentsi-Enchill, PP: 285-306).

127- Louis FitzGibbon: The Evaded Duty, Rex Collins Ltd, London, 1985.

128- Luigi Pestaloza: The Somalian Revolution, Translated from Italian by Peter Glendening, Socie'te' d'Editions Afrique, Asie, Amerique, Latine, France, 1974.

129- Margery Perham: The Government of Ethiopia, Faber & Faber Ltd., London, 1969.

130- Mohammed Ayoob: Conflict and Intervention in the Third World.

131- ----------------------: The Horn of Africa: Regional Conflict and Super Power Involvement, The Strategic and Defence Studies Centre in the Australian National University, Canberra, 1978.

132- Raman G. Bhardwaj: The Dilemma of the Horn of Africa, Sterling Publishers, New Delhi, 1979.

133 Sadia Touval: The Boundary Politics of Independent Africa, 1972.

134- Tom J. Farer: War Clouds Over the Horn of Africa, 2nd Edition, Carnegie Endownent for International Peace, New York, 1979.

135- Webster's New World Dictionary, Third College Edition, Simon & Schuster Inc., N/ york, 1988.

136- Yassin Osman Kenadid: Ina Cabdille Xasan: *E la Sua Attivata Letteraria,* Nelle officine grafiche Napoltane, Italy, 1984.

137- Yusuf E. Robleh, Abdulqawi A. Yusuf & Aboud M. Aboud: A legal Analysis of Ethiopian Occupation of Western Somalia, Mogadishu, 1977.

خامساً: الدوريات العربية والأجنبية

١٣٨- ابراهيم علي طرخان: "الاسلام والممالك الاسلامية بالحبشة في العصور الوسطى"، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد الثامن، ١٩٥٩م، ص١-٨٨.

١٣٩- الأمين عبدالكريم: "الصراع بين القوى الاسلامية والمسيحية في إثيوبيا إلى نهاية القرن التاسع عشر"، دراسات إفريقية، العدد الأول، رجب ١٤٠٥هـ، ص٤١-٧٢.

١٤٠- بطرس بطرس غالي وآخرون: "الخلاف الصومالي الإثيوبي الكيني"، السياسة الدولية، العدد ١٩، يناير ١٩٧٠م، ص٢٠٩-٢٥٦.

١٤١- حمدي عبدالرحمن حسن: "الصراع في القرن الافريقي وانعكاساته على الأمن القومي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٥٧، مارس ١٩٩٢م، ص٧٤-١٢٦.

١٤٢- عدنان محمود بوسطجي: "النزاع الإثيوبي الصومالي"، بحوث دبلوماسية، يصدرها معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، العدد السادس، الرياض ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص١٧٧-٢٢٦.

١٤٣- هشام مشعل السويلم: "البحر الأحمر والأمن القومي العربي"، بحوث دبلوماسية، يصدرها معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، العدد السادس، الرياض، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص٥٦-١١٥.

144- Africa Contemporary Record (ACR), Years 1968-78.

145- Bereket Habte Selassie: “The American Dilemma on the Horn”, The Journal of Modern African Studies, 22, 2, 1984, PP: 249-272.

146- Colin Legum & Bill Lee: “Crisis in the Horn of Africa: International Dimensions of the Somali-Ethiopian Conflict”, Africa Contemporary Record (ACR), 1977-78, PP: A33-A46.

147- Daniel S. Papp: “The Soviet Union & Cuba In Ethiopia”, Current History, Vol. 76, No. 445, March 1979, PP: 110-114, 129-130.

148- David D. Laitin: “The War in the ogaden: Implications for Siyaad’s Role in Somali History”, The Journal of Modern African Studies, Vol. 17, No. 1, 1979), PP: 95-115.

149- Feraidoon Shams: "Conflict in the African Horn", Current History, Vol. 73, No. 432, Dec. 1977, PP: 199-204, 225-226.

150- Hakan Wilberg: "Focus on the Horn of Africa", Journal of Peace Research, International Peace Research Institute, Oslo, Vol. xvi, No. 3, 1979, PP: 189-196.

151- J. Bowyer Bell: "Strategic Implications of the Soviet Presence in Somalia", ORBIS, Vol. xix, No. 2, 1975, PP: 402-411.

152- John H. Spencer: "Haile Selassie: Triumph and Tragedy", ORBIS, Vol. 18, No. 4, 1975, PP: 1129-1152.

153- Keith Irvine: "Storm Clouds Over the African Horn", Current History, Vol. 58, No. 343, March 1970, PP: 142-147, 179.

154- Michael Chege: "The Revolution Betrayed: Ethiopia 1974-79", The Journal of Modern African Studies, 17, 3, 1979, PP: 359-380.

155- Peter Woodward: "Relations Between Neighbouring States in North East Africa", The Journal of Modern African Studies, 22, 2, 1984, PP: 273-285.

156- Raymond L. Thurston: "The United States, Somalia and The Crisis in the Horn", Horn of Africa, Vol. 2, No. 2, Apr-June 1978, PP: 11-20.

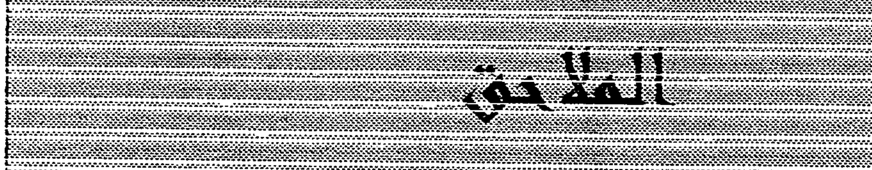
157- Sadia Touval: "The Somali Republic", Current History, Vol. 46, No. 271, March 1964, PP: 156-162.

158- S. M. Makinda: "Conflict and Accommodation in the Horn of Africa: Kenya's Role in the Somali-Ethiopian Dispute", Australian Outlook, Australia, 37, 1, 1983, PP: 34-39.

159- V. S. Sheth: "O.A.U. and the Etiopian-Somali Boundary Problem", Africa Quarterly, India, 30, 1, 1990, PP: 27-33.

160- W. A. E. Skurnik: "Continuing Problems in Africa's Horn", Current History, Vol. 82, No. 482, March 1983, PP: 120-123, 137.

161- Walter Bowring: "Great Britain, The United States and the Disposition of Italian East Africa", The Journal of Imperial and Commonwealth History, Vol. xx, No. 1, 1992, PP: 88-107.



الملاحق

(أ) ملحق المعاهدات

* أ- معاهدات بين بريطانيا والقبائل الصومالية ١٨٨٤-١٨٨٥م

IES between Britain and Somali Tribes, 1884–85.

'e, the undersigned Elders of [clan inserted here], are desirous of entering into ement with the British Government for the maintenance of our independence, eservation of order and other good and sufficient reasons.

ow it is hereby agreed and covenanted as follows:—

Article I.

he [clan inserted here] do hereby declare that they are pledged and bound to cede, sell, mortgage or otherwise give for occupation, save to the British nment, any portion of the territory presently inhabited by them or being under control.

Article II.

ll vessels under the British flag shall have free permission to trade at all ports laces within the territories of the [clan inserted here].

Article III.

All British subjects, residing in, or visiting, the territories of the [clan inserted] shall enjoy perfect safety and protection and shall be entitled to travel all over aid limits under the safe conduct of the Elders of the [clan].

Article IV.

The traffic in slaves throughout the territories of the [clan inserted here] shall for ever, and the Commander of any of Her Majesty's vessels, or any other sh Officer duly authorised, shall have the power of requiring the surrender of slave and of supporting the demand by force of arms by land and sea.

Article V.

The British Government shall have the power to appoint an agent or agents to e in the territories of the [clan inserted here], and every such agent shall be ed with respect and consideration and be entitled to have for his protection such d as the British Government deem sufficient.

The above-written treaty shall come into force and have effect from the date of ng this agreement.

In token of the conclusion of this lawful and honourable bond [names of elders ted here],

and

e of Assistant Political Resident inserted here together with witnesses] and

* من كتاب: The Somali peninsula, p: 99

successors, and the latter on behalf of the British Government, do each and all in the presence of witnesses affix their signatures, marks, or seals at [place inserted here] on the [date inserted here].

٢ـ معاهدة إضافية عامة ، ١٨٨٦م (بين بريطانيا والعشائر الصومالية) *

SUPPLEMENTARY GENERAL TREATY, 1886. [*Between Britain and Somali clans.*]

[*Clan inserted here.*]

The British Government and the Elders of [clan inserted here] who have signed this agreement being desirous of maintaining and strengthening the relations of peace and friendship existing between them:

The British Government have named and appointed Major Frederick Mercer Hunter, C.S.I., Political Agent for the Somali Coast, to conclude a treaty for this purpose.

The said Major Frederick Mercer Hunter and the said Elders of the Habr Gerhajis have agreed upon and concluded the following articles:—

Article I.

The British Government, in compliance with the wish of the undersigned Elders of [clan inserted here] hereby undertake to extend to them and to the territories under their authority and jurisdiction the gracious favour and protection of Her Majesty the Queen-Empress.

Article II.

The said Elders of [clan inserted here] agree and promise to refrain from entering into any correspondence, agreement or treaty with any foreign nation, or power, except with the knowledge and sanction of Her Majesty's Government

Article III.

This treaty shall come into operation upon the first day of February one thousand eight hundred and eighty-six.

(Signed) F. M. HUNTER, *Major,*
Political Agent, Somali Coast.

[The names of Elders inserted here.]

---

* من كتاب: The Somali peninsula, p: 100

٣- إتفاقية بين بريطانيا وإثيوبيا *
أديس أبابا ١٤ مايو ١٨٩٧م

*TREATY between Great Britain and Ethiopia (Frontiers of British Protectorate on Somali Coast). Signed by the Emperor Menelek II, and by Her Majesty's Envoy, at Adis Abbaba, 14th May, 1897.**

[*Ratified by the Queen, 28th July, 1897.*]

[English version.]

HER Majesty Victoria, by the grace of God, Queen of Great Britain and Ireland Empress of India, and His Majesty Menelek II, by the grace of God, King of Kings of Ethiopia, being desirous of strengthening and rendering more effective and profitable the ancient friendship which has existed between their respective kingdoms;

Her Majesty Queen Victoria having appointed as her Special Envoy and Representative to His Majesty the Emperor Menelek II, James Rennell Rodd, Esq., Companion of the Most Distinguished Order of St. Michael and St. George, whose full powers have been found in due and proper form, and His Majesty the Emperor Menelek, negotiating in his own name as King of Kings of Ethiopia, they have agreed upon and do conclude the following Articles, which shall be binding on themselves, their heirs, and successors:—

Art. I.—*Freedom of Intercourse.*

Art. II.—The frontiers of the British Protectorate on the Somali Coast recognized by the Emperor Menelek shall be determined subsequently by exchange of notes between James Rennell Rodd, Esq., as Representative of Her Majesty the Queen, and Ras Maconen, as Representative of His Majesty the Emperor Menelek, at Harrar.† These notes shall be annexed to the present Treaty, of which they will form an integral part, so soon as they have received the approval of the High Contracting Parties, pending which the *status quo* shall be maintained.

Art. III.—*Caravan Route between Zeyla and Harrar to remain open.*

Art. IV.—*Most-favoured nation Treatment. Ethiopian State material to pass through port of Zeyla free of duty.*

Art. V.—*Transit of Arms, &c.*

Art. VI.—His Majesty the Emperor Menelek II, King of Kings of Ethiopia, engages himself towards the Government of Her Britannic Majesty to do all in his power to prevent the passage through his dominions of arms and ammunition to the Mahdists, whom he declares to be the enemies of his Empire.

The present Treaty shall come into force as soon as its ratification by Her Britannic Majesty shall have been notified to the Emperor of Ethiopia,‡ but it is understood that the prescriptions of Art. VI shall be put into force from the date of its signature.

In faith of which His Majesty Menelek II, King of Kings of Ethiopia, in his own name, and James Rennell Rodd, Esq., on behalf of Her Majesty Victoria, Queen of Great Britain and Ireland, Empress of India, have signed the present Treaty, in

---

* Hertslet, E. *The Map of Africa by Treaty*, pp. 423–29.

† See Annex 3.

‡ The ratification was notified to the Emperor Menelek on 30th August, 1897.

---

* من كتاب: The Somali peninsula, p: 112-115

duplicate, written in the English and Amharic languages identically, both texts being considered as official, and have thereto affixed their seals.

Done at Adis Abbaba, the 14th day of May, 1897.

(L.S.) JAMES RENNELL RODD.
(Seal of His Majesty the Emperor Menelek II.)

Annexes to Treaty signed at Adis Abbaba on the 14th May, 1897, by His Majesty the Emperor Menelek, and by Mr. James Rennell Rodd.

Annexe 1.

Mr. Rodd to the Emperor Menelek.

Adis Abbaba, 14th May, 1897.

Your Majesty,

WITH reference to Art. II of the Treaty which we are to sign to-day, I am instructed by my Government, in the event of a possible occupation by Ethiopia of territories inhabitated by tribes who have formerly accepted and enjoyed British protection in the districts excluded from the limits of the British Protectorate on the Somali Coast, as recognized by your Majesty, to bring to your knowledge the desire of Her Majesty the Queen to receive from your Majesty an assurance that it will be your special care that these tribes receive equitable treatment, and are thus no losers by this transfer of suzerainty.

In expressing the hope that your Majesty will enable me to give this assurance, I have, &c.

RENNELL RODD.

The Emperor Menelek to Mr. Rodd.

(Translation.)

The Conquering Lion of the Tribe of Judah, Menelek II, by the grace of God, King of Kings of Ethiopia, to Mr. Rennell Rodd, Envoy of the Kingdom of England.

Peace be unto you.

YOUR letter, written in Genbot 1899, respecting the Somalis, has reached me. With regard to the question you have put to me, I give you the assurance that the Somalis who may by boundary arrangements become subjects of Ethiopia shall be well treated and have orderly government.

Written at Adis Abbaba, the 6th Genbot, 1889 (14th May, 1897.)

(Seal of His Majesty the Emperor Menelek II.)

Annex 2.

The Emperor Menelek to Mr. Rodd.

(Translation.)

From Menelek II, by the grace of God, King of Kings of Ethiopia, Conquering Lion of the tribe of Judah.

May this reach James Rennell Rodd.

Peace be unto you.

WITH reference to the Treaty which we have written in the Amharic and English languages at Adis Abbaba, as I have no interpreter with me who understands the

English language well enough to compare the English and Amharic versions, if by any possibility in the future there should ever be found any misunderstanding between the Amharic and English versions in any of the Articles of this Treaty, let this translation, which is written in the French language, and which I enclose in this letter, be the witness between us, and if you accept this proposal, send me word of your acceptance by letter.

Dated 7th Genbot, 1899 (14th May, 1897).

(Seal of His Majesty the Emperor Menelek II.)

Mr. Rodd to the Emperor Menelek.

Adis Abbaba, 14th May, 1897.

Your Majesty,

I HAVE the honour to acknowledge the receipt of your Majesty's letter inclosing the French translation of the Treaty which we are to sign this day in English and Amharic, and I agree, on behalf of my Government, to the proposal of your Majesty, that, in case a divergency of opinion should arise hereafter as to the correct interpretation to be given either to the English or Amharic text, the French translation, which has been agreed to on both sides as adequate, should be accepted as furnishing a solution of the matter under dispute.

In recording this assurance, I have, &c.

RENNELL RODD.

Annex 3.

Mr. Rodd to Ras Makunan.

Harrar, 4th June, 1897 (28 Genbot, 1889).

Peace be unto you.

AFTER friendly discussion with your Excellency, I have understood that His Majesty the Emperor of Ethiopia will recognize as frontier of the British Protectorate on the Somali Coast the line which, starting from the sea at the point fixed in the Agreement between Great Britain and France on the 9th February, 1888, opposite the wells of Hadou, follows the caravan-road, described in that Agreement, through Abbassouen till it reaches the hill of Somadou. From this point on the road the line is traced by the Saw mountains and the hill of Egu to Moga Medir; from Moga Medir it is traced by Eylinta Kaddo to Arran Arrhe, near the intersection of latitude 44° east of Greenwich with longitude 9° north. From this point a straight line is drawn to the intersection of 47° east of Greenwich with 8° north. From here the line will follow the frontier laid down in the Anglo-Italian Protocol of the 5th May, 1894, until it reaches the sea.

The tribes occupying either side of the line shall have the right to use the grazing grounds on the other side, but during their migrations it is understood that they shall be subject to the jurisdiction of the territorial authority. Free access to the nearest wells is equally reserved to the tribes occupying either side of the line.

This understanding, in accordance with Art. II of the Treaty signed on the 14th May, 1897 (7th Genbot, 1889), by His Majesty the Emperor Menelek and Mr. Rennell Rodd, at Adis Abbaba, must be approved by the two High Contracting Parties.

I have, &c.

RENNELL RODD.

Ras Makunan to Mr. Rodd.

(Translation.)

Sent from Ras Makunan, Governor of Harrar and its dependencies:

May this reach the Honourable Mr. Rennell Rodd, Envoy of the British Kingdom.

I INFORM you to-day that, after long friendly discussion, the boundary of the British Somali Protectorate upon which we have agreed is as follows:—

Starting from the sea-shore opposite the wells of Hadou (as on which the French and the English Governments agreed in February 1888), it follows the caravan-road by Abbassouen till Mount Somadou; from Mount Somadou to Mount Saw; from Mount Saw to Mount Egu; from Mount Egu to Moga Medir; starting from Moga Medir, it goes in a direct line to Eylinta Kaddo and Arran Arrhe on 44° east of Greenwich and 9° north, and again in a direct line until 47° east and 8° north. After this the boundary follows the line on which the English and Italians agreed on the 5th May, 1894, until the sea.

The subjects of both the Contracting Parties are at liberty to cross their frontiers and graze their cattle, but these people, in every place where they go, must obey the Governor of the country in which they are, and the wells which are in the neighbourhood shall remain open for the two parties.

These two letters on which we have agreed, according to Art. II of the Treaty of His Majesty the Emperor of Ethiopia and Mr. Rennell Rodd of the 7th Genbot, 1889 (14th May, 1897), the two Sovereigns having seen them, if they approve them, shall be sealed again (ratified).

Written at Harrar, the 28th Genbot, 1889 (4th June, 1897).

RAS MAKUNAN.

٤- إتفاقية بين إيطاليا وإثيوبيا

أديس أبابا ١٦ مايو ١٩٠٨م

*CONVENTION between Italy and Ethiopia for the settlement of the Frontier between the Italian Possessions of Somalia and the Provinces of the Ethiopian Empire. Signed at Adis Ababa, 16th May, 1908.**

(Translation.)

His Majesty King Victor Emmanuel III of Italy, in his own name and in the name of his successors, by means of his Representative in Addis Ababa, Cavaliere Giuseppe Colli di Felizzanno, Captain of cavalry, and His Majesty Menelek II, King of Kings of Ethiopia, in his own name and that of his successors, desiring to settle definitively the frontier between the Italian possessions of Somalia and the provinces of the Ethiopian Empire, have determined to sign the following Convention:—

Art. I.—The line of frontier between the Italian possessions of Somalia and the provinces of the Ethiopian Empire starts from Dolo, at the confluence of the Daua and the Ganale, proceeds eastwards by the sources of the Maidaba, and continues as far as the Uebi Scebeli, following the territorial boundaries between the tribe of Rahanuin, which remains dependent on Italy, and all the tribes to its north, which remain dependent on Abyssinia.

* Hertslet, E. *The Map of Africa by Treaty*, p. 1223.

Art. II.—The frontier on the Uebi Scebeli shall be the point where the boundary between the territory of the Baddi-Addi tribe, which remains dependent on Italy, and the territory of the tribes above the Baddi-Addi, which remain dependent on Abyssinia, touches the river.

Art. III.—The tribes on the left of the Juba, that of Rahanuin, and those on the Uebi Scebeli below the frontier point shall be dependent on Italy. The tribes of Digodia, of Afgab, of Djedjedi, and all the others to north of the frontier-line shall be dependent on Abyssinia.

Art. IV.—From the Uebi Scebeli the frontier proceeds in a north-easterly direction, following the line accepted by the Italian Government in 1897; all the territory belonging to the tribes towards the coast shall remain dependent on Italy; all the territory of Ogaden, and all that of the tribes towards the Ogaden, shall remain dependent on Abyssinia.

Art. V.—The two Governments undertake to delimit on the spot, and as soon as possible, the actual line of the frontier as above-mentioned.

Art. VI.—The two Governments formally undertake not to exercise any interference beyond the frontier-line, and not to allow the tribes dependent on them to cross the frontier in order to commit acts of violence to the detriment of the tribes on the other side of the line; but, should questions or incidents arise between or on account of the limitrophe tribes, the two Governments shall settle them by common accord.

Art. VII.—The two Governments mutually undertake to take no action and to allow their dependents to take no action which may give rise to questions or incidents, or disturb the tranquillity of the frontier tribes.

Art VIII.—The present Convention shall, as regards Italy, be submitted to the approval of the Parliament and ratified by His Majesty the King.

Done in duplicate and in identical terms in the two languages, Italian and Amharic.

One copy remains in the hands of the Italian Government, and the other in the hands of the Ethiopian Government.

Given in the city of Adis Ababa, the 16th day of the month of May, of the year 1908.

GIUSEPPE COLLI DI FELIZZANO.
(Seal of Menelek.)

Additional Act.

His Majesty Victor Emmanuel, King of Italy, by means of his Representative in Addis Ababa, Cavaliere Giuseppe Colli di Felizzano, Captain of cavalry, and His Majesty Menelek II, King of Kings of Ethiopia, have agreed on the following additional Act to the Convention of the 16th May, 1908, for the delimitation of the frontier between the Italian possessions in Somalia and the provinces of the Ethiopian Empire:—

SINGLE ARTICLE.

The Government of His Majesty the King of Italy shall, after approval has been given by the Italian Parliament, and ratification by His Majesty the King, of the present Additional Act, put at the disposition of His Majesty Menelek II, King of Kings of Ethiopia, the sum of 3,000,000 Italian lire.

The present Additional Act has been written in duplicate in each of the two ɪnguages, Italian and Amharic.

Given in the city of Addis Ababa, the 16th day of the month of May, of the year ɔ08.

GIUSEPPE COLLI DI FELIZZANO.
(Seal of Menelek.)

The Somali peninsula: نقلا عن
P: 115 – 117

٥- المعاهدة الأنجلو-الإثيوبية في ٣١ يناير ١٩٤٢م

من كتاب: Margery Perham: The Government of Ethiopia p: 464

THE ANGLO-ETHIOPIAN AGREEMENT OF 31st JANUARY 1942

AGREEMENT AND MILITARY CONVENTION BETWEEN THE UNITED KINGDOM AND ETHIOPIA

[Ethiopia No. 1. Cmd. 6334, 1942]

Addis Ababa, 31st of January 1942

AGREEMENT BETWEEN HIS MAJESTY'S GOVERNMENT IN THE UNITED KINGDOM AND THE EMPEROR OF ETHIOPIA

Whereas His Majesty the Emperor of Ethiopia, Conquering Lion of the Tribe of Judah, Elect of God (hereinafter referred to as His Majesty the Emperor), wishes to put on record His gratitude and that of His people for the overwhelming and generous aid He has received from the Forces of His Majesty The King of Great Britain, Ireland and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India (hereinafter referred to as His Majesty The King), which has enabled Him and His people to recover their national territory; and

Whereas His Majesty the Emperor, true to His coronation pledges not to surrender His sovereignty or the independence of His people, but conscious of the needs of His country, has intimated to the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland (hereinafter referred to as the Government of the United Kingdom) that He is eager to receive advice and financial assistance in the difficult task of reconstruction and reform; and

Whereas the Government of the United Kingdom recognize that

Ethiopia is now a free and independent State and His Majesty the Emperor, Hailé Sellassié I, is its lawful Ruler, and, the reconquest of Ethiopia being now complete, wish to help His Majesty the Emperor to re-establish His Government and to assist in providing for the immediate needs of the country:

Now, therefore, His Majesty the Emperor of Ethiopia in person, and Major-General Sir Philip Euen Mitchell, Knight Commander of the Most Distinguished Order of Saint Michael and Saint George, upon whom has been conferred the decoration of the Military Cross, Chief Political Officer, on the Staff of the General Officer Commanding-in-Chief, East Africa, being duly authorized for this purpose by the Government of the United Kingdom,

Have agreed as follows:

ARTICLE 1

Diplomatic relations between the United Kingdom and Ethiopia shall be re-established and conducted through a British Minister Plenipotentiary accredited to His Majesty the Emperor and an Ethiopian Minister Plenipotentiary accredited to His Majesty The King, who shall be appointed as soon as possible after the entry into force of this Agreement. His Majesty the Emperor agrees that the Diplomatic Representative of His Majesty The King shall take precedence over any other foreign Representative accredited to His Imperial Majesty.

ARTICLE 2

(*a*) His Majesty the Emperor having requested the Government of the United Kingdom to assist him in obtaining the services of British subjects (i) as advisers to himself and his administration; (ii) as Commissioner of Police, Police officers and inspectors; and (iii) as judges and magistrates, the Government of the United Kingdom will use their best endeavours to assist His Majesty the Emperor in this matter. The number of such British subjects, their salaries, privileges, duties and powers, and the appointments they are to fill, shall be the subject of separate agreements between the Contracting Parties.

(*b*) His Majesty the Emperor agrees not to appoint advisers additional to those referred to in paragraph (*a*) above except after consultation with the Government of the United Kingdom.

ARTICLE 3

Subject to the provisions of the Military Convention concluded this day, and of Article 7 of this Agreement, the jurisdiction and administration exercised by British military tribunals and authorities shall terminate as soon as they can be replaced by effective Ethiopian civilian administration and jurisdiction, which His Majesty the Emperor will set up as soon as possible. Nevertheless, British military tribunals shall finish any cases then pending before them. The Ethiopian authorities will recognize and, where necessary, enforce decisions previously given by British military tribunals.

ARTICLE 4

(*a*) His Majesty the Emperor, having intimated to the Government of the United Kingdom that he will require financial aid in order to re-establish his administration, the Government of the United Kingdom will grant to His Majesty the sum of Pounds Sterling one million five hundred thousand during the first year and Pounds Sterling one million during the second year of the currency of this Agreement. If this Agreement remains in force for a third year, the Government of the United Kingdom agree to pay to His Majesty the Emperor the sum of Pounds Sterling five hundred thousand in respect of such third year, and if for a fourth year, then the sum of Pounds Sterling two hundred and fifty thousand shall be paid in respect of that year. Payments will be made in quarterly instalments in advance.

(*b*) His Majesty the Emperor agrees for his part that this grant shall absolve the Government of the United Kingdom from any payments in respect of the use of immovable property of the Ethiopian State which may be required by the British forces in Ethiopia during the war.

(*c*) His Majesty the Emperor agrees that there shall be the closest co-operation between the Ethiopian authorities and his British Advisers, to be appointed in accordance with Article 2 (*a*), regarding public expenditure.

(*d*) In order to facilitate the absorption into Ethiopian economy of the funds to be provided under paragraph (*a*) above, and to promote the early resumption of trade between Ethiopia and the surrounding territories, His Majesty the Emperor agrees that in all matters relating to currency in Ethiopia the Government of the United Kingdom shall be consulted and that arrangements concerning it shall be made only with the concurrence of that Government.

ARTICLE 5

(*a*) Jurisdiction over foreigners shall be exercised by the Ethiopian Courts constituted according to the draft Statute attached hereto as an Annex, which His Majesty the Emperor will promulgate forthwith and will maintain in force during the continuance of this Agreement, except in so far as it may require amendment in any manner agreed upon by the parties to this Agreement.

(*b*) Any foreigner who is a party to any proceedings, civil or criminal, within the jurisdiction of a Regional, Communal or Provincial Court, may elect to have the case transferred without additional fee or charge to the High Court for trial. Provisions to this effect shall be included in the Rules of Court.

(*c*) In the hearing by the High Court of any matter to which a foreigner is a party at least one of the British Judges mentioned in Article 2 (*a*) shall sit as a member of the Court.

(*d*) His Majesty the Emperor agrees to direct that foreigners shall be incarcerated only in prisons approved for the purpose by the Commissioner of Police appointed in accordance with Article 2 (*a*).

ARTICLE 6

(*a*) His Majesty the Emperor agrees to enact laws against trading with the enemy in terms proposed to him by the Government of the United Kingdom.

(*b*) His Majesty the Emperor accepts full responsibility for seeing that private enemy property is dealt with in accordance with international law. His Majesty agrees to consult with the British Diplomatic Representative as to the measures to be taken to this end.

ARTICLE 7

His Majesty the Emperor agrees:

(*a*) That all prisoners of war shall be handed over to the custody of the British Military Authorities, who will evacuate them from Ethiopia as soon as possible, and

(*b*) That he will enact such legislation as may be required to enable the General Officer Commanding-in-Chief the British forces in East Africa and officers acting under his authority to exercise such temporary local powers as may be necessary for the administration, control and evacuation of Italian civilians in Ethiopia.

ARTICLE 8

The Government of the United Kingdom will use their best endeavours:

(a) To secure the return of Ethiopians in Italian hands, and

(b) To secure the return of artistic works, religious property and the like removed to Italy and belonging to His Majesty the Emperor, the Ethiopian State, or local or religious bodies.

ARTICLE 9

In areas in which the General Officer Commanding-in-Chief the British forces in East Africa may find it necessary to conduct military operations against the common enemy in future, His Majesty the Emperor will, at the request of the said General Officer Commanding-in-Chief, declare a state of emergency and will confer on the General Officer Commanding-in-Chief the powers resulting from such declaration. Any legislation necessary to secure these powers will be promulgated by His Majesty the Emperor. The Ethiopian Government and local authorities will give such aid and concurrence to the General Officer Commanding-in-Chief as may be needed.

ARTICLE 10

His Majesty the Emperor agrees not to conduct any external military operation which, in the opinion of the General Officer Commanding-in-Chief the British forces in East Africa is contrary to the joint interests of Ethiopia and the United Kingdom.

ARTICLE 11

(a) His Majesty the Emperor will accord freedom of passage to, in and over Ethiopia to duly registered British civil aircraft, provided that such regulations governing air navigation as may be in force in Ethiopia are observed.

(b) His Majesty the Emperor will permit a British Air Transport organization or organizations, to be designated by the Government of the United Kingdom, to operate regular Air Services to, in and over Ethiopia for the carriage of passengers, mails and freight. For this purpose the said organizations shall be permitted to use such aerodromes, ground equipment and facilities as are available, and to provide such other aerodromes, ground equipment and facilities as may be necessary.

(c) His Majesty the Emperor will not permit foreign aircraft other than British to fly to, in or over Ethiopia without the concurrence of the Government of the United Kingdom.

ARTICLE 12

The present Agreement shall enter in force as from this day's date. It shall remain in force until replaced by a Treaty for which His Majesty the Emperor may wish to make proposals. If it is not so replaced within two years from this date, it may thereafter be terminated at any time by either Party giving three months' notice to the other to this effect.

In witness whereof the undersigned have signed the present Agreement and affixed thereto their seals.

Done this thirty-first day of January 1942 in the English and Amharic languages, both of which shall be equally authoritative except in case of doubt, when the English text shall prevail.

(L.S.) HAILÉ SELLASSIÉ I (L.S.) P. E. MITCHELL

ANNEX

DRAFT ADMINISTRATION OF JUSTICE PROCLAMATION

Part I.—*Preliminary*

1. This Proclamation may be cited as the Administration of Justice Proclamation.

2. The following Courts shall be established in Our Empire and shall be constituted in the manner hereinafter described and shall exercise the powers conferred on them by this Proclamation over all persons in Ethiopia:

(a) The Supreme Imperial Court.
(b) The High Court.
(c) The Provincial Courts.
(d) Regional and Communal Courts.

Part II.—*The Supreme Imperial Court*

3. The Supreme Imperial Court shall comprise the Afa Negus as President, together with two judges of the High Court, who shall be nominated by the President of the High Court for the hearing of any appeal from the High Court. No judge shall be nominated by the President of the High Court to hear any appeal in any case upon which he adjudicated as a member of the High Court. When in any matter the members of the Supreme Imperial Court are not unanimous, the opinion of the majority shall prevail.

Part III.—*The High Court*

4. The High Court of Ethiopia shall comprise such number of judges as We may from time to time think necessary, of whom one shall be designated the President. The High Court shall contain such number of judges of British nationality as We shall consider to be desirable.

5. No person shall be appointed by Us to the office of Judge of Our High Court unless he is a regularly qualified legal practitioner or is certified to Us by Our Minister of Justice to be qualified for such office, by reason of long judicial experience or sound knowledge of law.

6. We may also appoint from time to time fit persons as additional judges of the High Court for the trial of particular cases or for a specified period or while holding any specified office.

7. The High Court shall have full criminal and civil jurisdiction in Ethiopia according to law.

8. The High Court shall be deemed to be fully constituted for the hearing of any matter when it comprises three judges, and where in any matter the members of the Court are not unanimous, the opinion of the majority shall prevail.

9. The High Court may sit at any place within Our Empire as may be convenient for the dispatch of business.

10. An appeal shall lie to the Supreme Imperial Court from any decision of the High Court when acting as a court of first instance, in the manner laid down in Rules of Court.

11. No sentence of death shall be carried into execution unless confirmed by Us.

Part IV.—*Provincial Courts*

12. In each of the Provinces of Our Empire there shall be established a Provincial Court, which shall comprise such number of provincial

judges appointed by Us as We may from time to time think necessary. One judge of each Provincial Court shall be designated the President.

13. We may also appoint from time to time fit persons as additional provincial judges for the trial of particular cases or for a specified period or while holding any specified office.

14. A Provincial Court shall be deemed to be fully constituted for the hearing of any matter when it comprises three members and where in regard to any matter the members of the Court are not unanimous, the opinion of the majority shall prevail.

15. A Provincial Court may sit at any place within the Province for which it is constituted as may be convenient for the dispatch of business.

16. (1) The jurisdiction of a Provincial Court in its original jurisdiction shall be limited:

(*a*) In criminal matters to:

(i) imprisonment not exceeding 5 years.
(ii) fine not exceeding 2,000 M.T. dollars.
(iii) corporal punishment not exceeding 20 lashes, and shall extend to any combination of the above punishments.

(*b*) In civil matters, to cases, the subject matter of which does not exceed 2,000 M.T. dollars.

(2) A Provincial Court shall have such jurisdiction to hear appeals from Courts established under Article 18 of the Proclamation as may be prescribed by the warrant of any such court and any decision of a Provincial Court on appeal shall be final.

17. An appeal shall lie from any Provincial Court as a Court of First Instance to the High Court in the manner laid down by Rules of Court and any decision of the High Court on such appeal shall be final.

Part V.—*Regional and Communal Courts*

18. Notwithstanding the jurisdiction of the High Court and the Provincial Courts it shall be lawful for Us to establish by warrant under Our hand other courts of criminal and civil jurisdiction which shall be subordinate to the Provincial Courts. Such warrant shall define the Constitution of the Court, the area within which the court exercises jurisdiction, the law to be administered and shall impose such limitations upon the jurisdiction and powers of the court as may appear necessary. Appeals shall lie from courts established under this article to such court or courts as may be specified in the warrant establishing a Court.

Part VI.—*Assessors*

19. Any Court constituted under this Proclamation may, if it sees fit, sit with two or more suitable persons in the capacity of Assessors. Assessors shall be entitled to put any relevant question to any witness and, at the conclusion of the case, shall give their opinions on the facts in issue, but the Court shall not be bound by the opinions of the Assessors.

Part VII.—*Rules of Court*

20. Rules of Court may be made, with the approval of Our Minister of Justice, by the Afa Negus in respect of the Supreme Imperial Court and by the President of the High Court in respect of any other Courts established by this Proclamation for the purposes of:

(*a*) Regulating the administration of the Court, and the institution, conduct and hearing of proceedings therein.
(*b*) Regulating the admission, conduct and discipline of legal practitioners.
(*c*) Regulating the selection and duties of assessors.
(*d*) Regulating the committal of criminal cases from lower courts to higher courts.
(*e*) Regulating the imposition and recovery of fines, the award of imprisonment in default of payment and the procedure relating to execution and attachment.
(*f*) Prescribing forms.
(*g*) Fixing fees.
(*h*) Regulating the general administration of justice.

Part VIII.—*General*

21. For the better examination of laws submitted to Us for enactment there is hereby established a Consultative Committee for legislation, which shall comprise Our Judicial Adviser, the President of the High Court, and three persons having recognized legal qualifications or being qualified by reason of long judicial experience and sound knowledge of law to be especially appointed by Us. The duty of such Committee shall be to draft laws upon Our directions or to review the draft of any proposed law. No law shall be submitted to Us for enactment unless it is accompanied by a certificate signed by a majority of the members of the said Committee certifying that the law to which the certificate relates

is not repugnant to natural justice and humanity and is a fit and proper law to be applied without discrimination to Ethiopians and foreigners alike.

22. When any law has been enacted by Us it shall be published in the *Official Gazette* of Ethiopia in the Amharic and English languages, and shall come into force from the date of publication in the *Gazette* or from any other date which may be specified in the law.

23. Nothing contained in this Proclamation shall prevent the hearing and settlement of minor disputes in any manner traditionally recognized by Ethiopian law until such time as regular courts can be established for the hearing of such disputes by judges duly appointed by Us on the recommendation of Our Minister of Justice.

24. It is hereby declared that no court shall give effect to any existing law which is contrary to natural justice or humanity, or which makes any harsh or inequitable differentiation between Our subjects and foreigners.

٦- المعاهدة الإنجلو-إثيوبية في ١٩ ديسمبر ١٩٤٤م
مرتكب: The Somali peninsula, p: 474

THE ANGLO-ETHIOPIAN AGREEMENT OF 19th DECEMBER 1944

AGREEMENT BETWEEN HIS MAJESTY IN RESPECT OF THE UNITED KINGDOM AND HIS IMPERIAL MAJESTY THE EMPEROR OF ETHIOPIA

[Ethiopia No. 1. Cmd. 6584, 1945]

Addis Ababa, 19th December 1944

His Majesty the King of Great Britain, Ireland and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India (hereinafter referred to as His Majesty the King), and His Imperial Majesty The Emperor of Ethiopia, Conquering Lion of the Tribe of Judah, Elect of God (hereinafter referred to as His Imperial Majesty the Emperor),

Whereas, on the 31st January 1942, an Agreement and a Military Convention were signed at Addis Ababa between His Majesty the Emperor and the Government of His Majesty the King in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, with the provision that they should remain in force until replaced by a treaty for which His Imperial Majesty the Emperor might wish to make proposals;

Considering that circumstances have changed since the said Agreement and Convention were concluded, but that while the war continues it is not opportune to negotiate a permanent treaty;

Desiring, as members of the United Nations, to render mutual assistance to the cause of the United Nations and to conclude a new temporary Agreement for the regulation of their mutual relations:

Have accordingly appointed as their plenipotentiaries:

His Imperial Majesty The Emperor:

His Excellency Bitweddad Makonnen Endalkachau, The Prime Minister;

His Majesty The King: For the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:

The Right Honourable Earl De La Warr, a Member of the Privy Council;

who, having exchanged their full powers, found to be in due and proper form, have agreed as follows:

ARTICLE 1

The Agreement and the Military Convention concluded on the 31st January 1942, are superseded by the present Agreement.

ARTICLE 2

Diplomatic relations between the High Contracting Parties shall be conducted through an Ethiopian Minister Plenipotentiary in London accredited to His Majesty the King and a British Minister Plenipotentiary in Addis Ababa accredited to His Imperial Majesty the Emperor.

ARTICLE 3

1. The Imperial Ethiopian Government will retain or appoint British or other foreign persons of experience and special qualifications to be advisers or officers of their administration and judges as they find necessary.

2. The Government of the United Kingdom will assist The Imperial Ethiopian Government in finding suitable persons of British nationality whom they may desire to appoint.

ARTICLE 4

1. Jurisdiction over British subjects, British Protected Persons and British Companies shall be exercised by the Ethiopian Courts constituted according to the Statute for the Administration of Justice issued by His Imperial Majesty the Emperor in 1942 and the Rules of Court issued in 1943, provided (*a*) that in Article 4 of Section III of the Statute there

shall be substituted for 'judges of British nationality' the words 'judges of proven judicial experience in other lands', and (*b*) that, in the hearing by the High Court of any matter, all persons shall have the right to demand that one of the judges sitting shall have had judicial experience in other lands.

2. British subjects and British Protected Persons shall be incarcerated only in prisons which are approved by an officer who has had experience in modern prison administration.

ARTICLE 5

1. The Government of the United Kingdom will (*a*) relinquish the control and management of the section of the Franco-Ethiopian Railway which lies in Ethiopian territory within three months of receiving from the Imperial Ethiopian Government a formal assurance that satisfactory arrangements have been made for its continued efficient operation, and (*b*) transfer the control and management of the section of the Railway referred to in (*a*) above to the organization specified in the formal assurance.

2. The Imperial Ethiopian Government recognize that the maintenance of the Railway in efficient operation is an essential part of the war effort, and also agree that any traffic for which priority is in future requested by the Middle East Supply Centre or by the British Military Authorities will receive that priority.

3. The Imperial Ethiopian Government, in making arrangements for the operation and management of the Railway, undertake that these arrangements will not be such as to prejudice the legal rights of the Franco-Ethiopian Railway Company.

4. The Government of the United Kingdom will also, before the conclusion of the period specified in paragraph 1 above, withdraw from the cantonment of Diredawa and the area north-west of the Railway formerly included in the area defined in paragraph 1 of the Schedule to the Anglo-Ethiopian Military Convention, 1942.

ARTICLE 6

1. The Government of the United Kingdom will make available to the Imperial Ethiopian Government a military mission which shall be a unit of the military forces of His Majesty the King under the command of the Head of the Mission. It shall be called 'The British Military Mission to Ethiopia'.

2. The status and privileges of the members of the military mission will be governed by the terms of the annexure to the present Article.

3. The Head of the Mission shall be responsible to the Minister of War of the Imperial Ethiopian Government for the organization, training and administration of the Ethiopian Army.

4. The policy governing such organization, training and administration shall be laid down by the Minister of War of the Imperial Ethiopian Government in consultation with the Head of the Mission. The Minister shall have the right to satisfy himself that the policy so laid down is being executed.

5. The Minister of War of the Imperial Ethiopian Government and the Head of the British Military Mission to Ethiopia shall agree as to the general disposition and movement of the members of the mission, as well as the strength of the mission.

6. The British Military Mission shall be withdrawn during the currency of this agreement if, after consultation between the High Contracting Parties, either of them so desires and gives notice to the other to this effect. If any such notice is given the Mission shall be withdrawn three months after the date of receipt of notice.

ARTICLE 7

In order as an Ally to contribute to the effective prosecution of the war, and without prejudice to their underlying sovereignty, the Imperial Ethiopian Government hereby agree that, for the duration of this Agreement, the territories designated as the Reserved Area and the Ogaden, as set forth in the attached schedule, shall be under British Military Administration.

ARTICLE 8

[Deals with Ethiopian Government title to installations under Military Agreement.]

ARTICLE 9

[Deals with:
1. Mutual freedom of air passage.
2. Permission for British Air Transport organization to operate services to and over Ethiopia and the provision and use of facilities for landing, etc.
3. These terms to be governed by future international agreements.
4. Facilities in Ethiopia for British and allied Air Forces.]

ARTICLE 10

[Deals with collaboration with regard to enemy aliens.]

T·

-X50-

ARTICLE 11

[Deals with apprehension of deserters.]

ARTICLE 12

The present Agreement shall enter into force as from to-day's date.

ARTICLE 13

The present Agreement shall remain in force until replaced by a treaty between the two High Contracting Parties; provided, however, that, at any time after the expiry of two years from the coming into force of this Agreement, either of the High Contracting Parties may give notice to the other of his desire to terminate it. If such notice is given the Agreement shall terminate three months after the date on which this notice is given.

In witness whereof the undersigned have subscribed their signatures to the present Agreement and thereunto affixed their seals.

Done at Addis Ababa, this nineteenth day of December 1944, in duplicate in the English and Amharic languages, both of which shall be equally authoritative, except in case of doubt when the English text shall prevail.

(L.S.) DE LA WARR
(L.S.) MAKONNEN ENDALKACHAU

٧- بروتوكول ٢٤ يوليو ١٩٤٨ :

فى ٢٤ يوليو ١٩٤٨ ، توصلت اللجنه الانجليزية الاثيوبيه المختلطه لتحديد الاوضاع فى الجلاء التمهيدى البريطانى من الاوغادين والمناطق المحجوزة الى خط مؤقت للانسحاب بعد اجتماع ومناقشه التفاصيل الادارية للانسحاب .(١)

وهذا الخط المؤقت الذى على ضوئه يتم الجلاء اتفق عليه طبقا للخطابات المتبادلة بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٤٨ ، و ٨ يوليو ١٩٤٨ بين وزير خارجيه الحكومة الاثيوبيه ومفوض حكومة المملكة المتحدة فى اديس ابابا على التوالى ، وكانت القضيه التى دارت حولها هذه المراسلات تحت عنوان " ترك الاوغادين " Handover of Ogaden والتى اعدت اللجنه بواسطة السكرتير الاول للمفوض البريطانى فى ١٤ يوليو ١٩٤٨ ، أنه قد اتفق الجانبان فى هذا البروتوكول على الآتى :

١- يكون الخط المؤقت لانسحاب القوات البريطانيه بخط يبدأ بخصوص شمال غرب المنطقه المحجوزة من نقطه تلاقى الحدود الدولية بين اثيوبيا والصومال البريطانى عند نقطه " بورتا دوليتى " Buurta Dulleti ومنه يتجه الخط مباشرة الى قرية " داريمو " Darimu تاركا هذه القريه على الجانب الاثيوبى وتحت سيادتها ، ثم يسير الخط نحو (ابوسا " Abosa – " جولولويا " Gololoia – " سيريرجواد " " جارا جارى " Garagarri – ومنها الى " بولوقوروح " Buulo Quruh – ثم الى " لباح فول " Libah Fuul – " سبل حنفلى " Subul Hanafle " جتيت ادولى " Gettit Adole " سبل هيريو " Subul Herio " سبل بردود " Subul Bardod " سبل أودلى " Subul Adole " أباى فولن " Abai Folan ثم يأخذ اتجاها مستقيما الى " شمبرالى " Scimbirale ومنها يتبع " توج جيريـر " Tog Gereer حتى يصل الى نقطه تبعد عشر كيلو مترات جنوب طجبور ، ثم ينحرف يمينا نحو " بلالى " Bullaleh ويعمل شبه دائره قطرها ثمانيه كيلو مترات ، ومنها الى " هارادبجيد " Haradigheet ثم يسير الخط نحو الشرق الى " ميرسين جلجالو " Mersin Galgalo ومنها الى " هارا ادو " Hara Ado (ظهرت فى خريطه قبرى دهارى 4280 KEN باسم " ادو " Ado فقط)

١- تسمت المنطقه الرعوية التى كانت تعرف بالمنطقه المحجوزة الى منطقتين : ١- المنطقه المحجوزة شمال شمبرالى . ٢- المنطقه الرعوية جنوب شمبرالى .

تاركا بـئرا على كل ناحية ،ثم يسير نحو " ولوال " Wal Waal ومنها الى " جلادى "
Galladi تاركا مدينه " جلادى " تحت السيادة الاثيوبية ، ثم يتجه جنوبا نحـــو
" بلى جود " Balli God مارا على " ربادلة " Ribadleh و " عيل هبريـد "
EL Abred ثم يتجه مباشرة نحو " مستحيل " Mustahil تاركا أيضا آبـــار
" عيلفورروق لاثيوبيا ، وآبار " عيل أفوين " El Afweyn و (" رج عد " Rog Ad
و " جبوبى " Gabobe للجانب البريطانى ،ويسير الخط نحو " جابانجبو " Gabangabo
مارا بنقطه " دنايو " Danaiou ثم يلتقى وطريق " قلافو " Qallafo الـــى
" بج بردى " Bug Berde عند الخط الادارى المؤقت الحالى بين اثيوبيا والصومال
ثم يتبع مع ذلك الخط الى نقطه التقائه بالطريق القادم من " عيل قندر " El Gandar
الى نقطه مياه " عيل بردى " El Berde وهناك يتلاقى وطريق " قلافو ــ جاباجب "
Gabagab ــ " بوج بردى " Bug Berde " جد عدى عيل بردى " God Ade
El Berde " آتو " Ato ــ " بيت " Iet ثم يسير مع الخط المؤقت المذكـور
الى نقطه التقائه بـ " جنالى دوريا " Ganale Doria و " داوا بارما " Dawa Parma
تاركا مدينه دولو للسيادة الاثيوبيه ،ثم يسير الخط مع " داوا بارما " Dawa Parma
الى " ماكارى " Malka Rei عند الحدود الكينيه الصومالية ،حيث يسير الخط مـــع
طريق معبد للعربات ،ويكون هذا الطريق مستقلا لكل الجوانب •

٢ـ اتفق الجانبان على ما ذكرنا ،وبدون المساس بالحدود الدوليه بين اثيوبيا والصومال الايطالى سابقا كما يبدوا من الخرائط المذكورة فى الفقرة الاولى (١) ،وطبقا أيضا الأوراق المتبادلـة فيما سبق بتاريخ ٢٨ يوليو و ٨ يوليو ١٩٤٨ •

١ـ ان خط الانسحاب المؤقت رسم بقلم كرايون Crayon أزرق على الخرائط التاليـــة المنشورة من وزاره الحرب البريطانيه للعلم :

DOLO	384 (EAF 710)	CHIMIR	NB 373 (EAF 715)
GABREDARRE	NB 382 (EAF 15[illegible])	FILTU	NB 376 (EAF 711)
BELETUEN	NB 385 (EAF 15[illegible])	EL WAK	NB 373
ROCCA LITTORIA	NB 383	HARAR	NC 384 (EAF 156)
EL BUR	NB 386	EL FUD	NB 381 (EAF 708)

JIBUTI NC 381 (EAF 679)

٣- الجداول وتفاصيل الانسحاب التمهيدى حسب المناطق موضحة فى خريطه :
Somalia, Ministero delle Colonie, No. 719-1934-XII, Carta dimostrativa alla scala di:2.000.000 (Red e dis A.Dardano)
قدمت من اللجنه البريطانية فى ١٣ يوليو ١٩٤٨ وملونه بالأحمر والأزرق حسبما عدلت فى هذا البروتوكول . وستجتمع السلطات البريطانيه والاثيوبيه المفوضة لهذه الغاية فى هرر فى مدة لاتتجاوز الخامس من اغسطس ١٩٤٨ لترتيب تفاصيل الانسحاب.

٤- واتفق على أن تبدأ عمليات الانسحاب التمهيدى فى ٢٤ اغسطس ١٩٤٨ وتنتهى فى ٢٤ سبتمبر ١٩٤٨ .

٥- وعند انتهاء عمليات الانسحاب التمهيدى فأن الاراضى الاثيوبية التى تبقى مؤقتا تحت سيادة الادارة البريطانية تكون تلك المحددة فى الخط المؤقت كما ورد فى الفقرة الاولى من هذا البروتوكول .(١)

من رسالة محمد حاج مختار الدكتوره بعنوان :
"الصومال الايطالي في فترة الوصاية حتى الاستقلال ١٩٥٠-١٩٦٠م"
ص ١٤١-١٤٢

٨ - الإتفاقية البريطانية الاثيوبية
بخصوص إنسحاب بريطانيا من منطقة المحجوزة
لندن ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤م

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND AND THE IMPERIAL ETHIOPIAN GOVERNMENT RELATING TO CERTAIN MATTERS CONNECTED WITH THE WITHDRAWAL OF BRITISH MILITARY ADMINISTRATION FROM THE TERRITORIES DESIGNATED AS THE RESERVED AREA AND THE OGADEN.

The Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Imperial Ethiopian Government;

Desiring to terminate the temporary arrangements provided for in Article VII of the Anglo-Ethiopian Agreement signed at Addis Ababa on December 19, 1944; and

Desiring to implement the provisions of the Anglo-Ethiopian Treaty signed at Addis Ababa on May 14, 1897, relating to grazing rights;

Have agreed as follows:-

Article I.

The full and exclusive sovereignty of Ethiopia over the territories which are set forth in the attached Schedule (hereinafter referred to as "the territories"), recognised by the Anglo-Ethiopian Treaty of 1897, is hereby reaffirmed. As from February 28, 1955, British Military Administration for which temporary provision was made under the Anglo-Ethiopian Agreement of December 19, 1944, shall be withdrawn from the Reserved Area, as defined in the Schedule to that Agreement and from that part of the Ogaden which is at present under British Military Administration. The Imperial Ethiopian Government shall, from that date, reassume jurisdiction and administration of, in and over the territories.

Article II.

The right of tribes coming respectively from Ethiopia and the Somaliland Protectorate to cross the frontier for the

/purpose

purpose of grazing, as originally set out in the Anglo-Ethiopian Treaty of 1897 and the letters annexed thereto, is reaffirmed by the two Contracting Parties who shall take steps to ensure that as far as possible tribal grazing rights in the area shall be protected.

Article III.

Subject to the jurisdiction and administration of the Imperial Ethiopian Government and to their responsibility for the maintenance of public order, the facilities and powers set out below are hereby accorded within the territories by the Imperial Ethiopien Government as a special arrangement designed to meet the circumstances under which tribes from the Somaliland Protectorate utilise the territories for the purpose of grazing, which tribes are hereinafter called "the tribes"

(a) Without prejudice to the jurisdiction of the Imperial Ethiopian Government and whilst the tribes are in the territories, the tribal organisation consisting of the system of local authorities (Akils), tribal police (Illalos) and Elders, as set up and recognised by the Government of the Somaliland Protectorate, shall continue to function and the tribes may be given from time to time instructions on internal tribal and inter-tribal matters as appropriate from the Government of the Somaliland Protectorate; and the tribal organisation shall have the responsibility of maintaining law and order among the tribes. The tribal organisation shall not be used for political agitation within Ethiopia and nothing in this Agreement shall authorise political agitation by the tribes or members thereof. There shall be no more than 700 Illalos at any one time in the territories. Apart from the Akils, Illalos, Elders and Liaison Officer and such staffs as are or may be provided under sub-paragraphs (d) and (e) below, there shall be in the said territories no officials of, or appointed by, the

/Government

Government of the Somaliland Protectorate except by agreement with the Imperial Ethiopian Government.

(b) Cases involving only persons who are members of the tribes or members of the tribes and the liaison officer or members of his staff shall, if so triable, be tried by Protectorate Courts sitting inside the Somaliland Protectorate. Cases involving both Ethiopians and members of the tribes shall be tried by Ethiopian courts but the British liaison officer referred to in sub-paragraph (d) below or a member of his staff shall have the right to be present in court. He shall be given an opportunity to provide any relevant information.

(c) Without prejudice to the full powers of arrest in the territories on the part of the Ethiopian police, the Illalos shall have full powers of arrest over members of the tribes and any other person where such arrest is necessary to prevent the imminent commission by such person of a serious crime involving members of the tribes or the liaison officer or his staff, or the escape of such person immediately after the commission of a crime involving members of the tribes or the liaison officer or his staff. Any Ethiopian national arrested by Illalos shall be delivered for custody at the earliest opportunity to the Ethiopian authorities. Any person arrested by the Ethiopian police who, under sub-paragraph (b) of this Article, is to be tried by the Protectorate Courts, shall be delivered for custody at the earliest opportunity to the tribal authorities.

(d) There shall be a British liaison officer with the necessary staff appointed by the Government of the Somaliland Protectorate who may reside in and shall be permitted to move freely in the territories. The liaison officer and his staff shall hold themselves at all times available for consultation by the Ethiopian authorities, and their advice shall be sought by

/the Ethiopian

the Ethiopian authorities in the conduct of the latter's affairs with the tribes. While the tribes are in the territories the liaison officer and his staff shall be responsible to the Government of the Somaliland Protectorate for transmitting to the tribes the instructions of the Government of the Somaliland Protectorate referred to in sub-paragraph (a) above, and they shall promptly inform the Ethiopian authorities of the substance of such instructions. They shall also, as and when requested by the Imperial Ethiopian Government, transmit the latter's instructions on other matters when not directly or otherwise issued to the tribes by that Government.

(c) Medical, veterinary and educational services hitherto provided for the tribes within the territories may continue to be provided at the existing scale during the presence of the tribes in the territories, and the two Contracting Parties agree at the request of either to negotiate regarding the provision to the tribes of any expansion of or addition to these services including the provision of water supplies.

Article IV.

Reciprocal facilities and powers corresponding to those provided for in this Agreement in respect of tribes from the Somaliland Protectorate shall, subject to corresponding obligations, be accorded to the Imperial Ethiopian Government in those areas of the Somaliland Protectorate which the Ethiopian tribes may enter pursuant to the provisions of Article II of this Agreement.

Article V.

The provisions of this Agreement shall be subject to review at any time at the request of either Contracting Party. Unless otherwise agreed the Agreement shall remain in force for a period of fifteen years, at the end of which period, unless six months prior notice of termination shall have been given by either Contracting Party, it shall continue to remain in force until

/six

six months after the sending by either Contracting Party to the other of a notice of termination. The termination of this Agreement shall not affect the grazing rights referred to in Article II.

Article VI.

This Agreement shall come into force on signature and shall replace the provisions relating to the territories in the Anglo-Ethiopian Agreement of December 19, 1944, including the Annexes and Schedules appended thereto and the provisions of the Protocol of July 24, 1948. It is further agreed that all questions concerning the administration of the territories pursuant to the provisions of the aforementioned Protocol and Agreement have been disposed of by the present Agreement.

In witness whereof, the undersigned, being duly authorised thereto by their respective Governments, have signed the present Agreement.

Done at London, this 29th day of November, 1954, in duplicate in the English language.

SCHEDULE

The territories consist of a continuous belt of Ethiopian territory bounded on the West and South by a line defined as follows:-

Starting at a point on the international Frontier between Ethiopia and the Somaliland Protectorate situated mid-way between the triangulation and astronomical points of Eirile and Cuble in a line drawn from Cape Maskan to the triangulation and astronomical point of Burta Dulleti, the line follows a straight line to Burta Dulleti, thence a straight line to the village of Darimu. From Darimu the line goes to Abosa - Cololcia - Serir Gerad - Gara Garri, thence to Buloda Uen, thence to Bulo Quruh, thence Libahful - Subul Hanfele - Ghetiit Addole - Subul Neric - Subul Bar Dod - Subul Odle - Abai Folan; thence in a straight line to Gaho, thence following the thalweg of the Tug Gerer to a point ten kilometres above Dagahbur. From this point the line passes round Dagahbur following a semi-circle to the North and East of Dagahbur with the centre at Dagahbur and a radius of ten kilometres and rejoining the Tug Gerer at a point ten kilometres below Dagahbur, thence follows the Tug Gerer to a point eight kilometres Northwest of the triangulation point of Bulaleh. From this point the line passes around Bulaleh following a semi-circle of eight kilometres Southeast of Bulaleh Wells; thence following the motorable track to Harardighet (Biad Detta); thence the line following the old motorable track to the East of the new road to Mersin Galgalo; thence following the same track to Hara Ado (designated on the map Gabredarre KCN 4280 as Ado) leaving a well on each side /of the

of the line; thence in a straight line to meet the track from Ual Ual to Galladi at a point sixteen kilometres to the East of Ual Ual; thence following the same track to Galkayu as far as its point of intersection with the frontier of the United Nations Trust territory of Somaliland.

CIRCULAR LETTER sent by Emperor Menelik to Heads of European States in 1891*[1]

Being desirous to make known to our friends the Powers (Sovereigns) of Europe the boundaries of Ethiopia, we have addressed also to you (your Majesty) the present letter.

These are the boundaries of Ethiopia:

Starting from the Italian boundary of Arafale, which is situated on the sea, the line goes westward over the plain (Meda) of Gegra towards Mahio, Halai, Digsa, and Gura up to Adibaro. From Adibaro to the junction of the Rivers Mareb and Arated.

From this point the line runs southward to the junction of the Atbara and Setit Rivers, where is situated the town known as Tomat.

From Tomat the frontier embraces the Province of Gedaref up to Karkoj on the Blue Nile. From Karkoj the line passes to the junction of the Sobat River with the White Nile. From thence the frontier follows the River Sobat, including the country of the Arbore, Gallas, and reaches Lake Samburu.

Towards the east are included within the frontier the country of the Borana Gallas and the Arussi country up to the limits of the Somalis, including also the Province of Ogaden.

To the northward the line of frontier includes the Habr Awaz, the Gadubursi, and the Esa Somalis, and reaches Ambos.

Leaving Ambos the line includes Lake Assal, the province of our ancient vassal Mohamed Anfari, skirts the coast of the sea, and rejoins Arafale.

While tracing to-day the actual boundaries of my Empire, I shall endeavour, if God gives me life and strength, to re-establish the ancient frontiers (tributaries) of Ethiopia up to Kartoum, and as far as Lake Nyanza with all the Gallas.

Ethiopia has been for fourteen centuries a Christian island in a sea of pagans. If Powers at a distance come forward to partition Africa between them, I do not intend to be an indifferent spectator.

As the Almighty has protected Ethiopia up to this day, I have confidence He will continue to protect her, and increase her borders in the future. I am certain He will not suffer her to be divided among other Powers.

Formerly the boundary of Ethiopia was the sea. Having lacked strength sufficient, and having received no help from Christian Powers, our frontier on the sea coast fell into the hands of the Mussulman.

At present we do not intend to regain our sea frontier by force, but we trust that the Christian Power, guided by our Saviour, will restore to us our sea-coast line, at any rate, certain points on the coast.

Written at Addis Ababa, the 14th Mazir, 1883 (10th April, 1891).
(Translated direct from the Amharic). Addis Ababa, 4th May 1897).

*Addressed to Britain, France, Germany, Italy and Russia.

[1] Public Records Office (London), Foreign Office 1/32 Rodd to Salisbury, No. 15, 4 May 1897, reproduced in the Information Services of the Somali Government, *The Somali Peninsula: A New Light on Imperial Motives*, 1962.

ملحق (ب - ١)

نص خطاب الإمبراطور منليك الحبشي ١٨٩١م
إلى كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا
وروسيا

من كتاب:

Mohammed Ayoob: The Horn of Africa: Regional Conflict & Super Power Involvement. P: 35-36.

Assembly's resolutions, in particular, to promote the restoration of normal relations between Greece and her northern neighbours and the maintenance of international peace and security in the Balkans, and for this purpose continues the authorization to the Special Committee, in its discretion, to appoint and utilize the services and good offices of one or more persons whether or not members of the Special Committee;

9. *Notes* the report[6] of the Special Committee which states that the Governments of Albania, Bulgaria and Yugoslavia have publicly announced that Greek guerrillas who have entered their respective territories have been disarmed and interned, and calls upon all States harbouring Greek guerrillas to co-operate with the Special Committee or other appropriate international agency for verification of the disarming and disposition of the Greek guerrillas who have entered their respective territories;

10. *Calls upon* all States harbouring Greek nationals as a result of the Greek guerrillas' operations against Greece to facilitate the peaceful repatriation to Greece of all such individuals who desire to return and live in accordance with the law of the land;

11. *Authorizes* the Secretary-General to arrange, through the Special Committee or other appropriate United Nations or international agency, the extension of any feasible assistance to the Governments concerned in making and carrying out arrangements for the repatriation to Greece or resettlement elsewhere of Greek guerrillas and other Greek nationals who have been involved in the guerrilla warfare.

246th plenary meeting,
18 November 1949.

B

The General Assembly,

Noting the report[7] submitted by the International Committee of the Red Cross and the League of Red Cross Societies on the question of the repatriation of Greek children, and expressing warm appreciation of the efforts made by the two international Red Cross organizations to facilitate the implementation of General Assembly resolution 193 (III) C,

Noting that the Greek children have not as yet been returned to their homes in accordance with the resolution of the General Assembly, and recognizing the necessity of further efforts for the full implementation of this resolution,

1. *Instructs* the Secretary-General to request the International Committee of the Red Cross and the League of Red Cross Societies to continue their efforts in this humanitarian cause and to lend them all appropriate assistance in carrying out their task;

2. *Urges* all the Members of the United Nations and other States harbouring the Greek children to make all necessary arrangements, in consultation and co-operation with the international Red Cross organizations, for the early return to their homes of the children in accordance with the aforementioned resolution;

3. *Invites* the international Red Cross organizations to report to the Secretary-General, for the information of the Members of the United Nations, on the progress being made in the implementation of the present resolution.

246th plenary meeting,
18 November 1949.

C

The General Assembly

Requests the President of the General Assembly to ascertain the views of the Government of Greece concerning the suspension of death sentences passed by military courts for political reasons, as long as the Conciliation Committee is in existence.

268th plenary meeting,
5 December 1949.

ملحق (ب-٢)
قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

289 (IV). Question of the disposal of the former Italian colonies

A

The General Assembly,

In accordance with Annex XI, paragraph 3, of the Treaty of Peace with Italy, 1947, whereby the Powers concerned have agreed to accept the recommendation of the General Assembly on the disposal of the former Italian colonies and to take appropriate measures for giving effect to it,

Having taken note of the report[8] of the Four Power Commission of Investigation, having heard spokesmen of organizations representing substantial sections of opinion in the territories concerned, and having taken into consideration the wishes and welfare of the inhabitants of the territories, the interests of peace and security, the views of the interested Governments and the relevant provisions of the Charter,

A. *With respect to Libya, recommends:*

1. That Libya, comprising Cyrenaica, Tripolitania and the Fezzan, shall be constituted an independent and sovereign State;

2. That this independence shall become effective as soon as possible and in any case not later than 1 January 1952;

3. That a constitution for Libya, including the form of the government, shall be determined by representatives of the inhabitants of Cyrenaica, Tripolitania and the Fezzan meeting and consulting together in a National Assembly;

4. That, for the purpose of assisting the people of Libya in the formulation of the constitution and the establishment of an independent Government, there shall be a United Nations Commissioner in Libya appointed by the General Assembly and a Council to aid and advise him;

5. That the United Nations Commissioner, in consultation with the Council, shall submit to the Secretary-General an annual report and such other special reports as he may consider necessary. To these reports shall be added any memorandum or document that the United Nations

[6] See *Official Records of the fourth session of the General Assembly, Annex to the First Committee*, document A/981.

[7] *Ibid.*, document A/1014.

[8] See *Four Power Commission of Investigation for the former Italian Colonies*, volumes I-III.

Commissioner or a member of the Council may wish to bring to the attention of the United Nations;

6. That the Council shall consist of ten members, namely:

(*a*) One representative nominated by the Government of each of the following countries: Egypt, France, Italy, Pakistan, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the United States of America;

(*b*) One representative of the people of each of the three regions of Libya and one representative of the minorities in Libya;

7. That the United Nations Commissioner shall appoint the representatives mentioned in paragraph 6 (*b*), after consultation with the administering Powers, the representatives of the Governments mentioned in paragraph 6 (*a*), leading personalities and representatives of political parties and organizations in the territories concerned;

8. That, in the discharge of his functions, the United Nations Commissioner shall consult and be guided by the advice of the members of his Council, it being understood that he may call upon different members to advise him in respect of different regions or different subjects;

9. That the United Nations Commissioner may offer suggestions to the General Assembly, to the Economic and Social Council and to the Secretary-General as to the measures that the United Nations might adopt during the transitional period regarding the economic and social problems of Libya;

10. That the administering Powers in co-operation with the United Nations Commissioner:

(*a*) Initiate immediately all necessary steps for the transfer of power to a duly constituted independent Government;

(*b*) Administer the territories for the purpose of assisting in the establishment of Libyan unity and independence, co-operate in the formation of governmental institutions and co-ordinate their activities to this end;

(*c*) Make an annual report to the General Assembly on the steps taken to implement these recommendations;

11. That upon its establishment as an independent State, Libya shall be admitted to the United Nations in accordance with Article 4 of the Charter;

B. *With respect to Italian Somaliland, recommends:*

1. That Italian Somaliland shall be an independent sovereign State;

2. That this independence shall become effective at the end of ten years from the date of the approval of a Trusteeship Agreement by the General Assembly;

3. That, during the period mentioned in paragraph 2, Italian Somaliland shall be placed under the International Trusteeship System with Italy as the Administering Authority;

4. That the Administering Authority shall be aided and advised by an Advisory Council composed of representatives of the following States: Colombia, Egypt and the Philippines. The headquarters of the Advisory Council shall be Mogadiscio. The precise terms of reference of the Advisory Council shall be determined in the Trusteeship Agreement and shall include a provision whereby the Trusteeship Council shall invite the States members of the Advisory Council, if they are not members of the Trusteeship Council, to participate without vote in the debates of the Trusteeship Council on any question relating to this territory;

5. That the Trusteeship Council shall negotiate with the Administering Authority the draft of a Trusteeship Agreement for submission to the General Assembly if possible during the present session, and in any case not later than the fifth regular session;

6. That the Trusteeship Agreement shall include an annex containing a declaration of constitutional principles guaranteeing the rights of the inhabitants of Somaliland and providing for institutions designed to ensure the inauguration, development and subsequent establishment of full self-government;

7. That in the drafting of this declaration the Trusteeship Council and the Administering Authority shall be guided by the annexed text proposed by the Indian delegation;

8. That Italy shall be invited to undertake provisional administration of the territory:

(*a*) At a time and pursuant to arrangements for the orderly transfer of administration agreed upon between Italy and the United Kingdom, after the Trusteeship Council and Italy have negotiated the Trusteeship Agreement;

(*b*) On condition that Italy gives an undertaking to administer the territory in accordance with the provisions of the Charter relating to the International Trusteeship System and to the Trusteeship Agreement pending approval by the General Assembly of a Trusteeship Agreement for the territory;

9. That the Advisory Council shall commence the discharge of its functions when the Italian Government begins its provisional administration;

C. *With respect to Eritrea, recommends:*

1. That a Commission consisting of representatives of not more than five Member States, as follows, Burma, Guatemala, Norway, Pakistan and the Union of South Africa, shall be established to ascertain more fully the wishes and the best means of promoting the welfare of the inhabitants of Eritrea, to examine the question of the disposal of Eritrea and to prepare a report for the General Assembly, together with such proposal or proposals as it may deem appropriate for the solution of the problem of Eritrea;

2. That in carrying out its responsibilities the Commission shall ascertain all the relevant facts, including written or oral information from the present administering Power, from representatives of the population of the territory, including minorities, from Governments and from such organizations and individuals as it may deem necessary. In particular, the Commission shall take into account:

(*a*) The wishes and welfare of the inhabitants of Eritrea, including the views of the various racial, religious and political groups of the provinces of the territory and the capacity of the people for self-government;

(*b*) The interests of peace and security in East Africa;

(*c*) The rights and claims of Ethiopia based on geographical, historical, ethnic or economic reasons, including in particular Ethiopia's legitimate need for adequate access to the sea;

3. That in considering its proposals the Commission shall take into account the various suggestions for the disposal of Eritrea submitted during the fourth regular session of the General Assembly;

4. That the Commission shall assemble at the Headquarters of the United Nations as soon as possible. It shall travel to Eritrea and may visit such other places as in its judgment may be necessary in carrying out its responsibilities. The Commission shall adopt its own rules of procedure. Its report and proposal or proposals shall be communicated to the Secretary-General not later than 15 June 1950 for distribution to Member States so as to enable final consideration during the fifth regular session of the General Assembly. The Interim Committee of the General Assembly shall consider the report and proposal or proposals of the Commission and report, with conclusions, to the fifth regular session of the General Assembly;

D. *With respect to the above provisions:*

1. *Invites* the Secretary-General to request the necessary facilities from the competent authorities of each of the States in whose territory it may be necessary for the Commission for Eritrea to meet or travel;

2. *Authorizes* the Secretary-General, in accordance with established practices,

(*a*) To arrange for the payment of an appropriate remuneration to the United Nations Commissioner in Libya;

(*b*) To reimburse the travelling and subsistence expenses of the members of the Council for Libya, of one representative from each Government represented on the Advisory Council for Somaliland, and of one representative and one alternate from each Government represented on the Commission for Eritrea;

(*c*) To assign to the United Nations Commissioner in Libya, to the Advisory Council for Somaliland, and to the United Nations Commission for Eritrea such staff and to provide such facilities as the Secretary-General may consider necessary to carry out the terms of the present resolution.

Annexure

Text proposed by the delegation of India[a]

The following constitution shall be annexed to and form part of the Trusteeship Agreement for any of the former Italian colonies that may be placed under the International Trusteeship System:

1. The sovereignty of the Trust Territory shall be vested in its people and shall be exercised on their behalf by the authorities and in the manner prescribed herein.

2. The executive authority of the Trust Territory shall be exercised by an Administrator appointed by the Administering Authority.

3. To assist him in the discharge of his functions the Administrator shall appoint a Council consisting of five representatives of the principal political parties or organizations in the Trust Territory.

4. In matters relating to defence and foreign affairs, the Administrator shall be responsible to and carry out the directions of the United Nations acting through its appropriate organs. In all other matters, the Administrator shall consult and be guided by the advice of his Council.

5. The legislative authority of the Trust Territory shall normally be exercised by the Administrator with the consent of his Council enlarged by such additional representatives of the people as the Administrator may summon for the purpose. In exceptional circumstances, the Administrator may, subject to the control of the United Nations acting through its appropriate organs, make and promulgate such ordinances as, in his opinion, the circumstances demand.

6. The judicial authority of the Trust Territory shall be exercised by a Supreme Court and courts subordinate thereto. The judges of the Supreme Court shall be appointed by the Administrator but shall hold office during good behaviour and shall not be removable except with the consent of the United Nations acting through its appropriate organs.

7. All the authorities of the Trust Territory shall, in the exercise of their respective functions, respect human rights and fundamental freedoms for all without distinction as to race, sex, language or religion.

8. The United Nations, acting through its appropriate organs may:

(*a*) Make rules to supplement this constitution;

(*b*) Review the administration periodically and amend this constitution so as to establish the Trust Territory as an independent State within a period not exceeding five years.

250th plenary meeting,
21 November 1949.

B

The General Assembly, to assist it in making the appointment of the United Nations Commissioner in Libya,

Decides that a Committee composed of:

The President of the General Assembly, two of the Vice-Presidents of the General Assembly (Brazil and Pakistan), the Chairman of the First Committee, and the Chairman of the *Ad Hoc* Political Committee shall nominate a candidate or, if no agreement can be reached, three candidates.

250th plenary meeeting,
21 November 1949.

*
* *

The Committee established by the General Assembly under resolution 289 (IV) B above to nominate a candidate for the office of United Nations Commissioner in Libya unanimously agreed[8a] *on the nomination of Mr. Adrian Pelt (Netherlands), Assistant Secretary-General in charge of Conference and General Services, and proposed him for appointment by the General Assembly.*

The General Assembly at its 276th plenary meeting on 10 December 1949 voted by secret ballot and elected Mr. Pelt to the office of United Nations Commissioner in Libya.

[a] See section B, paragraph 7, page 11.

[8a] See document A/1235.

C

The General Assembly,

Considering its recommendations regarding the disposal of the former Italian colonies,

Calls upon the Interim Committee of the General Assembly to study the procedure to be adopted to delimit the boundaries of the former Italian colonies in so far as they are not already fixed by international agreement, and report with conclusions to the fifth regular session of the General Assembly.

250th plenary meeeting,
21 November 1949.

290 (IV). Essentials of peace

The General Assembly

1. *Declares* that the Charter of the United Nations, the most solemn pact of peace in history, lays down basic principles necessary for an enduring peace; that disregard of these principles is primarily responsible for the continuance of international tension; and that it is urgently necessary for all Members to act in accordance with these principles in the spirit of co-operation on which the United Nations was founded;

Calls upon every nation

2. *To refrain* from threatening or using force contrary to the Charter;

3. *To refrain* from any threats or acts, direct or indirect, aimed at impairing the freedom, independence or integrity of any State, or at fomenting civil strife and subverting the will of the people in any State;

4. *To carry out* in good faith its international agreements;

5. *To afford* all United Nations bodies full co-operation and free access in the performance of the tasks assigned to them under the Charter;

6. *To promote,* in recognition of the paramount importance of preserving the dignity and worth of the human person, full freedom for the peaceful expression of political opposition, full opportunity for the exercise of religious freedom and full respect for all the other fundamental rights expressed in the Universal Declaration of Human Rights;

7. *To promote* nationally and through international co-operation, efforts to achieve and sustain higher standards of living for all peoples;

8. *To remove* the barriers which deny to peoples the free exchange of information and ideas essential to international understanding and peace;

Calls upon every Member

9. *To participate* fully in all the work of the United Nations;

Calls upon the five permanent members of the Security Council

10. *To broaden* progressively their co-operation and to exercise restraint in the use of the veto in order to make the Security Council a more effective instrument for maintaining peace;

Calls upon every nation

11. *To settle* international disputes by peaceful means and to co-operate in supporting United Nations efforts to resolve outstanding problems;

12. *To co-operate* to attain the effective international regulation of conventional armaments; and

13. *To agree* to the exercise of national sovereignty jointly with other nations to the extent necessary to attain international control of atomic energy which would make effective the prohibition of atomic weapons and assure the use of atomic energy for peaceful purposes only.

261st plenary meeting,
1 December 1949.

291 (IV). Promotion of the stability of international relations in the Far East

Whereas the peoples of the United Nations have expressed in the Charter of the United Nations their determination to practise tolerance, and to live together in peace with one another as good neighbours and to unite their strength to maintain international peace and security, and to that end the Members of the United Nations have obligated themselves to carry out the purposes and principles set forth in the Charter,

Whereas it is a purpose of the United Nations to develop friendly relations among nations based on respect for the principles of equal rights and self-determination of peoples,

Whereas the organization of the United Nations is based on the principle of the sovereign equality of all its Members and on respect for international agreements,

Whereas the Charter calls upon all Members to refrain in their international relations from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any State, or in any other manner inconsistent with the purposes of the United Nations,

The General Assembly,

Desiring to promote the stability of international relations in the Far East,

Calls upon all States:

1. To respect the political independence of China and to be guided by the principles of the United Nations in their relations with China;

2. To respect the right of the people of China, now and in the future, to choose freely their political institutions and to maintain a government independent of foreign control;

3. To respect existing treaties relating to China;

4. To refrain from (*a*) seeking to acquire spheres of influence or to create foreign-controlled regimes within the territory of China; (*b*) seeking to obtain special rights or privileges within the territory of China.

273rd plenary meeting,
8 December 1949.

to the General Assembly of the United Nations concerning the discharge of his functions. The Commissioner may consult with the Interim Committee of the General Assembly with respect to the discharge of his functions in the light of developments and within the terms of the present resolution. When the transfer of authority has been completed, he shall so report to the General Assembly and submit to it the text of the Eritrean Constitution;

B. *Authorizes* the Secretary-General, in accordance with established practice:

1. To arrange for the payment of an appropriate remuneration to the United Nations Commissioner;

2. To provide the United Nations Commissioner with such experts, staff and facilities as the Secretary-General may consider necessary to carry out the terms of the present resolution.

316th plenary meeting,
2 December 1950.

B

The General Assembly, to assist it in making the appointment of the United Nations Commissioner in Eritrea,

Decides that a Committee composed of the President of the General Assembly, two of the Vice-Presidents (Australia and Venezuela), the Chairman of the Fourth Committee and the Chairman of the *Ad Hoc* Political Committee shall nominate a candidate or, if no agreement can be reached, two or three candidates, for the post of United Nations Commissioner in Eritrea.

316th plenary meeting,
2 December 1950.

* * *

The Committee established by the General Assembly under the above resolution to nominate a candidate or candidates for the office of United Nations Commissioner in Eritrea agreed to nominate the following candidates:

Mr. Victor Hoo (Assistant Secretary-General);

Justice Aung Khine (Burma);

Mr. Eduardo Anze Matienzo (Bolivia).

The General Assembly, at its 325th plenary meeting on 14 December 1950, elected by secret ballot Mr. Eduardo Anze Matienzo to the office of United Nations Commissioner in Eritrea.

391 (V). The appropriate adjustment of the frontiers between Egypt and the former Italian colony of Libya, with particular reference to paragraphs 2 and 3 of Annex XI of the Treaty of Peace with Italy

The General Assembly,

Decides to defer to its sixth session consideration of item 59 of the agenda of its fifth session, entitled "The appropriate adjustment of the frontiers between Egypt and the former Italian colony of Libya, with particular reference to paragraphs 2 and 3 of Annex XI of the Treaty of Peace with Italy".

325th plenary meeting,
14 December 1950.

392 (V). Procedure to be adopted to delimit the boundaries of the former Italian colonies in so far as they are not already fixed by international agreement

The General Assembly,

In accordance with its resolution 289 C (IV) adopted on 21 November 1949, in which the General Assembly called upon the Interim Committee "to study the procedure to be adopted to delimit the boundaries of the former Italian colonies in so far as they are not already fixed by international agreement, and report with conclusions to the fifth regular session of the General Assembly",

Having taken note of the memorandum[9] prepared at the Interim Committee's request by the Secretariat, giving information relating to the boundaries of the former Italian colonies not already fixed by international agreement, and having taken into consideration the views of the interested governments,

1. *Recommends:*

(*a*) *With respect to Libya,*

That the portion of its boundary with French territory not already delimited by international agreement be delimited, upon Libya's achievement of independence, by negotiation between the Libyan and French Governments, assisted on the request of either party by a third person to be selected by them or, failing their agreement, to be appointed by the Secretary-General;

(*b*) *With respect to the Trust Territory of Somaliland,*

That the portion of its boundaries with British Somaliland, as well as with Ethiopia, not already delimited by international agreement be delimited by bilateral negotiations between the United Kingdom Government and the Administering Authority, in respect of the boundaries with British Somaliland, and between the Ethiopian Government and the Administering Authority in respect of the boundaries with Ethiopia;

In order to resolve any and all differences arising in the course of such negotiations, the respective parties to each bilateral negotiation agree, on the request of either party, to a procedure of mediation by a United Nations Mediator to be appointed by the Secretary-General and, further, in the event of the inability of the parties to accept the recommendations of the Mediator, to a procedure of arbitration;

2. *Recommends, further,* that, with respect to any other boundaries not delimited by international agreement, the parties concerned seek to reach agreement by negotiation or by arbitration.

326th plenary meeting,
15 December 1950.

393 (V). Assistance to Palestine refugees

The General Assembly,

Recalling its resolution 302 (IV) of 8 December 1949,

Having examined the report[10] of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the

[9] See documents A/AC.18/103, A/AC.18/103/Corr. 1 and A/AC.18/103/Corr. 2.

[10] See documents A/1451 and A/1451/Corr.1.

6. *Requests* the Trusteeship Council to undertake such amendment of its procedure for the administration of the project as may be necessary to permit applications to be made through the Secretary-General as well as through the territorial authorities, it being understood that upon receipt of any such applications the Secretary-General will transmit them simultaneously to the Administering Authorities and the offering States concerned;

7. *Requests* the Secretary-General to include in United Nations information material prepared for dissemination in the Trust Territories details of all such offers and of the procedures to be followed in submitting applications.

471st plenary meeting,
9 December 1953.

754 (VIII). Dissemination of information on the United Nations and on the International Trusteeship System in Trust Territories

The General Assembly,

Reaffirming the opinion expressed in its resolution 556 (VI) of 18 January 1952 that it is essential that the peoples of Trust Territories should receive adequate information concerning the United Nations,

Observing that the existing arrangements for the supply of such information are based on Trusteeship Council resolution 36 (III) of 8 July 1948, which invites the Administering Authorities to furnish the Secretary-General (*a*) with the names and addresses of officials in the Trust Territories to whom suitable material should be sent for information, and (*b*) with suggestions as to the appropriate channels through which information concerning the United Nations may be communicated to the general public,

Noting, however, from the most recent report [21] submitted to the Council by the Secretary-General on the implementation of the above-mentioned resolution, that while the Administering Authorities have submitted lists of names and addresses in accordance with the first part of the resolution, they have in no case made any specific suggestions concerning the dissemination of information to the inhabitants of the Trust Territories and to the general public,

Noting from the report that, as the Secretary-General had pointed out in his previous reports on the subject, and as had been emphasized by the observations of the Visiting Missions to West Africa and to the Pacific, which are summarized in the report, the dissemination of information on the United Nations to the peoples of the Trust Territories is still far from satisfactory,

1. *Expresses the opinion* that the existing arrangements for the dissemination in the Trust Territories of information on the United Nations are, in general, inadequate and of limited effectiveness;

2. *Invites* the Administering Authorities to furnish the Secretary-General, in accordance with Trusteeship Council resolution 36 (III) of 8 July 1948, with suggestions as to the appropriate channels through which information on the United Nations and on the International Trusteeship System may be communicated to the general public in the Trust Territories (e.g., Press, radio, non-governmental organizations, trade unions, libraries, cultural, educational and religious institutions, teachers, missionaries, etc.);

3. *Requests* the Secretary-General to initiate at the earliest possible date, on the basis of the suggestions furnished by the Administering Authorities or his own knowledge of appropriate information channels, or by making use of both of these sources together, a direct flow of information material addressed to the General public in the Trust Territories;

4. *Requests* the Secretary-General to include in his periodic reports on this matter to the Trusteeship Council lists of the channels of dissemination which he has established in pursuance of the present resolution.

471st plenary meeting,
9 December 1953.

755 (VIII). Attainment of independence by the Trust Territory of Somaliland under Italian administration by 1960

The General Assembly,

Taking into consideration the fact that, under General Assembly resolution 289 A (IV), adopted on 21 November 1949, the Trust Territory of Somaliland under Italian administration is to attain complete independence by 1960,

Mindful that it is necessary for that purpose that the people of Somaliland shall be prepared for self-government,

Considering that it is the duty of both the United Nations and the Administering Authority to take the necessary measures for the implementation of that decision,

1. *Notes with appreciation* the efforts made by the Administering Authority in Somaliland to fulfil the obligations laid down in the Charter and in the Trusteeship Agreement;

2. *Recommends* that the Administering Authority, in consultation with the Advisory Council, should continue to take the necessary steps to prepare the Somali people progressively for the attainment of complete independence, and to that end:

(*a*) The Territorial Council should be granted the powers of a legislative organ and its members should be elected by the people on the basis of universal adult suffrage;

(*b*) The administration of Somaliland should be progressively transferred to the indigenous inhabitants as a necessary preliminary to its assumption of independence;

(*c*) A general economic plan for the Territory should be completed without delay, taking into account the recommendations [22] of the United Nations Technical Assistance Mission to the Trust Territory of Somaliland under Italian administration, particular attention being paid to methods for developing basic economic resources such as agriculture and stock-breeding, and to possibilities for improving and expanding existing industries;

(*d*) Efforts should be made to increase the revenue in order to balance the budget as soon as possible, and to that effect expenditures for military and police forces should be reduced to the indispensable minimum;

(*e*) Use of technical assistance facilities provided by the United Nations and the specialized agencies to assist in economic development and the improvement of social and educational conditions in the Territory should be encouraged;

[21] See document T/1073.

[22] See United Nations Publication, Sales Number: 1953.II. H.2.

(*f*) Efforts should be intensified to increase the number and improve the quality of public elementary and secondary schools; training for indigenous teachers should be expedited; a mass education programme should be instituted; attention should be devoted to vocational training, particularly in agricultural and veterinary science; and facilities for further studies should be expanded by granting an adequate number of scholarships to enable Somalis to take advanced training courses abroad;

(*g*) Review should be continued of all special legislation relating to Somaliland which was enacted prior to the trusteeship administration and which is still in effect, with a view to revising legislation found to be inconsistent with the letter or the spirit of the Trusteeship Agreement;

3. *Recommends* also to the Governments of Italy and Ethiopia that they should intensify their efforts to achieve a final, just, equitable and friendly settlement of the question of the frontier between the State of Ethiopia and the Trust Territory of Somaliland in order that this problem may be finally settled before the date appointed for the attainment of independence by Somaliland;

4. *Requests* the Advisory Council, in its annual report, to give precise information on the implementation of the present resolution, together with its observations, comments or suggestions as to the means of carrying out the recommendations contained in the resolution.

471st plenary meeting,
9 December 1953.

756 (VIII). Report of the Trusteeship Council

The General Assembly,

1. *Takes note* of the report [23] of the Trusteeship Council covering the period from 4 December 1952 to 21 July 1953;

2. *Recommends* that the Trusteeship Council, in its future deliberations, take into account the comments and suggestions made in the course of the discussion of the report of the Council at the eighth session of the General Assembly.

471st plenary meeting,
9 December 1953.

757 (VIII). Petitions from the Ngoa-Ekélé Community, Cameroons under French administration, concerning adjustment of their land complaint

The General Assembly,

Having heard the declaration [24] and answers [25] of the representative of the Ngoa-Ekélé Community, Cameroons under French administration,

Bearing in mind the observations and explanations [26] given by the Administering Authority,

1. *Notes* the steps already taken by the Administering Authority to assist the Ngoa-Ekélé Community to settle on other lands;

2. *Suggests* to the Administering Authority to take all necessary steps which can in a satisfactory manner alleviate the difficulties experienced by the Ngoa-Ekélé Community in the process of their re-establishment;

3. *Recommends* that assistance be also given by the Administering Authority to the Ngoa-Ekélé Community for it to avail itself of whatever legal recourse remains open in connexion with the lands on which they were originally settled and whatever further compensation might be possible;

4. *Recommends* to the Administering Authority to further its purpose of allotting to the Ngoa-Ekélé Community an adequate area of lands by delimiting these lands in accordance with the legal procedures obtaining in the Trust Territory;

5. *Invites* the Trusteeship Council to examine this question in the light of the present resolution and to include in its next report to the General Assembly the results of its examination.

471st plenary meeting,
9 December 1953.

758 (VIII). Hearing of petitioners from the Trust Territory of the Cameroons under French administration

The General Assembly,

Considering that the Trusteeship Council has not yet considered the problems concerning the Trust Territory of the Cameroons under French administration, which are referred to in resolution 655 (VII) adopted by the General Assembly on 21 December 1952,

Bearing in mind that the Council has stated in its report [27] that it will consider this matter at its next regular session,

Having again heard representatives of the organizations of the Cameroons under French administration,[28]

1. *Reaffirms* resolution 655 (VII) adopted on 21 December 1952;

2. *Recommends* to the Trusteeship Council to give preferential attention to this matter at its next regular session;

3. *Also recommends* to the Council that, in considering this matter, it should also take into consideration the statements of the petitioners and the comments made by the members of the Fourth Committee at the current session of the General Assembly; and that it should include a special study of this matter in its report to the General Assembly for consideration at the ninth session.

471st plenary meeting,
9 December 1953.

* * *

NOTE

ELECTION OF TWO MEMBERS TO THE COMMITTEE ON INFORMATION FROM NON-SELF-GOVERNING TERRITORIES

In accordance with the terms of resolutions 332 (IV) and 646 (VII), the Fourth Committee, at its 395th meeting on 7 December 1953, elected, on behalf of the General Assembly, two members to the Committee on Information from Non-Self-Governing Territories to fill the vacancies created by the expiration of the terms of office of Cuba and Pakistan.

The States elected were: BURMA and GUATEMALA.

[23] See *Official Records of the General Assembly, Eighth Session, Supplement No. 4.*
[24] See document A/C.4/255.
[25] See *Official Records of the General Assembly, Eighth Session, Fourth Committee,* 382nd and 387th meetings.
[26] *Ibid.*
[27] See *Official Records of the General Assembly, Eighth Session, Supplement No. 4.*
[28] *Ibid., Fourth Committee,* 388th, 393rd and 394th meetings.

evolves in each Trust Territory, it will be brought effectively to bear on the examination by the Council of conditions in that Territory,

1. *Recommends* to the Trusteeship Council that, in order to develop further the participation of the indigenous inhabitants in its work through the medium of visiting missions, it instruct each mission:

(*a*) Not only to consider such expressions of public opinion as may be spontaneously brought before it by all sections of the population, but also to take the initiative in seeking out public opinion on all important problems and to undertake popular consultations in whatever forms it may deem appropriate;

(*b*) To report fully on the development of the free expression of the wishes of the people and on the main trends of their opinions and to make recommendations concerning the further development of a free public opinion;

2. *Recommends* to the Council that, in order to develop further the participation of the indigenous inhabitants in its work through the medium of their right of petition, it should:

(*a*) Examine and propose concrete action upon, as part of its examination of conditions in each Trust Territory, petitions which may reflect public opinion on questions of general concern to the development of the Territory;

(*b*) Request the Administration Authorities to make copies of their annual reports promptly available to the peoples of the Territories;

(*c*) Instruct each visiting mission to encourage in the Trust Territories public discussion of and expression of views on the annual reports, and to report on the extent to which facilities have been made available to the population for the purpose;

3. *Recommends* to the Council that, as a means of ensuring, in cases which it deems urgent, that a given situation in a Trust Territory meets with the freely expressed wishes of the people, it should immediately grant a hearing to those qualified representatives of public opinion who apply for one, or in the case of representatives who are unable to travel, the Council should examine all communications, letters or telegrams expressing their points of view;

4. *Reiterates* the views and recommendations put forward in its resolutions 554 (VI) of 18 January 1952 and 653 (VII) of 21 December 1952.

512th plenary meeting,
14 December 1954.

854 (IX). Question of the frontier between the Trust Territory of Somaliland under Italian administration and Ethiopia

The General Assembly,

Recalling that, in its resolution 392 (V) of 15 December 1950, it recommended that the boundary between the Trust Territory of Somaliland under Italian administration and Ethiopia should be delimited by bilateral negotiations between the Administering Authority of the Trust Territory and the Government of Ethiopia and that, in order to resolve any and all differences arising in the course of such negotiations, the parties to such bilateral negotiations should agree, on the request of either party, to a procedure of mediation by a United Nations Mediator to be appointed by the Secretary-General and, further, in the event of the inability of the parties to accept the recommendations of the Mediator, to a procedure of arbitration,

Recalling further that, in its resolution 755 (VIII) of 9 December 1953, it recommended to the two Governments that they should intensify their efforts to achieve a final, just, equitable and friendly settlement of the question,

Having taken note of the conclusion of the Trusteeship Council, contained in its resolution 1000 (XIV) of 6 July 1954, that the delimitation of the frontier is a matter of the utmost urgency in view both of the approach of the date of the attainment of independence by the Trust Territory and of the continuing political, economic and social difficulties in the area of the present provisional frontier,

Having taken note of the information[12] submitted by the Governments of Ethiopia and Italy concerning the progress of the direct negotiations between them on the delimitation of the frontier between the Trust Territory of Somaliland under Italian administration and Ethiopia,

Having further taken note of the information[13] submitted by the United Nations Advisory Council for the Trust Territory of Somaliland under Italian administration concerning the situation in the frontier area,

1. *Notes with concern* that no progress has been made to date in the direct negotiations between the Governments of Ethiopia and Italy on the delimitation of the frontier between the Trust Territory of Somaliland under Italian administration and Ethiopia;

2. *Urges* the Governments of Ethiopia and Italy to exert their utmost efforts to achieve a final settlement of the frontier question by direct negotiations;

3. *Recommends* that, should direct negotiations fail to achieve any results by July 1955, the two Governments agree to the procedure outlined in General Assembly resolution 392 (V) of 15 December 1950.

512th plenary meeting,
14 December 1954.

855 (IX). Financing of the economic development plans of the Trust Territory of Somaliland under Italian administration

The General Assembly,

Having considered Trusteeship Council resolution 1001 (XIV) of 7 July 1954 on the financing of the economic development plans of the Trust Territory of Somaliland under Italian administration,

Bearing in mind the fact that a United Nations Visiting Mission has just travelled through the Territory and will have to submit to the Trusteeship Council a full report on the general situation there, including reference to the economic development plans prepared by the Administering Authority,

1. *Takes sympathetic note* of Trusteeship Council resolution 1001 (XIV) of 7 July 1954;

2. *Requests* the Secretary-General to consider in agreement with the Italian Government the advisability

[12] See *Official Records of the General Assembly, Ninth Session, Annexes,* agenda item 13, document A/C.4/277.
[13] *Ibid.*

ment referred to in Chapter XI of the Charter of the United Nations,

1. *Takes note* of the documentation submitted, and of the explanations provided, to the effect that the peoples of the Netherlands Antilles and Surinam have expressed, through their freely elected representative bodies, their approval of the new constitutional order, and takes note also of the opinion of the Government of the Netherlands;

2. *Expresses the opinion* that, without prejudice to the position of the United Nations as affirmed in General Assembly resolution 742 (VIII) of 27 November 1953, and to such provisions of the Charter of the United Nations as may be relevant, on the basis of the information before it as presented by the Government of the Netherlands, and as desired by the Government of the Netherlands, cessation of the transmission of information under Article 73 e of the Charter in respect of the Netherlands Antilles and Surinam is appropriate.

557th plenary meeting,
15 December 1955.

946 (X). Attainment by the Trust Territories of the objective of self-government or independence

The General Assembly,

Recalling that, by its resolutions 558 (VI) of 18 January 1952, 752 (VIII) of 9 December 1953 and 858 (IX) of 14 December 1954, it invited the Administering Authority of each Trust Territory, other than Somaliland under Italian administration, to include in each annual report information concerning measures taken or contemplated towards self-government or independence, and estimates of the periods of time required for such measures, and requested the Trusteeship Council to include in each of its reports to the General Assembly a separate section dealing with the subject and stating in each case its conclusions and recommendations,

Noting with regret the omission from the report[30] of the Council covering the period from 17 July 1954 to 22 July 1955 of the separate section envisaged by the above-mentioned resolutions,

Noting further that the Council, by its resolution 1254 (XVI) of 19 July 1955, decided to instruct each of its drafting committees on the annual reports concerned, beginning from its seventeenth session, to prepare, in the course of its regular functions and in the light of General Assembly resolutions 752 (VIII) and 858 (IX), appropriate draft conclusions and recommendations concerning the question of the attainment by the Territory of self-government or independence,

1. *Draws the attention* of the Trusteeship Council to the importance which the General Assembly continues to attach to the question of the attainment by the Trust Territories of the objective of self-government or independence;

2. *Requests* the Council to ensure that the procedure devised by it for dealing in future with this question will enable it to comply fully with the terms of the relevant General Assembly resolutions and, accordingly, to include in its next and succeeding reports to the Assembly a separate section containing the information indicated in those resolutions and the conclusions and recommendations of the Council thereon.

557th plenary meeting,
15 December 1955.

[30] *Ibid., Supplement No. 4* (A/2933).

947 (X). Question of the frontier between the Trust Territory of Somaliland under Italian administration and Ethiopia

The General Assembly,

Recalling its resolution 392 (V) of 15 December 1950, recommending that the portion of the boundary between the Trust Territory of Somaliland under Italian administration and Ethiopia not already delimited by international agreement be delimited by bilateral negotiations between the Government of Ethiopia and the Administering Authority,

Recalling further its resolution 854 (IX) of 14 December 1954 in which the Governments of Ethiopia and Italy were urged to exert their utmost efforts to achieve a final settlement of the frontier question by direct negotiations,

Having noted the encouraging views expressed during its tenth session by the representatives of the Governments of Ethiopia and Italy,

Having heard the statements of the representative of the Somali Youth League before the Fourth Committee,

Considering the progress made in the discussions between the Governments of the two countries since July 1955,

Confident in the good faith and willingness of the two Governments to pursue vigorously direct negotiations for an early delimitation of the frontier,

Mindful of the patent urgency of establishing a delimitation of the frontier between Ethiopia and the Trust Territory as soon as possible,

1. *Recommends* that the Governments of Ethiopia and Italy expedite their current direct negotiations so that the question of the frontier between the Trust Territory of Somaliland under Italian administration and Ethiopia may be settled as soon as possible;

2. *Requests* the Governments of Ethiopia and Italy to report on the progress of these direct negotiations to the General Assembly at its eleventh session.

557th plenary meeting,
15 December 1955.

948 (X). Report of the Trusteeship Council covering the period from 17 July 1954 to 22 July 1955

The General Assembly

1. *Takes note* of the report[30] of the Trusteeship Council covering the period from 17 July 1954 to 22 July 1955;

2. *Recommends* that the Trusteeship Council, in its future deliberations, take into account the comments and suggestions made in the course of the discussion of its report at the tenth session of the General Assembly.

557th plenary meeting,
15 December 1955.

(*a*) The Administering Authority should declare that the aim of its policy is to develop that Territory into a democratic State,

(*b*) As an interim measure for the near future, the Constitution of the Territory should be so amended as to introduce parity of representation for Africans on the one hand, and non-Africans on the other,

(*c*) Universal suffrage on a common roll should be introduced in the Territory,

Having studied that part of the Trusteeship Council's report which deals with Tanganyika,[24]

Having noted that the Trusteeship Council has expressed the hope that the Administering Authority will continue with all possible speed the process of developing the Territory to the end that an integrated society will be established in which Africans will play their due part,

1. *Draws the attention* of the Administering Authority and the Trusteeship Council to the views expressed by the President of the Tanganyika African National Union and to the relevant debates in the Fourth Committee;

2. *Recommends* to the Administering Authority that it should consider making a statement on the policy it proposes to follow in Tanganyika and should, *inter alia*, include therein the principle that, in accordance with the objectives of the International Trusteeship System, the Territory shall be guided towards self-government or independence and shall become a democratic State in which all inhabitants have equal rights;

3. *Recommends* to the Trusteeship Council that it instruct its periodic visiting mission which will visit the Trust Territories in East Africa in 1957, to study in particular the question of Tanganyika's political development, in the light of such relevant information as it obtains from the Administering Authority and from representatives of the population of the Trust Territory;

4. *Recommends* that the Trusteeship Council include in its next reports, in the framework both of its examination of conditions in the Territory and of the question of the attainment by the Trust Territories of the objective of self-government or independence, a special study of the Territory's political development, in the light of the visiting mission's report and the information obtained from the Administering Authority.

661st plenary meeting,
26 February 1957.

1066 (XI). Report of the Trusteeship Council covering the period from 23 July 1955 to 14 August 1956

The General Assembly,

Having examined the report of the Trusteeship Council covering the period from 23 July 1955 to 14 August 1956,[25]

1. *Takes note* of the report of the Trusteeship Council;

2. *Recommends* that the Trusteeship Council, in its future deliberations, take into account the comments and suggestions made in the course of the discussion of the report at the eleventh session of the General Assembly.

661st plenary meeting,
26 February 1957.

1067 (XI). Hearings of petitioners from the Trust Territory of the Cameroons under French administration

The General Assembly,

Having granted, in the Fourth Committee, hearings to petitioners representing organizations in the Trust Territory of the Cameroons under French administration,

Having studied that part of the Trusteeship Council's report which deals with the Trust Territory of the Cameroons under French administration,[26]

1. *Takes note* of the statements of the petitioners and transmits them to the Trusteeship Council for further study;

2. *Expresses the hope* that the Administering Authority will take all necessary measures to restore political activity to normal conditions and to bring to an end the tension which have characterized the political life of the Trust Territory of the Cameroons under French administration;

3. *Recommends* to the Trusteeship Council that it continue to pay attention to the matters dealt with in the present resolution and to report thereon to the General Assembly at its twelfth session.

661st plenary meeting,
26 February 1957.

1068 (XI). Question of the frontier between the Trust Territory of Somaliland under Italian administration and Ethiopia

The General Assembly,

Recalling its resolutions 392 (V) of 15 December 1950, 854 (IX) of 14 December 1954 and 947 (X) of 15 December 1955,

Taking note of the reports transmitted to the General Assembly by the Governments of Ethiopia[27] and Italy[28] in accordance with the request contained in resolution 947 (X),

Taking further note of the efforts exerted by both Governments to expedite their current direct negotiations in accordance with the recommendation contained in resolution 947 (X),

Noting further that, so far, only the northern sector of the frontier between the Trust Territory of Somaliland under Italian administration and Ethiopia has been discussed,

Recalling that the Trusteeship Agreement will cease to be in force on 2 December 1960, when the Trust Territory shall become an independent sovereign State,

Recalling also that, in accordance with the Trusteeship Agreement, the Administering Authority is re-

[24] *Ibid., Eleventh Session, Supplement No. 4* (A/3170), part II, chapter I.
[25] *Ibid., Supplement No. 4* (A/3170).
[26] *Ibid., Supplement No. 4* (A/3170), part II, chapter V.
[27] *Ibid., Eleventh Session, Annexes*, agenda item 40, document A/3502.
[28] *Ibid.*, document A/3463.

quired to submit to the Trusteeship Council, before 2 June 1959, a plan for the orderly transfer of all functions of government to a duly constituted independent Government of the Territory,

Considering the increasing importance of achieving a final settlement of the frontier question without delay,

1. *Recommends* that the Governments of Ethiopia and Italy continue and complete negotiations on the entire frontier between the Trust Territory of Somaliland under Italian administration and Ethiopia, including those sectors not yet discussed, and report on the progress of their negotiations to the General Assembly at its twelfth session;

2. *Expresses the opinion* that, if the negotiations should fail to achieve substantial results by the twelfth session of the General Assembly, it will be necessary for the Governments of Ethiopia and Italy, in the interests of achieving a final settlement of this question before the independence of Somaliland, to avail themselves of the procedure laid down in General Assembly resolution 392 (V) of 15 December 1950.

661st plenary meeting,
26 February 1957.

*
* *

NOTE

Election to fill vacancies in the membership of the Committee on Information from Non-Self-Governing Territories (item 36)

At its 630th meeting on 11 February 1957, the Fourth Committee, acting on behalf of the General Assembly, in accordance with the terms of resolutions 332 (V) and 646 (VII) of 2 December 1949 and 10 December 1952, elected two members to the Committee on Information from Non-Self-Governing Territories to fill the vacancies created by the expiration of the terms of office of Burma and Guatemala.

The following States were elected for a three-year period: CEYLON and GUATEMALA.

session, a separate section dealing with the effects that the association of certain Trust Territories with the Community may have on the development of those Territories, in the light of any surveys of this problem carried out by the Secretary-General in virtue of General Assembly resolution 1153 (XII) of 26 November 1957, by the Economic and Social Council, the Economic Commission for Asia and the Far East, the Economic Commission for Latin America, or other international bodies, in so far as such surveys are concerned with the development of those Territories;

3. *Resolves* to resume examination of this question at its thirteenth session.

729th plenary meeting,
13 December 1957.

1211 (XII). Situation in the Trust Territories of the Cameroons under British administration and the Cameroons under French administration[26]

The General Assembly,

Having studied the chapters of the report of the Trusteeship Council which relate to the Trust Territories of the Cameroons under British administration and the Cameroons under French administration,[27]

Noting continued tensions and disturbances in a certain area of the Cameroons under French administration,

Noting the fact that the amnesty law envisaged by the Administering Authority has not yet been promulgated,

Taking note of the progress achieved in both Territories and of the measures to that effect adopted by the Administering Authorities and by the authorities of both Cameroons,

Having heard and considered the statements of the petitioners from these Territories in the course of the hearings granted by the Fourth Committee,

Bearing in mind that the Trusteeship Council will, in the normal course, send a visiting mission to the two Territories in 1958,

1. *Takes note* of the pertinent chapters of the report of the Trusteeship Council;

2. *Transmits* the statements of the petitioners to the Trusteeship Council for further study;

3. *Recommends* that the Trusteeship Council take into account the observations and suggestions made during the debate in the Fourth Committee, when the Council considers conditions in the Trust Territories of the Cameroons under British administration and the Cameroons under French administration at its twenty-first session;

4. *Expresses the hope* that, as a result of the application of appropriate measures, in particular the early promulgation of the amnesty law by the Administering Authority, and the renunciation of the use of violence by all political parties, it will be possible to achieve, in the Cameroons under French administration, conditions conducive to the early restoration of a normal situation in the disturbed area, and to the furtherance of democratic progress and political activities in the Territory;

5. *Is confident* that the appropriate steps to be taken by the Administering Authorities will further facilitate the realization in both Territories of the final objectives of the Trusteeship System, in accordance with the free expression of the wishes of the populations concerned, taking into account any alternative relative to their future status;

6. *Requests* the Trusteeship Council to instruct its next visiting mission, in 1958, to take into account the observations and suggestions made at the twelfth session of the General Assembly during the examination of the situation in the two Territories.

729th plenary meeting,
13 December 1957.

1213 (XII). Question of the frontier between the Trust Territory of Somaliland under Italian administration and Ethiopia

The General Assembly,

Recalling its resolutions 392 (V) of 15 December 1950, 854 (IX) of 14 December 1954, 947 (X) of 15 December 1955 and 1068 (XI) of 26 February 1957,

Having taken note of the reports transmitted to the General Assembly by the Governments of Ethiopia[28] and of Italy[29] in accordance with the recommendation contained in resolution 1068 (XI),

Having heard the statements made by the delegations of Ethiopia and of Italy, including that of the representative of the Government of Somalia,[30]

Noting the efforts made by the Governments of Ethiopia and of Italy in negotiations to reach a solution of the question of the frontier between the Trust Territory of Somaliland under Italian administration and Ethiopia,

Noting that, although some progress was made during the discussions, direct negotiations have not resolved some of the main differences between the parties,

Considering that it is in the common interest of Ethiopia and the Trust Territory that there should be a final settlement of the question of the frontier between them before the Territory becomes an independent sovereign State in 1960,

Having regard to the urgency of the matter,

1. *Expresses the opinion* that a final settlement can be achieved most expeditiously by a procedure of arbitration;

2. *Recommends* the parties to establish, if possible within three months, an arbitration tribunal—consisting of three jurists, one to be appointed by Ethiopia, one by Italy and one by agreement between the jurists so

[26] This resolution was submitted directly in plenary meeting and adopted by the General Assembly after consideration of the report of the Fourth Committee. For the text of the report, see *Official Records of the General Assembly, Twelfth Session, Annexes*, agenda item 13, document A/3779.

[27] *Official Records of the General Assembly, Twelfth Session, Supplement No. 4* (A/3595 and Corr.1), part II, chapters IV and V.

[28] *Ibid., Twelfth Session, Annexes*, agenda item 39, document A/3753.

[29] *Ibid.*, documents A/3754 and Add.1.

[30] *Ibid., Twelfth Session, Fourth Committee*, 734th meeting.

appointed or, failing agreement between them, by His Majesty the King of Norway—to delimit the frontier in accordance with terms of reference to be agreed upon between the two Governments, with the assistance of an independent person to be appointed by agreement between them;

3. *Requests* the Governments of Ethiopia and of Italy to report to the General Assembly at its thirteenth session on the measures taken by them to give effect to the present resolution.

730th plenary meeting,
14 December 1957.

*
* *

Notes

Election to fill a vacancy in the membership of the Committee on Information from Non-Self-Governing Territories (item 36)

At its 725th meeting on 2 December 1957, the Fourth Committee, acting on behalf of the General Assembly, in accordance with the terms of Assembly resolutions 332 (IV) and 646 (VII) of 2 December 1949 and 10 December 1952, elected for a three-year period one member to the Committee on Information from Non-Self-Governing Territories to fill the vacancy created by the expiration of the term of office of PERU.

The following State was elected: BRAZIL.

Election of three members of the Committee on South West Africa (item 38 (c))

At its 729th plenary meeting on 13 December 1957, the General Assembly, on the recommendation of the Fourth Committee, elected three members to the Committee on South West Africa to replace SYRIA, THAILAND and URUGUAY.

The following States were elected: EGYPT, INDONESIA and URUGUAY.

4. *Invites* the Administering Members to attach to their delegations indigenous persons specially qualified to speak on economic, social and educational policies in the Non-Self-Governing Territories;

5. *Instructs* the Committee to examine, in the spirit of Article 1, paragraphs 3 and 4, and of Article 55 of the Charter, the summaries and analyses of information transmitted under Article 73 e of the Charter on economic, social and educational conditions in the Non-Self-Governing Territories, including any papers prepared by the specialized agencies and any reports or information on measures taken in pursuance of the resolutions adopted by the General Assembly concerning economic, social and educational conditions in the Non-Self-Governing Territories;

6. *Instructs* the Committee to submit to the General Assembly at its regular sessions reports containing such procedural recommendations as it may deem fit and such substantive recommendations as it may deem desirable relating to functional fields generally but not with respect to individual Territories;

7. *Considers* that the Committee should, without prejudice to the annual consideration of all the functional fields enumerated in Article 73 e of the Charter, give special attention to educational, economic and social conditions in turn and should consider the information transmitted in respect of these questions in the light of the reports approved by the General Assembly on such conditions in Non-Self-Governing Territories;

8. *Decides* that, at its sixteenth session, the General Assembly will reconsider the question of continuing the Committee on Information from Non-Self-Governing Territories, together with the questions of the composition and terms of reference of this or any such future committee.

789th plenary meeting,
12 December 1958.

*
* *

At its 839th meeting, the Fourth Committee, acting in the name of the General Assembly, in accordance with the terms of the above resolution, was called upon to fill the four vacancies in the membership of the Committee on Information from Non-Self-Governing Territories created by the expiration of the terms of office of CHINA, INDIA, IRAQ *and* VENEZUELA.

The following States were elected for a three-year period: DOMINICAN REPUBLIC, GHANA, INDIA *and* IRAQ.

1333 (XIII). Verbatim record of the debate on the report of the Good Offices Committee on South West Africa

The General Assembly,

Having invited the Good Offices Committee on South West Africa, by its resolution 1243 (XIII) of 30 October 1958, to renew discussions with the Government of the Union of South Africa in order to find a basis for an agreement which would continue to accord to the Mandated Territory of South West Africa as a whole an international status, and which would be in conformity with the purposes and principles of the United Nations,

Having requested the Committee, in the conduct of its work, to bear fully in mind the discussions held at the thirteenth session of the General Assembly,

Keeping in view the vital importance of the question of South West Africa,

Believing that a verbatim record of the debate concerning the report of the Committee will permit a proper understanding of the position of the United Nations on this question and will also facilitate the implementation of General Assembly resolution 1243 (XIII),

Requests the Secretary-General to have the verbatim record of the debate concerning the report of the Good Offices Committee on South West Africa mimeographed and circulated.

790th plenary meeting,
13 December 1958.

1345 (XIII). Question of the frontier between the Trust Territory of Somaliland under Italian administration and Ethiopia[30]

The General Assembly,

Recalling its resolution 1213 (XII) of 14 December 1957,

Having taken note of the reports transmitted to the General Assembly by the Governments of Ethiopia[31] and Italy[32] in accordance with resolution 1213 (XII),

Noting with satisfaction the establishment of an arbitration tribunal to delimit the frontier in accordance with the recommendation contained in the aforementioned resolution,

Noting with regret that the two Governments have not so far reached agreement on the terms of reference for the arbitration or on the appointment of the independent person provided for in resolution 1213 (XII),

Having regard to the urgency of the matter,

1. *Reaffirms* its resolution 1213 (XII);

2. *Urges* the parties once again to intensify their efforts to implement the terms of resolution 1213 (XII);

3. *Recommends* that the two Governments agree on the choice of an independent person within three months and, failing such agreement, invite His Majesty the King of Norway to nominate such independent person;

4. *Requests* the Governments of Ethiopia and Italy to report to the General Assembly at its fourteenth session on the measures taken by them to give effect to the present resolution.

792nd plenary meeting,
13 December 1958.

[30] This resolution was submitted directly in plenary meeting and adopted by the General Assembly after consideration of the report of the Fourth Committee. For the text of the report, see *Official Records of the General Assembly, Thirteenth Session, Annexes*, agenda item 41, document A/4073.
[31] *Official Records of the General Assembly, Thirteenth Session, Annexes*, agenda item 41, documents A/4031 and Add.1.
[32] *Ibid.*, document A/4030.

3. Recommends that the two Governments agree on the choice of an independent person within three months and, failing such agreement, invite His Majesty the King of Norway to nominate such indepedent person;

4. Requests the Governments of Ethiopia and Italy to report to the General Assembly at its I4th session on the present resolution.

قرار الجمعية العامة ١٤١٨ بخصوص الحدود الصومالية
بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٥٩

792nd Plenary Meeting
I3th Dec. I958.

United Nations General Assembly.

I4I8 (XIV) Date of the independent of the Trust Territory of Somaliland Under Italian Administration

The General Assembly,

Recalling the terms of article 24 of the trusteeship agreement with respect of the trust territory of Somaliland under Italian Administration (hereinafter referred to as Somalia) which provides that the agreement shall cease to be in force ten years after the date of the approval of the Trusteeship Agreement by the General Assembly, at the conclution of which the Territory shall become an independent sovereign state.

Recalling its resolution 442 (V) of 2 Dec. I950, by which it approved the Trusteeship Agreemnet,

Having considered the in formation submitted by the Administering Authority to the effect that the Gvoernment of Somalia has conveyd the wish expressed by the legislative Assembly that the Trusteeship Agreement be terminated as soon as possible so that the Trust Territory may achieve independence at a date earlier than 2 Dec. I960, as well as the statement of the representative of the Italian Government that the Administering Authority is prepared to support this wish,

Having heared the statement made by the chairman of the United Nations Advisory Council from Somalia,

Having heared the views of the petitioners,

Notimg the wish expressed by the Governmemt of Somalia that, as soon as possible after the date of atteinment of its independence Somalia should be admitted to membership in the United Nations, and noting further that the Government of Italy has expressed its readiness to sponsor the Application that will be made by the Government of Somalia to be admitted to membership in the United Nation's.

I. Takes note of the statements made by the representative of Italy and the representative of the Government of Somalia that the preparetions for independence will be completed by I July 1960 and that indepedence will be proclaimed on that date.

2. Congratulates the Government of Italy as Administering Authority, and the Government and the people of Somalia on taking steps in order the basic objects of the international Trusteeship system in advance of 2 December 1960.

3. Expresses its appreciation for the aid and advice provided by the United Nations Advisory Council for Somalia to the Administering Authority and also to the Government and people of Somalia in their progress towards independence.

4. Expresses its confidence that the recommendations and obervations of the Trusteeship Council, which have been accepted by the Administering Authority and by the Government of Somalia, concerning the broadening of the composition of the political committee and the constituent Assembly, a popoler confimation of the constituition now under preparation through a referendum, and a modification of the existing electoral law will be implemented before the date on which the Trusteeship Agreement is terminated, and that the Administering Authority will furnish a report on the implementation of these recommendation to the Trusteeship Council at its 26th session.

5. Resolves Accordingly, in agreement with the Adminisvering Authority, that on first July 1960, when Somalia shall become independent the Trusteeship Agreement approved by the General Assembly on 2 Dec. 1950 shall cease to be in force, thw basic objectives of Trusteeship having been Attained;

6. Recommends that, upon the atteinment of independence Somalia sh shall be admitted to membership in the United Nations in accordance with article 4 of the charter of the United Nations..

846th pêenary Meeting 5 Dec 1959.

مدرسالة محمد حاج مختار الدكتوراة بعنوان :
"الصومال الإيطالي في فترة الوصاية حتى الاستقلال ١٩٥٠-١٩٦٠"
قسم الوثائق - وثيقة رقم ٤٧ .